

حاشية السراج الوهّاج للملا يحيى المزوري

على

تحفة المحتاج بشرح

المنهاج للإمام النووي

صوّره: أحمد أبوبكر طاهر





في حيزه الصحيح وهو ظاهر قوله ليكون عوضا عن هذه الابدان ويضع الظن ان يكتب على نفسه يرى الاستعداد والوقوف  
 فكان يجب كتابة الزهرة لتسوية الاستعداد كما يكتب في اسم مركب فلما حدث في الكتابة لكثرة استعمال هذه الصورة عجز  
 عنها فطوى بالباء فصار بالذات هو الذي في الكتابة وانما بالعين هذا ما مع ان العوض عنه هو الزهرة انما ان  
 التعويض من حيث اللفظ على حد قولهم المثل ما يمنع نفس تصور مقولهم مع ان المراد ما يمنع مفهومة فالتدبير  
 اوردته ابن تاسم من ان التعويض ليس عن اللفظ من غير حاجة الى ما اجاب به من جعله عن تعليله فوالله  
 اريد به اللفظ استره الى المعنى بين قول ان الاسم عين السر وعينه وان اللفظ لفظ حاصله ان الاسم لمعان  
 ثلثة احدها اللفظ هو المسمى اسماء او فعلا او مضافا وقصده باللفظ عن الزمان المجرى اصطلاح للقاء  
 تأييدها ذات الشيء قال ابن عطية يقال ذات ونفس وعين واسم بمعنى نال شرح الصواب ومن المعنى الاول  
 قوله تعالى علم آدم الاسماء كلها ومن الباطن قوله تعالى ما تعبدون من دونه الاسماء والثناء الصفة  
 الحق والحق العلم اسماء الله تعالى ان اريد بالاسم في قولهم هو الاسم عين السر او غيره المعنى الاول فلا شك  
 انه غيره وان اريد المعنى الثاني فلا ريب في الغيبة وان اريد المعنى الثالث فيمكن ان يكون غير ان اريد به الصفة  
 التي هي الماتى وان يكون معنا ان اريد به الصفة التي هي الله وان يكون لا عين ولا غير ان اريد به الصفة التي  
 هي العالم وكون الله صفة محي على الفكر لاصلة قبل العلمية وكون العلم صفة لاحي باعتبار ان علمه تعالى  
 زائد على ذاته ولا يزال باعتبار عدم انفكاكه عنه من الابدين بناء على ان الغير من عند الاشياء واتباعه من حق  
 حيث يكون الانفكاك بينهما وقوله كما هو الحق اي بان له في اللفظ ولا الذات اي ولا الصفة وانما كان في هذه الا  
 طلاقا عينا انا لا لفظ باللفظ والحق الذي هو الذات وان كان اقرا استعمل لافيه وقوله لان قولهم اه علمه كان  
 الاسم ان اريد به اللفظ غير الذات عينا مع ان لفظ الاسم دائما غير السر وحاصله انه انما كان كذلك في كل اسم  
 حكم عليه لم يوحى مدلوله في الحقيقة مثلا اذا قلت المي صلب فهذا الحكم لدول المي لا لفظه فلما هيئنا لكانت  
 الاسم في الصورة الاولى غير حكمنا على الاسم نفسه بانه غير وفي الصورة الثانية عينا حكمنا على نفس الاسم بانه عين  
 وان كان نفس الاسم في الصورة ثانيا وقوله على مدلوله اراد به المدلول المراد والا فالتحقيق ان الدلالة لا  
 تنفك على الازالة فانهم ذلك كله ومن هذا التعريف انما نفع ما اوردته ابن تاسم من ان قوله وهما بظاهر

في قوله تعالى علم آدم الاسماء كلها  
 ان الاسماء هي اللفظ لا المعنى  
 لان المعنى لا يعلم الا باللفظ  
 والاسماء هي اللفظ الذي  
 يسمي به الاشياء  
 والاسماء هي اللفظ الذي  
 يسمي به الاشياء  
 والاسماء هي اللفظ الذي  
 يسمي به الاشياء

في قوله تعالى علم آدم الاسماء كلها  
 ان الاسماء هي اللفظ لا المعنى  
 لان المعنى لا يعلم الا باللفظ  
 والاسماء هي اللفظ الذي  
 يسمي به الاشياء  
 والاسماء هي اللفظ الذي  
 يسمي به الاشياء  
 والاسماء هي اللفظ الذي  
 يسمي به الاشياء

بعد على جواز ارادة كآية الامام الفقيه في هذا المقام مع انه على تقدير ارادة الذات بوجه القسم وسهولة حذف  
 عن ايهامه وايضا لا يأتى قوله ولا يعلم الله مني على ان يكون مراد هذا الاسم المذكور ههنا وقد عرفت ان ليس  
 كذلك ومن ان قال لان من قولهم لا بد على مداه لان مداه لا يلفظ الاسم الاسماء الا الذات لانه معنى على ان  
 يكون هذا القول على قوله كما هو المثلوق وقد عرفت انه ليس كذلك وانما قيل ان قوله هو الجمع الى كل واحد من  
 افراد الاسم ففان كل واحد مع بعله ورواياه انه لا معنى للاطلاق في وايته للجزء ارادة العنصرين كل واحد كما هو  
 قوله هو علم تارة في شرح العباب روى الاسعدي في العم تارة انه تعالى غفر له بقوله يعلمه قوله على تارة في  
 الشارة الى ما ذكره في شرح العباب مما حاصله انه ذكر في الكتاب ان الرحمن ان يقول في غير الله تعالى واعترفت بما قال  
 في اعترافه في حقيقته سبحانه الكتاب وانما غيب الوجود لانه لا ريب في ان الله تعالى في الكفر والافتراء  
 بان هذا الباب لا يفيده الا ببيان السبب الى ما لهم واجيب بان قرينة اخر اعلم هذا الاسم لجملة الكتاب يدل على  
 انهم لم ينفقوا به كونه من لغتهم بل من زيادة التعنت في الكفر بل يمكن مجده لاستعماله في غير الله تعالى واجاب بعضهم عن حمل  
 الاعراض بان المتعنى هو المعرف واعترفت بان النبي صلى الله عليه واله وسلم اعترف بالله تعالى وكرم الله نعم وجهه بكتابه  
 بسم الله الرحمن الرحيم قالوا لا نعترف بالرحمن الا صاحب الياسمين في حقيقته وهذا امر في انهم كانوا يطلقونه عليه  
 معناه ونسبوا قوله ومعنى عنها الا انما نطقوا به في الفناء اما لان المطلوب هناك بد الصوت او تحريف  
 اللفظ للتعصب به لا شأبه التعريف للاقرار عن اجتماع اربابين في غير الفناء بل في اللفظ على اصله لعدم التخصيص قوله  
 لم استعماله بمعنى الحق اى في هذا المعنى وليس المراد هو القول بالان في المقام تارة في شرح العباب الله اصله الى طائفة  
 من قوله ومعنى عنها الامام بنو قبل هذا ما هو من كثر معبود ثم علق على معنى كلى هو المعبود لوقت وبعد هذا ما  
 خاص به تعالى من علم خاص فظلم لاستعماله فيه وروى غيره كمن غلبته الشهادة الى اختصاصه بالمعبود بالحق  
 وعقبه اصله لانه كذلك فأتى قلت قوله كثر معبود بآية على ان المراد بالمعبود الحق هو الله فان مقابل  
 الحقيقة كل واحد هو الله المخصوص لا المسمى بالاصطلاح بل المقابل له المسمى العام قلت المراد بالوضع كل معبود هو الوضع  
 المسمى بالمعبود العام بقرينة قوله اسم النبي فان اسم النبي هو من صنع الله هبة الخيرية بالقرينة المشتمل على ما فيه  
 من حيث هو لا لا افراد لكنه لما كان استحقاقه الا في الجمع ملاحظة الاندراج والعموم حقيقة فلهذا كان مع

على ما بينه المصنف في حقيقته في حق هذا  
 حاشية السيد في حاشية الكتاب في قوله

ملاحظ



ملاحظة المصنف مجازاً قال لفظ معبود وقوله يوصف اهـ مخرج على قوله ثم استعمال بيان ذلك انه وان كان الاله في أصل  
 وصفه صفته لا اسماً لما عرفت انه موضع للمعبود فيجوز ان يوصف به لكنه بعد التغليب صار اسماً لا صفته لان  
 الصفة ما دل على ذات مبهمة غاية الابهام باعتبار معنى معين يقوم به وهو عين التغليب ليس كذلك بل  
 فيه نوع خصوص من يوصف ولا يوصف به قال آية الله في حاشية الكتاب ما حاصله ان الاسم قد يوضع لذات  
 مبهمة باعتبار معنى معين فيخرج اطلاقه على كل من يتصف بذلك المعنى ومثل ذلك يترصفه وقد يوضع لك  
 معينة بلا ملاحظة معنى كالفرس وهو اسم لا يثبت بالصفة وقد يوضع لها وبلا حظ معنى له نوع تعلق بها وقد  
 على تسمين الاول ان يكون ذلك المعنى خارجاً عن الموضع له كما هو ارجح اجمالاً من له المرة الثاني ان يكون ذلك  
 المعنى داخل الموضع له كاسم الآلة والزمان وكما هو ارجح اعتبار على عدد معين من له المرة من غير ان يجعل علماً  
 يخرج ذلك المعنى وهذان القسمان ايضا من الاسماء لكن ربما يتبدلان بالصفات والقيم الاخرى عند اعتبارها  
 به لان المعنى في الموضع داخل في معناها وانما يترصف لتعيين الذات ومعارفها انما يوصفان بغير ولا  
 يوصف بها على عكس الصفات انتهى ومن هذا التقدير انفع ما اعترض به ابن قاسم حيث قال تأيلاً لهذا التقدير  
 ويمكن ان لا يكون اعراضاً بل لا فقه وقوله وعليه اي بناء على ما ذكرنا من ان الله علم واصله الله وهو موضع  
 للمعبود ثم علق في المعبود بحق وقوله بمعنى الملائكة اي مفهوم فقط الله فالمراد بالملائكة هو لفظ الله وكان اسماً صلياً  
 على ان يذكر الملائكة ويراد باللفظ الله اما لا تسمى اسم الملائكة اي اسم ولا على الملائكة واما ذكر الملائكة واردة  
 للدال وفي اصله يرجع الى الملائكة والتذكير لما عرفت من انه عبارة عن فقط الله وكذا ضمير اليه يعني ان مفهوم  
 الله بالنظر الى اصله وهو الله كماله لما عرفت من انه عبارة عن مطلق المعبود والمعبود بحق وبالنظر الى فقط الله  
 جزئياً لما عرفت من انه علم على الذات وانما زاد لفظ المفهوم اشارة الى ما هو التحقيق من ان الكلية والجزئية صفات  
 للمعاني اولاً وبالذات وللانفاظ تأييداً وبالعرض ومن هذا انفع ما اعترض به ابن قاسم من انه ان يرجع ضمير اليه  
 ويعلم من قهر الاعراض على هذا الضمير انه يرجع ضميراً الى المفهوم وهو ليس بصحيح لان الاصل ليس للمفهوم  
 بل للملائكة ويمكن ان لا يكون اعراضاً بل سؤلاً وقوله ومن ثم اشارة الى ما رجعت اليه ضمير اليه في ضمير  
 عليه ظر

[illegible]

فرج قال الله كثير من كتبه ان الله هو الاسم الاعظم عند اكثر اهل العلم وعدم الاستجابة لكثير لعدم استيعاب سرائر  
 الله تعالى التي من جملتها اكل اللؤلؤ واضرار النوى انه الحق القديم قوله كثير الرحمة اي هذه المقصود وقوله على الباطن  
 وهو الله تعالى وقوله المقتضية للارباب بدلائل العلم لا يفتت به وقوله لوقومهم صفته لا مصادره هنا لما  
 المراد هو الاستدلال بالوقوع في هذا الموضع على الجواز في هذا الموضع وقوله ومجيبه مبتدأ وجواب عما قيل ان  
 بالراء المعنى لما جاء غير ما يعزى من موصوفه خبر المبتدأ وقوله وليرد صفة وعلمه اختاره في الكتاب عدم  
 انفراد على ذلك بان اختصاصه بالله تعالى كما منع ان يكون له من شئ على فعله كما لم يمنع ان يكون  
 له من شئ على فعله فوجب الرجوع الى الاصل قبل الاختصاص وهو القياس على نظائره من فعله بالكره  
 فانها كلها ممنوعة لوجوب فعله كعطاف وغرغرات وسكران فالرغم ايضا لولا الاختصاص كان مؤثقه على  
 فعله وان كان مقتضاه ان نظر الى افعاله الاصولية من انه اذا انقار من الدلائل ناعمالها اولى من افعالها  
 افعال افعالها في الجواز الصريح وعدمه وهذا كما اذا انقار من العام والخاص فخص العام لما ذكرنا من ان الاعمال  
 اولى غايه الامر ان الامر هنا على سبيل الاجتماع لا مكانه وبينما نحن فيه على سبيل البطل لعدم امكان ذلك  
 وقال ابن تاسم معتبرضاها قولان يعني في المصنف عند بعض وعدمه عند بعض فلا جواز عند احد وقد  
 عرفت من تقريرنا ما يلحق على ان الامر ليس كذلك ويمكن ان لا يكون اعراضا بل بيانا بل ان قوله اي ذي الرحمة الكثير  
 اي له وتفيد جدا وقوله فالرغم تقييد على ذكر القيد الوهم وتركه في الوهم وقوله المانع ذكر الله في شرح المصنف  
 ما حاصله ان استعمال صيغة المباعدة فيه تعالى اشكالات المباعدة ان ثبتت لشئ اكثر مما له وصفاته تعالى  
 متناهية في الكمال وايضا المباعدة انما تكون في صفة بقول النهاية والنفقات وصفاته تعالى متناهية عن ذلك  
 وايضا اجيب بان المباعدة باعتبار المتعلق وهذا لا يوجب زيادة في الفعل لان الفعل الواحد قد يقع على المتعدد  
 ولهذا ناله في الكتاب ان المباعدة في المقاب للدلالة على كثرة من ينوب عليه قوله بهجاء الاستعمال كما ورد  
 عن السفياني عن الدنيا والآخرة وريم الدنيا وكما روى عنهم يا رهم الدنيا والآخرة وريمهم الآخرة فان  
 الرحمن الى الدنيا لجوز ان يؤخذ باعتبار الكيف لان من نعم الدنيا ما هو جليل كان يكون وسيلة الى الآخرة

ان كثير من كتبه ان الله هو الاسم الاعظم عند اكثر اهل العلم وعدم الاستجابة لكثير لعدم استيعاب سرائر



الشيخ

وباعتبار الكم ثلاث جهته في الصفا تشمل المؤمن والكافر وان اصبحت الى الآخرة فلا يؤخذ الا باعتبار الكم على لانها صفة  
 لما عرفت من ان اضافة الرحيم اليها انا هو لم يثبت لا تناقض بل يقية الرهن قوله والقياس بالجر عطف على الاستعمال في غالبها  
 فيدرك علم لا ينقص لذو وعاد وقد تدعى الكلية ونقيضه بالافادة النوع اي وضد وعاد ليس كذلك بل هو صفة  
 شبيهة وعاد اسم فاعل وان لم يلتفت الى ذلك لان ابن الجوزي قد عده حذرا من مبالغة ماذر قوله وجعل كالتمتة  
 جواب عما يقال لاحابة الى ذكر الرحيم مع الرهن حاصلة انما اني به ليكون كالتمتة للرهن الذي دل على جلال النعم  
 فيفيد ان الدقائق ايضا مقصودة فلا ينبغي ان يفصل عنها لكونه كالتمتة علمة للانيات وعموم الغفلة علمة لجعله  
 كالتمتة وانما قصر المسافة فقال وجعلها كالتمتة اه وقوله الذي هو المقصود الاعظم صفة مادية وكونه مقصودا  
 اعظم باعتبار مدلوله وقوله فلا يال دفع على المنفرد قوله ومن حينئذ عطف على قوله كالتمتة جواب عما يقال  
 بعد ما صار مناسب لما ذكرت فلم لم يجرى به على سنن الباقية من الترتيب من الادنى الى الاعلى كما يقال عالم خير من شجاع  
 باسل وجودا يتأخر بل يجرى به على سنن التدقيق اي الترتيب من الاعلى الى الادنى وقد يقال ان الابلغ ازكاته  
 اخفى مادونه وشملا على معنونه فحق هناك طريق الترتيب ان لو قدم الابلغ كان ذكر الاخر عرابا عن الفائدة  
 كانه الاشئلة المذكورة واما ان لا يمكن كذلك كالرهن الدال على الجلال دون الدقائق المدلولة للرهن فيكون كل من طريق  
 التدقيق والترتيب ليجب التمام وحنا عما كان المتلف بالحق الاول عظام النعم تلام الرهن قوله بعد نقله لرحم  
 ذلك لجعله لارها بمنزلة العرائز وهذه امطرية باب المدح والذم ومن ثم قيل معنى رفيع الدرجات رفيع درجته لا رفيع  
 الدرجات قوله من الانعام او ارادته فيكون مجازا من اطلاق اسم السبب على المسبب البعيد على الاول والقريب على  
 الثاني ويجوز ان يكون من باب التمثيل بان يسببه حقيقة انعام الله تعالى على عباده وانا صفة الايمان عليهم بحال  
 ملك عطف على رعيته ورفق لهم فغيرهم معروفي ثم استعمل ذلك المعنى لئلا يترك ذلك ويجري مثل هذا في بالاداء  
 بغيره تعالى كقولنا الرهن على العرش استوى وسع كرسيه السموات والارض فظن ان لن نقدر عليه  
 قوله ومن اقصى نظم لاصفاص تعلقه به تعالى ولا اعتبار بشئ الا لا فيه فلا التلمذة الاول وما يقال من ان  
 هذه النسبة بين العرشين انما تقع بسبب الوجود دون المراتب المحركة في الغلب مثلا من من رفيع الجمع لا شبيهه

في الوجود فقل من استنباه الشئ عما يصح عليه فان ما ليس محمولا هو ما صدق عليه لا معنى له لا يقال امر به الجمع  
 افعال متعدية فلا يصح عليه فقل واحد لا نأقوله هو فقل واحد وهذه اعتبارية كقوله المحكي اما التثنية بين الا  
 ولين معنى من وجه لان الحد الثوري اخص من حيث ان مورده انما ان فقط واعلم من حيث ان متعلقه بجم الغرض و  
 بجزءها والعرف بالبعك شرح قال بعض المحققين حقيقة الملة اطوار الصفات الكمالية وذلك قد يكون بالقول و  
 قد يكون بالفعل وهذا امر لا خلاف الا في الالفاظ التي هي انما اسماء مثلا تدل عليها دلالة عقلية قطعية لا يتصور منها تلفظ  
 بل ان الاقوال انما تدل على مدلولاتها وضرورتها وتختلف عنها مدلولها ومن هذا القبيل حمد الله تعالى وتثنيته على  
 وذلك انه تعالى حين يبط باط الوجود على مكنات لا محذور وضع عليها ما تدكره التي لا تناسخ فقد كشف عين  
 صفات كماله واظهرها بدلالة قطعية تفصيلية غير متناهية من ذرات الوجود تدل عليها ولا يتصور منها العباد  
 مثل هذه الالفاظ ومن هذا اظهر سريان الالفاظ عليه اقتضات السلام لا احمرنا عليك انت كما استيت على نفسك قوله  
 فهو الاصل وذلك لان النبوة مستفاد من الوضع والاستغاث من القرينة الخارجية تكون المقام خطا ببيان انه تقبيل  
 المباعدة وكذلك العهد الذي هو مستفاد من الخارج يكون المقام استنلالا فانه يقضي التيقن وهو من آثار الخلفات  
 العهد الخارج من هذا اظهر ان اللام اما التعريف العهد او النبوة والاستغاث والعرف الذي هو مستفاد من الخارج  
 وقوله وهو اطلع وذلك لان الجوهر هذا وان استلهم الاستغاث اذ لو ثبت فرب منه يعرف تعالى ثبت النبوة ضمنه فلا يكون  
 منقضا الا انه ليس به في فيه والبرهان لا يرد ما اورد ابن تميم من ان في الحد على النبوة كطريق برهان  
 اي كانه قبل جميع افراد الحد مخصوص به تعالى لان ملزمه وهو اختصاص النبوة ثابت على ان في الحد على الاستغاث كطريق  
 طريق ادعاء الضرورة وهو اللفظ من الاستللال فقل مملوك او مستحق انرا المجران كونه اللام للملك والاستغاث  
 قوله وان انتقم انترا الى انه نعم وان ابتلا فابا بالخصايب كلها الدينية والدينية من محمد وذلك كيف وهو المملوك على  
 طلبة زانه وصفاته وافعاله فقل بعضهم الممد لك على كل حال سوى الكفر والفساد محمولا على اذ الكفر من حيث  
 انه نفل العبد واما اذا اخذ من حيث انه مملوك فقل هو تعالى في كل كلف ولا يخلو شيئا خارجا عن الحكمة والحكمة  
 المحمودة الطام لا للشيء لكن بالاثبات وجوبه عليه فقل فاما ما عن الميالي من ثبته وجوبه المصلحة اي للجموع البله  
 تعالى سمي اي سمي وذلك فيهم الرهان بالكفر كفر انما يعجز ان يبرهن من حيث انه مكسوب العبد واما من حيث انه نفل الله تعالى







والفلق وهو ما حذف منه لولادة الاسناد وخرج الموقوف وهو الذي وقف على السما والقطيع وهو هذا الباب  
وفعله وبقي للملوك اسام امرائهم على ما يوسع الما قبل الله نعم قوله والتهذيب بكسر الهاء والميم على الالف  
في قوله فله من قوله ذلك بان مراد ما حذف فلفظ ذلك من الميم ان لفظ الديك كما نقلت ان رج في الالف  
هو هذا يا عبادي لو ان اذكم وافرهم وحكم ومنكم ومطلبكم وبابكم اجتمعوا في سعيد واحسن طرائف منكم ما  
بلغت اميتة فاعطيت لاسائلكم اميتة ما تفق ذلك من ملكي الا كما لو ان احدكم من بالبحر فبحر فيه اياه ثم  
رغبها اليه ذلك بان مراد ما حذف فلفظ عطاى الكلام وعذاى كلام انما امرى اذ امرت شيئا ان امره كن  
فيكون قوله ولا فرق بين المنكر والمعرفة ولكن فرق بين المضاف وغيره وبين المصنف وغيره كما ذكره الله في الآيات  
فالمراد بالمعروف هو المعروف باللام نوبا وبالجملة النطق عطف على قوله بان فيه مرسل قوله المستند قال ابن قاسم  
فيه نظر ولم يبين وجه النظم والظاهر مراد من الاستدلال نظر وهو مندفع بان الله المرفوع بان لا يارب سجد العمل  
في الفضائل والتهذيب والحق حبيب بالديك الضعيف ما لم يكن موهوما اى ولا سيما الضعيف وهو الذي طرب  
من طرفة من كذا آية او من كذا بالكتاب ولما اعلهم كالحلال والارام والمعاينة فلا يعلم بها الا بالديك البصر او البص  
ثم لا يفلح من ان تفهم الله تعينه وعمل كونه لا يعمل بالضعيف والاصح ما لم يكن تفاهه الناس باقتدار ما كان  
كذلك كان نصيبه وصاحبه على ما به الامكام وفيها فان هذا امر عظيم انه يمكن نفس الناس باقتدار للضعيف  
فان قلت نظر انما انما في نفس الانعام لا في مكان الفلق قلت قد تفرقة الاصح ان الجمع لا يله من اصل يستند  
اليه اما آية او طيب فاذن هذا ان ليس هناك الا ذلك المرسل وقد رأينا اجمع على العمل بذلك المرسل فاستند ذلك الا  
جماع تلقينه باقتدار قوله وانى به عطف على حذف وذلك لان الاثر والامر وانما لم يكن بينهما تغاير حقيق كبرت  
الذات واما ان كان بين وصفيها عناية البعد تنزه القباير الضيق واما شيئات وانكارا فانظرات  
بينها تغاير حقيقيا واما الاثر وتبليغها فانها ههنا عن المنكر وانما كالأول والاثر فبلاط الملك للقدوس  
فان زانها واحدة ولا عناية بعد بين وصفيها وكذلك سلطات من صفات فالتدفع ما ذكر ابن قاسم من انه اذا امره  
القباير الضيق ولم يعقبها المعنوم لغير ثابت في الملك القدوس او باعتبار الذات من صفات الاول والاثر لا في  
السف الذي لم يفرق لا فيهما لانه وان استقر ذلك لم ينفك المنكر من لغيره في لغيره متعلق بآية في

او كما يحسن وهو انفس  
الظرف الاستدلال بانما يتبع الامم او يتبع الذم والذم  
الاول قوله هو مندفع والماء بالباب فان قلت  
فان قلت في ذلك الاصل هو الدليل لا الجمع  
قلت في تغيير اصحاب الدليلين

فلما



انما اول ذلك لانه لو بقى على ظاهره لصار المعنى وان تعدد جميع نعم الله لا يفسدها وهو غير صحيح لان العبد مستلزم للاحصاء قوله مكنية الكلية هو الذي حكم فيه على كل فرد فرد والكل هو الذي حكم فيه على الماهية من حيث هو اي من غير فصل

فلا اه لانه كالشيء لها قوله وان تعدد امعقول الثاني قوله فريد واحد او شرعوا باصفاته العبد من المنسوب والموجود  
وانما اول ذلك لانه لو بقى على ظاهره لصار المعنى وان تعدد جميع نعم الله لا يفسدها وهو غير صحيح لان العبد مستلزم للا  
حصاء قوله مكنية الكلية هو الذي حكم فيه على كل فرد فرد والكل هو الذي حكم فيه على الماهية من حيث هو اي من غير فصل  
في شرح قوله المصنف ومنه سنة ومن هذا البيان ظهر اثر تأنيث الجوز الذي هو الكلية مع ذلك كبر اسم ان الذي هو  
المذكر قوله لا اياهم فيه اي ليس فيه اياهم ان سبب عدم حصول النعم بمعنى المنعم بها هو جمعها وذلك لانا اذا قلنا  
انعامه فليكن المراد باعتبار كل نعم كما ان الله انما يقوله اي باعتبار ان المراد بالانعام في كلام الله هو النعمة بمعنى  
المنعم به ولا يلزم ان يكون المراد باعتبار مجموع النعم حتى يكون متنايلا للذات فان قلت وان لم يكن فيه اياهم ان  
عدم حصول النعم بمعنى المنعم بها هو جمعها لكن فيه اياهم ان سبب عدم حصول النعم بمعنى الانعامات هو جمعها قلت وسمك ذلك  
فليس متنايلا للذات اذ ما فيها هو كل نعمة بمعنى المنعم به على انا اذ قلنا اي باعتبار كل ان من انما هي كما قاله لكن الغير المحصور  
في الحقيقة كل نعمة لا الانعامات قوله اصح في نسخة بان بل نعمة بنعمة قوله وليس سلم حصولها اشارة الى انه يمكن ان يقع حصولها  
كل نعمة باعتبارها اي ايضا غير سلم فان اليد مثلا كونه شملت على اعصاب غير معدودة وشعرات ورياحات واوتار  
داويرة وضوارب وعظام كذلك وغير ذلك غير محصورة قوله لا متعلقا فان العين مثلا وان كانت واحدة  
لكن متعلقا اي سبب انما غير محصورة قوله مع واما علاوة اذا اعتبرنا انها فقط ولا حظنا واما ان تكون غير محصورة  
ايضانات بقاها كل لفظ نعمة اخرى قوله لئلا عاقبة فخرج الحرام قوله ملاذته بتدبير اللام مع ملذة بمعنى لذة قوله  
استدراج الى اعلى درجات الممالك ليلبي اقر مراتب العقبة قوله وياتي في تفسير العبد اه حيث قال العبد لفظه لا  
الانسان واصطلاح المكلف قوله وقالها هنا من تمام الجواب فكان السؤال شمل على امرين احد هما ان هذا النفس  
خالف تغير النعمة يكون خطأ الثاني انه لو فرض ان الخالفة لا تغير في اخير ذلك على هذا قوله قلت اشارة الى الجواب  
عن الاول وقوله وقالها اشارة الى الجواب عن الثاني حاصلة انما قلنا بذلك لان فائدة ذكر النعم بيان النعم  
الخصيفية حتى يفيد ان تفسير هذا الكتاب له الذي هو من جهة تلك النعم من محض رب الله تعالى ولفظه لا بيان النعم من  
والحاصل انه لو فسرا المعنى اللغوي لما انا وما هو المعنى هنا من الاشارة الى كون تفسير هذا الكتاب الذي هو  
حكمة تلك النعم من محض رب الله تعالى ولفظه كما مر فان مطلق النعم لا يلفظ فيه ولا يؤول ليس هذا الكلام اعني و

[illegible]

اذ يكثر ان قيل كل ما علم فراه من الدين فهو واجب عن  
 الفقه كما تراه السيد فلكر له ما حاشى عنه مختص  
 الهندس وان كان مذهبه مما انفذ فيها  
 كقولهم في الفقه ما وصلنا وانا القوي  
 كقولهم في الفقه ما وصلنا وانا القوي  
 من الموت

کرت از چشمه جوان بکف آرد بازی  
نماید ز منت کرمی که کند روانی



السمع مع ان عدم الاستطاعة امره بمرئيه وبقوله الى ما هو من الاعتقالات الغير المأخوذة من الشك فانها لا تؤدي الى غير هذه  
الاعتقادات بها وبقوله بالذات في صناع الطب هو الغلاظة فانها وان سألنا الحيز ونسبوا لا تؤدي الى الجزم بالذات  
الى ان يقاس الكل شيئا اخر العادة الابدية فان قلت بل فيها جزاء ضروري ايضا قلت هي من تلك الجهة من الدين  
وبالحكمة يترتب عليها ما يقع وينبغي واضررت من الحقيقة الاولى طارها من التعريف والمعرفة ومن الثانية وانما  
فيها قوله شريفا منقول من الدين بمعنى القصور والذات قوله شريفة مأخوذة من اهل معنى اهل اى كتبه قوله شريفة  
منقول من الشريعة بمعنى المعين من الماء وقد قيل ومن حيث انها لم يجمع عليها شريفة في منقول من الشريعة بمعنى موضع  
ان رتبة قوله ومع هذا التحقيق اشارة الى الرد على من قال ان المد الثاني ابلغ لانه يجمع الصفات برعاية الابدية  
والاول بمد براسة منها هو المالكية لجميع الخالد ووجه الرد ان المد هو النساء بالجلد وكل من صفاته تعالى جيل فيفيد الا  
ايضا النساء بجميع الصفات برعاية الابدية في الدلالة على زيادة هو التفصيل والمالكية والدينام لانها اذا علمنا ان  
الاستغناء او الجزم انادات جميع الخالد للملكة لله تعالى ومن جعلها المد الثاني منبسط عليه وعلى غيره بل على نفسه فيكون  
المد الثاني بل كل مد من ان افراده ايضا المتناهي ومن جهة اظهار المد الاول ابلغ من كل مد قوله ورتبة اى هذا  
الغير كما ذكره ابن تاسم يعني ان المصنف ما ذكر الاكل وما بعده الا لا طبابة في المد فلو كانت بالام لا على اى ليس للطبابة  
فقط بل الا انه معني غير ان افراده ابلغ والاصل ان هذا المقام يقتضى الاطبابة وهو يقتضى ان يكون الاكل وما بعده  
توكيدات للابلع والتفكير بالام يقتضى التأسيس بغير التفريق وليس ضرورة راجعا الى قوله واكمله ليكون المصنف انه  
اعترف على المصنفات ذكر واكمله ليس فيه فائدة الا الاطبابة لان عطف قوله وبان تمام اى على قوله بانه الطبابة  
بأيهذا الاصل اكل الاباء وايضا الاطبابة هنا يكون المقام يقتضيه فائدة اى فائدة وظهور الجواب عن هذا الا  
عراض فيذكره ان وهو ان سلم ان الاطبابة تقتضى التأكيد لكن لان سلم ان التفكير بالام يقتضى التأسيس قوله  
كما لو كانت العطف شيئا بالتفريق في اليوم اكلت اى فاعلى قوله فالاتمام الفاء للتفصيل والتبيين لا للتفريق قوله  
مما من نأواه بالهزة في بعض النسخ من ان فيه اى في اليوم اكلت اى قوله قوله بمعنى واحد وذلك لان التفصيل  
المعبر عنه العطف يمكن ان يكون باعتبار المتعلق قوله بنظر ما قبله ما بعبارة هذا في الماهية الحقيقية او الحسية على  
اشكاله النسخ قال واستشهد المراد منه كذا ذكر وادعاء ان قوله ردا على قوله المتصلة متعلق بالتأسيس فان

ذلك منزع على الفقيه لآلة الوجه والاسنان بذلك التوجه ليس في الاسكان انما كان يعني انما كان به بحالة الوجه فكل لا  
 بيان صلاح الفقه للظن على سبيل البطل حتى يتبين ان كل واحد من على سبيل البطل فابطل لظن الله به نادا  
 انصح الفقه لربنا يعني للذين من حيث الاجتماع فانها من تباين من هذه الحقيقة لظن الله بعدم صلاح الله له ليس  
 بعجز في حيث لم يعمل بعد رتبة وذلك لان اذا جعلت مصداق رتبة كان المعنى ليس في الاسكان انما كان يكون اي الوجه  
 وهو كذلك فان كل وجه لا يظهر له ان يكون وجهه وتقرى هذا المقام على هذا الوجه قد بلغ غاية الاحسان فلا تصنع التي تفتك  
 غيرنا كاشان كان قول من الطباق هو الجمع بين متضادين وانما مال المعنى لان المتضاد بين الحرف والرجاء وهو ما  
 من المعنى قوله ووصفا اي في نفس حال كونه وصفا بالقدرة قول من لا يفرق من اللفظ يعني ما كان هذا الاسم الشريف ما لولا الى  
 الى ان قرب من من ظهورهم قد قرب وبشر اهل الكتاب ببعثه فيهم ستر قوم اولادهم بهرباء البنيق والله اعلم حيث  
 رساله وعدهم في غير قوله في شرع العباد قوله اسرى بعبده شاعرا ذكر العبد وكذلك قول القرائات على عبده شاعرا  
 امر ترك العطف بينهما لما ان المراد التقدير قوله مقتضى قال الله في شرع الزهري في اسر المطالب ما حاصله ان  
 عن اولاد يعقوب على بنينا وعليهم الصلوة والسلام في كونهم انبياء وبنواهم اوصى قولهم قولوا اسئلا بالله وما اولاد  
 اليها وما اولاد ابراهيم واسماعيل واسحق ويعقوب والاسباط فانهم انفقوا على ان المراد بالاسباط اولاد  
 يعقوب عليه الصلوة والسلام لكوننا اياما بالامان اولادهم ظاهر اوصى في بنيتهم انما يشكل على قولنا على شاعرا انما  
 سألهم نحن الا في غيرهم وبغيرهم الموافقة فيقول انهم تأويلا سق في ذلك قوله ولين صيغة سمى قبل البنيق العتق  
 الثلاثة واطلة في صير قولهم بناء على انه حقيق انما قال ذلك لما ذكره في شرع الزهري من ان ذلك ليس حقيقيا قوله فحق  
 سند له ضعيف اي لا يوجب ضعف ذلك فمخلص قوله صانعيها الذي ليس بسمان حسن لانه وهو ما استمر رواة  
 بالصلوة والامانة ولم يصلوا في حفظ والاتقان رتبة رجال الصبح وحسن يعرف وهو ما اسناده مستور ولم يتفق  
 اهلية غير انه ليس مغللا ولا كثير الخطا فيما يرويه ولا متبا بالكد بغيره ولا ينبغي الى مفتوح امر واعتقد بمناهج او  
 ما احده كذلك الصبح بسمان لانه ان اشتمل من صفات الصبح على اعلاها في الصبح لانه وان لم يمتل على ذلك و  
 لكن في القصود في كثرة الطرق في الصبح لغيره قوله الا ان امر في جميع كالاتهم قال في شرع الزهري واعلم ان كمال  
 اللق انما بناء عن كمال العقل وعقل بنيانهم في كمال الى غاية ايصال اليها وعقل ومن ثم روى الوصيم وابن عساكر

وانما سطر هو الذي في عقد

لا يفتك بالوجه والاسنان  
 انما كان يعني انما كان به بحالة الوجه فكل لا

عن وحيه انه وجد في احد سبعين كتابا ان الله نعم لم يعط جميع الناس من هذه الدنيا الى انقضاءها من العقل في جنب عقله  
على الله تعالى عليه وسلم الاكبر رتبة بين رتبة جميع الدنيا ومن هوذا يعلم افضليته منهم على جميع الملوك على جميع الملوك من حيث  
المجموع كونه على قدر قدر قوله ونسبه عن التفضيل قال في شرح الهنمية ما حاصله ان الحد يثنان الصحيحين يا نبينغ لاصدا بقول  
انا من يونس بن متى من قال انا من يونس بن متى فله كتاب عمى لان على النهر عن تفضيل عقيدة بالمكان لانه رتبة  
النفوس بين نبينا وبينه صلى الله تعالى على نبينا وعليه وسلم في القرب من الحق لا بل عروج نبينا صلى الله تعالى على نبينا  
قوسين وقول يونس صلى الله تعالى على نبينا وعليه وسلم الى قبر البحر نفس النبي صلى الله تعالى على نبينا وعليه وسلم في القرب من الحق لا بل عروج نبينا صلى الله تعالى على نبينا  
النسبة في القرب من الحق الى الله تعالى عن المرتبة قال في شرح الهنمية ما حاصله ان الحد يثنان الصحيحين يا نبينغ لاصدا بقول  
على البروتية والمجته قوله وحق الانبياء بلفظها قال في شرح الهنمية ما حاصله ان الحد يثنان الصحيحين يا نبينغ لاصدا بقول  
من تبرا صاحب الحق لمن تبرا قوله وانما كان الانبياء افضل من جميعهم وقد سلك على افضلية الملائكة بقوله تعالى  
فان استغفر السج ان يكون عبد الله ولا الملائكة المحبوبين فان هذا السج ان يقضي ان يكون المعطوف على مرتبة  
من المعطوف عليه ويجاب بان رفع النصارى ليس على الله تعالى على نبينا وعليه وسلم عن رتبة العبودية لما كانت لولا  
من عزاء والاحياء عن المغيبات والرفع الى السماء رتبة الله تعالى عليهم بان الملائكة الذين هم على مرتبة في هذه  
الفضائل الثلثة فانهم لا ياب لهم ولا ام ومطلعون على اللوح المحفوظ ومقارنهم السموات لا يستكفون عن عباد الله  
تعالى عز وجل فكيف يعبر فاللثة على علق مرتبتهم في هذه الفضائل لا على افضليته قوله وكل منهما يلزمه ووراه قال في شرح  
الموقف قال المحقق انما يجب النظر الى الشريعة لتمام اتمام الانبياء عليهم الصلوة والسلام اذ يقول المعلق لا انظر الى الشريعة  
على ولا يجب ما ثبت الشريعة عندى ولا يثبت ما انظر لانه يتبعه نظرت وجوابه ان قوله لا يجب ما يثبت  
الشريعة بمعنى لان الوجوب لا يتوقف على ثبوت الشريعة عندك بل على ثبوتها في نفس الامر بل هو ان يعنى نظرا او ينظر ولا يلزم  
تكميل النظر لان الغافل من لا يتصور التكليف كمن لا تبلغ الدعوة وكان لا يعلم لان لم يصل اليه والا لا ملطف الله  
انتم ملحقا وينظر هذا وجوب الدور ودفعة النظر والاطلاع وجه الدور في المعرفة والنظر ودفعة ان يقال معرفة الله  
تعالى يتوقف على النظر والنظر يتوقف على الشريعة والشريعة يتوقف على معرفة الله تعالى وان يتم ان النظر يتوقف  
على الشريعة بل على الموتوف عليه وهو هو النظر لانفسه وكذا لانتم ان الشريعة يتوقف على معرفة الله تعالى بل يتوقف على وجهه



قال لا على معرفة نعم وان تدركت وجه الدار هكذا وجوب معرفة الله تعالى يتوقف على وجوب النظر وجوب النظر  
 يتوقف على تدرك الشئ وتوقف على وجوب معرفة الله تعالى وجوب النظر على المقدمات الا ان يتوقف  
 الثانية والثالثة ان هذا نفس الامر على انه يجب على الله وجوب المعرفة بان يتوقف لا انظر حتى يليب النظر ولا  
 النظر انظر لان وجهه نظر وان يقال لا لم انه لا يجب النظر بان يتوقف فان وجوبه يتوقف على العلم قوله عد ذلك اي  
 المعرفة والتدبر بها عنها ما علم قوله فزم خروج المعرفة بان يتوقف المراد بالعلم غير المعرفة لانها افضل لان الافضل هو الاوثر والاعتماد  
 يقال كيف يتوقف الاستعمال بالعلم من افضل الطاعات من ان المعرفة هي افضل الطاعات لان الافضل قوله اقوى بحجة باينة  
 اقوى او من كل حجة ولعل المراد بالمباغة او الخراف الاقوى منه والاكلام عايشة رضى الله عنه قوله فانما انتم كنتم تتقدمون  
 على انما او انكم تقولون الاستسكان في التفصيل لانها تدل على ان بعض الافضل تنقش الطلاب على ان امره ذلك الافضل  
 منافية بغير انما متقارنة على هذا التفصيل وهذا معنى ان سارتها فلا بد وما اوردته ابن تاسم هنا من ان لا تارة اذكر بعض  
 الافضل كما يصح من التفادوت بصلته في الساد قوله وهو ان كل ما فيه تعليل الاكثر على الاقل بالنسبة الى الحقيقة  
 قوله مما لا بد ان تعرف ان الله تعالى في كل ما ينشأ من الافضل عبادة البنات الصلوة قوله هو مقتضى الجملة من ان قوله  
 فلم يصح خلاف من هذا الاعتبار وانما هو هذا الاعتبار واعتبار اثاره الاشارة الى التفصيل بان هذا الاعتبار  
 ليس بواجب فلا ينافي ما سبق من ان بعض عطف اول على من افضل لانه اذا ابيح حذف من هنا لم يصح هذا من اوله ايمن ان  
 لا فرق بينهما قوله وانما اختلف الخبر بان يكون زعم كفاية العلم افضل من زعم عين قوله كما اباداه لان انظم ان السجرات  
 جميعه مما زاد ان كان ذلك ايضا جازا قوله سببه لعل الاوقات فيمكن استقارعه معرفة بعبادة حقيقة ونفاس الا  
 الاوقات فرعية لها ويمكن ان يعمل الاوقات استقارعا ككثايرة والتفقت استقارعه ليقينية قرينة لها كما ذكر صاحب  
 الكتاب في تفسيره من هذا الله قوله تفصيل بانها بالجملة قوله سببه كونه في الوصف وهذا مستحق اخرها الاشارة ترك ذكره للا  
 عنه باجود المتقدم عليه وفهمه قوله لتعارفه على المهيوس وسببه وليا الجوه ما هو كونه من ان المستند حكمهم عليه فان  
 امكن انما على اكل الاوقات ان يكون ساديا وليا سببوا كذا المعنى السبب ان الاصل عدم المقدم والظاهر ان السبب  
 والجزءان يشبهان معرفتين حكم على انهما بالاختصاص في الفا مثل ان الله قوله كبريا في كلام الصالحين في حبنا الله ومنه اذكر  
 بيت وضع للناس للذكر بينة قوله من باب العطف على ان قيل احد حرف الكلام مكان الاخر والاخر مكانا مالا ففقط او عرفت  
 ان قال عز وجل اول البر البراء

انما ان يكون من اوله وانما من اوله  
 انما ان يكون من اوله وانما من اوله  
 انما ان يكون من اوله وانما من اوله



وإن قيل هذا هو اللفظ  
الذي لا ينفك عن اللفظ

واللفظ في اللغة الباري له معنى واحد كان واسما وكفى كلف لا ينفك ان ينادى بشيء منها لان اللفظية بالاسم فيجوز النفاذ  
ايضا وقال في شرح الاشهاد الصغرى والفاق اللفظية بالاسم في ذلك ايضا بظواهر الآية اقول في ذلك ان اللفظية بالاسم لا ينفك  
بغير علم مقامه في ذلك استعمال الآية وهذا هو معنى ان اللفظية بالاسم لا ينفك عن اللفظية بالاسم في ذلك استعمال الآية  
الصحيح الا في دعاء الحاشية يا محمد ان متوجه بك الى مركب لانه معك صاحب الحق تيفر كلفيا ولا يقاسون  
فيهم وتعليم بعض الصغار من الله تعالى عنهم ذلك لغيره لغيره لانه معك صاحب الحق تيفر كلفيا ولا يقاسون  
ينفك لغيره على اللفظية والاشهاد في حاشية الصغرى والفاق اللفظية بالاسم في ذلك ايضا بظواهر الآية اقول في ذلك استعمال الآية  
اللفظية بالاسم لا ينفك عن اللفظية بالاسم في ذلك استعمال الآية اقول في ذلك استعمال الآية اقول في ذلك استعمال الآية  
قال نافع فانه ان ينفك عن اللفظية بالاسم في ذلك استعمال الآية اقول في ذلك استعمال الآية اقول في ذلك استعمال الآية  
في اللفظية بالاسم لا ينفك عن اللفظية بالاسم في ذلك استعمال الآية اقول في ذلك استعمال الآية اقول في ذلك استعمال الآية  
تقام وتعاليم في اللفظية بالاسم لا ينفك عن اللفظية بالاسم في ذلك استعمال الآية اقول في ذلك استعمال الآية اقول في ذلك استعمال الآية  
على الباري في اللفظية بالاسم لا ينفك عن اللفظية بالاسم في ذلك استعمال الآية اقول في ذلك استعمال الآية اقول في ذلك استعمال الآية  
اللفظية بالاسم لا ينفك عن اللفظية بالاسم في ذلك استعمال الآية اقول في ذلك استعمال الآية اقول في ذلك استعمال الآية  
من كواحدة هذا اللفظية بالاسم لا ينفك عن اللفظية بالاسم في ذلك استعمال الآية اقول في ذلك استعمال الآية اقول في ذلك استعمال الآية  
الاردن اللفظية بالاسم لا ينفك عن اللفظية بالاسم في ذلك استعمال الآية اقول في ذلك استعمال الآية اقول في ذلك استعمال الآية  
لانه في قوله وقد ينفك عن اللفظية بالاسم لا ينفك عن اللفظية بالاسم في ذلك استعمال الآية اقول في ذلك استعمال الآية اقول في ذلك استعمال الآية  
ما حجة في اللفظية بالاسم لا ينفك عن اللفظية بالاسم في ذلك استعمال الآية اقول في ذلك استعمال الآية اقول في ذلك استعمال الآية  
مذهبهم في اللفظية بالاسم لا ينفك عن اللفظية بالاسم في ذلك استعمال الآية اقول في ذلك استعمال الآية اقول في ذلك استعمال الآية  
قوله ما حجة في اللفظية بالاسم لا ينفك عن اللفظية بالاسم في ذلك استعمال الآية اقول في ذلك استعمال الآية اقول في ذلك استعمال الآية  
كما ينبغي ان يكون اللفظية بالاسم لا ينفك عن اللفظية بالاسم في ذلك استعمال الآية اقول في ذلك استعمال الآية اقول في ذلك استعمال الآية  
الى اللفظية بالاسم لا ينفك عن اللفظية بالاسم في ذلك استعمال الآية اقول في ذلك استعمال الآية اقول في ذلك استعمال الآية  
يجوز اللفظية بالاسم لا ينفك عن اللفظية بالاسم في ذلك استعمال الآية اقول في ذلك استعمال الآية اقول في ذلك استعمال الآية

وإن قيل هذا هو اللفظ  
الذي لا ينفك عن اللفظ

اللفظية بالاسم لا ينفك عن اللفظية بالاسم في ذلك استعمال الآية اقول في ذلك استعمال الآية اقول في ذلك استعمال الآية



سبيل وتبعه المعقولة بناء على نبوت الماهية قبل الوجود عندهم بمعنى ان اثر الفاعل هو انقضاء الماهية بالوجود واستبدال  
المستعملين على مدحهم بقوله تعالى وجعل الظلمات والنور حيث اقبل وجعل الظلمات والنور موجودة وبان كل ما فرضه اثر  
الفاعل هو ماهية من الماهيات وبان وجود الشيء صفة واعتبار صفة الشيء بعد اعتبار الشيء نفسه فان قلت قبل ما يرب  
الفاعل لا تنصف الماهية بالوجود وبعده تنصف به وهذا من امارات ان ذلك الانقضاء اثر الفاعل قلت المستعملين  
لا ينكرون وانما ينكرون كونه اولاً ولا اولاً بالذات بل الاول اولاً وبالذات عندهم هو نفس الماهية ويتبعه الانقضاء من غير  
احتياج الى تأنيب جديد فيه وكذلك يتبعه كون الماهية ماهية السهم جعلاً مركبات المعدوم فيزول سلبه عن نفسه فلا  
تكون الماهية ماهية الابدالات بالوجود البسيط واما عند ابن سينا فالاول اولاً وبالذات هو الا  
نقائص ويتبعه الفعل المركب لا البسيط لانه متبوع لا تابع والاصل ان الماهية تلك جعل بسيط ثم انقضاء ثم جعل  
مركب من قال بالاول جعل الثاني والثالث تابعين ومن قال بالثاني جعل الثالث تابعاً له واما عند الاول قوله وعلى انها  
لا بشرط شيء موجودة في الخارج الماهية بشرط شيء لا بشرط وجودها ضمن افرادها موجودة اتفاقاً وبشرط كشيء اي  
بشرط ان لا توجد ضمن الافراد معدومة اتفاقاً ولا بشرط شيء وهو المعنى بالكلية الطبيعي مختلف فيها فالمراد  
عند المتكلمين وجودها قالوا اتفاقاً في معنى وجود افرادها وقالوا المحقق انه وان الاوصاف المعنى بان يقال بوجود افرادها  
فيكون الوجود واحداً والموجودات وابطح ذلك بطول قوله وعبرهم من ائمة التفسير والنحو كذا المطول قوله وحداث تالوا  
فيهم لا محالة استثناء الواحد منه فوجاه بالانزيا ولما كان معناه جاء كل جمع جمع لم يصح ذلك الا يكون سقطاً واعتبر  
عليه الفاضل الجلي بابهم معاً بانه يكون في الاستثناء المتصل كون المستثنى من اجزاء المستثنى منه ولا يشترط ان يكون من  
افرادهم وغاية ما يقال في الفوت ان الكم اما بالنظر الى اجزاء المستثنى منه او الى جزئياته والاستثناء المتصل الاول  
بالنسبة الى كون المستثنى من الاول الثاني بالنسبة الى كونه جزئياً وقولنا جائز كل جمعة بالنظر الى جزئياته فلا يصح الانزيا  
على الاستثناء المتصل لان جزئيات الجماعة جمعة قوله ان افرادهم جمعة قال السيد كذا في قياس الجمع على الكفر يقتضي ان  
يكون معناه كل جمعة جماعة فاذا نسب اليه حكم كان الظن ان استبان كل جمعة فان كانت من الامكان التي يكون جزئياتها  
للجمعة مستلزماً لنبوتها لكل واحد منها فممن ذلك نبوتهم واحد منها والاكافد باقية على الاوصاف كمن  
هذا المعنى يقتضي تكراراً في معنى الجمع المستغرق لان التلثة مثلاً جماعة فتدل في نفسه وجزء من الاثر

والختم فتدريج فيه منمنها لا نقول الكل من حيث هي جماعة فيكون مقبلاً على الجميع المستوفى وما عداه من الجماعات  
 سنداً فيه فلو اعتبر كل واحد منها ايضاً كان كلاً واحداً فلهذا كثر في الأئمة تفريق الجميع المستوفى اما بطلان واحد  
 كانه لا يطل على الجميع واما بالجميع من حيث هو مجموع وقالوا الفاضل الجليل وفيه لبس لان مثل هذا وافق الترتيب في كل فرد  
 بما عليهم في حوزة فلا وجه للعدوانة وانت خبير بان فرق بين ما هنا وما في التنزيه فان ما هنا يكون بمعنى تلك الجماعة مجتمعة  
 يدل على ما يدل عليه في التنزيه من التفصيل نال كلاً هذا يكون مراداً بذلك ما في التنزيه قوله عن ينفذ القاموس النقيض  
 كقوله وقد نفق الزبانية واصله فيكون فيها عثرة ونيف وكل ما زاد على العقد فينفذ الى ان يبلغ العقد الثاني والينفذ الفصل والا  
 حان ومن واحد الى تلك قوله في قوله الا في الترتيب هو طلب الامر والاليق فلا بد من الترتيب قوله لان كونه عمدة في  
 تحقيق المذهب لا بد له من دلالة صريحة على كونه عمدة في نفسه بل انما يدل على كونه معتمداً في بيان اوجه بعض اوجه ارجاعه وهو يعتمد  
 عليه في ذلك وهو ليس بموسم اعم من ان يكون معتمداً في نفسه ولا لا بلغة ائمة من تفصيل قوله عمدة بقوله في  
 تحقيق المذهب والا فالعمدة بمعنى المعتمد عليه كما في القاموس قوله يناسب تنبسط او يوجب الاول للجموع والثاني للشيء واما  
 غير صحيح فهو ساقط من درجة الاعتبار فلا تكرر قوله ومن جواز اعتماد عطف على قوله من جواز النقل قوله سبكتهم  
 اليهم اللغة اسمان عند الجرح وعرضه استعمال بمعنى التخصيص والتفصيل قوله وانى شبه اى ان يلبس كلامها بالاسم كناية  
 من بعد كلامها عنه قوله بالايستغنى عن مراعاة خلاصة ما ذكره هناك هو انهما اعلم بالفسوس وكلام الاحكام  
 من المعترض عليه ما لم يذكروا شيئاً الا لموجب علم من علم وجهل من جهل قوله ومن ان هذا الكتاب عطف ايضاً  
 من جواز النقل قوله يتبع فيه على صيغة ام الفاعل وكذلك محتمل قوله ولحقنا واه مبتدأ جزء قوله من اوله على مظهر  
 الى رتبة وترجيماً قوله بآراء ووجه عليهم في شرح الفرية قال فيه وقد ههنا واجبة الذكرا والتقدير عند البهريتين قالوا  
 لتقريب الحاشية الى المال واعترضهم السيد المحقق البرهان وتبعهم المحقق الكاظم وعرضه بان هذا عطف منهم لاستنباه لفظ  
 المال عليهم فان المال الذي تقرب به حال الزنى والمال المبيت للهيئة حال الصفات وكثرة بآرائها وابن تغاير  
 لكنهما متقاربان كما هو شأن المال وعاملها وحج الزم من تقريب الاولى تقريب الثانية المقارنة لها في الزم  
 فتأمل فانه مما ان تغليط او لك الأئمة الذين لا يخفون مع امكان تأويل كلامهم بما هو اشد قوله لكنهما متقاربان  
 بالثبوت في بعض النسخ بالياء الاول اولى الى الجملة بان يبين عامله حالان ان المال لا بد ان يكون مقارناً للمال

سيد العالم وقوله كما هي شأن الال وعامله فان المال بيد العالم وقوله روح لهم ونفوسهم الا ان من نفوسهم لا يصح  
 وكذا قوله تفويض الثانية قوله المقارنة لها في الوقت بنفس على قوتهم ثبوت الزمان ههنا كما يقال ليس قبلهم ولا  
 خلفه في الزمان وما حصل كلامه ان حال الزمان ومعال الصفات وانما يتبين ان اركات العالم حال لا بد ان يكون  
 الال ايتم حال لا يصح سيد العالم نازكات ما بينا لا بد من تدوير الماضي الى الحاضر فكيف يتقرب بذلك الى نظر  
 الال الحاضر لذلك الزمان وحمل به الى الماضي على ما اذا كان العالم حال طرأ للباب من جهة التقريب يعرف لهذا  
 من جهة من لا غبار عليه فانه ما ذكر ان تاسم انه لا غير ثابتة ولعلنا لا نفهم معنى هذه العبارة فان بينا سنا  
 من القاء واصار التقارب في المظهر ما حصل ان المالين وانما يتبين انكم استعملوا لفظ الملك والمالية في الجملة  
 التقدير بلفظ قد بلده اسمان فظني وقال السيد قدس سره ما حصل ان هذا شئ واحد وان كانت متفلا من كلام  
 الرمز والصلوات ان لا يقال اذا وقعت في زمانها الالية والاعتقالية والماضية بالنسبة الى المعقود نازكات  
 ماضية زائدة كما يعلم من كوت الركوب ماضيا بالنسبة الى الجيب ولو كانت الجيب ايضا ما بينا فلا يحصل مقارنته الى المال  
 واذ دخلت عليها قد قرنته الى الزمان الجبني ويعلم المقارنة حينها وقال ابن تاسم بعد ما نقل هذا الجواب والاطمئنان  
 على جواب السيد كان الاول له الاقتصاد عليه واقول لعل انك اطلع عليه لكنه تركه لكونه وجها سنا سبابا من جهة  
 وحوله قد على المال كما ذكرنا الفاضل بالمراد كهم لا يعالج لتقريبه الى معنى من زمان العالم بل يقتضيه ان كان قد جئنا به  
 للتقريب وان تاسم حفظ جواب السيد لم يفظ على وصيته حيث قال بعد ان رفع اعتراض التقارب الى على  
 وانك اذا وجدت الكلام احيك عملا صحيحا فلا تنقد من على فلفظ في خطا ابن اصنت خاتمة قول لا يصح  
 البناء للتعامل في هذه الخطا علمه للتبريح الذي يعجز عن النقص على ما يحتمل للعظم لانفس النقص وقوله هذا ايضا  
 الى التعجب في قوله وبما قرنته حيث قال وهذا حيث لا دليل لا حيث قال غايها فان الذكر ينفذ به هو الاعراض بانه قد  
 ينفذ للعظم فيصح ولا ينفذ عليه بل ينفذ عنه لانه قد ينفذ على غيره ويرتفع والا فاستدرك قوله وهذا حيث لا غناء  
 قوله غايها عن قوله والجواب عنه عطف على الاعراض ماحصله انما فيهم بحيث في الامام اذا كانت تفصيلا المطلق وكروه  
 واليقيد لا ينافي المطلق وانما الذي ينافي فيه هو العام ووجه دفع ما فيهم من كلام ابن تاسم ان مطلق الال  
 صاحب في حق العام على انه فيهم منه انه لو لم يكن تفصيلا لكاف الاعراض وارادوا ليس كذلك لانه زمانها دليل

كما يابى في الثانية والاعراض في الوقت

في تفصيل



ط  
ووميزهم المفاة ان كنت مغفرة الواسع فندها بعضات الاعم  
التيك هو مينة الواسع مهيته في كون مغفرة الواسع  
ايضا بعضات الاعم المذكور فلتا فيهم كونها ايضا  
نفسه او عبد الله اراهم الله هم اهق الموت وملازم





في حين ان الله باعتبار الاخذ ويصلح عليها انها مأخوذة ومروكة وقد خل عليها في حين بل باعتبار الترك ويصلح عليها  
 انها مأخوذة ومروكة فصلت ان الباء في حين او بدل على المأخوذة والمروكة كذلك في حين بل ان قلت  
 هذا ينافي ما مره سابقا ان اذ لا الباء في حين الا بدل على المأخوذة وفي حين بل او في على المروكة وهو الفصح قلنا  
 ولم نأت المراد المأخوذة من حيث هو مأخوذة والمروكة من حيث هو مروكة ولا شك ان اذ لا الباء هنا على  
 في حين الابد الرب اذن حيث الاخذ والترك يصلح عليها انها مروكة باعتبار مروكة في حين التبدل ليس الا من حيث الترك  
 وان يصلح عليها انها مأخوذة باعتبار مروكة على اذ لا الباء لما مره فانه لا يقول وقد قد خلاه عن مثله الاستثناء من قول لو قال  
 الباء في حين بل او في على المروكة هو الفصح اي لا تقليد فاما قد قد خلاه في حين بل ايضا على المأخوذة كما في الشعر وكما تعلم  
 المصنف بابلها من قد قد خلاه في حين بل على المأخوذة والمروكة كذلك في حين بل كما اذا قلنا ولاخذ والترك  
 على سائر واحد قلنا ان الله لا يكون مركبا منها لا يكون احدها فلا ينافي قوله وان الله لا ينفصل عن غيره من حيث هو الله  
 فان المراد بالان الله هناك لا يكون احدها ولم لا مركبا منها بل بمعنى انه علة كونه ان الله لا ينفصل عن غيره من حيث هو الله  
 وان لم يكن عدم الفضا والملا فيهما معهما من ذكر المجتمع لهما فانه كونه يفهم منه بمعنى القاطعة الموقوفة فان ما هاتين  
 ما في القاطعة شابهة تامة فلي لم يفر احداهما تامة لانه وان لم يكن هناك اجماع فلي كونه هاتين مركبا تامة اذا  
 نفرتوا على قولين فقد اجمعوا على ان المسئلة لا يخرج عنها فان احدت ثالث غير مركبة منها فلي كونه هاتين مركبا تامة اذا  
 فيصير في الجملة قول بان يكون مفصلا كان يقول احد القائلين الذين اجمعوا عليها ان الشيء الفلاني حلال مطلق والا  
 مرام مطلق فلي احداهما ثالث مركبة منها بل يقول حلال ان كان كذا وعلم ان كان كذا قول عن مقابلة اي حاكيا عن مقابلة  
 قوله ان فيه رطل وقران قوله ان صدق قولين اي من محمد واحد فلي وان الاجماع عطف على ردة قول ثباته في نفسه  
 حسن متعلق بالرد فلي القولين من المالكية فلي دون العمل بالنقطة فان العمل بالنقطة في نفسها ان لم يكن اهلا للنظر  
 في الاجماع بان كان عاياتا ان العامر لا مذهب له اي معين بل فيه البقاء عليه لانه يتعاطر فيقول وافق فلانها  
 من غير تقليد فانه غير جائز كما مر به ان في النكاح وادب القضاء وان كان اهلا للنظر بل فيه النظر فيه كالمحقق  
 وان في كذا فيهم من كلام التمس في ادب القضاء وليس في التقليد مجرد معرفة ان المذهب الفلاني كذا او قول بل لا بد مع ترك  
 ان ارادة الفعل بناء على ذلك المذهب وهو نظم وسر هذا التقليد ايضا ان لا يكون مستمرا بنفس فيه قضاء والقضاء

ان في المذهب والاضمار فلا يمنع ذلك من ان يكون اللفظ واحدا  
 على ما علم في القول في الاصل من ان لا يشترط ان يكون اللفظ واحدا  
 ولا يمنع ذلك من ان يكون اللفظ واحدا

في قوله ان الله لا ينفصل عن غيره من حيث هو الله

كتاب الفقه راجع الى ما ذكره الله هناك قوله في رد اي تقليد بآياتنا فيقول العاقل لنفسه اي اهل ما ذكرنا قوله في قوله  
 مطلق على قول الماوردي لم يمتنع اي ذلك التقليد فيقول المفسر والعقل اي العاقل لنفسه الا اهل ما ذكرنا قوله في ذلك او جواز  
 تقليد آياتنا فيقول العاقل متعلق بآياتنا ومجرب ونهض معتمدا عليها في بلادنا متعلق بالعلم في اي ما علمت والاعلان في العلم  
 لا قضاء والقضاء في اي في قضاء وافتاء بيان العمل في ذلك قوله في ما يمتنع الرهن في جميع رهنه وهو العلم المستقر في  
 سيرة العاقل في تمام السبب الحكم الا على الاصل المقتضى للمفسر والقدر مما فرات فقلنا قد علمت ذلك بان في غير كونه الصلوة  
 او تغير الى صعوبة كونه الاصل ما لا يلزم بعد اياهه تلبه اول سيرة لا لعنه كذا ترك الوضوء الصلوة فانه لم يلبث  
 بعد منته واسباب الله المدين ولم يبق مالا الا في ذلك لكونه في سيرة من سيرة ومنع تتبع الرهن كما يعلم من السيرة في ادب  
 القضاء ان لا يأتى بغير سيرة ما وجد رخصة لانه يأتى ببعض الغرام وبعض الوضوء فان ذلك ليس من التسعة في سيرة قوله  
 بل قيل في اعتقاده انما في ادب القضاء في العمل بغير اعتقاده انما في سيرة الادب في ادب القضاء في ذلك اي في سيرة  
 المقلد في عمل ما اذا برأه ومن ههنا يتبين ان ادب المقلد اما في سيرة من الطهارات متعلقة بصلوة فلا بد ان يأتى بجميعها  
 معتبرا عنه في سيرة من سيرة الصلوة والاعتماد التفتت بين قولين بتوكيد منها حقيقة فيقول ما  
 من الامامين واما في قولهم انما في ذلك جميع العبادات والمعاملات فاما في بيع فلا بد عليه  
 الاثبات بجميع المعقولات في البيع لا في بيع امر وكذلك في بيع العبادات والمعاملات فاما في بيع فلا بد عليه  
 الزكاة فانما نعلم ان الله اعلم بغيره والله اعلم عيان من التزم بقوله في قوله في ما ذكره في باب الزكاة لا يلزم تقليد في  
 حاشا في الزكاة كما تقدم في هذه مسألة متعلقة برأسها لا تتعلق بها باس في الزكاة في تقليد الغير بها العمل للأدب  
 بالتقليد بعد العمل من التقليد سألته بقوله امام بعد ان علم منها بقوله امام امر كما هو علم مما هنا في ادب القضاء ولا يمتنع  
 بعض الناس من انه صرحان بغير شيئا متعلقا فيه ثم بعد الفراغ يقول العاقل بصحة فان ذلك غير جائز اذا كانت مالم يفتا  
 عند التمسك به فخرج من غير سيرة في قوله تقليد في حقيقة من الله نعم عنه في اسقاط القضاء ان كان  
 من جهة صحة صلوة مع عدم تقليده عند هذا الا كانت مالم يفتا في حقيقة التقليد من جهة صحة ادب القضاء  
 قوله ويعرف عن الثانية بان لا يطأها ويقتديا لفت عهته وبهذا الذي في ما ورده ابن ناس من حقيقة قوله ان نفر  
 الرتبة الا ما بقيت في عهته وان الثانية لم تدخل في مجموع الا في الاخر من الثانية من غير امانة ما وقع في قوله

في الزكاة ولا يلزم عليه كذا ما عليه في ادب القضاء

الاصل



[illegible]

ما رأيت مطلقاً ذلك الكتاب بل رأيت ما اجتمعت به بل رأيت ما اركت به فانه لم يرد الا انه كتب في نسخة ولا شك ان التي كانت  
 حقيقة ذلك الكتابية وما يقين ان الكتاب هو البعد المتقدم كما عند المتكلمين او البعد المطلق كما عند متقدمي  
 الحكماء واسطح الباطن من الجسم الذي الماس للسطح انظار من الجسم الحي كما عند متأفريهم والنسخة ليست بـ <sup>هــ</sup> <sup>هــ</sup>  
 فما لا يلتفت اليه لانها معان اصطلاحية للمتكلمين والحكماء واما عزنا فنقول ان كان سكان زبد والبلدة كان عزنا  
 ما ذكر ابن تاسم من ان فيه نظر لان انباء الكتاب ليست اماكن حقيقة للقول المذكور قوله متعلق بالاطهر المشهور اي  
 الذين هم اول الاظهر المشهور في المتن الذين المراد بها الكثر منها مقول للقول اللفظ ولذا اظهرها والمراد من التعليق  
 هو الارتباط لا تعلق الماد بالجود بانفعال فانه متعلق بكائن كائن الله في قوله وبيان الراجح اي عندنا لا عندكم  
 فان كنت المعظم عليه من من ترجح امام آياه فمفعوله وقد لا يقع فيما يرضى عننا فلا بد وما اورد ابن تاسم من انه  
 لا بد من تميزه عن الجاهل والا لا يتصور ان يترجح قوله بما مر في الاقول ان الراجح بينهما ما تأملت علم قوله تميزه عن الجاهل  
 آخر اي مجتهداً من مذهبنا ان نرى الله تعالى في الماد بالجدد الامر هو المجتهد المذهب وهو المتكلم من فروع  
 الوجه على نصوص امامه وقواعده لا المجتهد المطلق وهو المستغرق وسعة النظر في الآخرة حتى صار متبهاً في التخصيص  
 جميع المسائل والنسب وهو المستغرق المذكور المتبهاً في التخصيص بقول المسائل كما في جميع الاقوال والجدد المطلق على  
 مرتبة ثم النسب المذهبى ثم مجتهد الفقيه وهو المتفرج في مذهب امامه المتكلم من ترجيح قوله على اقرأ اطلقاً والمذا  
 ومجتهد الفقيه لا يوزنها ان يعدل امامها نسباً ومطعم كما لا يوزنها ان يعدل والنسب امامها في حقها كما لا ينقش  
 في حقه قوله لا يوزن العاربه يفرق ويرد على القول بذلك القول الضعيف بل ان واجب عليه العمل بالراجح من الدليلين المتساويين  
 بينه انه ليل عليه تقديم الراجح على المرجح وبمثل هذا استرأى ابن الشافى قوله في جميع الجوانح والقول بالراجح انما يجب في الماد  
 بالعلم هنا هو التقديم والترجيح فلا ينافى ما مر من تميز العالم لنفسه على انه قد عرفت ان التميز انما هو بين ليس اهلوية  
 التي هي قوله لان مع تأمله نهاية علم ولها تقدم المسبب على الناف كما نعرف في الامور كما رجحنا حديث بلال رضي الله  
 عنه في الصحيحين انما خلا في الكعبة حين دخل كعبتين على حديث اسامة رضي الله عنه مسلم انه قد علم وعرف  
 نوافر البيت حين دخله ولم يصل قوله والمقياد المراد به هنا هو الذي هي قوله تامين بفاد مقابلته اي يظهره وفاد  
 مظهره مقابلته والا لا تعبير بالوجه اليه تامين بفاد المقابل كما مر في انفا وكذا ما مر في قوله لان شرط المخرج منه

محرز بالجدد من جميع الاقوال هو المطلق والراجح  
 ترجيح الامور ان عبد الله كتب بعد ان كان

فساد



[illegible]

اگر جهان ہمہ دشمن شود بخت دوست  
جز ندام از این ن که در جهان مستعد

صلوات الله على من  
 اعدوا هذا الفقه في  
 شرح صحيح البخاري  
 في تاريخه  
 وادخلوا فيه  
 ما لم يدخلوا فيه  
 من قبله  
 وادخلوا فيه  
 ما لم يدخلوا فيه  
 من قبله



في سنة ١٢٨٠ هـ  
 في شهر ربيع الأول  
 في يوم الاثنين  
 في سنة ١٢٨٠ هـ

[illegible]

أخي وكتبك الآتية أهنا نالوا من المحشر  
لطف حبيبك على مديك أهنا نالوا من  
حبيبك أهنا نالوا من محشر  
مضارة وضرر ضرر سبب من  
ناموس

مفتي دارالافتاء دار الفقه الاسلامي

الاصحح لا يعقلون الا بآيائه ها وهو المعنى لا اللفظ قوله فغيره من ان وبقا المعتمد من غير على اعتبار كمال  
الوصف وهو علة اللفظ واما ما انفصل الى اللفظ لا ذلك بل جازم وهذا كما يقال كل هذا الطعام اللذيذ واسر هذا  
الماء البارد واعمل هذا الكلام المعتمد ان في كل من هذه الاوصاف التي عيب على ابناء الاعمال ليس في قولك كل هذا  
هذا الطعام واسر هذا الماء واعمل هذا الكلام فان قلت فعلى هذا ان السيات يقتضي ان يقول لا كل اصدروس  
اعتماد المعتمد على غيره قلت كنت للمعتمد صفة القول بل على ان هذا انما ليس الا للاعتماد وانك ان قلت ان قلت هذا  
الاعتماد ان المراد ان قلت او هذا الماء طعام ان المراد شرهه فكذلك ان قلت ان قلت هذا المذهب او القول فيهم ان المراد  
اعتماد وليس المعنى فغيره من على اثار مثل فعل المصنع لانك كجاء الى تقدير المثل وايضا ليس المعنى بصدور ان يرغب في شئ  
بل بصدور ان يرغب في اعتماد كلامه وايضا التعليل يقول لا كل اعدادا ليس في الانصاف على ذلك المعنى قوله اي في قوله  
بين السليبي ان في الواقع وقوله حتى يكون بينهما اي في الذكر حاصلة ان السبب بينهما باقية في الواقع فيقول لا يكون بينهما  
في الذكر اليه فيوافق الذكر الواقع فيقول حتى يكون في قوة العلة لعلة وقوع السبب التقديم قوله وقد قيل بهاء كونه للتكليف ثم ان  
الكفر كثيرا يردون في التسمية كهم سليمان وكونه للتعليل انما بناء على ما قيل انه قد حسم احوال يوم القيامة فان انفتحت لهم  
انافذة في بعض الاوقات فتقارن ذلك وانما بناء على المراد الكثير لكن التعبير بصيغة التعليل للايضاح ما هم لما في اوردت  
الاسلام رة بنال ان يساء على التكليف ومع قوة وانه كرامة كما ان التعبير بالمتن في قوله تعالى فتحم النار بلا نار  
ان المنتهى على الركبت كان هو المستنبط ان لا يفتن عنه تكليف اذ امان المرتبة عليه المكسرة النار والاهوت  
المعقولة قوله مع ان المناسب للربها وهو الا ان لتنفق بانك تكلم والمعهوم اذ المتحقق والمفهوم كما في  
في اصنام اولاد والارها هو في المذكر على سبيل رجحان المجهول الذي هو كونه في اخراج المذموم للتمام ورجحان المذموم  
يقضي رجحان اللانم المناسب لاحواله ازا عليه قوله اللانم للمجهول بيان للواقع بغيره على وجه مناسبة ازا صها، والا  
فيكفي ابحاث التوبيل في التمام قوله وان تقدم غاية كنه حضوره الذهب لانه الخارج قوله كما هو بيان في قوله تعالى  
قال هناك ما حاصله ان ارباب باسم الاثاق هنا اللفظ او المعنى او المركب منها او من اصلها وكليهما والتقدم في  
انه لا وجود له في الجوع وان ارباب القوم نالوا منها لانه لا يملك الا شفا واصلا وانما هو ان يبيع وصفه كنه الشف في الاكل  
اللائية اي التي لا ارباب من كنه انما اليه بهذا مختص من انصاف اللفظ بطيئنا من المعنى على انه لم يلمح صراحة في ذلك

المسجد

أو تأييدها بتفقد من الاعتبار  
 أو كذا وصف المعصية من الاعتقاد كذا كذا فطرد المذهب  
 بكونه غير صحيح أو لا يفي في هذا المقام الثاني فان الفطرد  
 الملاصق بالبدعي وهو كذا ليس كذا في الثاني (وتميل إلى)  
 فان الفعل الذي ذكره كذا في علمه لا يوجب إلا وصف المعصية  
 بكونه غير صحيح أو لا يفي في هذا المقام الثالث (وتميل إلى)  
 فان الفعل الذي ذكره كذا في علمه لا يوجب إلا وصف المعصية  
 بكونه غير صحيح أو لا يفي في هذا المقام الرابع (وتميل إلى)

هر چند که تو هم بجز اینها بدی و تو هم با بزرگ  
ملت که هنوز میستاد



السخص نعم ان السار اليه بالنسخ الكتابي الدال على تلك اللفاظ بأداء المعاني المحضه الام من ذلك السخص وعنه ولا مضى  
 لهذا الخطه التي هي بالاشارة ليست الا الى حاشية النص قوله في ساقع منها قوله ان ثم ومنها قوله على الله الكهنة اعجاز قوله  
 فلا يراه اما لانه يعلم ما ذكره واما لانه لم يوجد في نسخة واما لانه لم يعلم على ذكره ولم يكلف بتقدير انهم اثنان الى ان بعض  
 الحروف كانت كما انه لم يعلم عليه لم يوجد نسخة وبعضها وايت لم يوجد لكنه يعلم ما ذكره قوله بفعل المكلف خرج به خطابه نعم المتعلق  
 بغيره تعالى وصفاً وزوات المكلفين والباريات كدلالة الله لا اله الا هو فاقول كسفر وقد خلقناكم ولينم نسير الببال قوله  
 من حيث انه مكلف خرج به خطابه نعم المتعلق بفعل المكلف من حيث انه معلق لله نعم كدلالة قوله تعالى والله خلقكم وما تعملون  
 قوله بمعنى بقوله في الخارج او قوله في الخارج معتر من جهة الوجه قول نقض الاستعارة لا واضلح بعد ان اتفقوا على ان  
 المعدوم ليس ثابت في نفس الالسطه بين الموجود والمعدوم فنقد الجهر وهو الموت المعلوم اما ان يكون له تحقق في  
 الخارج او لا الاول الموجود والثاني المعدوم فلا واسطه وانما اعتبرنا فيه في الخارج لانهم لا يقولون بالوجود الذهني و  
 عندنا القاصي ابا غلث في الامم الرهين او لا فانه يرجع عنه ثانياً المعلوم اما لا تحقق له اصلا وهو المعدوم اوله تحقق اما  
 باعتبار ذاته وهو الموجود سواء كان موجوداً او عرضاً او باعتبار غيره وهو الحال فالواسطه ثابتة قوله وعند المعتزلة نعم  
 اضلح ايضا بعد ما اتفقوا على ان المعدوم ثابت في نفس الالسطه بين الموجود والمعدوم فنقد اكثرهم المعلوم اما لا تحقق  
 له نفسه اصلا وهو المنفرد المكن للتمتع اوله تحقق بوجوده ما هو ثابت المتناول للموجود والمعدوم المكن فلا واسطه  
 لان المنفرد ايضا يتم من مطلق المعدوم وعند بعضهم المعلوم اما في في الاعيان او لا الا ان ان يكون له كون بالاعتقلا  
 وهو الموجود او بالبيع وهو المال والثاني هو المعدوم فان كان له تحقق وتقر في نفسه ثابت والاعتقلا فالواسطه ثابتة  
 قوله نالا المصنف قد عرفت ما يمكن مصداقاً قال المصنف وقال بعض المحققين عند سيب قول المعتزلة بنبوءات المعصوم  
 على النبوة العظمى انما ثابت في العلم الا لا في الوجود من العقل البكم بالاسمى قوله اي مستاصلا انهم انهم لا يقولون  
 فقط قوله بالمعنى ان النبوة من قول له سيب انما ثابت في العلم كما ان اثاره اعيان حية قال ان ثم لم يقول ان صدقت اولي ثانه  
 فانه يفيد انه شرع في الكتاب في ذكر الخطبة التي منها وقد شرعت فان قلت قد ذكرنا ان ذلك البيان قد تقدم  
 الخطبة على المنقر من انما قلنا تلك سبيل على تقدم الخطبة على مجموع المختصر واما من جهة عن الشرع فيه ولا سافر بينها  
 بقران غاية ما انفرد من ابيات هو ان الخطبة التي منها وقد شرعت تأمره عن الشرع في المختصر ولا يلزم من ذلك





ان الحاشية هي التي تدل على هذا الحق لظهورها في ان الحق لا ينفك عن الحق في نفسه بل هو الحق في نفسه  
 على ان لا ينفك من كل ما جعله من امارات الكذب لئلا يضل بها الحكماء الذين لا يعرفون على قول الامام انما يريد  
 اذا لم يكن له طلب بالتحفظ والانتفاع والا كان غلظا اجماعا كونه الشك في نفع المدين في شرح التمهيد قوله في مقتضات  
 من بعده في انما قوله في مقتضات الماد من هذا الحق كما افادت الشك في نفع المدين ليس له ركن مطابقة دعوى  
 التي هي لانا فلفظ كلف كثير مع حصول ذلك الادراك فالا الله تم يعرفونه كما يعرفون انما هم بل الاستدلال بالحق  
 والانتفاء فيقول الاوامر والنواهي التي هي لفظ ذلك الادراك وما ياتي على انه ليس عيانا من الحكم المعلق للعلم  
 في قوله ثم قال انه لا اله الا الله انه اراد به فيقتل اسباب من يقتل النظر في احوال القادة على وجهه تعالى ووضوحه  
 وتعبير الحاشية والبرهان في تبيين الحق ما وظم كلام شرح اختصاصه لا يكتفي في ذلك الادراك الحق بنفسه بل لابد  
 من تفصيل بعد بطريق الاستدلال ورتبة بان العمدة الاكتفاء لان الغرض الاستدلال والادراك فانا حصل حصل  
 الحق في نفسه بل بعد ذلك الاستدلال والتكليف بالاستدلال انما هو من لفظ الادراك بل ان الاستدلال  
 ثم انما هو ان الاستدلال هو هو هو هو في مقتضات الماد من هذا الحق ايضا لا لا التحقيق انه ليس به بل فيه كما بينت في محله

## كتاب الظواهر

قوله في الحاشية على رسالته اربعة ارباب بالرسالة المبدأ والنجاة والاجتهاد والاداني وبالحفاظ على الحق بما يقتضيه  
 الغرض والاستنباط والاعتناء والفصل في هذا شرح الارشاد وعلو آية ناسم ايطلق عليه فقال وبالحفاظ على الحق  
 والقيم وانما النجاة من اعرف نباء على بيان فقال وجع فهدى عن الرسال انما هو كالمبدأ والاحكام كالتجارب قوله  
 والارهاق بها ناسم جميع ترجمته ووجه اللغة مصلح ترجمته بعبارة بل ان امرنا لفظي على احواله انما هو المطلق على قول  
 بابه كذا وفصل كذا وكذا بكذا فكذا ترجمته به عما يذكر بعده فان قلت قد تم مع الفهم وهو معنى الحق لا تمام قلت  
 المراد من الحق المصون من قول له وانما هو الحق الاضافي بالنسبة الى الرسال لفظ تعريفية المقام فلا ينافي الترجمة لبعض  
 المقصود فان قلت قد ترجمت بتعريب الاستنباط فانما هو المقاصد قلت قد ترجمت ان الترجمة اعم من الباب والفصل  
 وقد ذكر له الفصل كونه سائلا فليكن فان قلت قد ذكر ان مقتضى قوله فصل ارباب تافه الماتية الاستنباط وكذا

في قوله في الحاشية على رسالته اربعة ارباب بالرسالة المبدأ والنجاة والاجتهاد والاداني وبالحفاظ على الحق بما يقتضيه  
 في قوله في الحاشية على رسالته اربعة ارباب بالرسالة المبدأ والنجاة والاجتهاد والاداني وبالحفاظ على الحق بما يقتضيه  
 في قوله في الحاشية على رسالته اربعة ارباب بالرسالة المبدأ والنجاة والاجتهاد والاداني وبالحفاظ على الحق بما يقتضيه  
 في قوله في الحاشية على رسالته اربعة ارباب بالرسالة المبدأ والنجاة والاجتهاد والاداني وبالحفاظ على الحق بما يقتضيه

بقران بفهمنا في باب سكت تاهلكت  
 وبناركم راكده بر حفظ حمايت





[illegible]

دریہ بنیدیم ایچ ط  
مکر کر ایچ ط  
مکر کر ایچ ط



[illegible]

او الخطه



او المظهر ونظرا الى قوله نعم ليطهر كبره عننا انه بمعنى الثاني لا الاول فلا يرد ما قاله ابن تيمية من ان ذلك لا دلالة نظر اقوله  
 نظرا الى انا وانه المبالغة بمعنى ان المستعمل ليطهر رتبة المستعمل على المبالغة وقال المبالغة لا توجد الا بان يكون الماء  
 الماء لم يبق يرفع الدث على جميع الاعضاء ثم يرفع مرة اخرى وهكذا الى على ان اه علاقه على ما وقع به الاستدلال بمعنى اول  
 لانتم ان المبالغة كيف والاصل في ان يكون بمعنى المظهر سندا ذلك كمن لا نعلم ان المبالغة لا توجد الا بان يكون بالفضل  
 برفع اعداد ابراء العفو الى اعداد لا يلزم لهم رتبة المستعمل قوله واختصاص الطهارة اي بمعنى التطهير الى الرفع فلا  
 يرد الزاير لانه مطهر مع لا رافع او المراد من بين المائعات قوله الذي منه الاختصاص قوله اشارت اليه الآية و  
 الاشارة انها لا تتنازل ولو طهر عن رتبة الطهارة الاستثناء ذكره في شرح الغيبة بقوله لانه قد وصف باعلى صفات الدنيا  
 يعني ليس المراد من الوصف بالطهر رتبة ابيات الطهر رتبة للتشابه بل المراد المبالغة في مداه نانه اعلى ما يتصور من صفات  
 الدنيا و مثل هذه الجاه وعلى هذا وقع ما في المائعات القدسي من قوله عليه وعلى آله الصلوة والسلام ما نقص ذلك من  
 ملكي الا كالمات احدكم مرة بالبحر معرطه ثم رافعها اليه نانه ليس المراد منه ابيات مثل هذه الغيبة لانه لا نسبة للمنازع  
 من المنازع بل المراد وصف بغاية الغلة وامثال هذا الكبر كقوله تعالى ما دامت السموات والارض وتيل معنى طهر رتبة  
 الآية انه ليس برحمة كبر الدنيا قيل طاهر من الاثام والافداء اذ الله الايدي والارجل كبر الدنيا وقيل انه لا يصير له  
 لا لا يصير له ابا انهم كبر كبره وقيل هو عين ماء على باب الجنة من شرب منها نزع الله نعم ما كان في قلبه من غل و  
 غش وصدور البضادى ووصف بالطهر رتبة نانه يطهر رتبة من الميل الى اللذات الحسية والركون الى ما سوى  
 التي فتجوز لها نعمة جهالة ملقاة في تعبدات وهو بالايدي رك علة وفيه وبها بله معقول المعنى فاصحابه  
 نعم كلها شغلة على كبره ومصلح لكن منها ما يدرك ومنها ما لا يدرك وسياتي لهذا الزايرة بيان في باب الوصف قوله  
 او لما فيه عطف على تعبدات وهو مبنى على انه معقول الحق وكون الاختصاص للرقعة المنقصة بالماء مبنى على ما  
 هو الاصح من جواز التعليل بالعلة القاهرة ونعم محمد بن جرير لانه لا نأمله لهذا الله ان العلة القاهرة كالتعبد في عدم  
 جواز القياس مرسوم نانه على التعبد يمنع القياس من اصله وعلى المعصية يتوقف على بيان انفا وقوله قيل  
 نأمله ابن النفيس قوله لا كون له وانما يتلوه بطون طهره ومقابل التعليل ان له لونا فيقول ان رقب وقيل اسبق قوله لا  
 لمعقوبه الغرض ما دل عليه اللفظ لانه محل النطق وبما يلحقه عليه اللفظ في محل النطق وهو نفس

لا يوجب بالرفع للمنافق

ان الجمل من ذلك ان اصل اسمها لا يحمل ان اصل اسمها لا ساريا والمعنى اذا وافق حكم الشقوق فبغير معنى المرافعة ثم  
 سهل من الطالب ان كان اوله ولطنه ان كان ساريا وان فاعله فمعنى المرافعة وليس رايها الخطاب والاراء بالمعنى  
 منها معنى المرافعة وهو محجة عند ان فاعله فمعنى المرافعة ليس رايها الخطاب والاراء بالمعنى  
 المذكور مما يجرى القالب او السوال او حادثة او الجمل للمذكور من الحكمة عند او ساريا فاعله فمعنى المرافعة وليس رايها الخطاب والاراء بالمعنى  
 اكم بالكل صغر الذات وانعابه واستثناء والشرط وانما وفي الفصل وفي حاله باللقب واما العدد فغير لا والحق  
 التفصيل في العدد الذي علق به اكم ان كان ملة فاعله فمعنى المرافعة ليس رايها الخطاب والاراء بالمعنى  
 عليه الصلوة والسلام اذ اطلع الماء فليكن الجمل الحبر لان تعليقه على عدم الجمل نازا او بعد الزوال فقد وجد العلة وان  
 وجد الاصل لم يرد وان لم يكن علة فان كان اكم من غير واحد ومائة ملة في الزمان فيرأى المصنوع او كراهته كراهته اربع  
 مرات في الرضا ويدل على اكم بنافذة دون ما دونه وان كان اياها كجواب عن صلوة او ذكرا كالتصديق وبنافذة وطرأ  
 او اربعة كباقة اربع زواجات مل على ثبوت سلة في النافذ دون الزوال كذا في السيد العرف قوله لان لقب اوله  
 الما لقبه فمعنى اللقب جري حجة عند ان فاعله فمعنى المرافعة ليس رايها الخطاب والاراء بالمعنى  
 الما اما استحق ذلك فغلب عليه التسمية فمعنى المرافعة ليس رايها الخطاب والاراء بالمعنى  
 لاكت بفاهيم اللقب كالاستدلال على تعيين الماء لانه اربعة اجزاء بقوله فاعله فمعنى المرافعة ليس رايها الخطاب والاراء بالمعنى  
 ثم اقرضه بالاء والاستدلال على تعيين اربعة اقسام للعلم بقوله فاعله فمعنى المرافعة ليس رايها الخطاب والاراء بالمعنى  
 ذلك ليس هو الاستدلال بمعنى اللقب اما الاستدلال بالثبوت الا في جهة ان الاراء ان تعلق به فمعنى المرافعة ليس رايها الخطاب والاراء بالمعنى  
 الاستدلال بالثبوت الذي يفرع عن العلة بغيره سواء كان الذي تعلق به الامر منه او لبقا الى الاستدلال بالثبوت  
 الثاني فلهذا تسمية الامتياز تلة على الصريه وقد صرح الفاعل في المعنى بان معنى اللقب حجة مع فرائد الاموال  
 قوله واعرفه في شرح العباب انه اعرض الرافض الاجماع بان بنيد الترمطه فاعله فمعنى المرافعة ليس رايها الخطاب والاراء بالمعنى  
 عند اعوان لاء في اسفوا اجيب بان هذه صيغة جواز في صفة فاعله فمعنى المرافعة ليس رايها الخطاب والاراء بالمعنى  
 اجماعهم على مرتبها كن يرد قول الى الجلي لبيان رفع الملائ والركلة النماة بلك سابع طاهر قوله هنا امر از عن سجع  
 في اسباب الملائ فان لم تكن معنى امر هو الاسباب كما سيذكر الله ولم يعبره هنا لانه يفرج الى تقديره في اكم ان كانت

كل من يصفى من الدفنى باليد  
 كذا

اهل البيت لغة الاشع الاربعة  
 من

البراء





الفضل فيكم الاصل والمعلات تاسون اياه

بمعنی افزا

بعض التوهم من بعض العقول وهو ان تنفع المثلث اسم الماء واما الذي يسمى الماء فهو مطلق الماء، فمفروق بين مطلق الماء والماء  
 المطلق كقصة الرتبة ان اسلمه للعين وبالسلم وطقها بنفسه بالمره قوله ولين يرفع اذ ناله ماء حقيقة الابوي اذ  
 ينقص نظره وتسمية وشي وبأد لا يمنع الاطلاق كما في شرح العباب قوله من ثلث هو الماء الذي ينزل وقت السحر على  
 النباتات وقوله بالفاستية من ثلث ثم قوله لا دليل عليه قال في شرح العباب وعلى تسليم وجود الدابة المذكورة فمن اين يعلم  
 ان هذا الجمع من الثلج بقصده من نفس تلك الدابة لا غير غاية احوال فيخرج ان يكون من نفسه وان يكون من الطل  
 وهو انظر انك هذا فيخرج لك على ان الاصل نياهم على صورة الماء الذي من التغيير في الطهرية فلا يرفع بال  
 قوله ليست له ان تارة في شرح العباب بل يتعقد من دكان يقطع من الماء فيسببه الدود قوله فان تحقق او قيل فان  
 ليس يخرج لكن انظر انه لا يصح التطهير به لثقل في طهرية بل في كونه ماء ولا اصل يرجع اليه انتر وانت فيه بان نقلناه  
 انما من شرح العباب من قوله على ان الاصل له مرتبة في خلافه قوله كراهي اي كالا في خبر قوله على انها مقيدة بها  
 بهذا لانهم لا يطلقونها اسم الماء عليها الا مقيدة بالاعتقاد المذكور في قوله بلكا المنفصلة بالاعتقاد ان ان الماء احباب به  
 الرافض عن الاقران بان التغيير كبر بالاعتقاد مطلق مع انه لا يقع عليه اسم الماء بل قيل من ان اصل الماء لا يعرف لا  
 يتغير من اطلاق اسم الماء عليه قوله المعلوم منه ان الة لا يتغير هذا التعريف على وجه تعريف الماء المطلق  
 بازكر بل مع ملاحظة انه يعلم منه مع الآية ان الماء صلب وذلك لان حكم التعريف هو عدم الطهرية وهو لا يعرف من التعريف  
 ثم لان الحكم حسب الاطلاق لما يقع الى نعم الاقار اليه ووجه علم الاقار من التعريف والآية هو انه علم منها ان كل ماء  
 مطلق فهو ما يقع عليه اسم الماء بلانيد وكذا يكون كذلك في طهرية علم منها ان كل طهرية هي ما يقع عليه اسم الماء  
 بلانيد وان لا يقع عليه اسم الماء بلانيد فهو ماء مطلق فينتج من القياس ان كل ماء مطلق من طهرية وان كل طهرية من  
 ماء مطلق وليس معنى الاقار الا هذا والمقدمة الاولى علمت من عكس التعريف والثانية من عموم الماء الذي في الآية المستفاد من  
 الاستثناء والثالثة من اختصاص الطهرية بالماء الذي اشارت اليه الآية والرافض من طهرية التعريف ووجه التعريف على  
 التعريف مع ملاحظة الاقار ان يتم التغيير المذكور ليس مطلق كما علم من التعريف ولا من ليس مطلق ليس طهرية كما علم  
 من الاقار فالمغيرة المذكور ليس طهرية وتلك التي في هذا جعل سلب الاطلاق شبهة به اصلا سلب الطهرية فهو قوله  
 بعدا شكك لان الظن ان الاستثناء وصفه الماء الا لا لا لفظ لعله وصفه الماء بان يثبت كما ان الماء مستفاد من الملاحظة

انظر الى ان التغيير في رتبة المثلث لا يرفع الماء  
 او قوله ودون المثلث انما هو  
 يكون دون صفات ان كونه في رتبة

استقراء الثانية والثالثة عام على ان استقراء  
 ان الاقار من الماء علمت من عكس التعريف  
 ان طهرية الماء لا تعرف من التعريف  
 صفه ان تعريفه لا يرفع  
 خصوصاً اذا اعتبر في تعريفه  
 على التعريف ان الماء من الماء  
 وفي الثانية ان الماء لا يرفع

لاؤلاؤلات چو باد و دوات نول از شمعوات حقش مطلق که  
 علی کونیند بیان دادنت کلر قیغ بیخیزد بر سر مناسبات  
 یعنی نقیصه و دریا که باز از ساید الحضر الزامه تصقت و عینینا  
 دلاها کبرک بود ادب از لور قیغ علیه الاؤلات هنار  
 شعله اسود و افعی با بیض کله جات صریض فالینف مکرر و طبع  
 روبرو بر سر خضیه و ابرو بیخ نامرک یعنی از افعی بلا صفا  
 جنبه بیس له ارسک مقلد از اشعافان فیکند یک قیادیل  
 جملہ الاؤال و یقونم علی نقیصه حاصل بیار و بد و زما فی  
 ناقص من القیمه کیمین الدیه کیمینہ انبر اجم

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله الذي هدانا لهذا  
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله



بانتكائيكما هكيت ففلم وديتيركا الخور فلان لفر قناتك ما كركيت  
فلم لا تير لفر ففلم وديتيركا الخور فلان لفر قناتك ما كركيت

برصہ صوفیہ مولانا محمد رفیع  
مولانا غلام احمد صاحب

عليها اذ لا يتم الا ان اريد الحذف الفصل وليها بالاول والثانية حالاً لا بالانزال في شرح العبار وذلك على هذه الارادة بتغيير معنى القول  
بان الجواب ما يمتنع للناظر في الثاني ما يمكن فصله بغيره وذلك بالتميز المحقق انه لا بد منه حال التغيير وفي هذا بان  
الفصل المتغير ان لا يلزم الفصل حالاً انتم ملخصاً فخرج قال في شرح العباب المتغير بل جرح في ان يطر من باب السك اذ لا  
ضرر به بل ولا حاجة لاستعماله خصوصاً المدهون وفيه فارق العصف عن التغيير بما في مقتر الماء وعمره وكذا المتغير من هارم واين كان  
طاهراً لا غلط واما تغييره بنفس الخرف فلا يضر ان لم يخلط بنجى لانه مما يور وكذا ان خلط به انما باطلا ان نزع من الله  
تعالى عنه فانه لما دخل مهر سئل على آنية خرفها الخبطة بالوزل فقال اذا ضاقت الامراض وسبغ الائمة على ذلك وفرضها بال  
عنائها هذا هو الصواب الموافقة لكلامهم في هذه المسألة التي اضطربت فيها آراء بعض المتأخرين فاعتمدوه ومنه يؤخذ  
بالاول انه لا يضر تغيير انهم بما فيها من الزبل والي قليلة لانه لا يمكن جرحها بالمفسر اليه الناس الا به انهم لم يفسروا قوله  
في اي فقط قوله استلانا ما اذكر ذلك لان التوك لا يباب عليها الا بالنية كما في فتح المبين وبغيره انه لو كان طبقاً  
لم يكتف على التوك استلانا فقط واما اذا تم الى الاستلانا النظر الامر بالتعدي على الموزيات التي تورث نقصان العبادة  
فيستأب على ذلك كذا يستفاد من شرح العباب قوله حديثاً باضافة فقط حديثاً الى قوله واسبغ والاسبغ الا تمام و  
المكارة كالماء والبرء والم الجرم قوله على كمال المحكم كذا في نسخة الراقعة على نظرنا بغير الكمال عن الامم وانهم وجوهها وعلى  
هذه النسخ امانات المراد كمال الاسبغ المحكم واما ان الكمال منقوت وقوله المحكم صفة للعبادة جارية على الواقع وعدم  
ايراد الضمير كونه في قوة الفعل وهو اذ وقع في مثل هذا الموضع لا يجب ايراد الضمير والتقدير منع وقوع العبادة على كمال الية  
طلب وقوله كذا منها قوله من حقوة اي وسقوة معلق الماء كالماء فاد الاقت البليت بسننها بقضية على ما لم  
ينبغي منها ابره قوله وكذلك بالتحقيق اي فخرج المصنف قوله بقطر بضم اوله واصله الناحية من الارض والمراد برهنا  
الا يعلم الخائف لما يليه حرارة وبرودة قوله عز قد صفا افرى لانا اي عز قد ذهب وقضية قوله ومقتضى به اي ملكي  
بالنقد قوله وفي غير ما لب اي ولي كان ما سبق له منه غير ما لب على النقد قوله وان لم يعمل عطف على ان يكون قوله وهو  
جمله حاله قوله في ظاهرها بالحق متعلق بمتعلو وها مضانان الى مدون حرمها كجوابه متعل به وبغير الادب الغير الاب  
اخفا بالمظهر والظاهر لما خفي قوله في شي بوجه اي يقول اهل الجنة كالنيل قوله ما يربك بفتح الياء وضمها والفتح  
افصح قوله اول متبعين عطف على لم يطق تبارك اوله او قد ذكرنا كذا في اول الحاشية ما يندفع به فقد ذكر قوله ولا

ولا كراهة وتزول الكراهة بصحة استعماله واجبا قوله بلانها اي فلكذا النار اذا استعمل المشرك في الطعام المانع وطبخ بها نأنا  
 لا نقصد ان نضربه لا فسادا بانها في ذلك الطعام فيبقى على كراهة نضمر فلانها راجع الى النار ولا يمتثل ان يرجع الى الخبز هو منه انما  
 في ذلك الطعام المانع لا اذا استعمل المشرك في الطعام الحلال فتزول الكراهة كما في شرح العبا قوله ماء وتواب باضافتهما الى كل من  
 ان كل من مضى عليها ماء ونحوه ماء وباب قوم لوط وماء وياور بابل وماء وباب برصوت لانها اشترى بابل في الارض كما  
 في الحديث اي لان فيها ابراهيم الكفا وكما ورد وباب زرار وان التي سحر فيها النبي صلى الله عليه وسلم قوله وهو افضل من ماء الكثر لانه  
 لم يعمل منه ماء ولم يكن يعمل الا بافضل المياه قال في شرح العباب وكوف ماء زمزم عطية اسمعيل صلى الله عليه وسلم على  
 بني اسرائيل عليه السلام والكثرة عطية بني اسرائيل لم يصر لانه افضل الكثرة في ذلك لا ليل على افضلية ماء زمزم وايضا فقد  
 ورد في الحديث الصحيح ماء زمزم لما شرب له يكو شربة كفايت يارب الارض من احوال يوم القيمة انتهى ملحوظا وافضل  
 المياه على الاطلاق الماء الذي ينبع من بين اصابعه فكما في شرح العباب ولا يكره التطهير ايضا بما سميان وصبيان  
 وسجود وصيرون والنبيل والفرات ودجلة واب ورواها من الجنة كما في شرح العباب قوله اي ما لا يلائم منه صحتها لا  
 ما لم يتركه كما هو المتبادر من لفظ التيمم ليشمل في وضوء الصبي والمراد بالطهارة هنا إزالة المانع من فحش الصلوة فلكذا  
 الرمي الملة ولا الغل المستوف لا لانه مانع منها يقول ودخل ما بينه ربيع حلة اوبس وما ليس فيه ربيع كطهره ام الملة  
 وحنف امين وعلم مثبت وكذا بنية وجوه قوله بطواف به اي لطواف الركن بذلك البعز المينة فانه كما يجوز لا ينجس  
 طوافه بذلك طهر قال الشافعي حاشية الايضاح لانها ليس من اهل النية وهو معتبرة في الطهارة لانا فصول ينوي عنه  
 ولية وتعليل المقابلة بان طهر الركن ينوي من طهره دليل لما قلناه لانه كما ينوي الامام عنه الطهر فيغسله فان قيل  
 على الامام ان ينوي ثم انتهى ملحوظا قوله او حنف لم ينو قال في شرح الارشاد ولا اثر لاعتقادات فاعلم ان ما ذكره لم يوجب مدنا  
 لاننا في ذلك لم نعلم بصلوة ووضوء وانما يصح اقتداءه به اذا استقام في وجهه ولم يتوضأ واعتبارا باعتقاد المأموم لا شرط الا  
 في الاقتداء لانه الطهارة واحتياطا للعبادة في البابين ولا الاستعمال في الصلاة بلانية كفاية النية انتهى ملحوظا قوله او كتابية  
 من صلاته الرخصة وهو شمولها للنية واختصاصها بمن لم يتكلم بها اولى من تعبير بعض بالنية وبعض اخر بالكتاب  
 قوله انقطع ومما اشترى في انما يتاح الى الفصل عند انقطاع الميعاد او القياس لا عند كل وطى كما اوجهه بعض  
 العبا لانه قوله لان الاكفاء بنيتها اي من غير توقف على اسلامها الذي هو شرط في صحة النية غالبا قل انما هو للتخفيف عليه



ولما تبدل الليل نضاراً وبعداً بالمسح لخرج الكافر بانه ليس اهل التعفيف عليه قوله وسنه ما عله الربا بين من قبل العمل ونفها  
 من حيث انه طهر وشبهه لان قبل العمل في زهرها بان يكون لها فلفه كما قاله البعض ما عله الربا بين من قبل العمل ونفها  
 العبارة انضواء ان العمل بغير سنة كما قيل لا وتبرعه منه ما ذكرنا لا انضوائية كما هي قوله في هذه العبارة اما الاداء الامور  
 والقيم او بوضع الاداء المنع والقيم وان رهنه من رهنه خاص وللاداء الرهن العام قوله وما قرهت به الماتن حيث تدبرها  
 للمبتدئين ثم تبدل للجهل ان كل من السعي من سنفل بالكم قوله والحق من كلام الله ان تمام الاعمال من قوله كان اوضح لا  
 لا ابراهيم اولاد في قوله ولا تجع عطف على قوله بناء اي وقها صاعداً على الفح لا على قوله كما في قوله اولاد لان الفجر ليس يطهر  
 الرهن فلا عمل قوله او كونه وان سنفل على الاتصال فلا يطهر فيها بركه ومثله عكس ما في قوله ماء فبنت بركه الى طهره  
 فلا يطهر عدلها لان الاصل الماء لا يتصل به من غير ما ذكره كمن خالفه في البنية في بركه البنية لا تارة البنية له ما كمنفص  
 واحد اذ لا ترتب على عملها كمن لا ينفك في البنية في بركه النوة او الفحل رافع مائة مائة من الرهن والكعب وما قدما  
 كذا كمن عكس لا تارة البنية فلا ينفك اتصال البنية قوله او انقل عطف اعليا جاوزا فيكون كان جاوز مع المصطف في حالين  
 لطلب الفصل الاول الحكم الثاني في اعيان الفعل المقتضى ولو كانا قد قبلوه ولم ينفصل انفصلا حكما فيمكن بهذا ايضا  
 واخلاقه غير ان يكون جاوزا مثلاً لا حكم من اول الامر هذا المهم الاول في الجوزان يجعل كان جاوزا مثلاً لا حكم ليعمل  
 او انقل عطفاً عليه لان الانتقال من يد الى افرق ليس من قبل الحكم بل الحكم في قوله فخرق الهاء واما الانتقال على الا  
 اتصال بدون فرق بناءً على الحديث الاول فلما ذكر قوله وهو بيان مع اعتدال الهاء والزمن والمخرج قوله بعد نية الجنب و  
 تنبيل في الماتن اصل العبارة بعد نية وتبليط وجوه المقتضى كمن لما كان المربع في كل معنى اخر وضع المظهر من معنى  
 اظهره المقتضى قوله بلا نية اعتراف بقرينة والا فقد علم ذلك من قوله للفعل عن الماتن او لا بقصد وتحت نية الاعتراف في  
 شرح العبادت فلا عن ان كس ان يضع يده في الاناء بقصد نقل الماء عنه للفعل به خارجاً كان هذا المعنى معنى في قوله  
 فلما عطف عليها قوله ولا نقصد او من هذا يعلم انه لا استند لك في كلام الله وسيطه نية الاعتراف في من اضع ثلثه بعد  
 الجنب وبعد تبليط الماتن المبدأ لم وبعد اولى الماتن الغير المبدأ لم في قوله بعد نية الاعتراف في واحد من هذه المواضع  
 صاعداً الماء مستعملاً عند ملائمة اول جزم من اليد وان لم ينفصل فم لم ان يتم انفاً سهاً في ران بركه ما نية ثلثاً في فصل  
 سنة التبليط وذلك لان معنى الاستعمال استعمال المنع وقد وجد باول الملائمة ولا يتوقف على انفصاله قوله في قوله في اخر

ارجح ان كانت الحركات كالألف والهمزة في غير ما ذكره في الماتن  
 واكتسب  
 قوله ان انفصل الانفصال عن الاول من قبل الانفصال عن الثاني  
 قوله ان انفصال الانفصال عن الاول من قبل الانفصال عن الثاني  
 قوله ان انفصال الانفصال عن الاول من قبل الانفصال عن الثاني  
 قوله ان انفصال الانفصال عن الاول من قبل الانفصال عن الثاني

كالمسألة



اضعف من دفع الاستعمال عن نفسه قوله اضعف من دفع الاستعمال عن نفسه قوله وهو الذي دفعه بالدفع الى اقوى  
 الرفع بالراء وبلغ من هذا ان الدافع اضعف من الرفع وانما كان الدافع اقوى للاثبات الدافع من المورده وعليه  
 لا يمكن قوة زائدة على قوة الارتفاع على دفعه عن نفسه بل ان الرفع نافع هو المورده بنوعه به يقبله على دفع المورده وعلى  
 ولي كانت قوته اضعف من قوة المورده وعليه قوله الا يري تنوير على ان الدافع اقوى من الرفع قوله ومن ثم اي من اجل ان ال  
 اقوى من الرفع اضعف من دفع المستعمل الكثير انتهى لانه ضعيف والضعيف يلعبه ان يختلف في فعله بل ان الكثير  
 نافع قوته والعمى يليق به ان يقطع بفعله لا يقال فعلى هذا كان ينبغي ان يدفع الماء القليل والاي دفع يعكس ما ذكره  
 في تنويره لانا نقول الماء القليل شيء واحد وهناك فعلا قوتهم هو دفع الماء الضعيف هو دفع بالراء وذلك انه  
 الواحد لا يقبل على العمى ويقدر على الضعيف بل ان ما في فيه فان فيه شيئين قوتها هو الماء الكثير ابتداء وضعه  
 هو الماء الكثير انتهى نافع قوته في فعل العمى وقوته اضعف من دفع الماء القليل لضعفه قوله وخرجت بغالبها اي عن الماء  
 الاكثر من حرات الدافع اقوى من الرفع قوله في المطلقا نافع وانما كانت رافعا اقوى من الامام وعدة السبعة وانما  
 رافعين قوله نافع من دفع النكاح ولا يلزمه ومعلوم ان دفع النكاح بالراء اقوى من دفعه بالدال الا يري ان الضمير  
 يجوز منه النكاح مع انه اذا عقد له ولية النكاح لا ترتفع ذلك العقد بسبب صباه وكذا الجنون لا يجوز منه النكاح  
 انه لا يرتفع النكاح بالجنون وكذا السفه وكذا المراه لا يرتفع نكاح من طلقه مع انه لا يجوز له النكاح مادام مرتها قوا  
 بل ارجاء المطلقة والامر فليدفع قوة جديد النكاح وبما قرنها في هذا المقام اندفع ما قيل ان قوله ومن ثم غير ملائم اذ  
 الدافع اقوى من الرفع لا يقتضي ذلك بل عكسه ما قيل ان غيرهم راجع الى الدافع كان قوله ومن ثم منافي لما اورد  
 وكان قوله وخرجت بغالبها خلفا من قوله وان رجع الى الرفع بالراء كان التعليل متبنا للتحقيق مدعاها وكانت قوله  
 يري تنوير الضعيف المدعى هذا والله الحق وهو مبدى السبيل قوله من ذلك اي ومن استعمال الرفع في الراء  
 الموضوع والدفع لمنع التأثر بما يصح له قوله قولكم وهذا القول ليس بمعتمد اللهم لما سئلكم في باب الاستفتاء  
 يستحق من دعا الرفع بلاء وفيه المستقبل ان يعمل ظهر كفيه الى السماء ولم يدع التحصيل تبني ان يعمل بطة  
 الى السماء وقد حقق هذا في شرح العباد في باب الاستفتاء وايضا في ذلك القول في باب الاستفتاء  
 شرح الاستاذ في البابين قوله ان يقع مفعول الرفع قبل بعد بالضم طرف ليقع قوله ولم يدع وصفه اقله الا في قوله

الرفع



۱  
 ۲  
 ۳  
 ۴  
 ۵  
 ۶  
 ۷  
 ۸  
 ۹  
 ۱۰  
 ۱۱  
 ۱۲  
 ۱۳  
 ۱۴  
 ۱۵  
 ۱۶  
 ۱۷  
 ۱۸  
 ۱۹  
 ۲۰  
 ۲۱  
 ۲۲  
 ۲۳  
 ۲۴  
 ۲۵  
 ۲۶  
 ۲۷  
 ۲۸  
 ۲۹  
 ۳۰  
 ۳۱  
 ۳۲  
 ۳۳  
 ۳۴  
 ۳۵  
 ۳۶  
 ۳۷  
 ۳۸  
 ۳۹  
 ۴۰  
 ۴۱  
 ۴۲  
 ۴۳  
 ۴۴  
 ۴۵  
 ۴۶  
 ۴۷  
 ۴۸  
 ۴۹  
 ۵۰  
 ۵۱  
 ۵۲  
 ۵۳  
 ۵۴  
 ۵۵  
 ۵۶  
 ۵۷  
 ۵۸  
 ۵۹  
 ۶۰  
 ۶۱  
 ۶۲  
 ۶۳  
 ۶۴  
 ۶۵  
 ۶۶  
 ۶۷  
 ۶۸  
 ۶۹  
 ۷۰  
 ۷۱  
 ۷۲  
 ۷۳  
 ۷۴  
 ۷۵  
 ۷۶  
 ۷۷  
 ۷۸  
 ۷۹  
 ۸۰  
 ۸۱  
 ۸۲  
 ۸۳  
 ۸۴  
 ۸۵  
 ۸۶  
 ۸۷  
 ۸۸  
 ۸۹  
 ۹۰  
 ۹۱  
 ۹۲  
 ۹۳  
 ۹۴  
 ۹۵  
 ۹۶  
 ۹۷  
 ۹۸  
 ۹۹  
 ۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰  
 ۲۰۱  
 ۲۰۲  
 ۲۰۳  
 ۲۰۴  
 ۲۰۵  
 ۲۰۶  
 ۲۰۷  
 ۲۰۸  
 ۲۰۹  
 ۲۱۰  
 ۲۱۱  
 ۲۱۲  
 ۲۱۳  
 ۲۱۴  
 ۲۱۵  
 ۲۱۶  
 ۲۱۷  
 ۲۱۸  
 ۲۱۹  
 ۲۲۰  
 ۲۲۱  
 ۲۲۲  
 ۲۲۳  
 ۲۲۴  
 ۲۲۵  
 ۲۲۶  
 ۲۲۷  
 ۲۲۸  
 ۲۲۹  
 ۲۳۰  
 ۲۳۱  
 ۲۳۲  
 ۲۳۳  
 ۲۳۴  
 ۲۳۵  
 ۲۳۶  
 ۲۳۷  
 ۲۳۸  
 ۲۳۹  
 ۲۴۰  
 ۲۴۱  
 ۲۴۲  
 ۲۴۳  
 ۲۴۴  
 ۲۴۵  
 ۲۴۶  
 ۲۴۷  
 ۲۴۸  
 ۲۴۹  
 ۲۵۰  
 ۲۵۱  
 ۲۵۲  
 ۲۵۳  
 ۲۵۴  
 ۲۵۵  
 ۲۵۶  
 ۲۵۷  
 ۲۵۸  
 ۲۵۹  
 ۲۶۰  
 ۲۶۱  
 ۲۶۲  
 ۲۶۳  
 ۲۶۴  
 ۲۶۵  
 ۲۶۶  
 ۲۶۷  
 ۲۶۸  
 ۲۶۹  
 ۲۷۰  
 ۲۷۱  
 ۲۷۲  
 ۲۷۳  
 ۲۷۴  
 ۲۷۵  
 ۲۷۶  
 ۲۷۷  
 ۲۷۸  
 ۲۷۹  
 ۲۸۰  
 ۲۸۱  
 ۲۸۲  
 ۲۸۳  
 ۲۸۴  
 ۲۸۵  
 ۲۸۶  
 ۲۸۷  
 ۲۸۸  
 ۲۸۹  
 ۲۹۰  
 ۲۹۱  
 ۲۹۲  
 ۲۹۳  
 ۲۹۴  
 ۲۹۵  
 ۲۹۶  
 ۲۹۷  
 ۲۹۸  
 ۲۹۹  
 ۳۰۰  
 ۳۰۱  
 ۳۰۲  
 ۳۰۳  
 ۳۰۴  
 ۳۰۵  
 ۳۰۶  
 ۳۰۷  
 ۳۰۸  
 ۳۰۹  
 ۳۱۰  
 ۳۱۱  
 ۳۱۲  
 ۳۱۳  
 ۳۱۴  
 ۳۱۵  
 ۳۱۶  
 ۳۱۷  
 ۳۱۸  
 ۳۱۹  
 ۳۲۰  
 ۳۲۱  
 ۳۲۲  
 ۳۲۳  
 ۳۲۴  
 ۳۲۵  
 ۳۲۶  
 ۳۲۷  
 ۳۲۸  
 ۳۲۹  
 ۳۳۰  
 ۳۳۱  
 ۳۳۲  
 ۳۳۳  
 ۳۳۴  
 ۳۳۵  
 ۳۳۶  
 ۳۳۷  
 ۳۳۸  
 ۳۳۹  
 ۳۴۰  
 ۳۴۱  
 ۳۴۲  
 ۳۴۳  
 ۳۴۴  
 ۳۴۵  
 ۳۴۶  
 ۳۴۷  
 ۳۴۸  
 ۳۴۹  
 ۳۵۰  
 ۳۵۱  
 ۳۵۲  
 ۳۵۳  
 ۳۵۴  
 ۳۵۵  
 ۳۵۶  
 ۳۵۷  
 ۳۵۸  
 ۳۵۹  
 ۳۶۰  
 ۳۶۱  
 ۳۶۲  
 ۳۶۳  
 ۳۶۴  
 ۳۶۵  
 ۳۶۶  
 ۳۶۷  
 ۳۶۸  
 ۳۶۹  
 ۳۷۰  
 ۳۷۱  
 ۳۷۲  
 ۳۷۳  
 ۳۷۴  
 ۳۷۵  
 ۳۷۶  
 ۳۷۷  
 ۳۷۸  
 ۳۷۹  
 ۳۸۰  
 ۳۸۱  
 ۳۸۲  
 ۳۸۳  
 ۳۸۴  
 ۳۸۵  
 ۳۸۶  
 ۳۸۷  
 ۳۸۸  
 ۳۸۹  
 ۳۹۰  
 ۳۹۱  
 ۳۹۲

المسمى بها بل الطعم فقط فلهذا لا يطعم الحار بما غير مفيد ونحوه والحر بهما مفيد لان كونهما هو ان ليس لهما لون ولا رائحة وقيل على  
 قوله كالتواب اي كما ان التواب طهر في نفسه مع رعاية الاختصاص بكسر اللام اي وعونه وصلتها بخلافه والقدرة على ذلك الاضافة  
 وفي بعض النسخ مع رعاية بالراء فلا حذف قوله فترجم معني على تقدير المبتدأ حيث قد الماء قدس باق على طهر فبقية قوله على الماء  
 وهو مذهب جمهور الصوفيين ويترجم فيها عند الاقتران اكن فيبين ثم اختلفوا فيما اضيف اليه سمي كما هنا بان الاخص  
 ليريد بقاء على الفع وعنده غيره لا يفي ذلك قوله فلا بد فيه اي لا غرابة في قصرها قوله والكلام فيضو للقيام لانه جواب ان  
 اذا احنا ما هو فيض فوق قوله في دون انظر فيه اما ان دون مضاف الى انظر فيه بعد تنكيرها فيكون الياء وانما المصلحة  
 واما انما موصوفة بالظاهرة فيكون الياء للتنبيه والياء للتأنيث ومعنى التنبيه اما لانه على الظن او كونها وزاد  
 مطلق انظر قوله في الكساف فيه اثبات كونه دون فيض فوقه وكونها بمعنى قوله من ان في من المسئلة لا لتفصيل  
 قوله ولا يستعمل لتفاوت حال من جهة النفس فيكون فيض فوق قوله لتفاوت حاله الى حد من معنى غير قوله تفصيل باني بعضه  
 باني في شرح قوله نكروا في بعضه باني في باب النجاسة قوله فوا هو الماء المرتفع من سفلى الى على عكس قوله وموضوع  
 اي وما انا موضوع قوله الا ان فرض عموم التماسح او الا ان عار التماسح اليه ناعته في الحقيقة هو العار التماسح لا  
 موضوعه لكن لما كان عموم التماسح نارا كانا فقيما متغيرا عنه بالظن وكعبور التماسح سدا ثقبه بنكارة شرع العباب قوله  
 حديث الظليين ان ابني وهو قوله صم اذا بلغ الماء ثلثين اجماع الجنب فانه يفهم منه اذا لم يبلغ ثلثين حل وقد عرفت ان  
 مفهوم الشرط معتبر قوله المحقق فان قلت ولان العام على ما دل عليه كقولهم بالخطوط وهو مقدم على المفهوم قلت المقدم  
 على المفهوم هو المنطوق المذكور بالخصوص ولما المذكور بالعموم فالمفهوم مقدم عليه تقديره اعمال الدليلين على انحاء  
 احدهما وبهذا يفانرت جواب التخصيص بعموم جواز النسخ بانه نسخ ليس فيه اعمال الدليلين بل الاخذ بدليل وترك  
 دليل اخر قوله كثير من اصحابنا كابن المنذر والقرافي والرويانى قوله مطلق اي سواء كانت ثلثين او دونها قوله قال الدليل  
 وهو مفهوم الحديث المذكور قوله الفصل بان يكون ما هو دون اقلتين يعني بجزء الملازمة وما هو ثلثان لا يعني الا بالاعتبار  
 قوله وانما يعني الماء في ذلك الماء الكثير المتغير بظاهر تغيره ليلته الظاهرية ولو توجب طهارة اليسر مثلا على احد  
 يديه وشك في المفعول اهو اليسر ام اليسر ثم ادخل اليسر في ما لم يجوز كما افترق به الرمي لاصل طهارته مع الا  
 اعتقاد بافعال طهارته اليسر قوله لا يثبت مطلقا من بعد جواز لان قوله فيما انا في الضعف وعدم شقة اللفظ



قوله استرط في جاسته دون اقلتين بالماء فاعلم بشمول الانواع الثلاثة الاولى واسمى له الثلاثة الاخرى من ان لم لا استرط  
 قوله ولا يتاخر في بيان ذلك انهم حذروا الماء المطلق بما سبوا واخرجوا عن الماء المطلق الانواع الثلاثة الاولى فاعلم  
 على انها ماء تكيف بشمها تنكيرها قوله لان هذا علم لعدم المناقاة حاصلة ان اخرجهم ايها عن الماء المطلق انما هو بالنظر  
 للعرف الشرعي وما ذكرنا من سمر الماء ايهاا بالنكير بالنظر للعرف الفقهي فلا منافاة قوله ما كان في النجس او الطاهر ان  
 الى انه لا فرق بين ان يكون الماء او في حين او مختلفين بان يكون احدهما طاهرا والاخر نجسا قوله عني فاعلم ان سدا  
 قوله اذ يجرى كمن عطف على قوله بغيره قوله كما ذكر ايضا بكنا عني فاعلم ان تقوية علمه لقوله ومن يلو عنها اي انما كان ما ذكرنا من قبيل  
 التبع المذکور لتقوى هذا الماء المحتجى بالاء والاخر من وجود الشرط المذكور قوله فاعلم ان الشرط من ذلك بان  
 يمكن داسعا ولم يكل الماء تليقين او كذا ايضا ولم يكن متملا ايضا ولم يطل مكنه كما ذكر وقيل كمال الماء وتليقين يفهم من  
 النجس او الطاهر الذي يكل به هذا الماء المتنجس تليقين فاعلم ان الكون الصيق الراس اذا مكنت حتى نزل تغيره لم يظهر ولا عبرتها  
 لا اتصال الصوري لانه مع الصيق كذا اتصال وان الراس غير المتعلق لا يظهر ما دام يلفظ فيه الماء حتى يحل قوله الاكتفاء بغيرها  
 يعني ان كان القدر الذي يبلغ به هذا الماء تليقين من جهة واحد او اكثر يتحرك تحرك هذا في كانه عني فاعلم ان لا فائدة في ذلك  
 في طهره فاعلم ان هذا الماء في كانه على ما يبلغ به هذا الماء تليقين ايضا قوله كما انما المتعلق لان كونه من جهة اهل بكثيره واكثره  
 اصناف يفهم منه اني بكثير بالنسبة الى هذا الماء لا يقيم وجه انما المتعلق ان كونه للمغالبة فيكون على ان الماء مغلوب في كثرته  
 لا انقلبه انما يله ان لا يقلل فان كونه بالبناء للمفعول ليكون من كثرته بمعنى غلبته في كثرته واما كونه في كثرته على انه مغلوب و  
 فرت بينا على ان منعه قوله كما يعلم ذلك فان ما في الآية لا مغالبة فيه قوله لكن بالنسبة للضعيف اي لكن التعيين يكون  
 المقوم لكون المورد واكثر انما هو بالنسبة للضعيف القائل بكونه طاهرا فانه يشترط فيه ان يكون المورد اكثر نطقا بغيره  
 بل بغيره مثلا لم يفهم استرط للضعيف ذلك في الامر فانه ذلك بغيره بغيره مثلا ليفهم ان لا يظهر حكمه سواء كان اكثر او با  
 او اقل انما ما مر في ما ذكرنا فاعلم ان طهارة الماء والاتر بطريق مفهومة الموافقة وان كانت باللائحة في كل علم  
 متعلق بانها اي كما يعلم ان المتعلق مفهومة كذلك ما ذكره اكثر المفسرين في تفسير الآية فانهم قالوا معناها ولا تعطل حال كونك  
 تطيب الكثير اي ما هو كثر بالنسبة الى ما تعطل قوله وان كان التحقيق اه اي وان كان النقصان عن الآية ولا تعطل  
 حال كونك تطيب الجاء مطلقا اي كثيرا او قليلا فان رتبة النبوة تقتضي ان كل من جاز يطيب جازها فهو كثر بالنسبة اليه ولو كان قليلا فنف



قوله وبه يعلم اي ما ذكرنا من ان ايراد الماء الطاهر على الماء المتنجس لا يطهر علم انه فانه لا يفيض من هذه القلايت بما ذكرنا  
 كانت الماء المراد على الماء المتنجس يطهره فلما نفينا التطهير علمنا وجوده فخصه بالذكر اذ يلزم من نفى الاثر نفى المانع قوله  
 محلهما مبتدأ ووجه وارده من اجله فزان قوله يعلم ان قوله اه قوله على ملكية النجاسة الكلية هو التي لا تقس بغيره لا تتم ولا ذوق  
 والعينية تفيض في ذلك وقد يطلق عليها العين كما قول المصنف في باب النجاسات ان لم تكن وقد تطلق العين على الجرم كقوله ان  
 هناك بعد زوال العين اقول او عينية المراد بها ما ذكره في الاوصاف المذكورة والاجرام المراد بها ما ذكره في باب النجاسات ان الماء هو  
 على عين النجاسة اي جرمها فتجوز اي بعد الانفصال او الاستقراء فمراد ما صحت حاله هناك واستفيد من المتن ان الارض اذا  
 اشرب بها نجست به لا بد من ازالة عينه قبل جعل الماء اهليلج عليها كما لو كانت انا وهي العمد وشرب شرابا فلو كثر ما يار  
 طهره اياه ما يولد له واقفا وبعضهم في ذلك يقولون ان بعض العبارات غير صحيحة وبعضهم بان صلب الماء على عين بظهوره  
 اذ لم يزل بها وزنت الفاعل على كذا انما رايه التقييد على انما العين دون جرمها وقوله الماء ردت اذا صلب عليها ما نفى حيا  
 بحيث استدل بك فيه طهر الماء والماء لا يفتك فيه اعمامنا طريقة ضعيفة لان مراده العراقيون ومعهم قالون بالضعيف  
 الماثر في قول المتن فلو كثر ما يولد طهره اه انما فقول من ازالة عينه اي جرمه ولو بقيت الاوصاف وقوله كما لو كانت  
 اي كما لو كان النجس اياه فانه لا بد من ازالة جرمه او لا يتم صلب الماء عليه والا لاستقر الماء مع النجس وقوله كما ان رايه التقييد  
 كما ان راي هذا المجلد التقييد بقوله اذ لم يزل بها وزنت الفاعل فانه اذا كانت المراد بالعين هو الجرم لم يطل التقييد اذ لا  
 ان لا يزدوزن الفاعل مع الجرم قال في معنى المتأخر ولو صلب على موضع فلو جاز او من من اراد ما غمر طهره ان لم يتغير  
 وانما التقييد اما اذا صلب على نفس في البق فانه لا يطهر لما علم مما مر ان شرط الفاعل ان لا يزيد وزنها ومعلوم ان هذا  
 يزيد وزنها انما هو شرط في اذ كانت هناك جرم فلا بد من زيادة النجاسة وقوله على انما العين اي اوصافها فتكون  
 نجاسة عينية كون بلا جرم فان قلت قال لا تسرع العنا واصرها بقولهم موضع بول عما اذا صلب على عين البول فلو  
 من كل نجاسة ما نعت فانه شرط استهلاك النجاسة بان لا يتغير ولا يزيد بها وزنت الفاعل كما يعلم مما يأتي انما هو  
 يناف ما ذكره هناك تضعيف كلام الماوردي قلت في كلامه وتسرع العنا على انما العين دون جرمها بقية التقييد على  
 ما عرفت وانما في المراتم كلام الماوردي على ذلك لانه من العراقيين ومعهم قالون بالضعيف المذكور كما ذكره فليس  
 مراده بالعين الا الجرم وكذا المراد من العينية في قوله انما في باب الفصل ومنه جرح عني او حكمه هو الاثر الذي له

لشيء قلت الاثر

واحد الاوصاف الجرم بقرينة قوله واما الحقيقة فانها زالت بجرية وان الماء وانه لم يتغير ولا زاد وزنه وانما قلنا  
بعد الانفصال لان الغالب ما لم يتفصل عن الخلاء ولم يتغير طهره وما يقع من ان حكمها حكم الخلاء انها بعد الانفصال  
لا ذكره قبل التيميم حيث قال هناك فلم انها قبل الانفصال عن الخلاء حيث لم يتغير طاهرها قطعا وان حكمها حكم الخلاء بعد الفصل  
قال في العبا عن المتأخرين انفسه وقد زالت العين بصفاتها ولم يزد وزنها ولم يتغير طاهرها قالوا انك في شرح قوله ان  
انفصلت فترج به ما دام على الخلاء طاهرا مطهرا قطعا ما لم يتغير كائنات فخر الاصحاب لكن معا والابن الرفعة غير  
قلنا يناب قبل الانفصال اقامه وزنه على النجاسة وجميع عالها وبه في الكافر ومع ذلك الصحيح منه عدم النجاسة فان قلت  
لعل عدم نجاسة الغالب قبل الانفصال عند عدم التغير محض ما اذا لم يكن هناك جرم قلت قد ذكرنا انك اذا وضع  
التراب قبل الماء على النجاسة المعلقة الرطبة لا ينجس فكذلك التراب وعلى باب التراب وانه كالماء ووقع البحث في ذلك مع  
المصنف وما حاصله ما لم يترسعه بالفهم انه حيث كانت النجاسة عينية باقية جرمها او اوها فها من طهر او نوت او سأل  
موجب الخلاء لم يكن وضع التراب او لا عليها بل وضع الماء او لا عليها وانما كان الخلاء وهذا مرجح في ان عدم نجاسة  
الماء قبل الانفصال وانما كان النجس فيها امر متفق عليه بينكم وبين المصنف رحمه الله وانما الخلاف في التراب قال في  
الروض لو صب الماء على مكان النجاسة وانتشر حولها لم يكن نجاسة محل الانتشار قال في شرحه لان الماء التراب على النجاسة  
طهرها ما يتغير ما انفصل كما مر انه هو الذي لا ينجس محل الانتشار وان لم يطهر مكان النجاسة المصنوع عليها او كان الماء  
ان محل النجاسة طهرها بالصب فكان الماء طاهرا وانما يتفصل فلا يحتاج في التعليل لعدم الانفصال فان قلت لعل عدم  
الانفصال لاجل الطهرين فانه اذا انفصل طاهرا لا طهرين قلت الطهرين فغير محتاج اليها عدم النجاسة محل الانتشار با  
ظلم تخلي الماء قبل الانفصال سأل كان بها او غيره امر محقق مرجح في موضع من شرح العبا وغيره حتى انه ذكر في موضع  
منه ان الماء التراب ينعقد به من نجاسة بلقاء النجاسة ما دام لم يتفصل ولم يتغير وانما قلنا او الاستقراء في الماء  
سند كره انك قبل التيميم من انه يتعين في في الدم اذا ارسله عليه بالصب عليه جففة مثلا والماء قليل الزالة عينية  
نجس الماء بها بعد استقارها معاينها وفيه دلالة ايضا على ما ذكرناه قبل من عدم نجاسة قبل الانفصال فانه لا على انه قبل الانفصال  
ليس نجس قال في شرح الاستقراء في الماء لو وضع في باطن اجابة وفيه دم مصفوف عنه وصعب عليه نجس بل انما  
لان دم في البر اغيث لا ينجس بل انما ينجس بعد نزوله من صلب ما وطهره قال في هذا يقول عنه اكثر الناس ان

وقوله تجزى بملا نامة اي الاستقراء ليوافق ما في هذا الشرع وما قررنا ذلك يعلم ان قولهم في قول الصبي يكون النسخ انما هو  
 نقد بان لا يكون جرم قبل النسخ فان كان هناك جرم فلا بد من ازالته قبل النسخ ثم ان ازالة الاوصاف بالنسخ كفر والآ  
 فلا بد من ازالته انما قال كفر النسخ للغالب من ازال الاوصاف كما اصابه الشرع في هذا الشرع وما افتره شرح العباد  
 والارصاد وما هنا هو لا وجه لنا فيه عنهما قوله فلا ينافي قوله على عينية اي ان جرم لا يجرم لانه لو كان المراد هو الجرم لم  
 الى قصيده بقوله بقدر بعض اوصاف فان ازاله على الجرم يتنجس اي بعد الانفصال والاستقراء سواء بقيت الاوصاف  
 او لم يبق قوله كقطة دم الكاف للتبعية اي كما ان ازاله على نقطة دم او ماء متنجس لم يبلغ اقلتين من جرم اي بعد  
 الانفصال او الاستقراء كذلك الماء الذي ازاله على الاثر بلا جرم الذي له الكوفا اذ لم يزل الماء جميع الاوصاف ينجر بعد ازاله  
 قوله منصف لما قرر من انه لا بد من ازالته العين اي الجرم قبل الصبي والتجسس الماء بعد الانفصال او الاستقراء قوله  
 وياب عن قياسية (هـ) فيمنع الكلام هو انه لا يجوز ان يكون التوب المقيس عليه هو التوب الذي عليه جرم النجس لانه كما عرفت لا  
 من ازاله الجرم او لا يصح فلا بد ان يكون المقيس عليه هو التوب الذي لم يكن عليه الجرم سواء كان حكما ثابت لم يكن له  
 شيء من الاوصاف وعينها ثابت يكون له احداهما فير عليه انه قياس صحيح الفارقت ان التوب قد ازيلت لحاشته لانه لا يجرم  
 هناك بخلاف الماء النجس فان عينا وتلا عرفت ان الماء يتنجس بالبعث فالفارقة الحقيقة هو وجود الجرم في احوالها دون الاثر  
 لكن لما كان وجود الجرم سببا للنجاسة وعلا سببا لعدوها اقام المسببين مقام السببين ومن هذا التقدير عرفت ان ازالة  
 ازاله ان يناسم من ان هذا جرم لا يجرم النجس لان هذا التوب لا يجرم النجس بل ازالته الماء والحاصل ان الاثر عليه قياسه ان يكون  
 الكلمة المقيس عليه سلبا عند خصمه وان يكون الجرم بلا ابداء فارتبط بين المقيس والمقيس عليه وهو ما وهذا ان كان المقيس  
 عليه هو التوب الذي عليه الجرم فكله غير مستقيم وان كان يجرم فالجامع المذكور موقوف فان قلت الجرم هو كونهما في بيت واردها  
 الماء الطهور ولا يكتفى بالميل الى النجس كما قوت في الاصل قلت هذا الفرق اظهر من الجامع المذكور عند في الحقيقة السليمة  
 ولا عبرة الابهام فان غيرهم كثير منهم ان لا يكون الجامع المذكور معتبرا لا يجرم الى طهارته الابهام كلها وهو ظاهر الفادى ان  
 وان لا يكون اه الى بكلمة اي لان هذا الشرط ليس مستفاد من كلام المصنف فلو تركها لوقوع انه مستفاد منه ايضا واما قلت وهو ان  
 بها انه في نية على ان شرطها على لا من قبل العطف في الجملة معطوفة على محله واستفاد فلا يتوهم المردف المذكور قوله فقد  
 بعض شرط عطفا من شرط عطفا ان لا يكون منفيا منفيا قبلها بغيرها من اوقات النفي ولذا لم يصح ما قام الاثر في ذلك

او ما زيدا



او ما زيدا الا ان لم لا فاعدا وهذا الشرط موجودا ومنها ان تستعمل بقدر قلب فقط عند صاحب دلالة الاعجاز اوله او هو غير  
 القلي يفي وهذا الشرط مفقود هنا لان الما لم يثبت وهو صاحب الصلح المذكور قبله لا يقتضي ثبوت الطهرية لانه لا يطهرية ليقين  
 بقدر قلب لا ثبوت الطهرية بها لكونه قسرا فلهذا بل انما نقاها معا ومنها ان تسبق كلمة لا باب او امر او نداء وهذا الشرط  
 ايقم بموجب لانها سبقت بالباب ومنها ما ذكره ان لم وهو ايقم مفقود ومن هذا القول ان يدفع ما اورد به ابن تاسم على قوله ومنه ان  
 لا يثبت من انه يقتضي ان الحقيق اكثر من هذا وفيه نظر لان شرطها ان تسبق بالباب او امر او نداء وقد سبق هذا بالباب  
 لان انما يرد ان يكون لها شرط اخر مفقود وقد عرفت هذا الشرط الثلاث ايقم على انه ينبغي عليه ان يبين الشرط كلها ويجعل  
 فيكون لا هنا بمعنى غير منفعة غير صحيح لما ذكره في المغني من انه يجب كبره لا اذا دخلت على مفقود جزا وصفه او حال كبره لا  
 ولا ما تب وجا زيدا لا هنا حكما ولا بالكلية وفيه لا فاعدا ولا بكم واجاب عنه ان في باب الصدقات بان ما ذكره في المغني كما  
 واضح ودلت عليه شلم فيما اذا اريد الاخبار او الوصف او المال بنف متقابلين فيجب تكوي لا في لان على وجه ان الفصل  
 الخي لا من منها على ما ذكره كما صرح به العدة لا ذلول انها اسم بمعنى غير كمن لكونها بصيغة التي في ظهرا عا ربها فيما بعد ما وفيما لا  
 يكون مرادها كما قيل الا بمعنى غير كانه مثل ان كان فيهما الربة الا الله فقد تابع انه لا تأمل ما سميتها اي الا انتم وكذا يجب كبر  
 لا اذا اولها جملة اسمية صدرها معرفة او نكرة ولم تعمل فيها في لا زيدا قائم ولا عرف قاعد ولا جهلة الارب ولا امرئة او فعل ما في  
 في فلا صلح ولا صلي قوله لكونها على صورة الحرف او كمنها حرا حقيقة كما نقلنا لك عن السعد واستبعد اسم في باب الطلاق  
 قوله حكما واذا اي لان حكمه ليس هو التجسس ولا لا يؤخذ ذلك من كلامهم بل خلافه كما سيظهر قوله في صلب بالحيك به المحذور  
 من الامرين قوله ان لا يجزى بيان لمكر قوله لا يكون الجارية له تأنيب فيه غير له الجارية وصيرته للمائع والمغة لا يكون الجارية  
 انما يانه لما اثر في المائع اي في عدم تنجس قوله ما وجهه على صيغة الفعل اي فان الامام نقل عنهم في الزيت المذكور حكما  
 ثم وجه ذلك انكم بايضا اه حيث قال فلا عن الغير اذا اختلف البائعات في هذا الزيت فقال المشتري انما هو قبل ان  
 فقال البائع بل هو في ظرك صحت البلية فهذا التعليل هو الحكم المنقول ثم قال لا يقيم يلزم من قصد بطلان البيع  
 تنجس ما قبل القبض او معه لانا نقول المائع اذا حصل في فضاء انظر ان ثبت له حكم القيص جزا جزا قبل ملائمتها لها  
 فانه حينئذ لا نقول هو ما وجه به الحكم الذي يفيد ان ما هو او هو الصادق منه ما هو او قوله بل هذا اي الاتصاف  
 قوله لا يجزى فبان قوله لا وقت بابت الماء والمائع في عدم التجسس فيما اذا كان المائع مصبوبا من انا وولي ثم رأيت اني





المنعطف يقتضي خفة النجاسة بل انظرها عند بعضي كانه كذا الا حياء والفعال فكان النظر الى اول واسموم الوقوع فالتأني  
 انه لا يوجد الا فيما ليس له دم متعفن فكان من ماحصل ما تقدم الدم المتعفن فلم يثبت النظر اليه مستقلا وادانته استقل ذلك  
 بالعلية فلا فرق بين الوقوع والاقتراف صيلا مع به الابتلاء وغيره واما ما يقال في ان بين الاوس ان كلا من الوقوع والاقتراف  
 لانا طه الحكم به والاصل عدم تركيب العلة فيه وروايت العلية تقتضي الاطراد فيلزم العفو عما له دم جارا وانما عتبت البلوى به  
 مع انه لا عفو هناك قوله ومع ذلك لا بد من رعاية ذلك اوسع كون الانا طه بعدم تعفن الدم اولى لادب من رعاية  
 عدم الوقوع بات يكون هناك حاجة الى الجملة التي لكن من غير بعض الميراث البدية قوله الا ان يقاها قال ابن القاسم اي فلا  
 يضر الطرح وهو ان كان المراد طرعا المائل الذي هو فيه وان كان المقصود طرعا فيتم النظر وان كانت المقصود طرعا  
 فلا يبعد ان يفرق لانه طرعا قصد او طرعا غيرهما معا لا ينافي ذلك ويورد النظر اذا لم يكن له قصد فيتم ان يقاها فيه ان  
 كانت في محل الحاجة الى ضم احد المائتين الى الاخر لم يضر وكذا اذا لم يكن لانها تابعة لم يقصد طرعا فخصصا قوله بغير اصبع  
 واحد وان تعدد الاصبع بنا لاولى ولا تأثير في اضراجها بها قوله وبالله طاهي بل المائتين الذي انفصل عنها نالا لاضافة  
 لادب ملائمة قوله ويؤيد ذلك اي يؤيد الاول وذلك لانه لم ينجس الا ما طرعه قصد الى طرعه الى استثناء الالم للدور فانه  
 ليس ما طرعه قصد تغلي هذا يعني قوله ويؤيد منه تأكيد التأكيد وكذا ان يقول اي يؤيد عدم المناقاة لان مبناه  
 الفرق بين المحتاج اليه وغير المحتاج اليه كانه كلام الزركشي او تعقيد الطرح يكونه ما لا ضرره اليه يفهم من قوله بفعل الا ضرره  
 اليه فان كلام الزركشي استثناء الضرر من تعقيد الضرر بغير الضرر من فعله من قوله ويؤيد تأسيرو الاول  
 الظاهر واقر الى الوقف منها وان كان التأسيس خبر ان التأكيد قوله مطلقا اي سواء كان محتاجا اليه او لا لم يصح ذلك  
 الاستثناء قد عرفت وجهه ما سبق قوله ولا ينافي الاول هذا القول فان التعقيد بالقصد لا ينافي  
 من غير المقصود لاجل القصد تيد الجرم وكذا ان يجعل ذلك اشارته الى رتبة ما تقدم والاول اقرب الى الوقف قوله  
 تيد للجرم اي تيد للطرح لاجل الجرم قوله للاصل الحكم هو الضرر فلو لم ينع اي الامر كما ذكرنا من انه بغير الطرح قصد وغيره لكنه  
 لما فرجها به قوله لم يضر قاله مغنى المحتاج فان غير تمة الميعة كثرها او طرحت فيه بعد موتها قصد ان ينجس جزها كما جزم به  
 في الشرع والاولى الصغيرين ومفهوم قوله بعد موتها قصد انه لم يطررها شخصي بلا قصد او قصد طرعا على مكان  
 آخر في نعت في المائتين او اخذ الميعة ليجزها في نعت فيه بعد رفعها من غير قصد الى رميها فيه من غير تعقيد بل قصد



بل تعدا اخر اجها فاعتقد فيه بين اخصا او طرهما من لا يميز او تعدا طرهما فيه فاعتقد فيه وهو حقه فانت فيه انه لا يميز هو كذلك  
 ولا يميز ان فيه فافقه لا هنا فاعتمد بنينا لما انفق قوله من خرفة على مانع اخر اى تصفية ناشئة من خرفة صلاكونه صاهاكم على  
 مانع اخر قال بن تاسم هذا المانع تراصل السبب وكذا مع تقاطعه عادة فلو فصل بنحو يوم ثم صبت على الفرة مع بقاء الميقات  
 المجرى من التصفية ان بقية فيها فلا يبعد الفرق اذا لا يتوقف تنظيف الفرة عنها بل السبب والمال ما ذكر فلا تخا الى  
 العفو انتم قوله ولا يطرح المخرج من اصنافه المصعدة الى المفعول لقوله مكم اي سواء كان نشوة منه او لا فلو كان نشوة فبفتح النون  
 قوله ظاهر كلامهما اي كلام الشيخين الرازي والفوري وكلاهما جاء في المسمى من غير مرجع ظاهر ان قوله من جنس  
 اي لا يلزم ان يكون نشوة من عين المانع الذي طرقت منه فيه بل يكفي ان يكون من جنس والمراد بالجنس الجنس النقي  
 فلو طرح رد القول مانع اخر فله كذا شرح الاستاذ اى نشوة منها اي من جنس الميقات فلو لم يكن المانع هو  
 الجنس البعيد لان جنس تلك الحقيقة لا ينفك عن اي مانع كان لانه ليس المراد به مطلق الحيوان والاعفوان كل مكنون  
 مطروح وازالم يكن المراد بالجنس البعيد فهو الجنس القريب فان قلت ما في شرح العباد وظاهره انهم يميزون لافرق في ذلك  
 بين ما هو من جنس نشوة منها وما ليس نشوة منها وليد بقاء مع منهم بل غيره بطعام اخر وما قليل قلت في كلامه ان  
 هذا الظن هو المعتمد بل اذا لا دخلت قوله هنا من جنس عرفت ان ذلك انما يعم الجنس وعينه وما فيها يخص بالجنس وهو ظن قوله  
 لا يميز مكم اي سواء كان نشوة منها او لا قوله وهذا اي العيون لا يميز الذي وقع بنفسه قوله انه لا يميز بل احتمال من المبرور في  
 عليه قوله من التفصيل اي ما بين نشوة منه والا جنس قوله مكم اي سواء كان نشوة منها او لا وكذلك مكم الا ان عقيب  
 هذا قوله وبقيت ما ذكر في شرح العباد قال فيه بعد كلام طويل والاصل ان الذي عليه اكثر الحكماء من ان اطرحة  
 يميز مكم سواء كان الناصر والاجنبى وهو الاقوى للنظر الى ان سبب العفو تعسر الاخران وجرى منهم جميع على التفصيل  
 بين الناس فيعفو عنه وابن طرحة فيما اخذ منه لونه غيره والاجنبى فينظر طرحة ويصير هذا التفصيل بان الناس صا  
 كالجزء الاكل او غيره فليميز طرحة ذلك الشيء ولا غيره وجرى الباقين وتبع ابن المقوي وغيره على ان اطرحة لا يميز مكم  
 لما علمت ان سبب العفو عدم الدم المتعفن وهو لا يتفاوت بطرحة او غيره هذا الكلام لم يخصصه قال بعد ذلك بسطوا مظهر  
 انه باق ما تقر في اطرحة ينال طرحة مانت فيه ولم يميز عليه غيره لانه مستلزم لطرحة ما فيه وان قيل كذا فيه وليتم ان لا يميز  
 مكم ومن هذا النقل يظهر ان ما ذكره الله او لا من عدم الفرق بين المظهر وتصدا او بالاتباع هو معقده حيث انظر

لغيره

لغز وجعل عدم الفهم أصلا قلة لا يأتي في غيره فقد المعنى الذي لا حيلة طلبه عن الذبابة حقا وقه الداء بالدهاء فلو  
 مع هذا الجرح مع وجود هذا الجرح اعني اذ وقع اه قال لا يترك مع تصدق ببلد قرة في حوا ولا حائل بينهما وقد قرب منها عونا  
 قوله في هذا تارة شرح الصبا الذي يتجه فيما لا يترك في النظر للبصر المعتدل ويترك له في السلطة السمسرة لا ان ذلك الا  
 الادراك لانها تترك في التجلي ناسبت رؤيته حديلا البصر وهو لا عبره بها قوله على فلكايات لم يردج الشئ فيها  
 بان يثناس طرف الملائكة في شرح المعتلة وكان بموضع متفرقة ولو اجتمع لم يصف عنه وتارة شرح الارصاد  
 ولو كان بموضع متفرقة ولو اجتمع لم يصف عنه كما شرح به الفهم في غيره ونظيره ما لو تفرقت بنى قومه ولو اجتمعت  
 على ما اتفقاه كلام التمر واعتدله بعضهم وما لا الامام للعظم لا يها ولا كان ذلك الباب واسع في ركبها فغول كالجذب  
 وكما بان ككتاب وكتب جانين قال في شرح العباد كما يعرف عنه ولا يترك ما اتصل به وكذا الجوز المسمى لا دم لها سائل اذا  
 استمكت في مائة كمان الاضياء بل طرقتا ولا جميعه ولا يترك ان يتفرقة ببقية وكذا رواد الفاكهة في راحة صبا وسيناه  
 كما اعتبر سرجين الفصل بطعام او دخل في الامم ابتلا وكذا قيل في رغات النجاسة استمر ملخصا قوله استوعبنا اه تارة شرح الصبا  
 وكذا يعرف عما تنبيه الفارة في بيوت الاصلية من النجاسات ويتركه قول النجاسات يعرف عن بعضها اذ وقع في مائة وعم الابتلاء  
 ويترك ما نقل ابن العار عن سائر في من العفو عن نجاسات الواقع في الدين حال اللب وان اشرك في انه حال اللب  
 او لا تألف انه يترك لان شرط العفو في تحقق ولا اصل يعمل به وكون الاصل فيما وقع منه انه ظاهر معارفه يترك او اصل  
 الواقع فت قطا وقول العمل باصل عدم العفو ونقل ايضا عن بعض شافعية انه يعني عن مائة العمل للكون آثره المجمعين  
 رواد الحق وقول عفو ايضا عن رواد سكره والحق به الاذرع ما تشوه من الماء والزر كسرى تاو نزل طائر من طيور الماء في يده  
 وزرقة منه او شربه منه في حلقه فبانه لم يترك عنه لثقل الاضراء عن ذلك ويعرف عن قليل رغات النجاسة الماء  
 و غيره حتى لو قد فاته الماء وانصل به قليل رغات لم يتنجس ولو لاقى رغات كثيرا فقل الرغيف الرطب لم يورث  
 باقية لانه جابل ولو وضعت الرطبة جدا فمسح ذلك عنه فزرة يابسة وكذلك في مسح التور ولو اجتمع عضو المبتل  
 غبار سرجين لم ينجس كمان المني والحيض وسئل الماء والنياب ويعرف عن مرة البعير عما يتطايرو من ريقه المتنجس والحق  
 به لم ينجس من ولد البقرة والضمان اذا اتهم اخلا امه وفيه الصبي المتنجس كثره ذلك منها وسقفة الاضراء عنه  
 سيما في حق الماء لهما ويتركه مائة المني انه يعرف عما تحقق اصابه ببول ثور الدابة بل هذه اولى وقد صرح ابن

ابن الصلح ما ذكره الصبر فقال يعرف عما اتصل به شيء من افواه الصبيان نعت فاستما والحق بهم غيره افواه الما بين  
 والحق جمع عيون بان ما يقع في الكرش ما يقع عليه وتنقبته يعرف عنه وفيه فطر والوجه ان لا بد من عينا تام  
 فيه فخر في يعرف زواله وسمايات العوض عن قول الما في الثوب نال البليغ في يحمل طرده في الماء، ويجمل الوقت بالكل  
 الصون بالغطية وجرم الزكري باللو وديم الثياب اذا وقع في الماء لا يجبه يعرف مسوئه عنه ومثله قول الفاضل اذا  
 في الماء القليل او المائع انه ملوحصا وفي شرح الارشاد العوض عن غبار سريه اصباح في عضوه المتبل وفي نفع المائع عما  
 ثلثه الرغ كالذئب من العن اذا كان قليلا او عن الدم الباور على اللم والعظم وقال اركب في شرح المقدسة يدل ويعرف عن جبهه  
 البعير وفي ما يجتاز اذا القم اخلا امه وفي صبي متفجر وان يغيب وزر روق الطيور في الماء، وان لم يكن من طيور  
 وبعرة نارة في الابتلاء بها وبعرة شاة وقعت في اللبن حال اللب وما يقع في الكرش اذا شقت تنقبته منه  
 وفي الكرش فطر فافقه كلامهم وذكر خلا هذا الكلام في شرح الارشاد وايضا وتعلمه اراد بالكرش ذلك ما يقع في الكرش  
 لما قلنا في شرح العباد ان لا يعرف عن كرش وبعرة نارة لانه نقل العوض عنها في الضيق عن الفرو في ثمرة عليه وبعرة  
 شاة وقعت حال اللب وجرم البعيريات الباق قد ذكرنا في هذا الشرح وقوله في فطره وانفوت باين هذا وما قبله  
 ان يضاف اليه في راحة الفاء تحت افعال التي تفصلها الفاء بقوله انما وما رقت في الماء ما لم يكن بها راحة هو  
 شرج باوصا انما شاة وليس جرمها ولا فرق بين النابتة العينية والمتغير كالدهن كما في شرح العباد ما ذكره وينبغي  
 القطع بطهارته وفان حطب او قد بعد فابته بسوا قوله ولا يطهره الماء لانه اضبط اجزاء النجس ما جازته فلا يفيده كرش  
 المجره المبنية قوله تنفذ بفتح الجيم والفاء وبالذال الجوز في الاود مرنا في شرح الارشاد بعد الاقراء ومن ثم اعرفت  
 نفذ الاود من الجسم والحق الزكري تنفذ الطائر ما على منقاره اذا شرب من الماء ولم يحمل بقدر صلب الماء عنه  
 انه قول ما فرض منه اما اذا طارت عليه فابته افرى لم يعرف عن ذلك الارشاد قوله وروى ما نشه قال ابن قاسم و  
 عما يات العمل من الكوارة التي يحمل من في روث البقر ومن روث في سمك لم يفيده عينا في الماء، ثم رانتر  
 قوله وشرق طير وان لم يكن من طيور الماء قوله في حياض الاخيلة الحياض جمع حوض في الاخيلة جمع خلا، اي الحياض  
 التي تعمل في الخلا وهو دون الصلح قوله ان لا يتغير لغيره اذا تغير بالنجس لا فرق بين تليطه تنبذ  
 ناله في شرح العباد وعلم مما تقول ان النجس اربعة اقسام مالا يعرف عنه في الماء وغيره وهو ما هذا المعقولات وما يعرف



عنهما وهما لا يدرى كمال الطرفين وفيه وما يعرف عنه في القرب والبعيد فحفظ وهو قليل الدم وما يعرف عنه في الماء فقط وهو المنة  
التي لا دم لا يعرف عنها الصلة والآخر المستخرج يعرف عنه البلب اذا انشرب بعوت ولم يابز في الصفة وكذا ان جازها وودعها  
على شاطئ فيه واليه يعرف عنه الماء عكس منعها اليان يعرف عنه في الماء وودع عمله انظر على قومه ولو نتجت اذ من قال  
المرحى ومزانية الصبي في هذا الكمال ما ثبت له ولم يكن كافر وهو ان لا يتجسس في بني القوم ولا يعيد وتكون تطهيره بل ان استمر معلوم النقص عنه  
ينما يتق الاخران عنه كالقمام على ما سئل عليه عليها علة وكيفية على وجه الشفقة في نه مع الرطوبة فلا يلزم غلظ  
قوله لا يظهر لها بل ينبغي ببلانات النجاسة قبل برده حاصلة ما ذكره في شرح العباث ان الذي يلا الماء من لها وبها  
يطهرها بالملافة وما لا يلا فيه يطهرها بالماء ولا فير يلمنه لانه واره من كالمصب بارين وفيه ومن هنا يظهر ان  
طهر من الهمة انما يكون بالحناء او غيره من ذلك كثير او قليل جاز لان القليل اذا كان ينجي ملافة لها ولا ينافيه ما سئل  
في مثل ان من انه يغير ماء الماء واليه ولا يجب العقلية لان الماء المأخوذ في ذات وقد عرفت انه من العار به الا يري انه اذا وضع  
في المنجى على الماء الركا القليل فينجي الماء كغيره في قول لم ينجي حوله في قول عملا بالاصل علة لبقاء النجاسة في نفسه فلهذا علة لم ينجي  
والغير بالاصل قوله في كذا شرح العباث ولو نجى بعض ثوب واستحب غسل بعضه لم ينجي ما عني فيه ولا ينجي الصلوة به  
والفرق ان اصل طاهرية الماء لا الصلوة لا بد منها ان يقين الطهارة او قلها انهم من يعلم ضعف ما ذكره ابن قاسم فيها  
لأن الصلوة على النجاسة من الجرات المذكور من انه لا يبعد عدم بطلان صلوة لاصح الطهارة ولا يبطأ الصلوة بانك  
لان اتمار الطهارة بعد يقين النجاسة لا يكون في صحة الصلوة وفيه وهو انك قبل الاجتهاد والادب انك لم تدر في الطرفين  
كما بينتم من مقابلته بالظن بل وسط الرد وكما هم الغالب استعملوا في الفقه ما نه قبل الاجتهاد وتأولهم الطهارة او كذا فيها  
او طهارة فان قلت فعلى تقدير وقوع الطهارة قبل الاجتهاد لا اعتناء في الخارج كما في الفات قلت المراد ان وقع خلافة  
فانما هو في الخارج على ان ظن النجاسة قبل الاجتهاد لا يغير النظر للاصل بل لا بد من بطلانها بعد ذلك فمختلفان قوله والظن  
بعده اي ظن النجاسة قوله لانه لا معارف لك المراد من انك منها انهم الرد ومما نه اذا وقع الطهارة او  
كذلك فيها او طهارة ومات قبل الاجتهاد لم ينجي لان الاصل الطهارة وهو لا بد من الاجتهاد او ما حكمه كذا الاجتهاد  
ولكن مسألة الظنية قوله للبلان الان الغير رابع الى ذلك المراد به الرد ولكن ضمن الوهم فهو الكلام استخدام رد  
لان الباقى بعد ظن النجاسة بالاجتهاد هو وهم الطهارة لا شكها ولا طهارة لانك لا تظن مع الظن وفيه  
(لان الرد)

لا مجال لشيء من الباطن في بعض المصنفات اذ عبد الله

الانتماء في الاجتهاد من انما اذا لم يكن في ظنك من كذا ما كنتم

الرد في النجاسة قبل الاجتهاد بعد بطلانها





[illegible]





في الرابع  
 الحمد لله الذي هدانا لهذا  
 ان كنا كنا من الخاسرين  
 واما هذه الصلوة فكلوت الفضة ثلثين اذ مضى الزمان  
 لم تصف كل بعد من ذلك العدد كما لا يفهم من عبد الله ادم الله  
 في ذلك الزمان والاول والثاني عرف النساء والرجال من  
 في ذلك الزمان اي يدرك الكعبة ثم رفع اذن في ذلك الزمان  
 في ذلك الزمان فاحاطات في ذلك الزمان فاحاطات  
 في ذلك الزمان









قوله وان رضاف النجاسة والمقهور اي ما لا يهون المتنجس لا كما يطلب المتنجس بقوله كما نقلنا لك عن شيخنا قوله خلافا له  
 خلافا لما نقلت ان رضاف النجاسة والمقهور دليل ليقف النجاسة ويدل على ان رضاف النجاسة فقط لغيره وضاف النجاسة  
 من اجزاها فيكون رضاف النجاسة من اجزائها لان رضاف النجاسة من اجزائها لان رضاف النجاسة من اجزائها لان رضاف النجاسة من اجزائها  
 الحدرك ما به وان كان من اجزاء الدهن الا انه قد حكم عليه بالنجاسة ولا فرق بين اجزائه وان كانت اجزائها بالذات قوله او ما يلحق  
 عطف على مفعول فاعطف قوله بالنسبة لغيره المفعول به لم يكن اطلاقه بالنسبة لغيره المفعول به لم يكن اطلاقه بالنسبة لغيره المفعول به لم يكن  
 مقصورا سيما من ان قولنا لا يثبت فيه لا للتطهير لا للتطهارة وانما قد رضافا موصوفا للاء لان الكلام في التطهير  
 سيظهر لك انه اذا كانت احد شيئين غير الماء لا يجوز الاجتهاد بينهما للتطهير قوله وجوز ان عطف على قوله وجوبا قوله ان  
 ظاهره ان ان يكون مقصوره التطهير وهذا وقع هنا مستظرا لان الكلام في التطهير قوله او لم يكن ان كان مقصوره التطهير  
 قوله بان كلامه هذا المختار اه فيه ما هله فان التحقيق كما تقدم في الاصل هو ان الواجب في الواجب المختار هو التقدير  
 المشترك بين الامور المعينة في ضمن اي معنى منها لانه هو المأمور به لا كل واحد منها لكن قد سمي كل واحد منها واجبا باعتبار  
 ان ذلك اقل المشترك فيجب في معنى الواجب المختار المختار بين اجزائه لان التخيير لا يكون الا في متعلق بالوجوب باعتبار  
 الابهام والتخيير باعتبار المضامين كما صرح به ابن الواجب قوله ليس في علمه قال ابن تاسم بل والله في علمه وقوله ان حضا  
 المختارة ان اراد ان الواجب المختار لا يتحقق الا حيث كانت الفصول منحصره بالدفن مقصورة لذاتها كما هي ظاهر الكلام فهو  
 معنى يحتاج الى سند صحيح وافصح من كلام الامعة بلاطلائع وتعرفهم الواجب المختار له على انه لا فرق وان لم يرد ذلك  
 فلا يلزم ما ذكره سيما في مطلوبه فليتأمل فان جميع ما اجمع به مجرّد دعوى لا تستند لها صحيحة انما اقول عنهما انما  
 المختار على التحقيق بانه هو الواحد المأمور به من اشياء معينة ولا شك ان هذا صريح في ان حضا المختار منحصر في  
 لولا الانحصار لم تكن معينة فيكونها مقصورة لذاتها انما يكونها مقصورة لذاتها انما يكونها مقصورة لذاتها انما يكونها مقصورة لذاتها  
 لان تعلقها بها من حيث انها وسيلة لشيء اخر تعلق به صريحا ولا شك ان التعلق انما يكون من التعريف المذكور  
 ظهورا لا سرة فيه فانما في ما ذكره كيف واما كان كذلك فكانت كل واجبة غير انما من واجبة الا وهو يتم على ضلالت  
 كثيرة بل على غير مقصوده كما تعينت ان تلك الوسيلة التي هو الاجتهاد قوله بلا ايصلا عليه هذه الوسيلة قال  
 تاسم قد يقال ان اراد الوسيلة في الجملة فنظر الصلة ممنوع او على التعيين لم يقبل المظم وقوله فلم يجب ابن ابراهيم

انه

انه لا يجب سطر نهى ثم اراد على التقيين لم ينفى الحكم فتأمل ولا تقتر باثر فرفه فانه لا اساس له اقول ان غرضنا الى سلبه بما يتحقق  
 عليه لتفصيل الواجب والاشك ان الاجتهاد اذا وجد عنهما ليس كذلك حتى يكون واجبا على التقيين وقد عرفت ان الرب  
 من الواجب المحض فانفق الوجوب بالكلية فبطل ما ذكره قوله <sup>المراد من التقيين</sup> اصله لا يلازم حيث انه واجب محض ولا يلازم حيث انه وسيلة في  
 تناسله قال ابن تاسم تاملناه فلم يزل له حاصله انه اقول تاملناه فوجدناه قد استوفى من مصلد التحقيق قوله في العبادات  
 بل قد العقول فان العبادة منها بما في نفس الامر فقط قوله بطله نفس الامر ولها باعتبار ظنة الذي ايتيت خطأ قوله اعرضوا  
 وذلك لانه وان كان الاصل في كل منهما الطهارة بغيره اصل عدم وقوع النجاسة في الاخر فكل اصلا متعارفان فيجب  
 ما يبدل الاصل الاول بالاجتهاد لينفذ في الثاني قوله لا يجوز فيه استعماله وان كان الاصل فيه الطهارة لان هذا الاصل معترف  
 عنه بل لا بد من الاجتهاد وقوله للظواهر في الباء والتقدير والغير راجع الى غير المقتضى قوله كما انما هو اي انما ان الظاهر المقتضى  
 غير المكتسبين قوله كلامه حيث قال ولا يستحب ما و ظاهره بجب اجتهاد اي لو كان هناك طاهر اضرا ولا ثم قال وقيل ان قد  
 على طاهر بيقين فلا يفيد ان هذا الظاهر غير المكتسبين والاقوال قيل لا يفيد لانه تارة على طاهر بيقين واما اذا  
 ان قد بيقين فلا يفيد منه انه اذا لم يقل على طاهر بيقين فليجهد مع ان عدم القلة غير مقتضى على تقدير التقييم  
 قوله فلا نال من اعترفته بان الظاهر ان ان يكون غير المكتسبين او احدهما يفيد ان القول لا يقول بالاجتهاد اصلا  
 فينبغي التقييد بالتعيين بان يقول طاهر معين لمختص بغير المكتسبين فيستقيم الكلام قوله كالتعبئة اي قياسا على  
 القبله تارة ان امكنه علمها مرم عليه الاجتهاد قوله ينما من الاجتهاد عند الاستنباه قوله فلا يرد عليه اه لا يرد مما  
 قوله بل قد البصير تارة لا يقلد اذا جاز بل يتم ويقض ان بقيا حال يتم لان معصية طاهر بيقين فبطلت تيمم وان جاز  
 اصطفا او من امدحاه في الاخر قبل تيمم فلا قضاء ان كان محل يغلب فيه فقد الماء والا فلا فرق بين بقائها وعدمها بالنسبة  
 للقضاء لا في التيمم لتوقفه على اعدامها مطلق حيث لم يلح لهما كما هو ظم كذا في شرح الارشاد الكبير قوله مختص بغير المكتسبين  
 لعدم تحقق الاستسقاء في شرح الارشاد ومن ههنا يظهر ان لم يرد في ذوق الانا بان معالانه يصير النجاسة حجة فيقننه قوله  
 اي لا يرد قوله جاز اي فلا خلاف في لم يثبت تارة في شرح العبادات ولا استنباه انا وبه باو الى بلده او متينة بكليات والكلام  
 غير محصور جاز الاخذ منها بلا اجتهاد الى ان يبق واحد وقيل الى ما يمتنع الاجتهاد فيه وهو العلة المحض انه قوله  
 لان القول لا اصل له في التطهير مع ان شرط الاجتهاد ان يتأكد باصل مستفهم في المقصود منه فان كان المقصود



عند الحاجة انما انما فقط الاثر في

من الاجتهاد القطر في شرط ان يكون الاصل في المشتبهين الطهارة والطهارة من غير معار لهذا لا يفي الاجتهاد للقطر في ماء  
 وبول لا تنقاه الطهارة ولا ماء وما ورد لا تنقاه الطهارة من غير وان كان المقصود من السبب مثلا في شرط ان يكون الاصل  
 فيها الطهارة فقط فلا يفي الاجتهاد في السبب ماء وبول ولا يفي في ماء وما ورد في السبب ماء وبول وهذا معنى قول الاثر  
 الثاني ان يتأيد بالاستصحاب الكافي للطهارة والطهارة من غير معار ان يكون الاصل في المشتبهين كطهارة هذا على تقدير  
 ان المقصود من الاجتهاد القطر او الثاني للطهارة فقط بان يكون الاصل فيهما الطهارة من غير معار الى الطهارة وهذا  
 على تقدير ان يكون المقصود من الاجتهاد في السبب ولا يفي على هذا السبب موافق الاجتهاد في المالمين مع انقضاء الاصل  
 في اصداهما لان اولهما انقراض الملوك ناصرا للاقضاء موجود على انه مستثنى لعدم حصول اليقين في سببها الملوك قوله  
 لا اصل له اصل البولي الذي هو الماء قول لا استماله مع ان المراد بقوله شرط ان يكون له اصل الماء ان كان عليه ما قبل  
 عروضا مانع كن من غير استماله فلا اصل للبولى لاجل الاستماله قوله فانه في اي فانه في تغير الركبي لقوله له اصل الماء  
 بوجه انه كذلك لانه انما في بطلانه من تغيره بالماء التي كان عليها منقوض بالبولى وغفل عن كونه مقبلا بقيد  
 غير استماله فانه في النقص بالبولى وكذا ان دفع الغير المبني على ذلك النقص قوله على ان يفي في علاقة على ما انقضى به غيره  
 الركبي مقبلة لفان في ذاته فلهذا الاول فان انما في غيره في سبب الغير او لا يرى في التغير قوله انتقاله اه الاثر  
 هي التي تكون للانتقال من كلام الى امر لا تصد الى اهدا او الاول وجعل في حكم المسكون قوله تعالى في ذلك منها برغم  
 منها عن والثانية هي التي تكون لابطال الكلام الاول كقول مالك بن زيد بل عمر قوله قال جميع محققين ومجموع ماكد و  
 ابتاع قوله عطف على جملة لم يمتد بناء على ما افقاه ابن مالك ان لا يفي بعطف الجمل ايضا ولم يعطف على النقص كما  
 السبب وفان المعنى قوله او يصحبان عطف على فليطان قوله وانما الاله من اب عاتق الكيف بعد الصب من امدح  
 الاثر من التلف مع اضمالا الصب من الطاهر في على ان الماء اه اي مدار التلف قوله نعم تعليله اه اي تعليل القول  
 بقوله ليقى هذا غير صحيح لان المدعى هو انه كلما وقع من امدح المشتبهين شيء في الاثر سواء كان الذي وقع منه من الذي وقع  
 فيسبب لا يفي في الاجتهاد وقوله ليقى هذا اي الاثر لا يتفرغ عليه من الاعداد حتى يتفرغ عليه عدم جواز الاجتهاد  
 لانه لا يلزم من نفي واحد منهما بيقين سواء كان معينا ام لا لانه لا يفي في الاعداد وكيف وقبل الوقوع اليه كان واحدا  
 منهما مستغنى بيقين مع وجود التلف فطعا قوله وانما التي تعليله باذ كونه وهو معلوم من التلف صبي من

امدح

احدهما الآخر حيث اراده به والمطلوب يتبادر بالهتة فانه اذا كان هذا الصب في حكم التلف زال التمسك وسواء كان الذي  
 وقع فيه تصديقا ام لا قوله يشكل عليه اي علم جعلهم من التلف صبيحي من احدهما الآخر قوله ويرى عليه القوي ايضا  
 كما انه يرى على انه لا يجوز الاجتهاد اذا وقع من احد المتبدين شي في الآخر فقوله ايضا ان رآه الى التناقض بين  
 كلام القوي قوله وح اي حين آثار المغفرة قوله او الثاني اي الثاني منها حتى وهو عطف على قوله فان عطف  
 الملمة على المغفرة او التقدير اما هما فان يتكون من عطف الملمة على الغلبة قوله في جملة فانه مهم قال فيه بعد ذكره  
 ما في زائد الرهضة ثم اطلالهم التوحي <sup>الاجتهاد</sup> في تكاليف الحيات الدت الثاني يقينا لانها ان كانت فيه فواجب والا فقد تنجس با  
 لغزاة التي عرف بها وسط التوحي عدم تيقن لمات احدهما بعينه واجاب عن ذلك الفقيه شيخ المصنف فقال العار  
 ذلك اذا جعل الثاني الذي جسي بافأرة ان كانت فيه والا فبالمغفرة والافتقار الاجتهاد لان شرط عدم  
 تيقن لمات احدهما انما يكف بغيره فان قلت هذا الجمل بما ران تقاطر احدهما انما يكون في الآخر كلفه فكيف قالوا  
 هنا بالتوحي مع انه لم يبق معه طاهر متيقن الطهارة اصله بل ولا يحتمل الا واحد والاجتهاد انما يكون في متعلقه قلت  
 الاجتهاد هنا انما هو لبيان محل الفأرة وكذا انما انما يتحملها انما لم يمتد فيه متعلقا واما قوله لم تقاطر احدهما لان  
 في الآخر كلفه فذلك انما هو في الاجتهاد للتطهر من اصلها على انه من هذه اشكال اجيب عنه مع الاشارة له ما وقع  
 شيخ المصنف مع اشكال هذه بملك واعتبر به بعضهم فجعل هذا سببا لقوله هنا ولعله وليس كما نزع بل لا يبعد قوله  
 ولعله الاجابة بالاشكال الذي ذكرته اولادون ما ذكرته ثانيا بقوله فان قلت تقاطر ذلك في نفسه كذا ما وقع  
 في هذا المثل من الغلط انه ترجع اولى تغييره استر بقوله على انه مراد الى ما في قوله قبل ذلك وتقاطر بعض احدهما  
 في الآخر كلفه اي احدهما حتى يتقار الاجتهاد وفيه تامل وكان وجه التأمل ما ران واليه يرجع من ان هذا من  
 لا يأتى من القوي نفسه مسألة الفأرة والذي يتجوز وجه التأمل انه قيل انه صبيحت الطاهر في النجس ولما بان  
 هذا الاتصال ليس اولى من ضده فبذلك ضعف طهر من رآه احدهما فافتر النظر اليها ومن ثم جعل من التلف  
 هنا صبيحت من احدهما الآخر حتى يصح تيمم ولا يجب عليه اعاده كما مر انتم قوله عند الاشكال اه اي الاشكال  
 المذكور بقوله فان قلت اه قوله فبلا في غير اي خلاف الاجتهاد فيها اذا وقع من احد المتبدين شي في الآخر فانه  
 انما هو للتطهر فان قلت الاجتهاد هنا ايضا انما هو لبيان محل الفأرة وكل منهما يصح لذلك قلت المتقرب على



على بيان على انقضاء التنازل والغير الموقوفة على النية نكف العقل صوته بل لا الشك على بيان على انقضاء التنازل  
فجعلوا ذلك الواقع في حكم القصد ومن هذا يظهر ان هذا الكلام لا يرد في قوله كما مر في باب في شرح الاستعداد  
الصغير قال فيه ولم كلامهم بل هو عليه انه لا يظهر بغيره من المطهر والمستعمل ويقتضي بينهما بيان الماء والماء والورد  
بان يكون في التحيين بينهما منع الضرورة التي اعتقد لاجلها التردد في النية عند التطهر بدينك فان قلت قلت في تحييتي  
فلم لم يستعمل كلاهما قلت الغير نادر فلم يكن موجبا لا اعتقاد التردد والناسي عن استعمالهما ثم ان قلت على طهرين بيقين  
وكانا لم يبلغا باللفظ فليكن اخذ كفا من هذا وكذا من هذا ونحوه ثم عكس ثم كثر بهما في النية في يظهر انه يلزم  
ذلك ولين فرضنا ان فيه مشقة لان مثل هذه المشقة للرجوع اليه مع وجود طهرين مع بيقين بقدر على استعمال  
غير تردد ثم قال نعم انه لا ضرورة على الا الحزن وان بيان استعمالهما وجه التحريم او حزنه تنافيا يمنع التحييتي بينهما  
بولايه ان من لانهم الاجتهاد ان ظهر له استعماله والاعراض عنهما وان التحييتي شيئين معنيين ببيان استعمالهما  
والتحريم بينهما لا يظهر في كلامهم والماض ان سقي لم يجعل لك الكيفية الجارية الوضعية بها لللاف غل البهات لانه لا يقتضي  
الى نية متى فعلها جاز في وجوبه نية في ذلك فتأمل كلمة فانه لم يشر الى شيء الصغير للاستعداد ملحقا في  
شهره الكبير ان استنبه مطلق بمقتضى اجتهاد لا ينبغي اورد فلا يثبت اذ من شروط الاجتهاد ان يكون كل من المس  
المستبعد من اصله التطهير من ثم نازت هذا المستعمل لا يتقضا بكثره ويعتبر في قود النية للضرورة ان في الجملة  
امكنه الجزم بان يضع في كف من هذا وكف من هذا ويغير بغير حائبان وجهه معان غير ملط مقترنا بالنية ثم  
يعيد على وجهه على بقية اعضائه باحداهما بالآخر بغير وقضية التقليل بالضرورة امتناع ذلك عند العقدة  
على طهرين بيقين ومرت بانتم كما يرجعوا عليه ما ذكر من الطرائف المحصلة للجزم فلكذلك لا يجب عليه استعمال الطهرين  
ببيقين اذ ان ذلك عليه وان كان محصلا للجزم فليكن ان يرد بالضرورة الضرورة بالنظر الى جواز استعمال ذلك مع  
قطع النظر عن العقدة على غيره او غيره عنه انه قول على ما ماله الماوردي اشارته الى ضعفه قال في شرح الاستعداد ولو  
اجتهد بينهما للشرب فظهر له بالا جتهاد الماء من باء الورد ولم يجز التطهر بالماء خلافا لما ورد في ما يفتيه في بئر  
الكريم ان في شرح العباب ايضا ضعف كلام الماوردي وذكر على الاثر عن قوله لجريان كلام الماوردي  
في الماء والبول فانه لا اجتهاد بينهما اصلا بل وان اضطررهم والا امتنع وفيما اجتهاد قوله وقيد بالاستعمال



جواب عما قيل ان المفهوم من الشرط هو ان استعماله يندب الارادة وهو مخالف للمعتمد بانه امراد من استعماله في  
 المعتمد سلمنا بقاؤه على ظاهره لكن المفهوم انما يعتبر اذا لم يجز عري الغالب كما قرئت في موضعين وهذا امر الكلام بحري  
 الغالب لو ان الاعراض انما يحصل بالاستعمال فلا تندب الارادة الا ان قيل ذلك لم يتم الاجتهاد واما ان المعتمد الذنب  
 قبل الاستعمال فهو انما يكون في غير الغالب الذي هو معنى الاعراض قبل الاستعمال وكلام المقسم لا ينافي ذلك لما عرفت من  
 ان معنى غير معتبر قوله لم يجز الاجتهاد اي عند المقسم قال في شرح العباب بل صرح الراجع انه لا يجتهد هنا ولا يشكر على  
 تصحيح الاجتهاد عند تلف احداهما لانه لم يبق له الاجتهاد وهذا قد سبق وظاهره واحد به فلا يلزمه ما ينال فلا يتحقق الا  
 الاجتهاد بالاجتهاد وقال ابن الرفعة وقول الراجع لا يجتهد اي لا يلزم الاجتهاد والاكلامه صريح في جواز انه انما قوله لا  
 باب الاجتهاد والمراد ببابه ان يستبطل اظاهره بالبحر مثلا قوله ترك فيه الاصل لما عرفت من تعارض الاصلين قوله لزمه  
 قال ابن تاسم يمكن ان يكون محله ما اذا لم يكن ذا كذا دليل الاجتهاد الاول او قام عنده معارضه فلا يبعد جواز  
 استعمال تلك البقية من غير اعادة الاجتهاد بل لو تلف الاخر بقدر من الاول ببقية وهو ذا كذا من غير معارضه لم يبعد جواز  
 التطهر به انتهى ملخصا وقال في المغني ايضا انما يلزم الاجتهاد ما ينال من الاجتهاد لا من الاجتهاد الاول قوله لئلا ينقض الاجتهاد  
 فيما انما يرى الى ان ينقض لو بطل ما مضى من طهره وصلوته ولم يبطل بل امر بغسل ما طن فباسته كما امر بالاجتناب ببقية واجيب  
 عنه بانه يكفي في النقض وجوب غسل ما اصابه الاول واجتناب ببقية قوله والتمس الخرج اية اي الذي خرج وجها من  
 على العمل بالاجتهاد الثاني في القبلة انه يعمل بالاجتهاد الثاني فيها كذلك قوله واخذ البلقيني بما ذكر في قوله الثاني في الغنى ويؤخذ  
 من ذلك انه اذا استتبه عليه ماء مستعمل بطهره وكان قد غسل اعضاء الوضوء من الاول يعمل بالثاني لفقد العلم به  
 وهو كذلك قوله ولا نظر الى ان مع طاهره هذا لا ينافي قوله بعد في اللط لانه مغروس فيها اذا خلط بما طهره في الا  
 قوله انه يجوز الا في متعلقه اي متعلقه حال الاجتهاد واما التعلق المطلق بشرط عند الراجع ايضا فليكن اما و  
 شكوك فيه لم يجتهد على طهره بل يستعمل بالاجتهاد واما الثاني فيما اذا كان مستبها ثم تلف احداهما فعنده الراجع  
 يجتهد وعند المقسم لا والاصل ان البقاء على التعلق بشرط عند المقسم غير شرط عند الراجع قوله بل مع وجوب واحد فقط  
 اي بل يظهر مقابل الاصح مع وجوب واحد فقط فيحمل الكلام على ذلك وهو طريقة الراجع قوله فانما اي فان  
 الطرفين قوله على طريقة الراجع اي بان لم يبق من الاول شيء قوله لا يجتهد لانه ليس مع طهره ببقية

قوله وعلى طريقة المصنف اي بان يقرر من الاول شي قوله لئلا يوجب كلام المصنف على طريقة الرفع قطع النظر عن قوله في الا  
 لان المذكور فيها عدم الاعادة من قول من التفصيل وهو مع قطع النظر عن قوله في الا يصح في كلامه على كذا الطريقين  
 ومع النظر في ذلك على طريقة الرفع من الملاك بعضهم اه اي من ذكر بعضهم على الرايين على سبيل الامكان اي مع  
 قطع النظر عن قوله في الاصح ومع النظر في قوله وبعضهم اي والملاك بعضهم بان قال عصى في رأي الرفع مع النظر مع قطع  
 النظر قوله اي في كسائر الشروط من العقدة والبقاء واتقاء الوقت للاجتهاد مع الطهارة والصلوة قوله ان يتأكد  
 ما حصل من المطلب بعد فصلنا لك فيما سبق بعض التفصيل قوله وانما كان هذا شرط العمل اي ليس بها شرط العمل قوله  
 بخلاف ما قبله فانه شرط لنفس الاجتهاد اي قوله عز وجل اذ لم يره انه شرط للعمل بالاجتهاد فله كما ان كانت آه فانه لا يقع طلاق  
 كل منهما مع وجود واحد من المعلقين في الواقع قوله اذ لا ينفك عنه وهذا ينبغي الاعتراض ايضا بان لا اجتهاد ايضا  
 اذ انما كان كونه الطاهر غاي ابا فبعدك صرنا كما استدلنا من قوله مع ان هذا مما يقبل الاجتهاد لان الاستدلال لا  
 يتوقف على فيه فاكفر باصل استصحاب الملك فلهذا ما ضاع فان اصل الطهارة ضيق بالاستنباط فوجب الا  
 جهاد ليحصل لكل الخيم بالنسبة ان نفي كل انائه استعماله والاستعمال انا عه باذنه او من رضاه والاصح هو  
 لان الطهارة لا مرهاج قوله او بعده قال ابن تاسم قد يله على صحة الطهارة بما لا يجوز استعماله اذا اجزى بعد طهارته  
 وفيه نظر ثم انه في قوله كلامه انما يدل على انه اذا اجزى بقية على التقيين او على الابرار قبل الاستعمال او بعده اعتمد  
 وهو ظاهر وكذا اذا اجزى بطهارته على التقيين قبل الاستعمال وهو ايضا ظم وكذا بعده بان كان هناك انا ان  
 مختلفات وهو عالم بذلك فتوضا من واحد اجزى بالاختلاف ونبات الذي توضا منه هو ظاهر فلا يور ما ذكره قوله  
 بموجب اجتنابها اي قبل الاجتهاد قوله جواز الاجتهاد بينهما المراد من الخي ان ما يقابل الامتناع ليس لما اذا كانت  
 الاجتهاد واجبا اي قوله وهو المكلف العلة اي على الرواية وفيه لم يكن على الشهادة المشترط فيه الذكورة والحيث  
 كذا في شرح العباب والمراد بعله الشهادة العلة بالنسبة لكل شهادة والا فالمرأة عدل بالنسبة الى بعض الشهادة  
 ويكفي في هذه العدالة الشهادت يكتفى ظاهره القوي ولم يعدل عند تاض قوله وفي امرأة وتنا وكذا اذا كانت  
 امر وكذا اذا كانت عن علة قوله او اجزى كل عن فعله اي مع بيان السبب او كونه فيها موافقا وكذا في اجزاء العلة  
 عن نفسه كما في شرح العباب قوله ولم يعارضه سئل عطف على قوله وبين السبب اي المعاني الخ من غير اثر مثله



YN





المط شلتة وكتف وعقل ومبشرة  
عيط باج اساطو طيل وبايق المط و  
نصلي الشون وتما ترة ما تقطنة وقد شلتا ناوي

عبد الرحمن بن عبد الله بن عبد الوهاب

ما علمتكم كيف يادوا في الكلام فاسكن

في الكلام

واما طرستها بالحر لانه اوسع في تمسكها بان كلامهم يشمله اي بناء على ان يكون المراد بالعلمية المحيطة في آلة الرب كتم  
 اساق القطع في قوله وبهذا يعرف ان العلمية آلة الرب اه قال ابن قاسم فيقول ان غلظ السيف كمن انتم اقله وبله ذلك  
 ما استدل به على صلا العلمية ما ورد من ان قبيصة سيفه صلى الله عليه وسلم ونعله وعلما بينهما ان من ففته وقبيصة  
 فيهما اتفاق وكسر الداء ما بين على اسقام السيف وطرف مقبضه ونالم السيف مقبضه والنعل ما بين في اسفل غلظته  
 حد يد ر ففته او فوهيها واللق فيهما اوله او كسر ه في اللام جمع حلقه يكونها فاعلى هذا ما اعتيد من جعل عند الخنجر  
 من الفضة اركان قطعيتين خلال لانه كما يعرف كلامهم من التصويب المسوق في آلة الرب فويج كان كير او اما اذا كانت  
 قطعة واحده فكلام شرح الارشاد يلح على امرته حيث قال في الارشاد ويومج شرب او استوعبت فلو انكلا الشرا  
 وخرج في ما هو استوعبت الجميع فانما لم قطعها كما قاله الماوردي افترس وكلام شرح العبا على حلقه حيث قال ونقل الرما  
 عن الماوردي انه لم يعم التصويب الا في صم قوله واحد او في الملقه وقفة والذي يجرى في معنى كان النعيم لما جاز بها  
 يشمله وطلاتهم ولا يقال هو لا يبرح حتى لا نأفعل لم كما ياتي انما ما يصح به ضل الاناء وهذا يشمل ذلك في قوله ما جاز  
 من هذا السهم من قول كقبضة الفضة ازاعت الاناء ويؤيد ما في شرح الارشاد في قوله وان الملائكة تقيم فليعلم غيرها انه قال  
 في المعنى واما سكن المنه والقلية في قوله فليعلم ما على الرجل وغيره كما في قوله عليها فليعلم المرأة والدواب انتم ذلك  
 واسأل من الملائكة انهم لم يعل ما اذا حصل من مجموع قطعها قدر قبضة كبيرة لمنه في قوله في ذواته امران عن الاناء النفس  
 في منته كرفاج وخب على المراط ينزل بلا غلظ ولا كراهة قوله كان له حكم ما للشيء من الوقت بين الصغيرة والكبيرة  
 قوله يعني استعماله وانما نفس التصويب فانما انما يقع في استعماله فخير من مراد او لا فلا وفارق التعميم بانها  
 ما احنا كذا ذكره ابن قاسم قوله من منته قدر عليها ولا ينافيه وصفه بكبره لانه من تعدد استعماله قوله او ينزع الالف  
 عطف على قوله يقبض والافضض هو من فانه كما يقبض القبضة من ذهب كذا يقبض الذهب من فضة قوله ومع  
 لان نزع المافض على عزاء وان سماعه على امور في السماء شاذ قوله معان لانه في قوله من انما في التصويب بالذهب  
 والفضة اذ كانا من قبضة كبيرة بان يكون اصلها من قبضة كبيرة وانه لا يجرى التصويب به اذا لم يكن من قبضة كبيرة  
 منى او كانا بنفسهما كبيرين او لا وكل منهما ليس كذلك قوله كالمعنى منه اي يفوق فيها بين الكبيرة للشيء وغيره  
 قوله فان قلت للذي اعتمد في شرح العبا اه والذي اعتمد في هذا الشرح هو ان شرط حمل نعله الطرف ان

لا يترك

في قوله



الاعجاب كما في جميع النسخ والاشكال والروايات

لا يترك الجوع على ثمانية اصابع وابنه زاد على طرائف وسجى تفصيله في باب الخفاف ان شاء الله تعالى والماصل وحاله  
 ان العرف في الصغر والكبر عند التعذر مضطرب والاكل لك فيهما بل ومنه ناعية بالاول والثاني لذلك قوله اذا عنت الاناء  
 انما ان الماء النسيبة الحرة مطمئئنة في الصفة الصغيرة لاجل ذلك لا يبر صفة ج وهذا هو الموقوف لما نقلنا  
 من شرح الارشاد وهو الموقوف قوله اي شعبة تغير قوله سلكه اي سلكه والاتفاق تغير الانفساء قوله محتمل  
 او غير ان رأى او ان حله الصفة الكبيرة **باب اسباب الحدث**  
 قوله ببيانته اكثر ما تطلق البياض ان كان بين الاضاني عمن ومنه وقد نطق اذا كان بينهما عدم مطلق كبر  
 الا انك يوم الاحد وما هنا من قبيل الثاني قوله وانما يفتن بها ونظيرها الغروب بالنسبة الى الصوم فانه يفتن به  
 لانه يظلم به وهذا كما يقال ببيان النسخ انتهاء مله الحكم السمر لا ابطاله قوله لانه قد بان المراد به يهد انه لما عبر  
 بالاسباب دون الفواقف كما عبر بها غيره ففهم منه ان نقص في كلامه بخان بمعنى انفسه لئلا يتناقض كلامه  
 ففهم هذا الا انه ما ذكره ابن تاسم من ان التعبير بالاسباب غايته انه لا يملك على النقص لان ربه على علمه ورفق بينهما  
 وعدم دلالة لا ينافي النقص الذي دل عليه العبارة الاخرى وانما امره بالانزع ملاحظة علمه العدل ويعرف انه  
 لا نقص فينا من نقصان بقوله على حقيقة قوله وبالموجب عطف على قوله وبالفواقف والمراد بالموجب حسنا والوضو  
 لا النقص لان ذلك بغيره قوله وليس كذلك قوله ولتقدم السبب طبعاً اي تقدم سبب العزيمة عليه وكونها اسباباً  
 للوضوء كما ذكره انما قال ابن تاسم في تحقق التقدم الطبيعي هنا بالمعنى المعروف له في الا ان يراد بطبعه عقلاً  
 انما في شرح المواقف المشددة في كتيبة التقدم ان المتأخر الذي ان كونه وجوبه المتأخر كما تقدم ما عليه بالعلم في  
 السبب من انظر التأشير والرفع من غيره وان لم يكن كان متقدماً ما عليه بالذات والطبع وعلى هذا كان التقدم  
 الطبيعي من الملائم للاحقة كلها انتهى فان اراد بان ان لا يدخل في الاسباب في الوضوء فقد عرفت انه ليس  
 كذلك لانما سبب الجنب وهو الموجب ان اراد انها لا ينفذ في الوضوء فصاره اظهر كما لا يخفى قوله اي له حكم الملت  
 قوله لانه ليس محلاً حقيقة ان يطهر عليه من الاسباب ولذلك ليس بمنظره وله حكم الملت حتى اراد ان  
 ان يطهر به وقضاءه ثم يطهر به قوله والحرف هنا تعجبك ورفع بها كما في شرح الارشاد تنابنا بيان كلامك  
 لهم حيث قال ان علمه النقص بالانواع الاربع من عقولهم ولما ذكره النقص بالملك والحق والبرع تاسم ارباباً خارجاً

وحاصل الدفع ان كلامهم الاول في نفس الانواع فالخبر فيها تعبد وبقا سدهم انما وقع في خبرها بابت النسخ فلا تنافي قال ابن تيمية  
قد يقال فيه تنافي لان ذلك المعنى ان جعلت بانه في محل آخر فوجب تعديه الحكم والا لم يكن ذلك المعنى على الحكم وان لم يكن  
فانسخوا الحكم لا نسخا وعلته لا لانه تعبد انتهى اقول ان لا بد من ذلك المعنى المتشرك بين خبريات نوع فصار الاول وقوله  
وجوب تعديه الحكم فلنا فيمكن ان يتحقق به الخبر وان اراد المعنى المتشرك بين الانواع لا نسخا متشركا بين الانواع متى لم يرد  
فيه ان الخبر في ان النسخ بها تعبد فلما اجاب بما حاصله انا نقدر العلة لطيف لا تتعبد الى نوع آخر فلا يوجد قد يشرك  
بين نوع ونوع آخر متى يقاس عليه وقوله انتم والخبر فيها تعبد المراد النسخ بها تعبد ولما كان هذا سببا الى قولهم فيهما  
فلا يرد ان قوله ومن ثم يلى على ان الخبر لو لم يكن تعبد بالقياس عليها نوع آخر وليس كذلك لانه اذا ثبت الحكم في القياس  
سواء كان تعبد او معقولا قوله ليس عنهما جوابا ف قال ابن تيمية اقول هذا لم يرد عنهما الجواب الثاني هو جواب الجواب  
بنسخها لم يثبت جابو وكان آخر الامر من رسول الله صلى الله عليه وسلم ترك النسخ بما عرفت النار واما اعتراض النسخ عليه بان هذا  
الجواب ضعيف وباطل لان حديث ترك النسخ مما سته النار عام ومديد الوضو من ثم الجواب خاص والخاص مقدم على العام  
تقدم او تأخر انتهى وانما اعتراض باطل فان تعبد في الدنيا ليس ليان الخاص والعام اللذين يفهم منهما الخاص وكل اوضاعه  
لم يكن عن النبي صلى الله عليه وسلم استقر امره عليه وذلك صريح في النسخ واطلاعه على تركه عليه الصلوة والسلام الوضوء مما عرفت  
النار وكله وهذا غاية الوضو للتعامل في جواب الاعتراض في غاية الاستقامة والظهور انتهى اقول لم يرد اعتبار عموم قوله في  
ما عرفت ان ليس بارجح ما في قوله قال النبي صلى الله عليه وسلم انكم في النسخ مما عرفت النار وهذا القول لو صدر عنه مع تخصيص بالجنس  
فكان قوله جابو رضي الله عنه وذلك لانه لا نسخ الا عند المعارضة وما يمكن التخصيص لا معارضة ثم هذا الذي ينبغي  
به وجوب الوضوء مما سته النار وانما قلنا ان لم اعتبارا لما تقرر في النسخ انه لولا الصواب في النسخ بالصفة للما  
لا يعتبر عموم لانه وان اراد نفيها عما لكنه بما ظهر له عموم الحكم لجب ظنه ولا غير هذا ابتاعه في ذلك فان قلت لم نسخ به  
وجوب الوضوء مما سته النار قلت وان لم يعتبر اعم لم يفتى بالصفة للما فنقدنا عنه وقوله اني هريه ان النبي  
صلى الله عليه وسلم يبيع الغنم فيخرج قوايتها بان الاول لخير احتمال لا غير بعيد انه من عند واقعة معينة واما الثاني فذلك  
الاحتمال فيه بعيد والظن ان احتمال الواقعة المعينة فيما هنا ايضا بعيد فيعتبر عمومهم قال في شرح العباب بعد ان  
نسخ عن اعراف المصنف على القول بالنسخ ناقلا عن المصنف واقر بباي سراج اليه قوله الخلفاء الراشدين بما في الجاهل  
من النسخ

فلا يزال



قالوا لا يكون ذلك بل يكون النقص من المذهب فقلنا قل ان نفي رضى الله عنهم على صحة الحديث فدل على انه باطل  
 قالوا لا يقدح في ذلك ان الذي في الحديث بعد الامر بالوضوء منه وليس فيه تعين لما قاله الخالف من انه حدثنا او نظمت ولا يلزم  
 من الامر منه الحديث لا اتصالا في امرنا به بل في امره وهذا انما هو ما عاتقنا وكان يظفر بالوضوء الحتم وتبين عدم  
 الملازمة المذكورة امر بتوكل الشرب والاسقاء من امرين غير متعلقين على كراهية استعماله او حرمة دون النجاسة لعدم  
 الغرض لما اشتهر خصوصا في شرح العباب قوله باننا جمعنا اى في والفاعل بالنقص في الواقع مقابل الكثرة في الاطلاق  
 اى لم يتبين خروج رطوبة من جها من رطوبة الجيب عند بان تتقنت خروجها من اوله او ادى منه او سكنت فيه  
 فلا ينقص قوله وكفعله المخصوص من حيث يطلق بظنية قوله ومضى مبتدأ جزمه ضعيف قوله بل لا وجه له لا في  
 بل وجهه ليس كذلك قياس النقص على الاطلاق غير صحيح لان ملاك النقص على الخلق فاذا حصل حصل واما الله فلا دخل  
 له في النقص كذا لعدم فلا ينقص به سواء انظرهم لا قوله او لا اخره به عما يكون بعد الاستدلال كما سيأتي في معنى يصح  
 اشارة الى نالته عدم النقص يعني اذا قلنا بعدم النقص صار معنى الفعل بدون التوضوء فتلحقها بلا خلا لا ما لو قلنا  
 بالنقص ناسخا لكونه فلا يناء كفاية الغرض عن الوضوء في وينوي اشارة الى نالته افرى لعدم النقص يعني اذا قلنا  
 بعدم النقص فينوي بالوضوء للفعل سنة الفعل ولو قلنا بالنقص فينوي رضى الخالق لا يصح فيكون هو نزع اشارة  
 الى ما ذكره بعضهم ان من نفي الله عدم النقص ايقن انه يعمل بغيره في رضى كثره وذلك لان الجائز بنفسه ما نفعه  
 من صحة الوضوء الثاني بدون نيم اخر قوله وذلك اى عدم النقص بالحق قوله لان اوجبه اشارة على نزع الحصن  
 فانه لما اوجب الله لهم بعض رضى حصن اوجب الجلبد بعض كونه رضى حاله في شرح العباب وفي القياس فطر لا يفرض  
 ان الله ودينه على الدوام ما امكن وبقية نقلا يقال ليس على الجواب الجلبد لك لانه لا يوجب له الا وجبه لا وجبه للمقرب  
 وهو مناف لموجب كونه رضى حصن اذ وجبه انهما في النفس من رضى على ان الشيء الواحد قد يوجب الامر في الجماع في  
 رمضان يوجب عظم الامر في وهو الكفاية بنفسه من كونه جماعا والقضاء بعض كونه فطر اشارة قوله منذ الوضوء  
 اى قبله والامر في رضى اى حين ان رضى او ادا اداها وكلاهما في الالف قوله فقل انه لا يثبت للمنفعة اى غير  
 المنفعة من قوله الا النقص اى نقص الوضوء في الخارج منه لا الاتقان في عبه ووجوب الفعل والله بالوجه

الاطلاق في قوله او غير منسوبة عطف على قوله منذ الوضوء او اداها او الف خير لم يجمع الى اداها اى او خلق غير منسوبة اداها اى واحد منهما فانهم







وليس كذلك لقوله المراد من قريب الاقتران لان تعيين فليعلم عدم النقص عند القرب والنقص عند البعد  
في ذلك لان الكلام على تقدير تلك وهو بناء من التعيين على انه بناء فيه ايضا ظاهر الاقتران قال في شرح العبد <sup>فقط</sup>  
عن الجوع لم يمس ذكره قطوعا وركب هذا ذكره بل اوضحى او عكس انتهى <sup>المراد</sup> وبما ذكره نظر ظاهره وتبين ما اورد الباع  
وما ياتي من انه لا يرفع يقين الطهر بظن الدلت يقتضي ان لا يفتقر الى ما اورد الباع حيث هو وجه الحق اما  
حيث لم يثبت في النقص والحق لا يثبت عليه انتهى لمحض ولا يفتقر الى موافق لما قلناه لان المراد من التعيين وعكس هو  
قرب الاقتران وبعده لا التعيين العقلي وعكس ضرورة ان الكلام كما قلناه ضرورة ان الكس هو لا يفتقر مع عدم قبح العقل  
قوله بمعنى ما نقص منه اوله اي ناقص ما شئ منه يخرج من منه وهو نام ممكن او طارئك له كسر جنبته له قوله والى ذلك  
من هذا فان خرج الرفع منه وصفه وكذا محسوسه ووصفه كفعلة قوله وفيه تأييد لما ذكرته اي من الوقت بين ما اورد  
الامر فيه على فعل الانان وغيره فان انفارف الدلت ابراه هناك في كسرها ايضا لان ما اورد الامر فيه على فعل الانان  
فليلا ما يطلع عليه الغير مع عدم اطلاع صاحبه عليه فيكون تاردا والناظر كما بعد من يرجع الى استحباب اليقين بل لا  
غير من في فوات الماء فان اطلاع الغير مع عدم اطلاع كثير من ترفع الاستصحاب وليس المعنى ان فيه تأييد لما ذكره  
من اعتماد جز الغير لا سيما على الاخذ بالطهارة مع غلبة ظن الدلت واللام ينقل عن الامام انفارفت بين المسائل  
بل يكفي في نقل القطع المسألة الاولى والان فيه تأييد لما ذكره من الوقت بين ما اورد الامر فيه على فعل الانان وغيره  
لا سيما على القطع باخذ الطهارة الذي هو فعل الانان وحكاية اللان فيما غلبت فاسته التي هو غير فعله <sup>كان</sup> ولا  
ستحلا على الامر من المذكورين كنهه ليس فيما اصابا الغير فلا يقبل في الاول وقيل في الثاني من يتاخر به الوقت  
المذكور لاجل ذلك الاستعمال على انه كان المناسب في نقل معنى المسائل فان انفارفت بينها قوله ما نقصه اي مره  
وعبارته لا زلزلة وخلاصته فان مادكره عاين عبارته شرح العبد بلا تغيير قوله في ذلك اي الصلوة والطهارة  
قوله في تركت اي في الابع قوله او وجوبه في صارت اي في الابع قوله كما ياتي بما فيه بيان في سجي السوازم اذا بلغوا  
على القبول فيك فيصل العلم الفوري قبل جرحه واث من نار في ذلك بل كلامه على انه وجه صورة التواتر  
لا غاية والام سبق لمرارة وجه قوله قد يفتقر من غير نظره فقط كس الا جنبته لان هذا الدلت ليس من فعله فقط  
بل منه مع فعل الغير فقط فقط فيل المنفر لا للفر قوله في غير المحيط بالمتفقد لا ما اوردنا اكل خاتنا خلافا لما

مذكور



في ذلك فقال المراد ان الفرقان من اولها الى آخرها لا ما هو على المعنى فقط كذا في شرح الارشاد فقولهم لا ينفصلون عنه لانهم ينفصلون  
 كان من اسم ذلك الم لا مع ان تلك اللفظة لا ينفصلون ان لم يسموا ذلكا منفصلا عما انفصل منه قولهم او سبحانه تبارك وتعالى في تسميته وفيه نظر اولاً  
 بانك انزل القبل الحق الزيادة اذا عملت بنفسها المعنوية بالاعلى وكذا اذا ساءت للمعانية المعنوية الموقوفة على  
 الام عليه فالتسمية له هذه التسمية مع احتمال كونها اصلية ينفصل بالاولى فلم يبق لك ان تقول وكذا المراد عمل اوليها  
 الاصلية التي هي عامل والمصدر لا ينفصل بالتسمية مع وبالمثل المسامحة مع ولا ينفصل بالمراد البعيد العامل البعيد المسامحة  
 مع الاصلية العامل في باب كانت الكفة اشارة بغير المراد بالمسامحة بغير انا وان ذكرنا المسامحة فقط كما ذكرها وحدها غير ما كانت  
 مرادنا بالمسامحة مع كون الكفة المراد على مع الكفة الاصلية والاصح ان يسمي المراد على كفة الاصلية فلما ارد ان يقول  
 ساءت حاله بغير المسامحة عمل بالغير لانه ليس بغير المعنى لفظ المسامحة بل هو بغير المراد بالمسامحة هنا والمعصم كغيره  
 السائر وتظهر من تقريرنا ان المراد بالكفة والاصح ان يسمي المراد ان وان التفسير بمعناها راجع الى الكفة الاصلية وكذا في الاصل  
 مرادها الاصلية فغير صحيح كونها في استخدام قولهم ومعنوية اشارة بغيره مطلق لان ذلك على مطلق ما هيته المستغنى  
 مفهومة زهد من افراده وقيل على لان دلالة على معناه غير النعمة والاسح انه عام لان وقع عمله الموصول وصلته الموصلة عام  
 كالمراد نفسه فان كان مطلقاً بتقييداً للذات الانقضاء منطوقه او مفهومه وان كان عملاً فيفسر به كذلك وان كان  
 عاماً فيخص بمفهومه الخاص لان مفهوم الشرط معتبر كما تقرر في الاصل لا ينطبقه لان افراد بعض افراد العام لا ينفصل  
 كما تقرر فيه ايضاً ومن هذا التعقيب يظهر ان تقديم مفهومه على خصوص المحطى بمفهومه محض لا ينطبقه قوله لعدم التكرار كما في قوله  
 وان احد من المشركين استجرك قولهم او المراد وسامت اي ذكر المراد العامل لانه ليس على الاستثناء لان ما بهته لا على  
 معنوية وما بهته في غير المعنى صورته بل لان المتعبد والمراد المسامحة فان ما بهته صورته كما بهته ما قولهم عدم النقصان  
 او عدم نقص وصية الرجل عن غيره المعنى والمراد بمن ذكره فانها تليق الصورتان لا تنفصلان بل علمهما  
 يعني من الرجل ذكره والمراد فربه نانه ينفصل بذلك لان المعنى في الصورة الاولى ان كان ذكرنا فقدس الرجل ذكره وان كان  
 لانه قدس بل بهاد في الصورة الثانية ان كان ذكرنا فقدست المرأة بدنه وان كان انش قدست فربها قولهم بوجه  
 قال ابن تاسم قد يقال لا في هذا الوقت مع قاعه الباب انه لا ينفصل بانك انما اولك قدس متابع هذا اليراد  
 على ان قوله لا ينفصل بانك ما بهته المتعبد فقط لان المراد المسامحة اذ لا شك هناك قوله لا ينفصل عليه وهذا في رجل او انش

تواريدي اي لا يملك عليه شي منها لا تزيده للفرد وهو ظم وقد ضمنك على مثل هذا في اول المطبعة قوله كقوله اي قياسا على قوله نا  
يقس بر الادب على قوله الوارد فيه النص بايع نقض خارج كل منهما وتسميه فرجا واما القديم فيقف على ظاهر النص الوارد  
في النص لا يقيس عليه قوله ومنه اي من البهيمه والذكي ابا اعتبار الجزا لان البهيمه للكلمة فانها اصلية او المعنى  
ومن فرج البهيمه فرج الطير على المصنوع الطير واما قال هنا لان البهيمه كثيرا ما يطلق على ذات القوائم الانثى كما في النعاس  
قوله لعدم حرمتها وهذا لا يجزئ فرجا ولا يجرى النظر اليه ولا يجب استغناءه ولا خلافه قوله في فرجه كبره منها ان دخل فرجها  
بالنكاح ولا يلازم بها فلا ومنها انه ترمي الموطوءة في ثلبها اذا كانت محضه ولا ترمي الموطوءة في دبرها ولو كانت محضه  
ومنها انه وجد كافر احدى ثقبه ستر القبل دون الدبر في الناظر للوقوف او اي لعدم قياس الدبر على القبل الوارد فيه  
النص فاذا لم يقف عليه فقد وقف ولم يتجاوز الى ما يربط به من الجامع المذكور قوله كبره ثقبان الباء للدلالة اي ثقبان  
النقص بمس بطي الكف المتعاقب من كون الباء للدلالة فانها راجع الى ثقبين ثقبان النقص بمس بطي الكف للذكر لا لمس  
الذكر لبطي الكف الا الى كون الباء للدلالة بقية قوله لان جعل الباء آله نانه اعرف باب اليدالة وهو يعلم كونه  
للاله في ذلك الا بهام اي ايهام بآء الاله ثقبان النقص بمس بطي الكف للذكر لا بالنعكس قوله او المانع السابق وهو  
الاعتبار في القوائم بالاعضاء المترتبة على الاسباب المترتبة عليه المنع قوله فيكون الشيء سببا لفعله او لبعضه وذلك  
لان التهمة اما نفس التهمة او التهمة داخله فيه والثاني منبني على النظم ان التهمة كون الشيء خبيثا يترتب على فعله العقاب  
وعلى تركه الثواب والتهمة معبر عن شيء بهذه الحثية والاول منبني على ما حققه المحقق عضد الملة والدين في شرح المنقح  
حيث تلاوهها نكتة وهو ان الحكم كما علمت نفوذ خطاب الله تعالى بالاياباب هو نفوذ قوله تعالى افعل وليس للفعل منه  
صفة حقيقية فان الفعل ليس متعلقا منه صفة لتعلقه بالمعذور وهو ان انبى الحكم سمي انبا با واز انبى الى  
الحكم سمي وجوبا وهما متحدان بالذات مختلفان بالاعتبار فلهذا كثر اقسام الحكم الوجوب والحرمة والاياباب  
والتهمه اخرى وتارة الوجوب والتهمه انهم وعدم صحة الاول بلا تكلف ظم لانه يلزم توقف الشيء على نفسه وعدم  
صحة الثاني لانه يلزم توقف الجز على الكل والكل ايضا متوقف على الجز فيلزم الدور ووجه صحة التكلف على الاول  
انه قد يقال حرام الشيء محرم لانه في مرتبة الشيء باعتبار على نفسه باعتبار اخر لانه يرجع الى مرتبة احد الاعتبارين  
على الاخر فيلزم توقف الشيء على نفسه وعلى الثاني انه قد ثبت الجز بالكل كما اثبت الامام باا صفة تصور العلم ببلد

نقله



تصدق كل احد بانها عالم بانها موجود ولا يلزم ان نفسها على الكمال بل يلزم توقف العلم بالجزء على العلم بالكل مع ان مفهوم الحق  
داخل في مفهوم التوحيه لان ذاتها فرع من ذاته والمقصود هنا تحليل الذات بالذات لا المفهوم بالمفهوم قال ابن تاسم  
قد يقال انها تقتضي فساد اركان المنع لا صحة بتكليف انتهى وفيه ان كلام الله ليس له فيها للفقهاء بتكليف بل لعدم الصحة  
الا بتكليف واما توجيه الصلة بالتكليف فقد احواله على فهم الما لم يطعم ثم قال وقوله او بعضه كان مراده ان المنع من الصلة  
مكلا بعض المنع من في الصلة وعلى هذا ينبغي ان يراد بالبعض الفرع لان المنع من الصلة فرع من المنع من في الصلة  
لا من في الصلة بل انما هو فرع من في الصلة لا من في الصلة لان مقتضاها انما ان مراد الله من الصلة الصلة وفيها بقرينة  
عطف الطوائف وما بعده على الصلة في المتن كما ان المراد من الصلة الصلة وفيها لفي الصلة فقط فلا يلزم  
احد المعنيين من هذا الاخره قاله ان كانت البعض بمعنى الفرع بعيدا جدا ورايعا انه لا فائدة في كون الكل سببا لفرعه  
الفرع ليس سببا للكل حتى يلزم الدود قوله ومضى ورثته وحيه من وراء ثوب قاله الزهري قوله وفيه البيان قال  
الشيخ البيان المقصود من كماله المنفصل لفرعه وقيل في موطا قال ابن تاسم وقع القول عن قرأتين من  
كتب اصحابها فوق الاخرى كذا قرأتين بما ورد في الجامع الا انه في وضع المصحف في الضمير لحيث وضع النعال  
وفيها في العلية انما جاء به رحمه الله بالقرآن لان ذلك لا يبعد اخلا لا لفرعه المصحف بل لحيث في القرآنة الواحدة ان يضع  
المصحف في رثتها الاسفل وفيها النعال في رثته افرقة انتهى قوله بمعنى مع كذا قوله نعم ارجل في ام ايهم قوله  
بقصده اي بقصد المتاع قوله او مطلقا عطف على قوله بقصده اي لا بقصد شيء من المصحف والمتاع قوله كل عمل وانما  
ان المقصود هو الاول بل قال ابن تاسم ما المانع من قصد المتاع وعده قوله فان قلت قصود الله يعني قلنا انه لا يتصور  
قصد المتاع وعده مع الربط لكن يتصور كون اصحابها مقصودا بالذات والآخر مقصودا بالبيع فيجوز التفصيل في معنى  
الربط اي قوله قلت الله يعني ان لم يتصور قصد المتاع وعده صار الخمر ما سواها وكان المتاع مقصودا بالذات او بالبيع  
اذ العبرة في التفصيل بالقصد وعده لا بالمقصودية بالذات والبيع بل كلما قصد المصحف حرم الخمر سواء كان مقصودا  
بالذات او بالبيع قوله المصحف الامام وهو مصحف عثمان رضي الله عنه والامام اسم للمصحف قوله وعلى الاول اي الخمر قوله على  
الآثار اي الخمر قوله وبما في رثته الله يعني اعترفت من بعضهم على المقصود بان قوله وتفسير عطف على الضمير المجرور في جملة بلا  
الانفس وهو ضعيف فلما قد رثت نطفة في علم انه عطف على استقره لا على الضمير المجرور قوله لا ضعف فيه كيف ورد في القرآن



وانقول الله الذي قالون به والاسهام لغير الاسهام على قرأته قوله فينا لا لهم الظفرية كما لا مقتضى التفسير فانه لا يرتبط ان  
المتابع ظرها للقرآن كما ذكر ولا يمكن ان يتعلق التفسير بظواهرها فما فلا الناظر بناظر فله قوله وليه تامة اي ولها  
الورثية تامة وانما انك لان القرآن من اسماء الجمع التي القرآن سما وبين واحد بها بالدواء والا اعطف القرآن على القرآن  
قوله في الاصح متعلق بغير المال والاصح عند المورد لان الاصح عند المصنف كما يجب المال قوله مطلقا اي سواء كان معدنا  
وسواء كان لنا قوله مطلقا اي سواء كانت تامة ام لا قوله لوان انفصلت القرآن على القرآن انفصلت القرآن من  
علمها ترفع على القرآن فيضم الان انفصل مع الارتفاع ويؤيد عبارة شرح الاصح روى ان ترفعت على القرآن لان انفصالها  
صام وانفصلت من علمها على القرآن فيضم مع المال ويؤيد عبارة شرح المقدمة مطلوب ورقة يعود بالم تنفصل  
الورقة من علمها وتقصير عنها على القرآن والمال واحد قوله ويؤيد عبارة شرح المقدمة مطلوب ورقة يعود بالم تنفصل  
بعد القرآن قوله وليس القيام لله العالم بل اولى اي قياسا على العالم فانه يجوز القيام لله ببعض الناظر والناظر  
والاصح لان البنية مكم قام بعد من حاج قوله شرح الاستمال قال ان في اسنى المطالب قيل هو مكره لدي  
الرهني وقال ص صح عن النور رضي الله عنه ما كان تخفى احد الدينا من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وقال ان اراد هو لم يقول  
لما يعلم من كره لذلك ولباب قوله على قيام لدى الى تفصيل مطلوب ويؤيد عبارة شرح المقدمة مطلوب ورقة يعود بالم تنفصل  
اراد القيام فلا تفعل لما تفعل الاعمال من رواية تقدم الاعمال فانه من قاية القيام لام مكم وكبره عند  
القيام ربا واعطا ما بل ربا لدى ذلك الى الختم وهو الاد بما في الحديث المع من سره ان تقبل له الربا قياما  
تكتفي بمفعول الان وما تلقاه من ان سنة قارة لان ما في جميع هذه الاحاديث يتبين ان الجمع باب الاد  
المقارفة متعين حيث امكن ان تم وقال في قارفة الكبرى وسئل العز بن عبد السلام عن القيام فقال لا  
باس به لم يرج من او يا شره ولا يفعل للكافر لان ما مورد ون بانه واظها صغار فان خيف من  
شره من عظيم جاز لان التلفظ بكلمة الكفر لا كره جائز في هذا اولى ان تم وكذلك ين تقبل قال في شرح القيام  
وليس تطبيبه ومعه على كبري وتقبل وسئل السبكي عن الليل على تقبل فقال القيام على البحر الاسود ويؤيد العلم  
والصالح والواله ومعلوم ان افضل من ان تم قوله وهذا مقتضى لقرآن الحق مطلوب اي سواء كان القرآن في صيا  
اولا وذلك لانه لوم لوم فلم وجب هذان الامان بسببه مع ان فيه الصيا قوله ذلك مفروض في صحته اي

ای سید الخیر علیہ السلام



وزعم الشيخ وهو ما بعد الجواب بطلان ما في قوله من ان الاستصحاب لا يثبت  
 في الحقيقة ما يفيد كراهية بقوله تلك النتيجة فصل في اداب قاصي الحاجة قل في الاستصحاب  
 عبرتكم وكون انفاذ مع ان الاستصحاب ليس في عقب الاداب بل هو من نظر في تراخي الاستصحاب عن اول الاداب ولو عبر  
 ما ينافي نظرا الى آخرها لكان حاشا على عكس ما قاله التفاتنا في قوله تعالى ان الله انزل من السماء ماء فنجي به الارض  
 محضه حيث قال عبر بانها نظر الى ان الاضطرار يبتدئ عقب انزال المطر ولو عبرتكم نظر الى تراخي آخره عنه لكان او  
 استمر الى ان الاستصحاب اعلى مرتبة من الاداب لانه من المقاصد ورونا ومن ثم قيل لا يمكن ان يكون ما يقترن  
 الى آخره بامتناع الاستصحاب فيكون على وفق ما قاله التفاتنا في الآية المذكورة قوله وكذلك اكره اه قيدا بالاكتر لان بعضها  
 كالاعتدال على الديار والاستقبال والاستعداد عن حق بقبضها الماتية قوله للغالب اي فلا نفوس له قوله كالمصانعة في الاصل  
 جميع صانع كالعبادة جميع بائع ثم نقل الى محل الصياغة وكونها محل المعصية لاستصحابها على النفس والرب قوله مراعاة الاشرف  
 فيقدم عند دخول الكعبة اليمنى وعند خروجه اليسرى قوله والاقتناء الثاني فيقدم اليسرى عند دخول ذلك الدار  
 واليمنى عند خروجه قوله قوى المدرك ضعيف النقل والمذهب فنقل قوله ولهم مع علمه ما بصله اي عدم الاستقبال بالصلوة  
 فنقل بالصلوة متعلق ما بغير الرابع الى الاستقبال واعمال الضم الرابع الى العامل كثيرة كلامه قوله وحيد لا سائر كما ذكر  
 اي حبيب بين ارتفاع ثلثي ذراع وقد دنا منه ثلثة اذرع فالتفوق كما ذكره صفة لما في قوله وان لم يكن له عرض  
 غاية لما في الضم الرابع اليه قوله لا استرا الا في اي بقوله المصنف وليتن قوله والا شرط اي وان يقصد بالستر  
 بلا استرا الا في شرط ان يكون لما في قوله كما ينبغي قوله واصل هذا التفصيل اي الوقت بين المحدث وغيره قوله مندوحة  
 مستحبا بمعنى الفقه قوله الا في شرط الصلوة صفة لتعين سرائيل قوله لا يعارض قوله اي لو كان معدا لا في قوله  
 اي ان قال ابن ابي عمير كفايته قوله عن موافقة لا سبل الوقوف والتبديل بمعنى واحد وظاهر هذا العطف يقتضي المغايرة  
 بينهما فاعلم المراد بالسبل هنا ما اباه ما له للناس بلا وقف قوله ما لم يتجر بائنا للفاعل اي ايضا كما لو كان كبره الكثرة  
 قوله لا لقائه اي لا تكسبه قوله في غير عتاة جمع عات وهو المستكبر المجاوز قوله خشيعة ان يتأذى بالثبوت لما يقال انه  
 سكن الجن ويؤيده ما في السمل وغيره انهم تنقلوا سعد بن عبادته لما بال عليه والذي في مستدرك الامم انه ان  
 منهم نبالا فاما في ميتا سمعت الجن ترقب ما يغناه انهم ضربوه بسهم فاصاب قلبه فقتله او فقتلوه قوله ومنه في قوله

والغدير

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله الذي هدانا لهذا  
الذي كنا لنهتدي لہ  
فقد وجدنا الناس في  
السيرات في



العين اهر الدرقم

۵۰ اکره یما تکریمتون غلطه شتارو



انزاله النجاسة عنه والابطال الصلوة قوله مع الانقاء بينهما طرف لفصل اي مع الانقاء بالنجس وبدون الثلث قوله بلها  
 بعد الانقطاع اه اشارته الى رد ما قيل انه لا فائدة في ابراء الحجر في دم الحصى لان عليها عمل جميع بدنها يعني ان له ثلثة  
 فيما اذا ارادت ان تتيم سفر او مرض فانها فصلت بلا اعاده ولو لم يجز لا عادت قوله خلافا لابي حنيفة فانه  
 القياس في الدود والكفارات والرخصى والمقدورات قال لانها لا يدرك المعنى فيها واجيب بانه قد يدرك  
 في بعضها كما هنا فانما قلنا ان الامر بالحجر ليس لخصوصية الحجر بل لكونه جامدا طاهرا نالعا في قياس به كل ما له هذا  
 المعنى قوله بدلالة النص هو عند الحنفية عبارة عما تسميه مفهوم الموافقة بقسمه الاولى والمساوي كما صرح  
 به ابن شريف في حاشية جمع الجوامع وحاصل كلام ابو حنيفة رضي الله عنه ان الجوزين الاستنجاء بالحجر بل بمفهوم  
 الموافقة المساوي على جوين غير الحجر وهذه الدلالة ليست بقتضية وان لم يمنع عدم كون الدلالة بقتضية  
 بسند ان الحجر ليس موصوفا بالجماد الطاهر القابع نالقا غير الحجر به ليس الا بقياس يؤيد ما قلنا قوله جمع الجوامع  
 واخرج ابو حنيفة ذلك عن القياس بكونه في معنى الحجر وسماه دلالة النص وهو لا يخرج بذلك عنه فعلى  
 ما ترونا لا يرد ما اورد به ابن تاسم من ان نشأ ما ناله ان لم يجره معنى دلالة النص عند الحنفية ولعله  
 ظن ان معنى ذلك دلالة النص بالمنطوق فانك لم يمنع شمول الحجر لغيره حتى يقرض عليه بان المنفرد بل  
 التمول بل منع عدم كون الدلالة بقتضية كجمع الجوامع قوله فقيم اي لانه غير واحد للما وقوله وبعيد لانه  
 ليس غير بمفهومه قوله والحق الخطابي بالجمع اه تقدير هذا الكلام الحق الخطابي بالجمع وبفعل دم الحصى  
 العقل والخل والتدكك وعمل اليد فالصلو والملاحقات بالجمع والتدكك وعمل اليد للمقامات بفعل  
 دم الحصى قوله نظرا من حيث قال لكنه يكره به اذا كان المطعوم داخله فانه هناك ايضا انقضت النجاسة  
 من المطعوم قوله او من محترم احرام عن الحرب والمهذبة في الاستنجاء بالمحيط ما وليا كانا حينئذ قال في شرح الآثار  
 ان قلت قضيتهم تعليلهم طهارته ميتة الا ذمرا للحرب بتكرمه احرام الحرب فلا يستخرج منه لاصيا  
 ولا يتأملت الطهارة وصف ذاتي فتعلق بالجنس من حيث هو من غير نظر لافراده اذ هو شأن  
 الارصاف الذاتية فكان الحرب كغيره في ذلك فبطل الاحرام بالنسبة للاستنجاء بالحجره واغراض الكلام على  
 حقيقة وغيرهما فانه وصف عرضي يتعلق بوصف العتمة دون وصف الحرابة لما فاقه له قوله لا فيما قبله



حيث صرح الاستبصار بالمشكوك تبدل له لا بالمعلوم وهذا يحرم مطالعة المعلوم والمشكوك قوله كتب عليها نفس  
 أي لفظ ونفس قوله كاعتد الكاغذ بالذال المجرى والذال المهملة القرباس وهذا الوفاة قوله وعجيب الاستدلال  
 به أي حجة روس البطل المذكورة لأن المهمة ليست لأت الحروف بل لكون الوفاة فيها الاسم العظيم قوله كما مر أي  
 في شرح قوله ولا يبول في ما ذكره قوله بالرهن والجهر عطف على كل أو على جامد قوله لأنه قيم أي يعني أنه وإن كان قسما من الجاد  
 المذكور ولا يوجب عطف بهذا الاعتبار لكنه قيم له باعتبار ما فيه من التفصيل والمخلاف فيجب عطف عليه بهذا الاعتبار  
 ولا ينافي القيمة وأما قول ابن قول ابن قاسم لا وجه لعدده فيما لأن عطف الخاص على العام لا يقتضي القيمة  
 فإن أراد أنه لا يقتضي القيمة باعتبار الواقع فهو كذلك لكن التمس مقرون بذلك حيث قال وابن كان  
 في الحقيقة قسما منه وإن أراد أنه لا يقتضيها أصلا لا باعتبار الواقع ولا باعتبار التنزيل فليس كذلك بل لا بد  
 في عطف الخاص على العام من تنزيل الخاص منزلة المغايير المبين للعام كانه لا يشمل لفظ العام تارة التفتا إلى  
 في المطول وقد بيننا الكتاب بذلك الخاص بعد العام للتبني على فضله حتى كانه ليس من جنس تنزيل بل للتغا  
 في الوصف منزلة التغاير في الذات يعني أنه لما امتاز عن سائر أفراد العام بماله من الاوصاف الشريفة فبطل  
 كانه شئ آخر مغاير للعام مبين له لا يشمل لفظ العام ولا يعرف حكمه بل يجب التخصيص عليه والتمس  
 به انتهى وهو صحيح فيما ذكرناه قوله باعتبار متعلق بقوله قيم قوله به أي بالملك المدبوع قوله لأنه أما جني أو ما كوله  
 قال ابن قاسم قد يقال جلد الملك المدبوع فيزله أفعاله إلا أن يقع غير المدبوع ما كوله لم ينتقل عن طبع اللحم  
 إلى طبع الثياب فلا المدبوع وقيل المراد ما كوله بالوضع والمدبوع ليس كذلك وابن جاز الملك كما يجوز لكل  
 تراه لا يضر انتهى أقول سيصح التمس في بحث الدباغ بحجة أنه المدبوع وكذلك صرح بها في شرح الرهوني  
 في شرح الأثراد فحفظ جميع ما ذكره قوله أو المراد ما يعمها ذكره الخاص الذي ملزمه وإرادة للعام الذي  
 لا نرم قوله ما يأتي قريبا قوله ولم يبدأه داخل في حيزه وإن لم يبدأ به يعلم أنه لأن الطائر هنا ليس من جنس  
 الأول قوله لم ينبغ غير مما سبق المول لأن الذكر جامد فلا يتنجس منه الآماتة النجاسة قوله كما يعلم من  
 قوله أنه حيث يذكر هناك أنه لو غل نصف متنجس باقية نان غل مع باقية مجاوره طهر كله والآ  
 فغير المنتصف بخلاف المنتصف فانه يطلب ملكا ليجوز لأثر النجاسة لكل لأنه جامد لا يتنجس إلا إذا

للنفس قولاً مطلقاً أي جازاً اختلط أولاً أو لم يخلط قولاً لما مر في التراب في شرح قوله غير محتمل حيث قال وترايبوا في حق  
 باب يلحق منه شيء بالجملي قوله غير نظيره أي بعض نظيره الجواهر أما أن كان نظيره في نظيره في لا انتصار هناك حتى لا  
 بعدم أصابته ذلك الماء أيضاً وعبارته شرح الارتداد وشرح المقلته ما غير مطهر له وما لهما واحد والمأصل أنه لو لم  
 يقيد بغير المطهر للمحل كانت الانتصار مشروطاً بعدم طهارة الماء المطهر أيضاً على المحل مع أنه لا فائدة في ذلك إلا أن  
 أن لا يتصور الانتصار مع قوله مطهر أي سواء انفضل ذلك المتفضل بالمجاويف عن المتفضل بالمحل أم لا قوله بباطون الصفة  
 الإضافية بانية لأن الصفة باطن الالهييات قوله أنا خفف الغباسة أي ولم يزل لها دليل أنه لو أصاب المحل لم ينجس  
 قوله وكون التراب به يعني أن التراب أيضاً لم يزل المانع القائم بأعضاء اليتيم كان نظيره مستحلاً لأنه بل عن الماء  
 حكمه خلاف الجرح قوله عدة أطراف ثلثة قوله صفاء الخذف بمجتمعات وسيجيء في الخ أن هيئته أن تضع الجرح على  
 بطن الأبهام وترمي به بالسبابة وفيه القاموس الخذف كالحضرب ربيك لمصاة أو نواة أو فوهة ما أخذ بين  
 سبائك الخذف بهما أو بخدفة من خشب قوله ولم يزل هنا أي في الاستعفاء بالجرح قوله ثلثت باب يلا بمجتمعات  
 بعد لفيل إلى واجب وأما الاستعفاء بالماء فيكون فيه التلثت كأي الغباسة صرح به الشيخ الرهمل قوله في  
 هذا الباب أي باب الاستعفاء بالجرح قوله ويديره إلى محل ابتداءه بأن يمد يده على بعض صفحة اليمن وبعض اليسرة و  
 بقف صفحة اليسرة ثم يرجع به إلى البلاء من صفحة اليمن قوله ويديره كذلك باب يفعل مثل ما فعله المسح الأول  
 قوله على سريته بضم الهمزة ونحو الرءوسهما جري الألفاظ قوله فيمض الجرح الصفة الجرح باب يضع الجرح على الصفة اليمنى  
 ويده على جميعها وعلى جميع اليسرة وعلى جميع الصفة اليسرى ولا يرجع به إلى المبدأ أو كذلك المسح الثانية قوله وكوسحه  
 صعوداً أو نزولاً فلا حاجة شرح العباب قال القاضى لابد أن يمسح الذكر نزولاً أي بأن يمسح به من أعلى المأظن إلى  
 أسفل لأنه لا ينقل الغباسة إلى شيء منه لا صعوداً لأنه ينقلها ناله إلى أعلى عقبه وفي تفصيله نظر أكثر وجهه أن الذكر  
 دل عليه كلامه أنه لم يزل المسح ما لم يتحقق النقل وهو المعتمد أن كلام العباب ولعله اعتمد هذا كلام القاضى ولذا  
 أكثره ولم يعرف عليه قوله وفي القصص به أنه أي في القصص يمسح الظاهر ما عهد على أن كل عطف على ثلث لا على الأنياب  
 لأن لو كان عطفاً عليه لعطف قوله بياضه أيضاً عليه وقالوا بياضه قوله كسبها أي كسب الذكر باليمين قوله واجب  
 الجوز مثل هذه الصفة الفتح والرفع والنصب قوله وهذا يظهر قوله أي بوجه الفارق بينه وبين اليرح يظهر قوله

المقابل المشابه بقوله في الاظهر انه لا يقبل الاحتقار في الخطبة ووجوه كون مرجح ان لا يكتب بالخيال في الفرق كما ينبر  
عليه التمس في شرح السبيل الثالث من اسباب الاحتقار قوله وانما انك اى عدم جواز خلق اخره قوله في الاول اى في صورة الشك في  
عمل الذكر قوله ولا يرفى قياس ذكره اى ليس عدم لزوم الاعادة قياس ذكره حيث قال كمال الشكاه

**باب الوضوء** قوله وهو الضادة بالضا والمجدة معج الحسن قوله وهو معقول المعنى  
اى الوضوء منضوء معناه وحكمة وفي هذا رد على من يزعم انه يعبدى اى كلفنا بفعله مع عدم ظهور معناه لان من  
مسح الرأس ولا يظهر معنى وقوله وانما اكتفى به جواب عما استدل به ذلك الواعى وحاصل ان الحكمة في تشريع  
الوضوء المطهرة ولما كان الرأس عضو شريف لم يناسب تركه بالكلية ولما كان مستورا غالبا بعيدا عن مظان  
المستغذرات اكتفى فيه بمسح اى شئ منه ومن هذا يظهر ان معقول المعنى هو الامر المشروح الذي ظهر معناه وحكمة  
والتعبدى هو الذي لم يظهر له معنى لان الاول ما كان له معنى والثاني ما لم يكن له معنى فان افعال الله عز وجل كلها

متممة على حكم **باب الوضوء** كما ذكرنا لفظ المعقول ببدل الموجود قوله في غير نحو غسل الحج اما هو فيقع  
من الخاضع للنقاء ونحوه بان المسنون كغيرها كما سياتى في باب الاحراء قوله كالتقصيف في القاموس القصف  
قذرا بجلد قوله كما حارى في ثالث اسباب الاحتقار قوله بالنوشاد الذى يشتمه غير ان يوقع عليه بالنجاسة وهذا هو  
القسم الذى سيعبر عنه بالاول والقسم الثانى هو الذى ينقسم من النجاسة غير ايقاد عليه بالنجاسة قوله من  
النجاسات في القاموس النجاسات كسحاب الهباء وفيه الهباء الغبار ويشبه الذنات والماد هنا الثانى قوله  
على ان الاول حاصله ان النوشاد قسم يحصل من النجاسات اى النجاسات بل ايقاد عليه بالنجاسة وهذا القسم طاهر  
مطلقا وقسم يحصل بايقاد النجاسة عليه وهذا ايضا قسم يحصل من نجاسة النجاسة مع الايقاد عليه بالنجاسة  
وهذا ايضا طاهر لان تركه ان يكون الايقاد شرط الحصول النوشاد من نجاسة النجاسة ولا يكون دخان النجاسة  
جزء منه وقسم يحصل دخان النجاسة الموقلة وهذا هو النجاسة عند الشك لا نجاسة قوله وتحتل عطف  
على الوقوع قوله على تفصيل ياتى اى في باب الفصل قوله اذا لم يتبين الحكم وما اذا ثبت ان كان محدثا فهو  
ليس صحيحا فان قلت في كائن في هذا الموضع لان ان كان محدثا فحده لا يرتفع والا فلا حجة اليه قلنا  
فانك ترفع الحد ان كان محدثا ولم يتبين الحكم ولا ضرورة في البينة للضرورة فان قيل في وصو النجاسة بحد



[illegible][illegible]



وهو كونه ذاتا تاما قطعية  
 انه لا يجوز ان يكون بالتحصيل  
 بل ينشأ من تقسيمه بالتحصيل  
 اصل الحق بالتحصيل  
 المذكور انما هو بالتحصيل  
 في استدلالاته وهو الحق  
 في التعريف والبيان  
 بان لا يكون الحق بالتحصيل  
 الحق والواقع والواقع  
 هو الحق والواقع  
 في التعريف والبيان  
 بان لا يكون الحق بالتحصيل  
 الحق والواقع والواقع  
 هو الحق والواقع

الذي هو الحق والماضي واما نقل الهم هذا القدر دون الله مع انه الاصح كما سيظهر لان هذا هو الذي يتبادر  
 رحمه الله تعالى ومن الاول كما سيظهر ايضا ومن هذا التفصيل ظهر ان تعبير الهم بالبعض انما هو بالنظر الى فعله  
 الله لا باعتبار تفصيل اصل الحق بالحق الشك والافاضل العقل متفق عليه ووجه كون الاول قطعيا انه لا يجرى  
 اخلاصه للفظ عن المعنى الواحد والثلاثة هي المتيقن وتقرّب منه ما يقال انه لا يعمل خروجه بالتحصيل بل ينشأ من  
 التحصيل ولا يفرق انما يناسبان النقص الاول لا الثاني ووجه كون الثاني ظاهريا عند ان نعران العام  
 فيقول التحصيل وان لم يظهر من نفسه ووجه كونها قطعيا عند النقص لان معنى اللفظ له وان نعر من نفسه  
 رفق وفيه تأييد لما هو ووجه التأييد انه لما ثبت دلالة على الكلي ثبت جواز ايراد الكلي منه لانه كما يصدق  
 الكل بفردي يصدق مجموع الافراد فان لكان كما يصدق على فردي يصدق على مجموع افراده غاية الامر ان هذا المجموع  
 ليس ان واحد بل ان تاكله وهذا هو السمع اخذ الهمدة في المقام لئلا يصدق على جميع الاقسام مع انه خارج  
 عنها وقوله وان كان فيه نظره ووجه النظر والماضي انا ذكرنا ان معنى العام هو كل فرد في هذا الامر الكلي اما في قوله  
 او في ذلك لانهم فان اريد بالعام كل فرد يكن دلالة على الكلي حقيقة لكن لا مطابقة بل تضمننا او التام وان اريد  
 ذلك الكلي بما لا يكون دلالة عليه مطابقة لكن لا حقيقة بل مجازية فلا يكون دلالة العام على الكلي حقيقة مطابقة  
 والملائم المطابقة على المجازية بناء على ثبوت الوضع الذي هو الحق في قولنا نال ذلك هذا الاسباب اي الماخذ  
 في باب الاسباب الملائم التي يتغير بها الوضع في قولنا ويصح ان يراد به المانع وهو الامر الاعتباري انما هو بالاعضاء  
 المانع من صحة الوضع حيث لا يرفع قولنا او المانع للمنتهية على ذلك المانع قولنا او نفر بعض احدانه بان بار  
 وس فنرى رفع البطل ونفر المانع وقوله انه لا يتجزى اي لان الدال لا يتجزى في حكم الرفع فلا ينشأ  
 في اثبات الجزاء قولنا اذا ارفع بعضه ارفع كله كما تقدم فكانه قال فان الدال لا يتألف اجزائه في الرفع و  
 هذا لا ينشأ من ثبوت الجزاء كما هو ظاهر فان قلت فلهذا وان ارفع السائر بين قولنا لا يتجزى وبين قوله  
 نال ارفع بعضه ارفع كله في السائر بينهما وبين قوله وهو واحد قلنا لان الدال لا يتألف اجزائه في الرفع  
 وهذا في حكم ذلك الدال وقوله ولا يعارض بقضه بان يقال الدال لا يتألف اجزائه في البقاء نال اذا  
 بغير بعضه بسبب نفيه بفر كل وقوله فلهذا في ذكرها اي ذكر الاسباب وحاصله انه لما كان المعبر نفسه

ظاهر ان قوله ارفع من نفسه  
 والمؤخر من نفسه ارفع من نفسه



حياها المنة والحمد والثناء والثناء  
 اوى نعموا ونسب الكثرة بالذات والثناء  
 في المسبب فانها ما تقدر على العمل والثناء  
 لا يوجب النقص في استحقاقها والثناء  
 بالاستقامة والذكور والثناء بالكمال والثناء  
 بالانتماء والثناء بالفضل والثناء بالثناء  
 لمعها والثناء بالثناء والثناء بالثناء  
 الرافع والثناء بالثناء والثناء بالثناء  
 بالالباقه والثناء بالثناء والثناء بالثناء  
 الصلح والثناء بالثناء والثناء بالثناء  
 الطاهر والثناء بالثناء والثناء بالثناء  
 على ذلك والثناء بالثناء والثناء بالثناء  
 هذا الكلام على معنى استحقاقها والثناء  
 وتداول ذلك الكلام على معنى استحقاقها  
 ثقات وهو كما هو في اللغة والثناء

فرفض الوضوء واداء الوضوء ونفي نية اداء فرض الطهارة واداء الطهارة ونفي نية اداء فرض الطهارة ونفي نية اداء فرض الطهارة  
 قول كذا كذا في فريضة واجب قول كذا كذا في فريضة واجب قول كذا كذا في فريضة واجب قول كذا كذا في فريضة واجب  
 بالصلوة يحسن الطهارة الطهارة الحديث قول طهر الخبث اه جاب عما يق كيف يحسن ربط الطهارة بالصلوة الطهارة لها  
 مع انه يثبت على طهر الخبث انها طهارة للصلوة كما صلحنا لاننا انما واجب للصلوة بل واجب لذاته قول ومن ثم اي من  
 اجل ان طهر الخبث واجب لذاته للصلوة قول وجب الفؤادة فلو لم يكن واجبا لذاته لما وجبت الاذنية الاذنية  
 الصلوة قول لعدم محقق للعبادة بل فيه النفاضة انما قول الكافر صفة في الحديث قول لا الرابعة عطف على الثالثة الاول  
 قول ان الكتابية تنفي فلو كانت النية هنا للقرية لم تنف الكتابية لانها ليست اهلا للقرية قول لانه خلاف الاصل  
 يعني ان هذا الحديث لا يمكن عمله على حقيقته لانه كثير ما توجد الاعمال بدون النيات فلا بد ان يصح الى الجان والمجان الذي  
 هو اقرب الى الحقيقة كغير الصحة اصل واجب بالنسبة الى الجان الذي هو بعد منها كغير الكمال فوجب المصير الى الكمال كما هو  
 ان قول الثاني كما هو رأي الخلف قول والعقد براه يعني ان الفعلان وقع مثله عادة كانت النية نية لتتمين العبادة  
 عن العادة وان لم يقع كذلك كان لتتمين رتبة من فريضة وفردا او قضاء وكذا في شرع العباد قول وليست في الف  
 غاية لقوله من لم يلم حادثة يعني ان ما في الخلف ليس من قبيل راء الحديث حتى لا يكفيه نية في الحديث بل من قبيل من  
 لم يلم حادثة فيكفيه نية الاستبارة ونية الرغ قول لتضمنها الاستبارة اي تضمن نية الرغ نية الاستبارة بل على  
 عبارة شرع العباد في باب التيم حيث بال ومقابل الايج يقول تكفي نية الرغ لتضمنها النية الاستبارة قول يمنع علمته  
 اي لاننا ان نية الرغ تستلزم نية الاستبارة فانه ربما ينفي الرغ ولا يطر ببالة الاستبارة وان كان نفس الرغ  
 مستلما لنفس الاستبارة فلهذا لا يرد ما اورد به ابن تاسم حيث قال فيه انه لا وجه لهذا المنع فلهذا ان رغب  
 الحديث يستلزم اباة الصلوة فالتضمن صحيح لأن هذا الايراد مبني على ان يكون المنع واردا على استلزام الرغ للاستبارة  
 وليس كذلك بل هو واردا على استلزام نية الرغ نية الاستبارة كما تقدم قول كات لاننا بعيد لان حضور الاستبارة  
 بعد حضور الارتفاع اللازم لحضور الرغ على تقدير تسليم الاستلزام فصار لاننا بعيد الحضي الواسط فانه  
 ما اورد به ابن تاسم حيث قال فيه فطر لان اللازم البعيد ما كثرت وسائله وهذا نفقود هنا بل لا واسطة  
 هنا اصلا لانه اذا تحقق الرغ فحققت استبارة الصلوة فبأنه لا نية لاننا لاننا ان بعد اللازم تفيض كثرة الوسائط

بل كيف حصل واسطة واحدة على ان بنى على ما قرنا كذا دفقة انما نلا تفعل قولنا وبآية اية ثانيا اركان التيم قولنا مما عدا الرباء  
 قاله شرح العباب اما الرباء المنقط للتواب من قولنا ما ورا او راجا حال من قد ربه قولنا مع اي بلفظ مع قولنا بنيت في  
 ربه الحادث متعلق بالاعادة يعني في باب اعادة ما فعله ملتبا بنية ربه الحادث وحاصله وجوب اعادة المخلول والنية  
 قولنا او يهودى اي مثلا فان كان كافرا كان كذلك كانه شرح الارشاد قولنا اولادى قبل الفراغ من ذكر الوضوء قولنا فلا يبطلها  
 لان شرط التقيد الرابع لا قبله كالعقيل بالمشيئة وكما في التعليقاتات وكذا الاستثناء وكذا ان التقيد ان ينفى  
 قبل الفراغ كما مر في باب الاطلاق فان قلت فليكن طرفة فاطعا للنية كما كان طرفة البقرة بعد النية المعبرة فاطعا  
 لها قلت غل الاعضاء فيقول ان يكون للوضوء وان يكون للبرء نازا فيكون البقرة فقد نوى القطع فبذلك القراءة فانه لا يمنع  
 ان يلحق الغل للوضوء بل القراءة مثل المشيئة ان تارفت النية ضرت والان لا نفعل هذا الا بوجه ما ذكره ابن تاسم من ان  
 غية القراءة بعد بقصد تعليق الوضوء بها يتضمن قطع النية وقاله شرح الارشاد والذي يظهر انه لما قال نويت الوضوء  
 لقراءة فان قصد مع نيته تعليقها بالقراءة لم ينجح في ذلك ما لو طرأ ذلك بعدها وبترها لفظه في حال الاطلاق والما قبله بالاول  
 اقرب انتهى قولنا من الانف الا انى اي بعد قول المصنف ما بين اذ نية قولنا وذلك اي وجوب قمرها باول الوجه قولنا كسر  
 وصار ما اقرنت به هذا الاول حقيقة دون ما قبله وان كان هو الاول صورة كانه شرح العباب قولنا المقصود له اي  
 المحصلة للغل قوما او اعتدا واجبه لان يكون معتبرا عن الوضوء ثم لعل كجراصة عمت وجهه قولنا ولا جبرية واما اذا كانت  
 جبرية فيجب قمرها باول المسمى منها قولنا ولا يكفر بنية التيم في هذا الكلام راد على الاسنوي حيث قال بكفاية نية التيم  
 هذا وكفاية نية الوضوء في عملها هناك اذا كانت نية الاستبارة قولنا كما لا تكفر نية الوضوء ولما كانت نية الاستبارة  
 كانه شرح العباب قولنا عن نية التيم قولنا ان فو غير الوجه اي نوى نية معتبرة عند المصنفه ونوى بفعل حرم  
 الشقة المصنفه قولنا كان ذلك صارنا اة ولا يحصل له المصنفه لاننا لم تقدم على عمل الوجه كانه شرح الارشاد قاله  
 شرح الحراني قلنا عن ابن حجر تلبس لحلم ما تقر ان من تضمنه او استنشق على الكيفية المألوفة مستوفى النية فان  
 ستمها ولا فلا يحصل الا ان غفل عندها عن النية او فرق النية بان نوى المصنفه مثلا وحدها او ادخل الماء  
 الى حلقها من تحت البواب البروت حتى لا ينغل معها شيء من الوجه انتهى قولنا لا تملكه تلخبطها لان ملوخط اجزاء النية  
 كون المخلول محاصرات المنعك بها وملوخط عدم الاعتماد وجوب الصارف قولنا كان ينبغي له قاله شرح العباب



ارجع اليه في كل وقت  
 ارجع اليه في كل وقت

ولولا عند كل من رغب في الحديث والخلق جري فيه خلاص القول بما قال ابن الصلاح ووجهه بان النية الثانية تقف  
 قطع الاول وهذه ابن الاستاذ بل انها لا تقف من ذلك بل ان لها اي وليست النية هنا كنه في الصلة حتى تقف النية  
 قطع الاول قال ينبغي جريان الخلقة وتبصر البقعة في غير واعية ابن العماد فقال طرد الملائكة هذه الصفة غير  
 صحيحة لانها اذا اطلق النية عند العزم اعادها عند اليدين كان ذكر النية الاول لشيء لها جميع الاعضاء وذكرها  
 كل عضو تحت كل فعل فنية مجزئة الملائكة انهم قولها كما في قوله اي قيا على جواز تفويت افعال الاضواء قولها هي ان النية  
 اي صورة نية رغب الحديث عنه وصورة نية رغب الحديث عنه لا من غير قولها ليجاز اه قال في شرح العباب والذي يظهر  
 انه ليرى عند عمل الوجه رغب الحديث عنه وعند عمل اليدين رغب الحديث عنه ولم يقل عنهما لم يجمع النية عند راس  
 وعمل الرجلين لان نية عمل اليدين الا ان كنيته عند الوجه وهو لو كانت منه اجزأت عن الباقية فكذلك ان كانت  
 عند اليدين انهم قولها ما هنا اي قياس جواز تفويت النية على جواز تفويت الاعمال قولها في هذه المسألة وهو عدم  
 جواز تفويت النية قولها منها اي من انفعالها اي الاعضاء قولها اقامته مقامها اي اقامته لفضل مقام النية قولها من مفرع على تقدير  
 قولها ما يليه اي ما يلي المنته وهو ما انت المنته قولها من جهة المنته في انما معنى المنته محركة باطن اعطى الفهم من داخل  
 من طرف مقدم اللحيين والمراد هنا المعنى الثاني قولها وهما اي اللحيان قولها وتفسير المنته بما ذكره يعني ما نته المنته بما ذكره  
 سئل انت العذر الذي ادى مع الذنوب ولولا هذا التفسير لما سئل الذنوب لان الاعتبار من المنته هو ما انت العذر  
 بدون الذنوب قولها اي مجتمعا تفسير للذنوب لانهما قولها ومن جهة اي من اجزاء سئل الذنوب بمعنى على تفسيره ولولا  
 هذا التفسير لم يسئل غير المحقق كما ان نية المحرر بمنته اللحيين والذنوب فيسبق المنته على ظاهره قولها الماخوذ منها العار قال  
 في شرح العباب وباعتبار من الاخذ بينه استكمال ذلك بان المعجزة هي المستفاد من الوجه انه مقابل الوجه  
 بالوجه لان العربة قد شق افعالا من اسماء غير مصادر كاسم الطين من الحجر واستنقذ الجذب من الناقرة انهم قولها  
 بل ان ما لحن انه فانه فصح بتقدير ان لفظ ظاهر قبل قوله المقصود ما بين قولها ما في محل الاتهام اي ان الذي به في محل الاتهام  
 وما هو غير سائر اصلا قولها من الانفة طلاس ما اي كائنا ذلك ان الذي هو في محل الاتهام من الانفة الذي هو في النية  
 قولها لانه اي لان الانفة الذي هو في النية ليس بل لا اعين محل القطع فلم يلزم الاعطال ما هو سائر قولها  
 مما ظهر اي من ان الانفة وهذا هو المعنى الذي الى المنته قولها وكلمة بالي عطف على ما في محل الاتهام والغير راجع الى ان

الذي يعرفه من ان لا يلتزم نفيه عبارة عن التمسك بالخاص والعام فيقول من ان الامة اي من الامة التي هي  
 من النقد قوله لا ترى لان كل اثنان من الامة يكون جميع ما ظهر بالقطع من الامة وجميع ما ظهر بالقطع من الامة  
 كان يجب عليه ان لا يجمع ساقه وحاصل كلامه ان هو ان لا يجب على ما هو غير ما هو في ما ظهر بالقطع لان من  
 الانف ولا من الامة ويجب على جميع ما هو ساقه ما ظهر بالقطع ما باسره القطع منه وجميع ما ذكرناه مصرح  
 بمره القضاة في كل من قوله ومع ذلك اى مع وجود غير اثنان من الانف والامة المذكورين على التفصيل  
 المذكور قوله لا يختلف المذكرين فان مذكر كوجوب الفعل هو البدلية على ما يجب عليه وهو ثابت ومذكر كنفق  
 التي هو لا لئلا وهو منتف قوله وهو ما يثبت اى من موضع الفم ما يثبت عليه الشعر اما الفم من الشعر الذابت  
 على ذلك الموضع قوله وهو ما انشأه اى موضع الصلح ما انشأه انكسر واما الصلح فهو الاثني عشر وعندها انشأه  
 بقوله غالبا اى عن خروج موضع الفم ووضعه موضع الصلح اصره بقوله انما لا يكون غالبا في موضع  
 الفم لان ما يثبت عليه الشعر يخرج عن البدلية ويخرج موضع الصلح لان ما يثبت عليه الشعر داخل الاول لان الغالب  
 لا يثبت عليه الشعر وخرج الثاني لان الغالب انما يثبت عليه الشعر قوله ليس من منابت الرأس بل من منابت  
 شعر الجبهة قوله ليس من منابت الوجه بل من منابت الرأس وان في شعره شعر سبب قوله فلا يفرق فيه المال اه  
 لا انما يفرق بعلق الغلبة بالنبات قبل اضافة شعر الرأس الى الشعر كما يقال علك الرجل حية فلا يرد ما ذكره ابن تيمية  
 قال فيه ان الرأس المعين لا يثبت له محل نبات غالب وغير غالب اذ لا يحصل فيه الا منبت واحد ابا وكذا ان  
 تعلق الغلبة بالمقيد بل هو المقيد كما ينبغي من ان باب الحيف في شعره قوله المقيد ولم يعبر عنه هذه الا  
 من تميز اضافة حبها لك قوله تعينه اى ان الشعر قوله ما لم يتم العايب المطلق اصره بالمطلق من المقيد وجوبه  
 بما يوقف عليه كالزكاة فان وجوبها متوقف على ملك النصاب فلا يجب لفصيله قوله وهو ما مر حيث قال وهو شعر  
 الذابت على العظم الثاني بهما الاول قوله ويمن من يدان اى جعلت شعرا وليس اتميز قوله ان جنس تلك الشعر  
 وهو باعد اللحية بالمعنى ان على العارفين واللحية بالمعنى الاخص قوله الحق فيه غالب لان احصا من انزله فقط  
 كثيرا باقها خفيف قوله لان جنس اللحية والعارفين وهو اللحية بالمعنى الاغمات جميع انزاده وهو اللحية والعارفين  
 كفيف غالبا قوله واما بالنسبة الى جواب ما ذكره في النقد فيقول كذا وكذا وقوله فالوجه فيه ان الذي هو الاول وهو

قوله كما هو في قوله وفي النقد في قوله  
 تابع للذات في قوله وفي النقد في قوله  
 كذلك فلا غلبه ولا فائدة في قوله وفي النقد في قوله  
 اصل الاصل في قوله وفي النقد في قوله  
 انشأه المطلق لا يفسد من الشعر في قوله وفي النقد في قوله  
 على بقوله الشعر في قوله وفي النقد في قوله  
 اى خفيف نبات اى ما يقع في الشعر فظان خفيف  
 ثابت او نبات شعر الرأس في قوله وفي النقد في قوله  
 بيت الذابت بالنبات في قوله وفي النقد في قوله  
 او مطلق الرأس في قوله وفي النقد في قوله  
 التكلف في قوله وفي النقد في قوله

صدره ذكر منقود في قوله وفي النقد في قوله  
 جاز ذكره في قوله وفي النقد في قوله

ما ترى البنية في خلاها فيلس الفيلسوف فاعلم ان الجذوف اقيمت مقام قولها لما اتهم من ان ما بين ان حجب تلك الشهور  
 القدر غير غالب فان قلت اذ كان السراب كشياف من حيث المثل لم يجعل كشياف من حيث الحكم قلت لما كان ما وراء  
 ببقية بل يفتقر ما يمكن وقصر وخلق والا يمكن قفصه من معاطفه التي يصير فيها كما ينبغي في باب الجعرة الحق بالحقينف  
 قولها ولما خرج جن قولها حكمها قولها وتحتل ضيقها لعلها سارة الا ما ذكره في شرح العباب عن بعضهم ان الخارج ما جاوز  
 عرف الفهم ولا جرة بالخروج عن الطول لانه لو اعتبرها كان كل شعر ينبت على الدق خارجا فيعتبر الشعر الذي عليه  
 طولها قد راسها من الاذنين فان كان ذلك على هذا القدر فالرأس خارج والا فهو داخل قولها عن تدوين اي عن  
 تدوين العبر عن تدوين الراس قولها هذا اي غل الخارج عن الوجه قولها ذلك اي الخارج عن حد الراس قولها ما حتم  
 فيه علمه لكون خارج بقية الشهور كخارج اللحية وضيقه في الاصل راجع الى خارج بقية الشهور قولها دون اصلها  
 فانها لبي غل ظاهرها وباطنها وان كشفت قولها لوقع الخلف علة للما حتم فيه قولها مثله اي عقوبة قولها فان تمت  
 قال الراس على ناقلا عن ابن العماد المراد بجلد تمتعه عدم امكان افراده بالفعل والافعال تمتعه في نفسه قولها به احتية الباء  
 للقدية قولها طبع في القاموس الطبوق ككسوف وويبة ذات سم او من جنس القرية ان لعنقه لم شديد  
 قولها بكسر ثم فتح ان بكلمة ثم فصل الراس ان كنه بينها ولولا الفصل لاتي بالفاء التي للترك المقلة والقرنية ايضا  
 الالقاء والاجماع وقد يقال ان اللفظ ان تناول الغاية لم تذكر كانت لاسقاط ما وراءها وان لم يتناولها وان  
 لم تذكر كانت له الحكم المذكور اليها وهنالي لم تذكر الغاية شملت الايدي المرافقة بل الى المناكب فلا قولها نصهم انما  
 الصيام الى الليل زمان لم تذكر الغاية لم يسمها الصوم فكل من له الاتمام اليها قولها من في شوق وعوده آه وفي شرح  
 العباب بعد ان قال وما تنفط وجب غل باطنه ان تحقق فان لم يتحقق لم يجب التفق وكذا باطن ثقب  
 الا ان يكن له عود في الا فيلزم غل ما ظهر فقط والعلة في ذلك كالمضيق ثم قال وفي الماد بعد قولها الرخصة يجب  
 غل باطن الثقب لانه ما ظهرها صغر تاركه البهي ان يلق جليث يرى الضيق من الجانب الاخر وعرة في البحر  
 لنقص الام وفي نصه الجيني ان تحقق الرجل ان كانت يسه لا تتجاوز الجلاء الى اللحم والظاهر الى الباطن وجب  
 اتصال الماء اجمعيه وان فحش حتى اتصلت بالباطن لم يلزمه اتصال ذلك الباطن وانما يلزمه ان كان في  
 الباطن انهم وقال في موضع اخر بعد ان قال يشترط في المصنوع جريان الماء عليه وتقديم امره مانع وصوله الى البكر حتى يطفئ



وكثير من حنا أو رهن جالدا ولين شقوق القوي ان لم يتبع الابان كانت الشقوق يسيرة ولم تنجا من الجلد الى  
في حبب اتصال الماء الى جميعها وانزلة ما فيها من شمع او فوف في ذلك ما اذا خشت حتى وصلت الى العاطن فلا يلزم ان يصل  
الماء الى الماء فيه انظره نعم تكلم عليه قول المجموع عن الاصاب ان كان على رجليه شقوق فحبب اتصال الماء الى العاطن  
تلك الشقوق فان شكك وصلى لها طهنا لزم العمل بانها حتى يتحقق الدمق وقد جاب بان باطن الشقوق لا يتغير  
ان يكن باطن الجلد بل يكون باطنها في ظاهر الجلد انتهى في شرح العباب وفي شرح الحضرية ويجب على اليدين مع  
عليهما من شعر وسلقه وباطن ثقب او شق نعم ان كان لهما غيب في اللم في حبب الاعل ما ظهر منها وكذلك في شمر  
الارصاد والصغير والكبير في شرح الروض قبله ومحل شك آه قال ابن تاسم في حاشية شرح المنهج فسرغ لودخل  
شكته في اصبعه مثلا وصار رأسها ظاهرا غير متور فان كانت لم تلتصق بقوس وضعها حتى فاجب تلعبها ولا يصح  
على اليد مع باطنها وان كانت لم تلتصق لا يبق من وضعها حتى فاجب بل يلزم وينطبق في حبب تلعبها وصح على البدع وجوبها  
وظهورها من قول ولا يورد النصارى آه فانه قد صار باطنها مع ان حبب نزعها ان لم يبق في ذلك ونيم كما سيجي في شرحه  
قوله ولا يتاح آه قال في شرح العباب في شأن الاحياء ونقله الزركشي عن كثيرين وطال هو ومجته في ترجمه وانتهى في المعنى  
من المساحة بالحق اي الاطفا من المسح وروى في العيون ضعيف بل غير مكمل الى الية الا في شرحه في التسمية وعرضا  
بعد المساحة في حقها يمنع وصل الماء للجلد وكوت التقليم غير واجب لا في اليد العفو فلا يلزم لان انزاله ماله في التحص  
في تقليمها بل كثيرا ما نزل ما فيها مع بقائها قول ولو لم ينفذ في القاموس جفا وقيل في المليم مكانه قول عنده عن الذرائع متعلق  
بتمانت قوله والآي وان لم تنبأ بل التفت بلا خلاف قوله ان نزال النماها اي بعد غسل ظاهره قوله وبه فالتحقيق  
فانه لا يجب غسل ما فيها اذا اصلها بعد غسل الوجه قوله اي المذكور اجاب بهذا عما يعرض على المصنف من انه كان يجب ان يغسل  
بعضها وانهم ان الضمير راجع الى المذكور لا الى اليدين قوله كما ينبغي في شرح الارصاد والصغير قال ابن تاسم في حاشية شرح  
المنهج عبارة شرح الارصاد الصغير شيئا والفرع الرابع مع بعض شربة راسه كالبيان الذي وراء الانب وكذا  
في الخ فان قلت فقلوا الاجماع على ان البياض الذي هو له ليس من الرأس قلت المراد بما رواه ابن تاسم ما فوق الدار هو لها  
والفرق ان هذا ليس على عظمه في ذلك ما فوقه تماثل فانه يغلب فيه انتهى في شرحه واحدة قال السويدي ان شمر جمع كما  
يقول اللغويون او اسم جمع كما يقول النحويون وفي القاموس الواحدة شعرة قوله عن جهة نزوله قال الزوايدين شعرة الناصية

لا قول ما جازوه آه في اليد الفاتية خاتمة على الفهم

جهة نزوله الوجه وشعر القهقريين جهة نزولهما الشكليات وشعر النمل الى من الراس جهة نزوله القفا، انتهى قولنا فان خرج منها  
 الى ان خرج شعر الراس من جهة نزوله ولم يخرج من هذه من غير جهة نزوله كان خرج شعر الناصية الى الوجه ولم يخرج  
 الى القفا، قولنا مقصودنا ان الله تعالى قال مخلفين رؤسكم اي شعركم بقدرية التحليق للذات المسح حيث قال تعالى  
 واسمى برؤسكم ناصية رايه للرؤس قولنا تفصيل الجروف اي ان قصد الراس او الخرقه او الطوق كقرا والخرقه وحدها  
 نظرا قولنا فقياسه ان العلاء قال ابن تاسم يكون ان باب باب الواجب المحيز هو التقار المشترك بين الفصال والابا  
 او غيرهما من حيث خصصه فتأمل وباب المراد يكون الفعل اصلا انه القياس لانه واجب اقلا وبكون المسح اصلا  
 انه وجب غير بل عن شيء اخر كان واجبا فليسا من الشعر قولنا لا ولا اي لا اصلا ولا واجب قولنا انه يجوز ان يستنبط انه اي  
 لا يجوز ان يستخرج من نفس ان سر على شيء معنى اي علمه يعود عليه اي على ذلك النص بالا بطلان بان يبطله وهذا  
 نص السر على المسح واستنبطنا منه معنى هو معنى البلل وهو يوزن الفعل المبطل للمسح لانه ضده وقوله وباب  
 بان هذا ليس من تلك اي ما ذكرنا من بيان الفعل ليس من تلك القاعدة بل من قاعدة انه يستنبط من النص  
 يعبر وهو جائز كما يجوز ان يستنبط من النص معنى يخصه والماض ان ههنا ثلث قواعد احدها بان يستنبط من النص  
 معنى يبطله والثانية ان يستنبط معنى يعبر والثالثة ان يستنبط منه معنى يخصه والاولى عن جارية والاضرابات  
 جائزتان والثالثة ليس من الاولى بل من الثانية بيان ذلك انا اذا قلنا بان المسح معقول المعنى كما هو اللاحق فمعنا  
 الوضعية في الراس نرى فيلزم من الاكتفاء بالمسح الاتي الاكتفاء بالفعل الاكل فكان المراد بالمسح وصلى البلل وهو  
 بالمسح والفعل فاستنبطنا من النص على المسح هذا المعنى الذي يشمله وغيره لانه يبطله وقوله وبهذا يعلم اي بقولنا بناء  
 على انه معقول المعنى يعلم ان القائل بالتعبد يرد عليه السؤال الا ان يكون قائلا بتبعين المسح وعدم جواز الفعل ووجه  
 علمه به ظاهر قولنا وخبره على الجواب قال القهقري هو جائز عند سيبويه قياسا وعند القراء سماعا انتهى قولنا وحكمة  
 الحكمة التبعية من الفعل الخفيف بالمسح قولنا بذلك اي بذلك التبعية قولنا والحامل على ذلك اي السبب في حمل الآية الكريمة  
 على احد الادوية الثلاثة هو الجواب والحمل على مسح الخفيف والحمل على الفعل الخفيف قولنا الاجماع وتوافق القراءتين قولنا  
 او يلزم بالجزم عطف على بصل وقوله او يفرضه بالجزم بضم الراء وجوبا على الانفخ على ما يجهي من ان في شرح قول المصنف  
 في شرط الصلوة فليفرقه عطف ايض على بصل والمراد نفس التردد كما بنينا عليه مرارا في العبرة بمعنى اللفظ في

ان هذا الحديث وان ورد على سبب خاص وهو ان النبي صلى الله عليه وسلم طاف بهم مع فريد ابا بصفا وانه ان الصفوا المردية  
 سعادته الله ثم ذكره في شرح الخاوي لكن العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب كما تقر في الاصل معللا بان التمسك  
 باللفظ وهو عام ومقصود السبب لا ينافيه وبان الصوابية رهنى الله تعالى عنهم اجمعين تمسك بالعمومات الواردة على باب  
 خاصة كآية الظهور نزلت في قوله امرته اوس وآية اللعان نزلت في هلال بن امية وآية احياء ربي في طهر  
 ورواية يسمونه وقد ثبت خلق الخاء ظهوره لا ينبغي الا ما عرفت لعله اوله او لغيره ورد جوابا للسؤال عن بطلان بقائه  
 وقوله ولان الفصل اربعه انه نعم فصل بين مخول لا محسوس وفصل بين قريتين هما الوجه والراس ببجيلة  
 الابدان لفائدة هو وجوب الترتيب لانه لا ينفك عنه ابداء الى يد نانه امره الامر للوجه وبطلان لانها من باب  
 خطاب الوضع هو الخطاب المرد بل هو الشيء سببا او شرطا او مانعا او محيا او ناسدا وانما سبب ذلك لان متعلقه  
 بوضع الله تعالى الخ ليعلم كما سير مقابلة خطاب تكليف لان متعلقه فعل المكلف ونال ان في شرح العبد خطاب  
 ان امره اما خطاب تكليف بامر او نهى فيكون في الجمل والسيات اذا الجاهل والناسي غير مكلفين فلا باثبات  
 بالنية واما خطاب وضع واجبات كسائر النعم وهو رابط الاحكام بالاسباب فلا يورث نية ذلك بل ابل الضمان بالثبات  
 الجاهل والناسي ويقوم بغيره ان الوضع بمعنى الاضمار ولا ينافي ما قلنا عن ان ما ذكرناه اوله لانه اذا ورد الخطاب  
 بكون الوجه شيئا للصلوة مثلا فقد ربط حكم بطلان الصلوة بسبب عدم الوجه وكذا اذا ورد بكون الكلام مانعا  
 فقد ربط حكم بطلانها بسبب جوده وهكذا في الصورة والفارق في ولا نظر لكون النوى اى في صفة نية في الجاهل  
 اذا اراد الفعل قوله ولقد يبرهن الترتيب على ذلك لان الفعل لا على قوله لان النية لم يمتنع ما علم به او لان ان  
 المعرف من قوله لا يمكن تعليل الترتيب في الامر كما ان الية انتم بتقدير قوله في الامر ولا يلزم من عدم امكانه  
 في الامر عدم امكانه مطلقا فانه يكون التقدير من الامور الوهمية لا الحسية مع قوله في لفظات لطيفة وان  
 فلا يورث عليه ما ورد بان تاسع هذا من الاعراضات والاصل انه اذا غلط في شيء فلا بد في حصول هذه الحركات المختلفة  
 من مرده لفظات ولو وهمية اى غير محسوسة فلا يبا عليه الحكم من ان بين كل حركتين فصلين في الوجهة كما  
 ام نقله في القياس هذا بما نقله اعضاءه الاربعة معاناه لا يحصل له الا الوجه نانه ليس هناك حركات مختلفة  
 يمكن تقدير الترتيب في امرتها قوله لما ياتي من انه لم يقع الفصل مقام الوضوء في عند نية ذلك والوضوء او في الله

غلب في هذا في غير ما نقله في الاصل من ان  
 تاسع



الاصغر قولنا وان امكن ان يقدّر الترتيب حقيقة قولنا لم يقع الياء من الاقامة وتمام العلم هو انه لا بد من هذه  
 الاقامة قولنا وما عطل به لم يمنع راجع الى تمام العلم يعني انه لا بد من هذه الاقامة قولنا بل العلم الصحيح انه اقل  
 عن تعدد تقديم الكلام اذا لم تكن الاقامة محتاجا اليها فلا تكون علة صحيحة للصحة به العلم الصحيح انه قولنا يتضمن ذلك  
 اي اجزاء الوضوء قولنا ومن ثم اي من اجزاء العلم الصحيح هو ان كان تقدير الترتيب في خطوات لطيفة قولنا سواء امكن  
 تقدير الترتيب ام لا اي سواء امكن تقدير الترتيب حقيقة ام لا قولنا انما اراد التضييع اي تفرغ عدم التأشير قولنا  
 على العلم الاول الضعيف اي اقامة الفعل مقام الوضوء وان شئت قلت كفاية الفعل للكبر فالاولى <sup>صغرى</sup> الا  
 ان الفعل انما امله لكونه محله تاما مقام الوضوء وانما احتج الى تقييد عدم التأشير <sup>بمعنى</sup> بامكان تقدير الترتيب حقيقة  
 بناء على العلم الاول لانه اذا انشئ لمعة او كان على ما عدا اعضاء الوضوء مانع لم يوجد الفعل بتمامه حتى يقام مقام  
 الوضوء فلا بد ان ان يمكن تقدير الترتيب حقيقة وينبغي ان يعلم ان مراد الشئ هو ان الاكبر وبقية  
 يقولون بالتقييد بناء على العلم الاول واما الشئ نفسه فعنده لا تقييد اصلا لا بناء على العلم الاول ولا بناء  
 على العلم الثاني اما بناء على العلم الاول فلا بد لم يوجد الفعل حتى يقام مقام الوضوء سواء امكن تقدير الترتيب  
 ام لا فيقولون النسيان ووجوب المانع واما بناء على الثاني فلا يمكن تقدير الترتيب في خطوات لطيفة فلا بد ان  
 النسيان ووجوب المانع سواء امكن تقدير الترتيب ام لا فلا تقييد اصلا قال الشئ في شرح الارشاد الكبير فانما  
 لمعة من غير اعضاء الوضوء محضة فيما يظهر كما انقضت العلم الاول الى ان كان تقدير الترتيب في خطوات لطيفة  
 وقول القاضي لا يجرئه ينبغي ان يكون مبنيا على العلم الثاني اي اقامة الفعل مقام الوضوء لان العلم لم يتم حتى فانه  
 الاسعاد تبعا لثبوت التفصيل بين ان يمكن تقدير الترتيب حقيقة فيجزئه وبين ان لا يمكن فلا يجرئه  
 غير ان على كل من العلمين انه في موضع فيما قلناه ووجه ضعف العلم الاول هو انه منقوضه اجمالا بانه لو  
 الاسافل قبل الاعلى يكفر للاكبر ولا يكفر للاصغر تفصيلا بان الاصغر يعتبر فيه الترتيب فلا الكبر فلا يمكن  
 الاصغر بها وبالاكبر فضلا عن ان يكون اولى قولنا فلا تناقض اي بين الله راجح وبين سفيه نية رافعه  
 قولنا لا عن الترتيب عطف على عمل الرجلين يعني هذا الوضوء ليس خاليا عن الترتيب كما لو حكم بعضهم لان اعضاء  
 الوضوء هي المائت الا ما عدا الرجلين والترتيب فيه واجب فلو ان باعتماد المذكور يعني اعترض بعضهم على <sup>الصحة</sup>

بان الجمع المضاف للاستغراق كما تقره الاصل فيفيد كلامه ان جميع سنن الوضوء السواك الى اخر السنن  
 هو هذا وليس كذلك فان كثير من السنن قد ذكرها في كتابنا جاب انهم بان هذا من باب اعتبار المذكور هنا كما انه  
 اذا جازك من يد من بين اعتقد انما طيب مجيهم وقلت ما حاشني الا ان هذا كان الحصر اضائنا باعتبار معتقد انما طيب  
 ولا يفتر في هذا الحصر غير شخص اخر من غير معتقد فكل هذا كما انه قال لا سنة مما ذكره هنا الا السواك اه لا يفر  
 في هذا الحصر وجوه سنة اخرى لم تذكر او ذكرها في كتابنا في هذا الكتاب في مكان اخر وانما اطلقت في هذا الكتاب  
 وان كان كان واضحا لانه قال ابن تيمية يتأمل معناه فقيه خفاء ولها وشرا عما استعمال في عموم ويطلق ايضا على استعمال  
 في الاسنان كما يفهم من قوله لا تسمى سواك وانما فتره بالاستعمال لا ينمو العود لانه الذي من السنن لا نحو العود  
 قوله اي امر اجاب انما فتر بالامر الا لا ياتي لان لولا امتناع الثاني لوجود الاول وهما مطلق الامر موجود لان السواك  
 مندوب سامود به فالمستفاد من الامر الا لا ياتي فان قلت فعلا ما ذكرت يقتضي ان يكون المقتضى موجوده  
 مع انه لا مقتضى قلت للمراد لولا كراهة ان اشق وكراهة المقتضى موجوده قوله اللثة قال الفقيه اللثة بكسر اللام  
 ونحو اللثة مخففة اللام الذي ثبت فيه الاسنان وجمعة ثلث ولين في المندى في القاموس وتلك كراهية زائدة  
 اقبل وانما قيل في اي من جنس اي من جنس ذلك اليا بوسيع ان كان اليا بوس المندى بالماء ارا كانوا افضل  
 من كل من طيب ويا بوس المندى بماء الورد ارا كانا اوعى وان كانا افضل من النمل والزيوت الرطبين  
 واليا بوس المندى بماء الورد لان الورد في الرطب واليا بوس المندى بماء الورد وان كانا نزيهين انما  
 افضل من الزيوت الرطب واليا بوس المندى بماء الورد لان الورد في النمل الرطبين واليا بوس  
 المندى بماء الورد قوله ولين مطم اي ليميل ان يكون اليا بوس المندى بالماء افضل من الرطب واليا بوس  
 المندى بماء الورد مطم سواء كان من جنس ذلك اليا بوس او من غيره والمعتمد هو الاول كما يفهم من كلامنا حيث عبر  
 عن الثاني بالامتنان وكما صرح به في شرح العباب قوله ولما كان فيه ما فيه لانا لا نعلم ان السواك كيف هو  
 من نحو العود المستعمل في الاسنان قوله اذ لا يوصل عليه مدها قد سبق منا حد الرخصة والعلمية في حاشية  
 قوله في خطبة ما لم يستع الرخص قوله وللجيب عينا رة على من قال ليجب عينا على من اكل في اله وسوء فقوله على  
 اس متنازع فيه فقوله لا ليجب وقوله بل الواجب وقد اعمل الثاني كما هو من هب البصرين فلا يرد انه قد ليجب عينا

ينفذ على نفسه الواجب كصلوة مثلاً قوله كففت قال المصنف في شرح مسلم الكففت الجمع ومنه قوله نعم المجمع المصنف في شرح  
كفانا احياء وامواتا اي جمعة الناس في صلاتهم وموتهم وهي بمعنى الكففت قوله على شرط مسلم قال المصنف في شرح مسلم شرط  
مسلم في صحيحه ان يكون متصل الاسناد بنقل الثقة عن الثقة من اوله الى عقباه سالما من الشذوذ والعلامة  
ناوكان الدبشت رواه كلام ثقات غير ان فيه ابا الزهراء المكي مثلاً او سديد بن ابى صالح او الهادي بن  
عبد الرحمن او حماد بن اسلمة قالوا فيه هذا حديث صحيح على شرط مسلم وليس بصحيح على شرط البخاري لكونه ليس  
عنده لم يمتن اجتمعت فيه الشروط المعينة ولم يثبت عند البخاري وكذا حال البخاري فيما اضر به من حديثه عن  
سلي بن عباس رضي الله تعالى عنهما واهل بيته محمد بن النضر وعمر بن مزيق وغيرهم ممن اجتمع بهم البخاري  
ولم يمتن به مسلم انتهى ملحوظا نعم ان شرط الشيخان ان يكون رواية الحديث كلام ثقات عندهما وشرط مسلم وحده ان يكون  
ثقات عنده وشرط البخاري ان يكونوا ثقات عنده لا عند مسلم وقال شيخ الفقيه العزازي شرط مسلم المعاصرة بين الراوي  
وشخذه وامكان اللقاء وشرط البخاري بثبوت اللقاء بالفعل قوله صلوة الفل بلفظ والال المجمع المستدرة اي المنقر  
قوله بانه الضمير راجع الى ابن رقيق العبد لا الى خبر مسلم بقضية قوله لا يمكن الاخذ اه قوله بقضية اي بقضية  
خبره لم يمتن له وعشرين درجته اي فبا على الراوية الاخرى فان رواية سبع وعشرين درجته ورواية خمس وعشرين  
ثابتان كما يجي من الرواية او كتاب صلوة الجماعة قوله والمانع عطف على الابق قوله من حصه اما من اضافة  
المصلحة الى الفاعل فالضمير راجع الى ابن رقيق العبد واما من اضافة الى المفعول فالضمير راجع الى الثواب قوله  
ومنعها اي المنع قوله مع ذلك اي مع اختلاف الروايتين قوله ومع اي حين لاخذ بقضية خبره لم يمتن  
للاربعة التي في غيره قوله فلا شك لوجه لا في ثبوت الجماعة افضل بكثير من الواك مع قطع النظر عن ان يكون درجته  
نقل كثير من السبعين ركعة قوله في مقابلته الخطا اه اي في الداهية رائدة كالفئة في مقابلته الخطا اه قوله واما المثل الذي  
قاله شيخ الرضا او غيره صلوة الجماعة على ما اذا كانت صلواتها وصلوة الافراد بسواك او بدونه والجزء الاخر  
على ما اذا كانت احدهما الصلواتين بسواك والاخرى بدونه فصلوة الجماعة بسواك افضل منها بدونه بعين فعلية  
صلوة الجماعة بلا سواك تفصل صلوة المنفرد بسواك عن عشر ائمة قوله او يمل جزا صلوة الجماعة على ما اذا كانت اه  
نفهم من هذا الخبر اي فضل الجماعة على وعشرون قوله والجزء الاخر يعني جزا سواك قوله احدهما الصلوات اي صلوة الجماعة



والاخرى

قوله صلى الله عليه وسلم من جهر السواك ان فضل السواك عشر قول فصلوة الجماعة مخرج على بيان الفضل بين قوله منها  
اي من صلوة الجماعة قوله بغيره عن السواك قوله فبسته عشر لان فضل الجماعة خمس وعشرون فنقص منها عشر  
بقدره عشر قوله ومثل هذا اه يعنى ان هذا الذي يدرك موقف على الصواب والحيث الموقوف ان كان باللكم والاجتهاد  
دخل فيه كالاحكام الدينية والفقهية فلا يقبل لانه يمكن ان يكون الصواب انما قلل عن رأيه واجتهاده وان كان مما  
للرأي والاجتهاد دخل فيه كمثل الاعمال ومثالبها واحكام الآخرة من حكم المرفوع الى النبي صلى الله عليه وسلم فيعمل به قوله وبغيره  
بما جاء عن ابن عمر رضي الله تعالى عنهما قوله في اي حين حمل الذي يركب على الصلوة والعمل بما جاء عن ابن عمر رضي الله تعالى عنهما  
قوله باثنين واربعين اي بناء على رواية سبع وعشرين فانها اذا اريدت عليها خمسة عشر صارت اثنين واثنين  
قوله باثنين وخمسين لان سبعة وعشرين اذا اريدت عليها خمسة وعشرون صارت اثنين وخمسين قوله استاك  
بلفظ اي ان علم ان اللفظ يفيد قوله والا اي وان لم يعلم ان اللفظ يفيد بل يعلم انه لا يفيد قوله مصلته يمر  
اي على تقديره في الحق او اسم للآلة على تقديره اكثر فكل كلمة لفظة ونشر مشوتى قوله وعند الاحتضا والانه يستل  
طلوع الروح قوله يلزمه الخ اي يلزم استناله لان التسمية تنوقف على السواك والسواك يتوقف على التسمية وهو ظاهر  
فانما في ما لابن تاسم ههنا من الاعتراض قوله محكم اي سواء كان للعبادة او لتغير الفم وفي هذا الكلام رد على من قال  
يسن ان يلقن بالياء لانه في معنى الاستحباب وعلى الوسط فقال ان كان للعبادة فباليمين وان للتغير الفم فباليسار  
قوله لو فعل كلمة ما عبادته عن السواك وتغيره لم تشمله راجع الى ما وكلمة ما الاخرى عبادته عن العبادة التي ليس  
السواك كالهضوة وتغيره ليس راجع الى ما الاول وتغيره راجع الى ما الثاني وقوله بلانية السنة متعلق بفعل  
وحاصله انه لو فعل السواك بلانية ولم ينو قبله او معه للهوى متلالم يقب عليه واما ان انوى قبله او معه للهوى  
كان نوى عند التسمية فللاحتاج لتغيره اخرى لان نية الهوى قد شملته وينبغي ان يعلم ان الصواب والراية الى السواك  
من قوله وينبغي الى قوله ويتاكه بعضها راجع اليه بمعنى الاستعمال وبعضها راجع اليه بمعنى فوا العود فكل الكلام استخدام  
قوله فوالله التي تزيده على السبعين منها هي التي تعلقا وفيها الملازمة ونسخت الشيطان ومضاغرة الاله  
وجلاء البصر وسد اللثة وبياض الاسنان وتطهير الفم وزايدة الحفظ وكذا الفصاحة كما في حديث طيب  
الزرق وطيب الفكته وفيه العدة وتصفية الذهن وقطع البلغم وابطال السبب وازالة الصلح ونسبة

وفيها

ونقية الحلال والرائحة والذات والبقاء وقضاء الحاجات وقطع الرطوبة وتسهيل الغذاء وتذليل الشهادة وازهاق الفساد  
 وحفظ الطعام واغناء البائع وإيراث السعة والفني أو تسكين الصالح وعرفه الناس حتى لا يضره عرفه  
 ولا يكون عرفه ضاراً به وازهاق وجع الفرس والبلغم والحف وزيادة العقل وقطع القلب وتبسيط الوجه  
 وتبديل الرزق وتقية البدن قوله لا تدعى إلى الجأ قاله شرح العباب وفيه يظهر رجحان المذهب في الميزان على المك  
 المستعمل لأنه لا يضر الكثرة طلباً للرهي والله نعم حيث لم يراعها بها واختيار الرائية الطبيعية كما في المساجد و  
 الصلوة وسائر العبادات فخصهم القيمة بالذكور وروايت له ذلك كما في انهم بهم يؤيد فخير قولاً في الدنيا أيضاً  
 لأن الطبيعة كما في شرح العباب عبارة عن غنى الرهي والقبول مما هو ثابت في الدنيا كما في الآخرة قوله كما دل عليه هذا  
 وهو كذا في شرح العباب قوله صلى الله عليه وسلم للوف في الصائم أطيب عند الله من ريح المسك وهذا الثبوت في  
 روايته صحيح لأن جبات حين قيل هو دل على ثبوت الطبيعة في المك في الدنيا أيضاً في قوله وتزول الكراهة  
 بالذهب لأنها الصلح المحقق في الطبيعة بقرينة قوله كما في قوله ان المعتقد الثاني لأن ذكره باب النفقات  
 المذهب فقولاً ما هو أقرب للمعقول أقرب مما هو أقرب للقول كما يأتي في المصنف من الحديث الصحيح قوله  
 وأما ما يسم الله تارة في شرح العباب ونكره التسمية على أي عنده قولاً ما كان أو فعلاً أو مكرهه كذلك ثم قال وانظر  
 المراد بها الحرام والمكره لأنه نفس في وفيه بالمخصص خلافاً لما في الآية من غيره ويجب أن لا يزرع من عند  
 الحرام فمضيف وابن نظر عن الحقيقة كما علمت العلماء انتهى وأما ما يرمي عن العلماء قوله قبل ذلك فشرح في الجواهر  
 ورحمها من العلماء ان الأفعال الثلاثة قسم ثلث في التسمية وقسم لثلاث في غيره وقسم ثلث في غيره انتهى ومنه يعلم ان ما  
 من قول باسم الله ان كان خلافاً عند أهل التسميات انما يكتفى له وجه لو كانت مكرهه عند الحرام والمكرهه مطلقاً  
 اما اذا كانت الكراهة مختصة بالذات فلا ان الأكل ليس بمحرم لأنه قول فخرنا له جميع ثلثي يكون وهو نصاً  
 النبي وخلافه كما قاله الشافعي قوله وكذا الأكل في الآية إلى الورد على من يلا يابها بعد فرائض الأكل تارة في شرح  
 الأثرين والكثير وانهم كلامه كثيراً انه لا يأتي بها بعد فرائض الوضوء وهو ما في الجواهر وان الأكل كذلك هو نتيجة تيسر  
 على الوضوء وقولنا شيئاً انما يابها بعد فرائض الوضوء ما اكل فيه نظر لأن القصد بها التبرك وتقي لثباتها  
 امر بالله على ذلك انتهى قولاً بخلاف قول الجاه فانه لا ينسب في أننا له ان امره كما في قوله وهو هنا ستة عين اه

والله طيب القلب  
 في قوله لا تدعى إلى الجأ  
 في قوله كما في الآخرة  
 في قوله كما دل عليه هذا  
 في قوله وتزول الكراهة  
 في قوله وكذا الأكل في الآية  
 في قوله وكذا الأكل في الآية  
 في قوله وكذا الأكل في الآية

قد سبق منا كلام نفيس في حاشية الخطبة في حاشية قوله في شرح قوله المصنف الحمد لله ولا ذكر في بعض الفرق بين سنة العيين <sup>الكفاية</sup>  
 فارجع اليه في ما يأتي من شرح قوله ويرها قولنا وحي اي حين تكون النية مقارنته للتسمية عند عمل اليدين قولنا لتتمه الفهم  
 راجع الى التلطف بالنية قولنا ولا يعقل التلطف معه بالتسمية اي لا يعقل التلطف بالنية مع التلطف بالنية نقول بالنية تتعلق  
 بغيرها لانه عبارة عن التلطف وفيه ان يكتفى بالتسمية متعلقا باللفظ وضمير راجعا الى التلطف بالنية قولنا راجع  
 اي يتاسا على الجمع بين الجرم والماء في الاستبراء فان الماء يكون عقب الجرم قولنا واعتبرت النية ما ذكر اي من التسمية  
 عند اليدين قولنا او نأخذها من التلطف في غير فان قلت قد صرح المصنف في الفقه المبين بان النية لا تجزى في عبادة لا تكون  
 عادة لا تلتبس بغيرها كالامانة بالله تعالى والمعرفة والوفاء والرجاء والنية والقراءة والاذكار حتى خطبة الجمعة  
 على الاوجه لغيرها بصرها فان النية انما شرعت لتميز العبادة عن العادة كالعمل بتطيفا وعبادة او لوتب العبادة  
 بعضها من بعض كالنية تكون عن المنابة وعن الحد وكما يصلح ثلث فزها وفقد ولا شك او التسمية من الازكار  
 فكيف لا يثاب عليها اذا تقدمت على النية قلت المراد بغير الثواب من حيث انها سنة الوضوء لا من حيث انها  
 من الازكار العامة فان لها ثوابا في الوضوء احداهما من حيث انها من الازكار والعامة وايضا من حيث انها منوعة  
 في هذا الموضع المخصص والمنفرد هو الثواب من الحيثية الثانية لانها من تلك الحيثية من الوضوء فلا اعتداد بها من هذه  
 الحيثية الا بالنية لا الثواب من الحيثية الاولى قولنا بكار اي كل من التسمية عند اليدين قولنا وصدقة اي بغير عدم  
 اليقين يصدق بالتردد وبتيقن الثابت لكن الثاني غير مراد لوضوح ان الكراهة غير مترتبة عليه قولنا معللة حال  
 الدهر واللام لتعقوب العمل واصلة معللة فلا يراد لتعقوبه بوزن الضمير وادخل عليه اللام وانما علمناه على ذلك لان  
 على تعدد بنفسه لا باللام قولنا الدال منقعه عدم الرواية المأولة به مدخل الباء قولنا ومن ثم اه اي من اجزاء النية  
 قولنا ثبت الا نذكر قد اعتمد انتم هذا الحديث في شرح العباب والارشاد قولنا وهذه الثلثة اي بغيرها قال بعضهم هذه  
 الثلثة غير الثلثة التي في اول الوضوء لان هذه تمل الغنى في اداء الوضوء وتلك انما تمل بالغنى فتكون سنا وهو  
 سره ووبان هذه الثلثة هي الثلثة اول الوضوء غاية الامر انها حين الرد وحين تقديرها على الغنى فلا يحتاج  
 الى ثلث اخرى قولنا والمقصود والاستئناف من المنقح وهو الضغط لما ينشأ من حبس الماء في الفم والنفث  
 وهو انتم قوله للحد من الصحيح انه فانه يلى على انه اذا وجد الاسباب المفسر بالاعمال المذكورة فيه تمت الصلوة



ولا يحتاج الى شيء آخر مما يتعلق بالوصف قولهم او صافى الماء اللون بالنظر وانطبع بالمصفى والوجه بالاستفاق قولهم  
 سقى اي سقى لا ثواب بل ومنه قولهم ايضا ذكر من الاقتصار على الاستفاق قولهم لتعذر الوجه الغير الى دعاء الاستفاق  
 حيث يقع الاستفاق به قولهم ولا حيث وانما هم امة قولهم وقد تمت اي المصفى قولهم او حال البناء على اخره لا يتصرف هنا  
 بالاضافة لغاية ابراهمه اولاد اضافة فقطية لانه بمعنى المغاير بغيره جوهان اضافة معناه باللام فيقال جائني زيد الغنم الغنم  
 قولهم بنفسي تجرك الفاء قولهم ولا يتقصى فيه بان يوصله الى الدماء قولهم مما رزى بياض امله حيث قال واقلما وصل  
 الماء للحم والافق قولهم كرهت اي المبانة قولهم خلافا للزكري قال لانه يفوت به البند والى الصلوة التي اجب عليه  
 قولهم لما ياتي اي في باب الحيض في جبت الا سمي خفة قولهم لا يقي قولهم ولا يتجر قلنا الماء للماء واية في ثلث الغسل حيث  
 يقول هناك ويكفر في ركعة وابتدأ في ركعة جميع البدن قلنا قولهم منها اي من المائية وكذا من المائية قولهم والذكر  
 قال السويدي وقصته اطلت جهرهم وقولهم جميع كادوا وثلث كل اية بين ثلث الفلفظ بالنية ايضا وقل  
 خلافا لاذنائة فيم الامساعة القلب قد حصلت اما النية فغيرها فلا كما هي في بل ينفذ كما قال السويدي انه ياتي  
 في تكريرها ياتي في تكرير الامام لان اعادة النية القلبية قطع لها انتهى وقولهم اما النية اعتمد الاصطلاح وهو التلخيص  
 ورجع عن هذا شيئا انتهى كلام السويدي قولهم اي نية الوضوء قال في شرح العباب والا كالتة ياتي بها حاجة في تشرير  
 او تنظيف او تلاوي فلا يكره قولهم وحرم اي الزيادة قولهم وانما يعطى المندوب اي يعني يفهم من قوله وحرم ان الزيادة  
 وحدها صرام لا التلخيص بل هو باق على سنيته في الماء الموقوف على النظر فلم يكن مرابا كما لو ادى الفرض في الاكفان  
 الموقوفة وان كان سنة اذا كان من الركعة قولهم لتفاهته اي حقارته قولهم حصص الواجب او لا قال في شرح العباب  
 فلا يجب الفعلة مرة الا اذا استعملت كيطر فيما رزى ان الزيادة والنجاسة ولو قيل لجبانها بالنسبة للملك المكون  
 عنه فقط لكان له وضبط قولهم وبه فارت ما رزى الفم والافق اي بالتباعد فارت عدم حصول التلخيص في الصورة  
 المذكورة ما رزى قولهم قلت الاظهره قولهم حصل له سنة التلخيص قال ابن تاسع فهل يسق بعد ذلك مع البلابة  
 وتلخيصه ينبغي نعم قولهم بان هذا اي الغرة والتجمل قولهم وذلك اي التلخيص قولهم الاصح اي حين وجود الاول  
 قولهم كما بينته في شرح الارشاد قال فيه فسح لا يجب تيقن عموم الماء لجميع العضو بل يكفر غلبة الظن  
 كما قاله في جميع متاخرات اخذ من نفس الامام في باب التيمم على انه يكفر ذلك وسبقهم الى التيمم بيمين

المسألة ابن عبد السلام في تناويزه ويؤيده الحديث الحسن كما قال بعض الحفاظ رأيت علي بن قال انه لا يعرف الله  
 في حديث الرادى لقضاء وضوء لم يبدل منه البصر انه قال ليسيل الماء لطيفة فانه ينحى بالذهاب باليمن المقدم  
 وظاهر الموضو وبالاباب باطن الموضو ظاهر المقدم قوله ومن ثم اى من اجل ان الوجه الى الجميع يتوقف  
 على الانذهاب والرد قوله الحق ضفره بانضار الجميع اى عقده قوله المنفصل عنه منقبة للملحة يعنى ان بلال الرأس  
 واينما ينفصل عنه حقيقة كنهه منفصل عنه حكما لانه قد تم به مرة واحدة فهو منفصل بالنتبة بلال اليد وقد اختلف  
 به فصار بلال اليد مستعلا بالنتبة للمرة الثانية فان قلت اذا انقلب شعره لم يصير مستعلا بعين هذا الدليل  
 ولم قال انه مرة ثالثة لانه لم تتم المرة الاولى لا يصير بلال الرأس مستعلا لانه لم ينفصل عنه حكما فان قلت  
 اذا حكمت باختلاط بلال الرأس ببلال اليد التي تنفصل عن الرأس فلا يقتضى اختلاط الملحة ببلالها انفصاله  
 حقيقة لم احتاج الى حديث الاختلاط ولم يقل كنه المجرى لان الماء صارت مستعلا بالنتبة للمرة الثانية واين  
 لم ينفصل فلا يقال الماء مادام مترده على العضو لا يكف عليه بالاستعمال الا تترك ان الماء المستعمل في الوضوء لم  
 ينفصل عنه ومرتبه المرة بعد الاخرى فانه لا يعمل له سنة التثليث فحكم عليه بالاستعمال بالنتبة للمرة الثانية  
 وما بعده ها واين لم ينفصل واما بالنتبة للمرة الاولى فلا يكف عليه بالاستعمال الا بالانفصال هذا اطلاقا قلت قد  
 صرح الشافعي في التثليث الغل بانه لو رث ماء الاولى قبل انفصاله من فم اليد عليها ثمانية ونظرة ثبت عدم  
 الجبان فان قلت قد قال في شرح الارشاد ويمكن ان يقال ان الماء المترد على العضو واين لم يكون مستعلا بالنتبة  
 للمرة الاولى فهو مستعمل بالنتبة للمرة الثانية والثالثة واين لم ينفصل والاثم ان من صب الماء على يده  
 فصار الماء الى اصابعه ان هذه ثمانية وهو بعيد ومفعول الماء المترد على العضو لا يكف باستعماله الا انما  
 ما ذكره هنا انه من هذا من افوق الماء في المجرى ونقل مثل ذلك عن الزركشي في شرح العباب وارتضاءه  
 قلت مع ذلك كله معتمده هو ان هذا الشعر قوله بالنتبة للمرة الثانية متعلق بقوله صارت مستعلا لانه لم ينفصل  
 عنه حكما قوله كثرارة في قيام المغمض على الواجب اى كثرارة في قيام الصلوة الغرض على القدر الواجب من الصلوة  
 بان طلق الصلوة في وقت القدر الواجب وكذا لو طلق الركعة او السجدة فاقعد الذي لو اقتصر عليه اجراه فغرض  
 وعازر اد عليه فقل كذا في شرح العباب قوله باعتبار فقل الاستيعاب اى اختياره الاستيعاب فاختياره

وهن

في قوله تعالى ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل  
 والمراد بالباطل ما لا يملكه الله تعالى من  
 المال والملك والعبادة والخدمة  
 والادب والكرامة والكرامات

ونفس الاستيعاب انما هي واجبة قولها لانه طهره لان المتعل هو باء المنة الاولى وحدها قولها او لم يرد ذلك في الواقع وانما بعض  
 قولها بقية اي تقييد التكميل بالبعد قولها بان سببه اي سبب التقييد فوقف الفهم من خلافه سبب الاستيعاب  
 بالتكميل على العار على العسر على اليسر فيخرج من الخلاف قولها فانه اعتصار اي من طرف الرواء كما في شرح العباب قولها  
 بل لعل الجمل الاول وهو انه حكمه ما هيته وكل على عارته قولها من حيث اللبس اقران ما اذا تعدى بلبسها لان  
 حيث اللبس كان تكون مضمومة او صرنا فانه لا يمنع التكميل قولها وعركه عار فتيه اي ذلك ما قولها انه اي تفتيت  
 التكميل قولها بقا من به اي انما تفتيت التكميل غير ومن تفتيت الغل وسر الرأس والصماخين وغير  
 ذلك انه لا يكل الا بعدد اخذات تفتيت قولها بالتفتيت مراد ان الاصل هو التفتيت واصل السنة لفتيتها  
 ايها كما في شرح الارشاد وما يقال من ان التفتيت مكره فله نعمين بالسبب ينظر الصلوة لان من يتطهر الصلوة  
 فانه الصلوة كما في الحديث فيكون مكرها فله نعم كما في حق الصلوة لانه لا يلبس قولها والا فله تفتيت  
 عبارة بعضهم بغير من ضمير ضمير قولها ويجب اي التفتيت قولها فيكون ذلك اذ وليفتي عن يطون عن الماء للعضد  
 بدلت ابرأه باليد بل يجرها به مطبوع قولها واستينافه عطف على عطفه فيكون عدم الاكتفاء واجبا ولفظ من لم  
 عن الماء للعضد بدلت ابرأه باليد كما ذكره التفتيت قولها في جميع اعضائه من الذين والا الذين وجانبى الرأس  
 والصماخين قولها ان تفتيتا بنفسه واما اذا وضأه غيره فهو كالعلم قولها بعد الوضوء من غسلها اول الوضوء فانه يطهرها  
 معانها لولا الحقيقة من الذين وما بعدا عما ذكرنا فانه ما هو من باب التكميل كما قال وتوجر وتنف البط وعلق في رأس  
 ليس في فعل وتوجر وتنف بوضوء مصافحة واخذ وعطاء وعمل وسواك ووضوء مسجد وقلل صلوة  
 ومطرفة فلاة ومجر وشرب واستلام الحجر والركن اليماني قولها كما مر اي في اول فصل الاستيعاب قولها باستيعاب ما مر  
 من مقدار رأسه واذنيه وصفي عرق والعضد والبق قولها وخلافه لانه لا يملكه لان الفرة باين في الجبهة  
 كما قاله منس والنجيل باين في قولهم انهم كما فيه ايضا قولها ومر وجوبها اي قبل قول المصنف ثم في ستة قولها كما مر اي  
 في اول فصل الوضوء قولها في سلكها ان سلكها فانه ان يعيد الوضوء فلول لان المنة الالة واجبة لما امره باجاء  
 الوضوء بل امره بفعل تلك المنة فقط قولها مرسل قد سبق فناء حاشي الخبطة تقييد وتغير لتمام اضرة للمديت قولها  
 ولم يكله اعليه انما هي حصول الاجماع السكون هنا وهي ان يقول بعض المحدثين شيئا او يفعل ويكس الباقين



وهو حجة على الصحيح كما تعرف في الاصل قوله تعالى تسقى اي تسقى قلوبهم والسين اسان الى انه وابت كان المبادر من السين  
فيعلم منها ان الاعانة بلا طلب لا تكون خلافاً لثمة لكن المصنف انا الى بهالات الغالب في الاعانة هو الطلب فلا  
يعتبر من مبادر او قبل على التاكيد قوله تسقى فلهذا هو من السهم هنا على عادة المتأخرين من الفقهاء حيث تأملوا المكروه للثمة  
الاولى وحللا لثمة وقالوا ان ورد من شخص من غير جازم من الفعل المكروه وان كان الذم مأخوذاً عن الامر بالبعد  
فلا خلاف الا في وقتها ان لم يصدم في يوم عرفة للحاج فالاجاب انه خلافه الا في لثمة مستفاد من دليل اسم باب فطره  
وهو افتارهم كما ثبت حديث الصحيحين وقيل مكروه له حديث الجواد وغيره انه سمع من صوم يوم عرفة بغيره  
واجيب بضعفه عند اهل الحديث واما المذهب من ان يظلمون المكروه على ذم النذر المخصوص والغير المخصوص و  
يقولون في الاول مكروه كراهة شديده قوله على من تعينت طريقتا اه اي تعينت الاستعانة وسيله لمهره  
يعني لا وسيله له الا الاستعانة قوله بقرينة اي المتار الى ما بالتعبير بالاجاب قوله تعينه مقابل اي تعينه مقابل الرجوع من  
التشيق بغير حذيره دون النقص فان قلت قد صح انه يتم الى عند بل بعد غسله من البنية ثمرة وجعل ينقص  
الماء بيله واجابوا عنه بانه لبيان الجواز كما اجابوا عن حديث التشيق بانه لما قبلت صيغة كان من المضارع  
في حديث التشيق فلا على التكرار اما بالوضع او بالعرف فقوله الملائمة التشيق من الملائمة على قوله في النقص فلا كذا  
بكتاوي فلا اعتراض عليه لبيان الخلاف القوي فيما قبله انهم فلا ينعى له كذا في قوله فلا ابرام اه يعني قبل ان يعبرته قوله  
ان المصنف ترك المبالغة في التشيق كما يقتضيه التفسير وليس كذلك على التشيق هو اخذ الماء بغيره كما في القاسم  
في معنى التفصيل واما التشيق فهو الشرب ولا يظن هنا الا بغيره كلف قوله في طهر الحر واما الميت بين تشيقه في طهره كما ياتي  
في غسل الميت قوله عنه بقرينة اي عدم التشيق بقرينة قوله بقرينة بقرينة قوله التمانية قال السويزي نا لا عين  
التي في الجنة ثمانية ابواب الصلوة وباب الصدقة وباب الصيام وبقرينة له الهاتين وباب الجهاد وباب النوبة  
وباب الكفاية من الغيظ والعائين عن الناس وباب الرضاين فلهذا سبقه الرابع جازم في الحديث ولعل الباب  
الثامن هو الباب الايمن الذي يدعى منه من الاحباب عليه انه في مصدح جعل علما اه فلا خلاف فيه صاحب الكفاية  
انه علم من سوا كان مضافا كما هو اكثر استعماله اولاً كما هو الاستعمال على سبيل السدود لانه لما ثبت علمه على دليل  
عدم الظاهر بين قطعه عن الاضافة بسبب العلوية والافز والنوف اذا كانا في اسم فطرهما التولية فلهذا علم لا نص

فلا خلاف



لا ينفصل عما انفصل عنه ولا يقول بان فعله للوجه ما دفعه بانه متصل فكيف لا ينفصل فان قلت اركان مكرها  
 فكيف اركبه بها قلت اركان البيان الجوان يكونان شرعا والشرع واجب عليه فيمكن من فعله هذا البيان  
 بواجب لا مكره وهكذا يقال فان فعل فعله البيان الجوان مع منعه مما عطفه او عايشه كونه مكرها وانما وصفه  
 مكرها وقال القوي في شرحه سلم بعد ان نقل امارته من الشرع تاثيرا في شرعهم من ما هو من تاثير شرع  
 على رضى الله عنه وكره الله وجهه تاثيرا وقوله ما يثبت رسول الله صلى الله عليه وسلم فعل كما يقولون فقلت وليس له هذه الامارات  
 الحمد لله نعم اسكال ولا ينفصل بل كل ما صحح والصلح بينهما ان الشرع لا على الله التفسير واما شرعهم مكرها تاثيرا  
 ببيان الجوان قال القوي في شرحه البنا من بعد ان نقل شرع على رضى الله عنه وكره الله وجهه من فعله وصفه  
 تاثيرا وقوله ان ناسا يكرهون الشرع تاثيرا وان النبي صلى الله عليه وسلم صنع عجل ما صنعت اي من شرع فضل وصفه تاثيرا  
 وشرعهم صلى الله عليه وسلم من ما هو من و هو تاثيرا واما امارته من الشرع تاثيرا واما سلك الاعمة في هذه الامارات  
 فانك واحدا على امارته من الشرع تاثيرا واحدا على امارته من الشرع تاثيرا واحدا على امارته من الشرع تاثيرا  
 الا انه اذا لم يتم ملاءة قولهم كلامهم اللحد وهو قولهم انك قبل الفراق من الوعد قولهم فضاء لا عن مله  
 لا يوجد في كثير من النسخ لفظ لا والصلح بوجهه لانه اركان عن مله واعاد هو بغير علم الشرك من هذا ايم  
 كانت اعادتهم كلاء اعانة واما اركان لا عن مله كان هذا الوعد كلاء ومنه كلاء جازم بالنية من الاعارة

**باب مسخ الحنف**

فصار كما لم يفعل واعاد من بلا تكبير **باب مسخ الحنف**  
 قوله المراد به الجبوت او جبا على افعال التبعين اولى من التبعين بالحب لان هذا الوجه انه في وجه الحنف الوصل  
 مع صحة الوصلين بان المراد الجبوت او الجبوت الشرع وكلاهما على سبيل في الباب قبله منع لسبب ان امارات متشابهة  
 انما اذا اخصيه بين ارباب فلا يجوز ثالث كالتحريم بين عقرب رقبته واطعام عشرة ساكنين او كونهم فلا يجوز اطعام  
 خمسة كونه غنة قوله اني معجب القم عنها اي ان اريد المسح على خفها مع المسح على خف الصبي والافلا حاجة الى التمسك بل  
 ذكر في جملة آه ولم يفعل المصنف انما الى ان الفعل اصل المسح رخصة كما لا يخفى من انه بل عيشه الرطبين قوله  
 وانهم في وجه اي فقط ليجوز وقوله رغبة عن السنة اي امرضا عنها بفعله لم يكره وقوله اي لا يشاءه تفسيره  
 عن السنة اي المراد بالرغبة بهو اتياء الفعل لا كونه الفعل وهذا هو ان بين في نفسه كراهية او لا تعلم ان  
 فاعلم ان المراد به الجبوت او جبا على افعال التبعين اولى من التبعين بالحب لان هذا الوجه انه في وجه الحنف الوصل  
 مع صحة الوصلين بان المراد الجبوت او الجبوت الشرع وكلاهما على سبيل في الباب قبله منع لسبب ان امارات متشابهة  
 انما اذا اخصيه بين ارباب فلا يجوز ثالث كالتحريم بين عقرب رقبته واطعام عشرة ساكنين او كونهم فلا يجوز اطعام  
 خمسة كونه غنة قوله اني معجب القم عنها اي ان اريد المسح على خفها مع المسح على خف الصبي والافلا حاجة الى التمسك بل  
 ذكر في جملة آه ولم يفعل المصنف انما الى ان الفعل اصل المسح رخصة كما لا يخفى من انه بل عيشه الرطبين قوله  
 وانهم في وجه اي فقط ليجوز وقوله رغبة عن السنة اي امرضا عنها بفعله لم يكره وقوله اي لا يشاءه تفسيره

لا ينفصل عما انفصل عنه ولا يقول بان فعله للوجه ما دفعه بانه متصل فكيف لا ينفصل فان قلت اركان مكرها  
 فكيف اركبه بها قلت اركان البيان الجوان يكونان شرعا والشرع واجب عليه فيمكن من فعله هذا البيان  
 بواجب لا مكره وهكذا يقال فان فعل فعله البيان الجوان مع منعه مما عطفه او عايشه كونه مكرها وانما وصفه  
 مكرها وقال القوي في شرحه سلم بعد ان نقل امارته من الشرع تاثيرا في شرعهم من ما هو من تاثير شرع  
 على رضى الله عنه وكره الله وجهه تاثيرا وقوله ما يثبت رسول الله صلى الله عليه وسلم فعل كما يقولون فقلت وليس له هذه الامارات

لا ينفصل عما انفصل عنه ولا يقول بان فعله للوجه ما دفعه بانه متصل فكيف لا ينفصل فان قلت اركان مكرها  
 فكيف اركبه بها قلت اركان البيان الجوان يكونان شرعا والشرع واجب عليه فيمكن من فعله هذا البيان  
 بواجب لا مكره وهكذا يقال فان فعل فعله البيان الجوان مع منعه مما عطفه او عايشه كونه مكرها وانما وصفه  
 مكرها وقال القوي في شرحه سلم بعد ان نقل امارته من الشرع تاثيرا في شرعهم من ما هو من تاثير شرع



جمع بين التهمة عن السنة ووجود الكراهية بان ذكرهما كذا ما اراد الايضاح والا فانها تعني عن الناس وقولها او  
 عطف على غير وقولها الخيل انه بيان احده الشك وقولها او عطف على ذكره وكذلك قولها اذ احدهما وقولها ان افضل  
 هذا الشرط لثبوت قولها وقولها ان ذلك من السجح معنى كما انه حرام لان التقدي من حيث المبدأ في ذلك السجح على خفاء  
 منسوب فانه حرام غير معنى قولها سفر بقرآن بين طولها مباحا قولها سبق اليوم الاول لعلنا بنصب اليوم ونفي ليلته  
 قولها كقول او يوم او من غير ذلك بالاسباب لانها المراتبه به هذا لا مانع ولا مانع نازا انقطع بولها او يومه او  
 من غير ذلك من حين انقطاعه ولا يتوقف حسابها على انقطاع المانع بان يتوقفنا فانه لا يخلط فيه  
 قولها خطاب الوضوء قد سبق منا تعبير خطاب الوضوء وقسمه خطابا في ما سبقت قولها المصنف الى اس قسمين قولها عن  
 اي من كون التعريف في الشرط خطاب الوضوء في فعله الاول او بيان لغاؤه النزاع مع كون غير متعلق للصلوة قولها  
 لغير وقت المسح به اي بالحدث هذا غير هذا التبدل فان سحر لا يتوقف على الحدث كما سيجيء به الا ان قولها في غير ذلك  
 قولها من الحدث الاول لانه كان وقت المسح فهو وقت المسح على نفسه بل هو عمل رجليه في الحذف الى غير ذلك في المسح  
 عليه فيجب اكمال الوضوء واستينافه مدة اخرى قولها ومن لا يلبس كعبه فانه لا يفرق بين اللبس سنة التبدل  
 قولها لا يلبس لانه اي على الجلب الماسح في غير حدثه الا انهم تلاءم في شرب الروض وخرجوا بغير حدثه فلا يفرق ولا يحتاج  
 معه الى استينافه طهر الا ان اخر المصنف في الصلوة بعد الطهر بغير مصلحتها وحدثه في ذات فيه ما تفرق في غير حدثه  
 انهم قالوا ان تاسم وهو يفيد ان بطلان طهره بالانقضاض بغير مصلحته الصلوة بمنزلة ما لو احدث غير حدثه انهم قالوا وهو كذلك  
 وقد مر في شرح العباب قولها لا يلبس لانه كذا واحد منها من الصلوة قولها بابين صلوة الجمع وهو ما يريح اكثر من  
 اربعين كذا في شرح العباب قولها وصوته المسح او جميعا على كيف يتصور المسح في المنيح المذكور لانه اذا تم بعد  
 ولبس الخوف وحدث وادخل الصلوة فان نزل الغدر وجب نزاع الحذف كذا في الحديث اذا شقير ولم ينزل فلا مسح  
 لانه يفتن القيم كما ان يحفظ قبل اللبس ما صلح ان ذلك يتصور بما اذا لم ينزل عليه لكن تحذف الغسل والاداء المسح  
 وان كان هذا التكلف هو ما اذا انقضاض انما مضمون في غير اي غير الغرض قولها ولو احدث خفيه او ادا كان له  
 سهل وحدث قولها بعد الحدث خرج به ما لو مسح قبل الحدث جفأ ثم سافر فلا اثر لهذا المسح بالكلية لما علمت من ان  
 الملاء بالحدث قولها وخرج بالمسح الحدث وكذا الوقوف ما عدا المسح كما هو مقتضى التقييد بالمسح فلما توخا خفاءه ونفى جلاء

ان المسح بالانقضاض انما هو في الحدثين بابتداء المسح بالانقضاض  
 ما سبقت في الشرح من ذلك في المسح بالانقضاض في وقت واحد  
 جاز واما في المسح بالانقضاض في وقتين في المسح بالانقضاض

هو صدق ما ذكره في حوزة سادات الشريعة  
 جواب شيخنا في بيان المسح بالانقضاض

[illegible]

القريب ظهر ان غير من جهة راجع الى ان العنقه لكن من حيث انه غير السراويل والمستر في الحق راجع الى السراويل  
 في تلكا راجع الى اللبس من الاعلى والاذا شرا على البدن المضمون من قولنا في خلاصنا من هاتينها والباقي في راجع  
 الى السراويل والى ولا يصح ان يشرط ان يكون الباء متصفا او لما في المراتب فانه لا يجوز شرح بهذا كله في شرح العباب في  
 عن مخرجه ليس المراد بالفرز بالشعر النجس الحيا طهر به والا فقال يعرف عن الشعر النجس بل المراد به ان ينقلب الخلف بالبدن  
 فيكون عليها الشعر النجس فلا يثبت حتى لا يطول في وحين اقول بالبناء للفعول من افعله الماء اذا جعله حيث لا يثبت في  
 كالمعنى بمصوبك قياسا عليه وانما لم يبق على الوضوء بمقصود لان كلا من المسح واليتم رخصه فلا يوجب الوضوء في قوله  
 ستوفيه اي ستوفيه الوضوء وهو المسح لانه يبيح كالسفر في كثره البطانة اه اي الذي ينقذ منه الماء فانه يجوز  
 المسح عليه كما نقلنا لك عن شرح العباب في قوله كذا يكون ما عليه من الشعر والفرق بعضه ببعض قوله  
 مطبقه اي يطبق بعضها على بعض قوله بالعمرك في القاموس والعروة من الدلو والكوز المقيض ومن السواحي  
 في قوله كالعرك وكذا انما ينفذ في قوله بالعمرك اذ حال انما راد في العمرك كما في شرح العباب في حيث لا يثبت في من محل الفرض  
 اي انما في فريضة قوله الا في لانه يظهر في قوله اسبقه اي في قوله بكلمة شدا على جليده في كذا في اي حيث لا يظهر  
 في من محل الفرض كما استدلنا اليه بان اشد اصلا او شد لكن حيث يظهر في من محل الفرض بالمتى قوله كما ذكر  
 اي لانه امره الاستعداد عليه في لاصل الفعل الاضافة ببيانته في وظاهر كلامه انه يظهر هذا من تعديده بالبناء على  
 فانه يفهم منه انه لا يحسن هو متصف بانك حين المسح فلا يوجب بالماضي بان قال لمن شك فانه يفهم  
 منه انه لا يحسن اذ اوجبه الزمان الماضي شك سواء في قوله كما لا شك في اي قوله انما يجب الصلوة في شرح  
 قوله المصنف ويسر في تعديده في كلامه بالبناء في خبر امرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم اذ كانا سفر في او سفر اذ انما في حقا فثقت امام  
 والباقي من الامم حيا في قوله ولانها لا تنكح فلا يثبت في قوله بعض الشرع في شرح العباب هو في جميع راد الى العمرك  
 في نظام الشكها ما يملك على انه الا انما راد لكن جهنم في جميع بالاول والآخر في بقية الطهور بالبقية كما في الف الف المفقوت  
 القدم ايضا المشدود فانه وان لم يظهر فيه الرجل بالفعل لا يجوز عليه المسح لانه يظهر بالمتى كما مر قوله وعلى خلاف العادة  
 فانه سيد في الاث انه اذا طار ساق الف في العادة في جهت الرجل الى حله لان معتاد الظاهر منها شي وجب  
 غسل القدمين في قوله في طاراه حتى لو كانت عن رة ترمي عند الركوع في اخر امره بالصلوة ثم ان سرها عند الركوع

٧ صفيفها واليها كان ينقذ منها الماء بال  
 عليه الى القدم فلو ان ما ازالها الباء

انما بالكتب التي في رخصه  
 انما بالكتب التي في رخصه

في قوله كالعرك وكذا انما ينفذ في قوله بالعمرك اذ حال انما راد في العمرك كما في شرح العباب في حيث لا يثبت في من محل الفرض

في قوله كالعرك وكذا انما ينفذ في قوله بالعمرك اذ حال انما راد في العمرك كما في شرح العباب في حيث لا يثبت في من محل الفرض



ان مما اذا حدثت وكنت زنا وعليل بغيره النفس

ما تسمى بغيره لا يرفع وبالفعل مصلح وانما يتم  
والفعل مفعول من المبتدأ وقد اشتمل على  
ما تسمى بغيره لا يرفع وبالفعل مصلح وانما يتم  
ما تسمى بغيره لا يرفع وبالفعل مصلح وانما يتم

استمرت الصفة والابطلت والسر في ذلك ان سبب البطالة في الفاعل ليس ظهور القدم كما في سائر العرف بل عدم  
للانفاق والنقصان مما علقته الرخصة بالاعمال لا اتفاق وبالغالب من الفاعل في ذلك لا يرفع  
المسح عليه سوا ظهور القدم ام لا وما ذكره انتم سوا ما ذكرناه في اول الساق الف على العادة اي انما على  
بغيره من طالع معنى الزيادة في ذلك ولو لم يكن الا بان شك في بقاء المدة كما ذكره المصنف قوله المصنف في بيته  
غسلها من الغرض لان الفية الاصل في اتفاقا وليست المسح وقد بطل كذا في شرح المصنف في قوله فاذ انما على الاصل بسبب الفية  
وما معناه انما فلا يلزمه في كذا في شرح العباب وكذا استنباط اللبس في الثانية بهذه الطهارة وكذا في قوله فاذ انما على  
ولما ربه الى وجوب الفية اذا اراد المسح حتى لو كان المفعول واحدة فقط فلا يلزم من فية الاخرى وهو كذلك انما  
**باب الغسل** فليعلم واسم مصلح لا غسل كذا في قوله المصنف  
سنة في كذا وهو لغة سيل الماء فغير له لخاصة الامانة سامة كما في متن الثانية العدد في مذهب من صنفه الاصلية  
وحقيقته الاسالة كما يفهم من الفاعل من قوله وانما عصى بسببه كان فية في عصى من كان فية بالانما بغيره  
قوله اذا بلغ الرابعة اشهد ذكرها لانها اوان في الروح في الولد ووجوب خلقه الا في مذهبنا بالانما والافعال بغيره  
خلق الا في مذهبنا بغيره بغيره باب البنا في قوله وهو مفارقة الفية قال في شرح وهو عند اهل السنة عدم  
الفية ويعبر عنه بمفارقة الروح الجسد وقيل عاها بما هو من شانه وقيل عرض لضيادها انما فاذ كان مفعول  
الروح عبارة عن عدم الفية المطلق فلا يقتضي سقوط الفية كانت عدم الفية لا يقتضية غاية الامر انه يلزم من  
الطلاق الموت على الجارات ولا بعد ذلك وقد وقع في الآية كقولهم نعموا كنتم يهودا فاذ كان لا يرفع  
الرفع كاهن ظاهر وانما ذكر الفعل لان كل جمع يرفع المذكور اسم واليه كان مفعولها حقيقة كما هي مفعول  
غير حقيقة فيجوز في الفعل الى ظاهره الثاني في ذلك كقولهم نعموا وقال في قوله ومن ثم اي ومن اجل ان علمه  
وجوب الغسل بالولادة بلا بلل هرات الولد متى حي الغسل عقب الولد ولا يلزم في سامة كما في الغسل عند  
المتى وبيان ذلك ان بعضهم علق وجوب الغسل بالولادة بلا بلل بان الولد متى حي الغسل عقب الولد ولا يلزم في سامة كما في الغسل عند  
للكل من بلل وان لم يبلل احد وانما اخبرنا بالعلقة الاولى للعلقة الثانية احواله هي ان لا الفرض ان لا  
بلل فبنا على العلة الاولى فيكون الغسل عقب الولادة بلا بلل ولا يلزم في سامة وبننا على العلة الثانية فيجب

سليم

لا ما ذكره ان يرفع من الاستواء  
الا بغيره لا يرفع من الاستواء  
في قوله لا يرفع من الاستواء  
في قوله لا يرفع من الاستواء

سابعة لانه لما يظهر الجبل منها ومن ثمرة الفلاس ايضا انه على القلة الاولى فيكون وطولها قبل الفصل لان غاية  
ارهاها جنب ويجوز وطول الجنب قبل الفصل وعلى الثانية لا يجوز لانها نصف ومن ثمرة ايضا انها على الاولى  
تنوي بالفصل في الجنب او الفصل من الالة وعلى الثانية تنوي الفصل من النفس قولها على ما جئ به بعضهم اشارة  
الى انه غير معتد عنده قال في شرح الهياكل ولا يترط انفصال الاله كما هو ظن بل هو مخرج منه شيء الى ما يجب عليه من <sup>الفرج</sup>  
مخرج وجب الفصل وتكبر الفصل بتكبر خروج الاله الجاف لا تقدر من انه منى وسياق تكبره بتكبره مخرج المني انما  
وتأله شرح الارشاد وجب الفصل ايضا مخرج ولادولي بل وانما ينفصل الاله كله على الاوجه لانه منى منعقد انما  
قولها كان اظهر اي من علمه وان كان غير ظاهر فله ايضا لا تقدر من ان المداو على مخرج شيء من الولد لانه منى  
لا على تسمية ولادة قولها لان خزانها فوق خزانها فوق مخرج البول وهو فوق مدخل الذكر فلا يمكن  
التماس في الجماع ويجوز التماس بلا جماع الإجماع منعقد على عدم حصول الجنبية به قولها لا بعضها عطف على حقيقة <sup>المن</sup>  
لا على الحقيقة في الشرح قولها على ما مر في الوضوء في شرح قولها فاس غل رجليه قولها الواضح حقيقة المقتطع والمخوف وحده فكان  
قولها على الوجهين جرات قولها ويجوز في ذلك اعتبار دخول الحقيقة وتدرجها في ذلك سائر الاحكام كالزنى و  
الاحصان والتخيل وغيرها قولها فخر الاول اي مقتطع الحقيقة قولها من بقية آه صمير ذكرها وطولها مارجع الى <sup>هية</sup> <sup>الذات</sup>  
قولها وفي الثاني اي الملقوق بدو الحقيقة قولها المعتدلة اي الحقيقة المعتدلة قولها يعتبر قد يكون بقية آه مثلا  
اذا كانت الحقيقة المعتدلة من الذكر المعتدل رابعة فربما ذكر ذلك البيهقي لوجوب الفصل قولها ولم يعتبر الماسة اي انما  
اعتبرت النقية في ذكر البيهقي ولم يعتبر الماسة بان يعتبر قد رتبة الحقيقة المعتدلة من الذكر المعتدل كما اعتبرت في الآحاد  
الملقوق بدو الحقيقة لانه يلزمه قولها والآي وان لم يكن مع وجود الحقيقة قولها لدخول قدرها فقد اي دخول  
البعض الموهوب قولها مثله ما ذكر اي مثله الاضطراب اطلالهم انه انزلها لبعضها البعض والذكر المصاحب له من  
اذا اقر منه قد كلها الذاهب فاولي بعضها فان الاول يقتضي انه لا غل اصلا والثاني يقتضي انه يجب الفصل اذا كان  
الشق للاغل قبله جميع حقة ذلك الذكر قولها فينبغي ما لا ماسة من قولها والذي يجزى ما كان قولها ان تحققت اي ان تحقق  
كونها جنبية قولها كعكس اي بلان دخل جنسي بامرئة فيجب عليها الفصل ان تحققت كونها جنبية قولها لان انحصار علمه  
بقولها بل لو كان في حقيقته قولها انما حقه كذا انها حاد على قولهم ولذا ذكره قولها فليقتطع بالبناء لا بالضم لان الانا

قولهم بما كثر أي بالقصبة كما في قرة الكيفية قولها لأنه جائع ان كان ذلكا وجوبه ان كان انفي قولها ان نقصه  
 بان كان عاملا او على سنن الاصل كما مر في اسباب المحدث قولهم لقد خفف وجع تكن النون قولها اول مرة فخرج مني  
 الشئ الماضي ثانيا بان استدخل منه فمنه منه بعد الفعل فانه لا عمل عليه قولها وقد تفتت شئ بها بان لم تكن مسببة  
 ولانامة ولا كنهية غير مشتمية قولها وقد استد الاصل قبله للاستحكام وكونه من فروع زائد او من منفعة فت طلب او  
 تراد بغير انما يورث الاستحكام والكون المذكوران اذا استد الاصل ان ادعا عارضا قولها والا فلا اي وان لم يند  
 الاصل فلا يورث الاستحكام والكون المذكوران في وجوب الفعل قولها على ما مر اي في اسباب المحدث حيث ما اعتبرها  
 فتحت المعادة الا اذا كان الاصل منها اندا عارضا واما اذا كان اندا خلقيا فنفي مقتضى المانع من ان  
 مكان كان قولها وما عبطا بالعين الماملة اي طرا قولها ولعله سقط من نسخة اي سقط لفظا وطلع فل من نسخة  
 المعنى التي اختصر منها منها قولها ووجد احد تلك الثلاثة تذكير الاصل والثلاثة باعتبار الاوصاف قولها وليوم بالشر  
 اي بدلت وجود اماره قولها تركبة الاكثر مثلا كان في الاناء سحابة درهم من احد النقدين واربعة درهم من  
 الاخر وجعل المال فيجب عليه زيادة سحابة درهم من الذهب وسحابة درهم من الفضة اذ لم يرد التمييز بالاذابة والا  
 فله ذلك قولها بابك اي بالاذابة قولها فيها اي في العدة وكذا في مقصورها قولها وهو الاصول اي فيعمل به قولها  
ويخرج لانه اذا ذكر فيكون جنبا وانفي محدث بالملاست قولها ولامنه من النقص بان لا يكتف بها محرمية واما اذا كان  
 بينها محرمية فلا يلزم المخرج شئ لانه بتقدير الاثمة مع العلم بمية لا يلزمه جنابة ولا حش واما المخرج في فقه قولها  
 لانه اما جنب بتقدير ذكره المخرج او محدث بسبب الفرج بتقدير الاثمة قولها ومر وبوضعي ام لانه اذا ذكر فيكون  
 جنبا سواء كان المخرج فيه ذكر او انفي فيكون جنبا على تقدير ذكره المخرج فيه ومحددا بالشرع على تقدير الاثمة ايضا  
 قولها مع رد ما وقع للرد كشي قال فيه واعترضه الزكشي بان المانع من احد قبلي الخفي لا ينقض الموضع وليس في محله لانا  
 انما حكمنا بالحد على تقدير الاثمة وجع فليس هنا خارج من احد قبلي مشكوك في بطلان قولها وكذا انفي المخرج فيه  
 لانه في الصورة الاولى اما جنب بتقدير ذكر الخفي او محدث بالشرع والملاست على تقدير الاثمة وفي الصورة الثانية  
 اما جنب على تقدير ذكره او محدثه فقط وانثته فقط او محدث على تقدير الاثمة قال في شرح البصائر والاعين بالحقين  
 والزكشي ما حاصله ان المانع فيه حكم بالشرع على جميع التقادير وجنب على بعضها وجع فليس من كون شك في خارج بهر هو مني او



[illegible]

السنة بهر كل ما حرر كلاهما حرر اولاً وادية ما ينطق عن الهوى ان هذا الاوصى هو محمد بن عبد الله  
 ولا تنفك تلك الامارات النظرية في كيفية من كيفية الوجود بل في ذات تنزل بل في كيفية من كيفية كراهية القدم والافتقار الى الله  
 وعلى ان  
 ولما رويها صيغتان احداهما ان يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ربه وهو عبارة السلف  
 ان يقول قال الله تعالى فيما رواه عنه في المعنى واحد انتهى قوله شعبة استخدام الاستخدام ان يراد بلفظه معنيان  
 احدهما وبضمير الآخر او ما جله ضمير بمعنى وبالآخر الآخر فاعلم ولا كقله او انزل السماء بارض قوم شرعيته واجت  
 كانوا اعضاباً والثاني كقله في التقضا والكنية واجت في شجرة بين جواهره ومنه قوله في قوله الله باسم  
 المطر وبضمير شرعيته البناء في الثاني بالعضا الشجر وبضمير الكنية المكات وبضمير شجرة اي او قد دنا الحية  
 وانما نال شعبة استخدام لان الغل الواجب ليس في آخر الغل بل في من مضمونه قول لا اكل ولا اكل وذلك لما في من  
 الوضوء من ان يرفع يده عن وضوءه والباقي فاعلم انه لا اكل ولا اكل ولا يجرى في قوله ولا يدخل فيها اي يعني او اكل  
 عليها غل الجارية والفيض ناهية في رفعه كقولك كالطهارة للصلاة اي قيا على الطهارة للصلاة فلا تكرار مع  
 الثاني او للصلاة كما تقول في قوله لا يرفع يده عن وضوءه عادة اي لان الغل قد يكون عادة فلا يجرى واما الطهارة فلا يجرى لاهن  
 في الوضوء كما هو قول وانما كالبقية عطف على فاعلم اي ومن شرط الوضوء ان شرط الوضوء كيفية شرط الوضوء  
 تاتي في الغل حيث قال هناك وشرط كالغل الى اخر ما ذكره هناك في قوله لنتية المفضية اي للفظ نية وكذا ذكر  
 الضمير الرابع اليه في قوله رفعه اي على انه صفة لنية ولا يرفع ذلك تعريف المعطوف الثاني لانه يغتفر في التابع مالا  
 يغتفر في المتبوع على انه في جعل الاضافة والالف واللام للعهد الذي في قوله تغديهما مع الشئ اي تقديم النية على او  
 فمن يقارنه مع السنن قوله ما روي في شرع في المصم وقيل بغير نسبة حيث قال ان لم يدوم والاكت قطعاً  
 قوله ليس من الوضوء على استينافية لبيان علمه فانظر ما تقدم هنا ما تقدم عنه او قفيرة في قوله الى الاستصحاب  
 اي الابقاء في قوله فاستويا اي اخيرا والوضوء في قوله واجت قال المصم في قوله في شرع العباد وحسن النية في  
 في موضع وضعه في آخره لا توافر لا حتماً جهات التضييق والتي من لان الحديث قد يكون ضعيفاً بالنسبة  
 لا افراد طهره حسناً بالنسبة لوجوبه في قوله بغيره الى النبي صلى الله عليه وسلم في المنع عنه عادية شعير راسي اي من اجل ان سمعت  
 من رسول الله صلى الله عليه وسلم هذا الوعيد في حق الشعر من تعدد الشعر راسي فانه كان في شعر راسه قوله في قوله ما

العقلاء

انفقد بنفسه انه يعرف عنه كما مر في الوضوء في كل فعلها فلا ما اذا كانت مضمولة ثم تنقذ فانه فلا ان تفتت الجنبه عن  
و باطنها وعلمها فلا يجب غسلها في كل معصية او سوء وصل الماء الى اصلها او لا كما انهم من شرح الرضوخ في كل تقويت  
اي ان لم يكن لها غرض في كل احد بالاداء المزملة من الجنبه بمعنى قطع الانف في كل وضوء او في الوضوء في كل وضوء  
وضوء الصلوة مع ان غرضه الوجوب بينهما في كل وعدم اغتاء الى عدم اغتاء وضوء الغسل عنها ولو كان مستملا  
لان لما قبله بوجوب كلهما مستقلين كوضوء الغسل في كل وضوء في كل وضوء في كل وضوء في كل وضوء في كل وضوء  
في كل ما ذكره باطن العين من انه لا يجب غسله في كل واحد منه اي من باطن العين اذا انكشف بالقطع لا يجب غسله في كل  
غسله عن الجنبه لانه في كل وضوء او في كل وضوء في كل وضوء في كل وضوء في كل وضوء في كل وضوء في كل وضوء  
ثم صار عليها حدث اصغر فلا يجزئ عنها الا بعد الوضوء بنية الوضوء او في كل وضوء في كل وضوء في كل وضوء في كل وضوء  
وضوء من في كل وضوء في كل وضوء في كل وضوء في كل وضوء في كل وضوء في كل وضوء في كل وضوء في كل وضوء  
غسل الوجه ولا يكفر عنها من غير نية الوضوء او في كل وضوء في كل وضوء في كل وضوء في كل وضوء في كل وضوء  
ماء تليكه مستملا وان لم ينو اعترافا فلا يفيده التي لا يتبع بها فانه متى ادخلها ببل غسل الوجه او بعده من غير نية اعتراف  
صار القليل مستملا لان جنباتها باقية بالجمعة الى النية انه في نية رفع الحدث الاصغر متعلق بفعلها لا بفعل  
الوجه وهذا لا ينافي ما قبل من الوضوء من انه اذا غسل جنبه بدنه الارطلييه ثم احلته كفاه غسلها عن الاكبر  
بعد بغيره اعضاء الوضوء او قبلها او في انشائها لان الجنبه عنه باقية على الوجهين فلا ترتيب بينهما فلا اليد  
فانه فلا ترفع جنباتها بغير نية الوضوء في كل وضوء في كل وضوء في كل وضوء في كل وضوء في كل وضوء في كل وضوء  
اي لفظة كانت فان لفظة الى بيت كان ركن الله معهم اذا اعتل من الجنبه بدنه وفعل بدنه ثم يتوضأ ركنه عا  
راضى الله ثم عنها ثم ان جردت جنباته بان انزل بغير امرأة بالمر او في بهيمة او في دبر غلام او انزل ففكر او نظر  
او باصمدم مكنيا ففعل مقول اي او الوضوء عطف على سنة الغسل لا على الغسل في كل وضوء في كل وضوء في كل وضوء  
على نية المضمضة ففعل المضمضة بلانية اخرى بشرط ان يغسل عن النية عند ها او يدخل الماء بان يوجب الا  
بروت مثلا كما مر في الاشارة اليه في الوضوء في كل وضوء في كل وضوء في كل وضوء في كل وضوء في كل وضوء  
من انه لا يشق للوضوء الا بعد الفراغ من المقدم في كل بالشرط السابقة ان لا يضييق الوقت لبيت



باب النسخة والرفع

وقوله بالبداهة أي مفسرة بالبداهة وقوله مستفاد من البداهة الذي هو حتى أي عطف على الجمل الذي هو المستفاد وقوله بالبداهة مفسرة  
على ما بالبداهة وقوله من مفسرة على غير البداهة وحاصله التماس في اللغة مطلق المستفاد وفي النسخة مستفاد خاص وان  
بالبداهة والمفسرة أن نقرأها بالبداهة ونفسها بعد مراجع إلى الخبر والمراد بالبداهة الآية هو ما ذكره بعد الخبر أي ما لا يوجب  
استغناء الخبر والمفسرة والاضافة واللام راجع وقوله لأن الوصول أي الوصول إلى ما كان موضوعا للمستفاد لذلك  
يؤيد الخبر لكنه يستعمل هنا أيضا بعد الخبر في مطلق المستفاد مما ذكر من قبيل استعمال المطلق وقوله هو من علم الخبر  
أي أن استعمل الخبر ونفسها بعد حاشية مطلق المستفاد على ما ذكره من قبيل استعمال المطلق العجز في حق الخبر ونفسها بعد حاشية  
أو حقيقة مبنى على أن يكون المطلق على مطلق المستفاد حقيقة للتمسك بالبداهة واستعمال النسخة أو مبنى على أن  
يراد مطلق المستفاد في حق ما بعد حاشية مطلق المستفاد في حق الخبر وما بعد حاشية مطلق المستفاد في حق الخبر  
كما لا يخفى على من تأمل الاستغناء بالقرينة أي استغناء عن تعدد ذكر النسخة في حق ما بعد حاشية مطلق المستفاد في حق الخبر  
عدم التعبدية وهو ليس بواجب العقلية أن الوصول أي الوصول إلى ما كان موضوعا للمستفاد لذلك  
فقط وقوله بالبداهة وإن كان في حاشية المفسرة فقط بمطوقه لكنه يعجز على ما ذكره من بعده الآية لأن الأصل في أحكام  
النسخة عدم تعبدية ما لم يكن مفسرة المعنى والمعنى الذي في حاشية المفسرة هو الظاهر منه في غير من باب الأعضاء لكثرة  
لونه في قياس ما لا الأعضاء على أن ما بقي من الأول وقوله بالاستغناء بهذا المعنى أي باستغناء وطا أنه بالملك كما لا يخفى  
عن قياسه فان التعبدية بالاستغناء وقوله مع عدم أفرادها يعني لو كان فيها فرد لم يكن خبرا ولا ملى لباستها كما  
لمسك الحاشية كمن ليس فيها فرد ولا أفراد ولا استغناء بل يمكن الاستغناء بالملك أي فلا يعتبر معناه  
قوله والسمك عطف على الأول وقوله والجمل وقوله في حكم المرفوع لأن كل ما ليس له أي مرفوعه وهو الصواب في حكم  
المرفوع وأيضا استلزام هذه الصيغة من الصواب في حكم المرفوع أي كالمضارع لأنه مقتضى الحكمة لمضارته في بيت حله  
وأنه إنما ذكره لأنه بالبداهة كما سمع من الله في الاطعمة لم ينفذ وأنها بان لم يكن من كسب ذكره كما فهم من  
كلامه هذا الباب في شرح قوله فان قلت بطرح شيء فلا يزال شرع العباد الذي يوجب أن البصق وإن صادف ما لا  
ينجسه إلا أن قالوا أنه لا ينافي منه حيوان نفاذ وليس كذلك أنه يهبط من حيث هو إلا كان طاهرا لم يعل ما لا  
انفصال ما لا شرع العباد بعد كلام الفقهاء وفيه نظر وقوله بطرحه البصق الذي هو من الأصل متناه في الأصل إلى

لست كنتم تشاءوا ما فاتكم منكم  
أدعياء ما كنتم  
ألا تفتنكم البنية حاشية ومما فاتكم من ما لا تذكروا  
بأنه لا ينافي ذلك أنكم البنية في بطن الأفعى أو  
عبد الله كونه في بطن الأفعى من الموت أو ما  
الكاثر في بطن الأفعى وقد سبها في بطنها  
منه فافهم

سببه سنهت بعد حاشية  
بصقته في دل غير ذلك رتبة

والفهم

وما فرقة اذا عاد قبل الرمي الى الحصة لا يكون بك ولا ينبغي وسباني قريباً عن الجني الذي يشبه الحظ المبتلع  
 للعدة وعن الزكري في الوضوء الطهر ان ما بين حلقهم الاذن لا يثبت فيه وكل ذلك يرد ما تاله الفقاك ولعن جري  
 على كلام الفقاك ان يلبس من الاول بالفارق بسده الابداء بذلك وبان ملافة الداهن لما بين شمله لا يثبت وان  
 فيه كما تالوه الحن بلام الذي يفرض الفارخ جها والفتلة فانه مع ذلك لا يثبت قبل راس الكوع من الفناء بان ذكر  
 الحصة مثاله وعن الثالث بغيره ان الزكري لم ينفذ عن احد لا يعارض كلام الفقاك انه انما كان في فاسد كج  
 من سرائر طعمه تأنيط ما كلفه وانما لم ينجس به على ان ذلك حقيقة لانه لا يرد ان قيل فيه وعلى تسليم  
 انهم ينفذون عموم البلوى وتعدى الاحزان عنه ويلابس انهم بانوا بان ذلك حقيقة غايه انهم طهروا  
 الطعام منقته وهو لا يرفع الا بغيره ان يرفع قوت وهذا غير قوي لانه لم ينفذ بسبب ظاهره لا عليه ولا سيما ولا ينفذ  
 بالملء وجوز من اصله انه قولهم سمر الروث ركاس فانه فيهم طاهر فيجب وروثه ليس فيهم اذ الجرب وروثه  
 وقال هذا كرسولهم وامر بصبي الماء على الدبر فانه لما بال الاعمال في المسجد تالهم صبي عليهم ذنوباً قال  
 فقد موت وسانفوت انه قال الرمي وسئل كلامه فاستفصل من رسول الله صلى الله عليه وسلم وطول القائل بذلك  
 جنار التي يلهي طاهرها لطهارته كعدم الكارهة فيهم ايمان بول على القداوي لكن جنم البغوي وعنه بطهارتها  
 القاضي وعنه ونقله ابن ابي اسندين في الجياد الباري والركني وقال ابن الرفعة انه الذي اعتقده والفق  
 الله تعبه وقال البلقي انهم الفتوى ومحج القياي وقال انه الحن وقال الفاضل بن حجر ثبوت الادلة على ذلك و  
 الائمة من حضائهم فيهم فلا ينفذت الخلاف وان وقع في كثير من كتبنا فبقية فقد استقر الامر من ائمتهم على القول  
 بالطهارة وافق به الواجد رحمه الله تعالى وهو المعتقد وجملة منزهة فيهم منها على الاستحباب ومنه النظافة قال الزكري  
 ينفذ طهارة في فضلة سائر الابناء صلوات الله عليهم اجمعين ونازع الجري في ذلك انه قولها  
 لما نقض منه انه يبلغ اي مبلغ الى ان قال في العباب وراى بعضهم انه لا ينجس الاكله دابة الاكله انعمت الموت  
 اي البائع لم ينجسه البهي فلهذا وليت نظنه فيستخرج منه ويحل عنه ما احب من اذا قولي وبين الطفل الاتي  
 ان في سبب قول الحق ما بين سبب حيث ينفذ هناك ولم ياوز سفيان قال في شرح الارشاد ويفرق  
 بان الاصل في القول بعدم النجس لانه لا ينجس الطهارة الا ان خرجت الى اسم الكرش ولا يخرج اليه الا بالكل على اللين

الزكري في الوضوء الطهر ان ما بين حلقهم الاذن لا يثبت فيه وكل ذلك يرد ما تاله الفقاك  
 الدون الملائك فامون كسبت في قلوبكم وفيكم

قوله وان لم يرد احد من ابننا العلم برأى من هذه المسئلة ولم يرد احد من جملته اي لم يرد احد من الجملتين  
 مع ان يعبر عن هذا المصنف بالمرجع فكما ان العرف خارج من الجملتين كذلك هذا كانه من الجملتين والافق الحقيقة  
 افقية خارجة من هذه خارجة من جملتها قوله ونظيره عطف على العطف عنه قوله لا يرد احد من جملته اي من جملته  
 اي قوله كفت رجلا مداه فاستحييت ان اسال النبي صلى الله عليه وسلم لما كان ابنته مليحة نامت المفاد من الاسود فالتفت  
 ثم لم يغفل ذكره وليتقوا قوله استحييت اي احببت قوله اذا اتفق كونه مينا بان بعد فيه احد الاد  
 المسئلة بعد استكمال شئ من هذا اذا لم يوجد فيه احد هاو وجد قبل استكمال الشئ فهو في قوله لان المانع  
 اي مقابل اللاحق العاقل بنجاسته التي في قوله انها كغيرها بيان لما هو من هذا قوله ويرى من جهة العلم بها بعض  
 الشئ من اي لا يرد ان هذا النوع من الاحتلام الذي هو من غير من ثبت له من الله سبحانه وما ذكرناه اولانا  
 جرد قوله لا يرد ان هذا النوع من الاحتلام الذي هو من غير من ثبت له من الله سبحانه وما ذكرناه اولانا  
 عنها عليه قال في شرح الارشاد وما يحسن عن عائشة رضي الله عنها في حديثها في قوله لا يرد ان هذا النوع من الاحتلام الذي هو من غير من ثبت له من الله سبحانه وما ذكرناه اولانا  
 في منية منكم احتلامه على خلافه الاحتلام على خلافه عليه وعلى من في قوله لا يرد ان هذا النوع من الاحتلام الذي هو من غير من ثبت له من الله سبحانه وما ذكرناه اولانا  
 ويظهر من قوله لا يرد ان هذا النوع من الاحتلام الذي هو من غير من ثبت له من الله سبحانه وما ذكرناه اولانا  
 قوله ما ربه الطعام حيث ناله شرع قوله المصنف وقدره وما ربه من الطعام قبل وصوله للعدله تنجز قوله كما حيث قال  
 اي في شرع ذلك القول وبلغ العدة في الاثني عشر اسرا وعنده قوله الا ان انفصل بالظاهر كمن المتجر فانه يمين بسبب انفصال  
 بالبول على راس الذكر قوله اسباب في القاموس اسمها كذا الكلام قوله يمين بيمين القومين فيقول القول بغير النجاسة  
 في الباقي على لانه لا يرد عليه حكم النبي فيما عدا الاصلين ويحل المصالح على انه في قوله وفي حديثكم فيها قوله  
 مطلق اي مما لا يرد عليه ولا يرد عليه قوله ونحوه قوله لا يرد ان هذا النوع من الاحتلام الذي هو من غير من ثبت له من الله سبحانه وما ذكرناه اولانا  
 والعقبة بانها ما يرد عليه قوله ما يرد عليه قوله لا يرد ان هذا النوع من الاحتلام الذي هو من غير من ثبت له من الله سبحانه وما ذكرناه اولانا  
 مطلق بقوله اما بين المأكول اي قوله ان يكون شأوه لنا اي ما يكرهه وتترك قوله ما علم فيه ذلك اي المسئلة  
 الذي علم انه من ذلك النوع قوله وضربا بغير المأكول يعني ان هذا النوع من الاحتلام الذي هو من غير من ثبت له من الله سبحانه وما ذكرناه اولانا  
 شعر المأكول قال في شرح الارشاد وضربا بالشرع وما ذكره مع الفراء والظفر والسفوف قوله

قوله وان لم يرد احد من ابننا العلم برأى من هذه المسئلة ولم يرد احد من جملته اي لم يرد احد من الجملتين مع ان يعبر عن هذا المصنف بالمرجع فكما ان العرف خارج من الجملتين كذلك هذا كانه من الجملتين والافق الحقيقة افقية خارجة من هذه خارجة من جملتها قوله ونظيره عطف على العطف عنه قوله لا يرد احد من جملته اي من جملته

قوله وان لم يرد احد من ابننا العلم برأى من هذه المسئلة ولم يرد احد من جملته اي لم يرد احد من الجملتين مع ان يعبر عن هذا المصنف بالمرجع فكما ان العرف خارج من الجملتين كذلك هذا كانه من الجملتين والافق الحقيقة افقية خارجة من هذه خارجة من جملتها قوله ونظيره عطف على العطف عنه قوله لا يرد احد من جملته اي من جملته

قوله

قوله وان لم يرد احد من ابننا العلم برأى من هذه المسئلة ولم يرد احد من جملته اي لم يرد احد من الجملتين مع ان يعبر عن هذا المصنف بالمرجع فكما ان العرف خارج من الجملتين كذلك هذا كانه من الجملتين والافق الحقيقة افقية خارجة من هذه خارجة من جملتها قوله ونظيره عطف على العطف عنه قوله لا يرد احد من جملته اي من جملته



لخرج من باطن الفرج وهو جميع ما يصل اليه ذكر الجايح ولما كان طويلا اى عراها انما يصير قوا بين الذكر والذكر والفتنة  
 عدم التهمة فالمراد بواو باطن الفرج فالمراد بالباطن هنا ما وراء باطن الفرج وهو الجوف قوله وقوله لا اى الى  
 الحيا فانه المراد من الشك المصنف باللام فليكن فانه شبه غير معين قوله ان مقابل الاصح اة قوله فيها منقذ مقابل الاصح  
 من غير جالس غير فينا وصيها راجع الى الادم وصيها راجع الى مقابل الاصح وقوله افرس منها حال من غير منه وقوله  
 من الادم حال من غير منها والمعنى ان مقابل الاصح الكائن في الرطوبة حال كونه من غير الادم اقول من نفسه حال كونه في الرطوبة  
 حال كونه من الادم على طهارة الرافعة وهو فاستدنى من غير الادم قوله الى الدمية اى الدمية الاصلية فلا ينافى كون العلاقة  
 راعيا لظواهرها لم يعارضها فيها اى ايعارها من الاصلية كما كتبت في المنى في غير معارضها راجع الى مطلق الاصلية لا الى اوصاف  
 المنى والا لتناقضه فيه قوله بل ذلك فعل بفتح وذلك اسارة الى التقييد اى طريقة الرفع في عمل التقييد لما ذكر من المعاصرة  
 فيها ما ذكره ما بينه وفي قوله لا طلاق الرافعة طهرتها من غير تقييد مما يكون من الادم قوله حتى لا يفتى في ذلك راجع  
 وما يفتى من انه لا بد من فاستدنى ذكر الجايح بعد وجود الحيض وان انقطع واعتلت لان الحمل الذي وصل اليه  
 بدم الحيض نازا الاناء الذكر فها اتصل بعض الظاهر فصا لا بعد الفصل بالحيض فلهذا في بان الحمل لا يتحقق  
 الحيض لان الملازمة باطنين لا تفتر كما مر من الشك فلم يصل الذكر الى الرحم قوله من الخارج اى من الخارج من الفتحة  
 وهو البول لاجتماع حال من غير المستند في ان المقتضى قوله في الجملة اى في رطوبة فتحة المرأة ورطوبة فيها الميقات  
 الطاهر ورطوبة باطن الذكر وانما رطوبة الذكر ليس لها سوية طاهرة هي تكون طاهرة بانك فيها نازا في شرح الاسرار  
 للكم بنبات ذكر الجايح اذا وطئ من استنجت ماء او مجرما يتحقق اتصال البول للذكر وللانثى قوله ولو غير مجرمة  
 فتر الشك باب الغضب المحرمة بالتي عصرت ففصل الخلية او لا تفصل في من خلية ومجرمة قوله بل لا اى الجوز  
 المنقذة من الغيب في التمر والحب اذا صار من نخلها على وصفها بالذكر وصف للطلق بالمرء والطلق ان التسمية صحيحة  
 على وصفه بالذكر اى وصف لفظ المحر لطلق المسكر لا للمسمى من الغيب فقط وتذكر الغير لان المراد اللفظية بقرينة هذه  
 التسمية ان وصف المطلق بالمرء ليس في ذلك فعل بل هو من جهة الجديلا ويلي على ما قلنا من صحة التسمية المذكورة  
 عبارة شرح العباب وهو هذه طاهر كلام المصنف في غير المحر والنبذ وهو ما حكاه الشيخان عن الاكرين في الآية  
 فالمرء حقيقة من الغيب والنبذ المعتبر من غيره لكن في تذييل الاسماء والصفات تحت ذلك فهو مالك وحمل

من لم يحضره راجع  
 بوجه الحق  
 الحليم

واهل الاثر منى الله عنهم انهم كذا سكر الله قوله فيل الا انه نكسب سوب تارة شرع العباب والاساس من ههنا نكسب  
اراقها على من ههنا نكسب الله تعالى لان الاثر منى الله تعالى بالابناء ولا ينقلب العيص الى الموصفة الابن طاشه  
فلو لم نكسب الله تعالى لنعذر انما الى الله تعالى ولا ينقلب العيص الى الموصفة المذكور وكونه باعتبار الغيب كذا الموصف  
يتصور خلو دون كذا نكسب صور ان يرضع مع العيص فلا يكون الا انا عبقا بالى او نكسب حبا العنا قيد وعللا  
سما الا انا ويطلب من راسه واطلا في الاول ينكسب فيه ما راقا في قوله ولو اختلط عيصه الا ان لم يكل على الفا  
انتهى كلام شرع العباب وراه به ما راقا في قوله قبل هذا الكلام ولو اختلط عيصه فلا ينقلب فيه لانه ينقلب  
فيه نكسب نكسب من بعد الله تعالى او غلب لا ينقلب لان الاصل والنظر عدم النكسب في قوله نكسب لان النكسب يقبل النكسب في انما  
المزج بقيد العمل الى ذات المزج بوصف العمل المسمى بحقيقة الاحتمال ان يرضع كذا في قوله وانما تغيرت صفاته فقط  
قوله نظر العنا قيد او المظنة الاول بالنظر الى كلام المصنف والثاني بالنظر الى ظاهر كلام الشين قوله نكسب نكسب في  
حبات العنا قيد او المظنة الاول بالنظر الى كلام المصنف والثاني بالنظر الى ظاهر كلام الشين قوله نكسب نكسب في  
اد الله تعالى كذا انما كلام المصنف وراه به الامام كذا قاضى والبغوى وقهرم به المصنفين ونكسب عليه الاثر ونكسب كذا  
المصنفين كذا انما كلام المصنف وراه به الامام كذا قاضى والبغوى وقهرم به المصنفين ونكسب عليه الاثر ونكسب كذا  
العنا قيد في الاثر وصار فلا حلا انما قوله انما نكسب نكسب في الاثر ونكسب كذا انما كلام المصنف وراه به الامام كذا قاضى  
قوله في الاثر ونكسب كذا انما كلام المصنف وراه به الامام كذا قاضى والبغوى وقهرم به المصنفين ونكسب عليه الاثر ونكسب كذا  
في الاثر ونكسب كذا انما كلام المصنف وراه به الامام كذا قاضى والبغوى وقهرم به المصنفين ونكسب عليه الاثر ونكسب كذا  
يتبعان فتاوى البغوى اما الاثر فلعله في الضرورة واما المزج فلا يصح ان يرضع في الاثر ونكسب كذا انما كلام المصنف وراه به الامام كذا قاضى  
في الاثر ونكسب كذا انما كلام المصنف وراه به الامام كذا قاضى والبغوى وقهرم به المصنفين ونكسب عليه الاثر ونكسب كذا  
على ما اذا لم يكن عن كسب قوله والاى وان يكن ووجه بل كان غلبا او مساويا قوله من توجيه الامر المسمى  
وهو كذا فان الله تعالى اجرى عاقبه بانه اذا اراد شيئا ان يقول له كن فيكون وهو مثل لما يشاء  
فقد ربه تعالى واهله في مراده بامر المطاع للمطاع حتى الامور من غير اعتناء وتوقف وانتقاد الى

من ليله عمرا و سحر الاله

[illegible]





احدهما بالارباب اصحاب قولنا بالارباب احتاج الى سماع الغير قولنا في الدلائل هذا هو القيد فانه عليه بلون الباطن لا  
 شيء ولا يظن في علمته ولم يعكس للاول وايقظ فترت عليه وحده قولنا بغير رتبة اى ذكر الملازمة رتبة على من الغير من غير  
 ما اكثر بعد كلب فانه يظهر من قولنا التغيير لا بالفضل سبعا وجه الرتبة ان هذا الماء لم يغير بالملازمة بل بالتغير فلا اعتراض  
 وقولنا على ان القليل لا يملك علاقة على الرتبة المذكورة يعنى بمرتبته عليه اي بان تقييد الماء بالكثير لانه لا يملك فيه الاقل  
 اي بكونه لا يكون غير ملازمة له رتبة لانه الذي يخبر بالملازمة ويظهر بالكثرة وانما قال بباي الرتبة لان المصنف  
 قد ذكر حكم الماء القليل في اوائل المطامير فانه في حكم المستثنى كما ان سائر الملازمة في حكم كونها تارة بعد وقولنا اما في  
 جوابنا على ان تقييد الماء بالكثير بائنا خارجا بالملازمة وعنه بالاء القليل بائنا مستثنى لكن بغير الاستكال  
 بالاناء فانه يفسر بالملازمة مع انه يظهر تبعا بان التحقيق انه لا يظهر الا بالفضل سبعا فانه على المصنف في قولنا اي طعنا الراتب  
 اى فكان الراتب ثمانية قولنا علم فبينما اى رتبة اى ببناء اى بناء الاكسيمي وقولنا ما ياتى في كمال اليد  
 في شرح قولنا المصنف في فصل مطلقا في فصله وتبطل بالثبوت الفاضلة لا الهما في الفيفة قولنا ان الفصل منه الجمع اه انما الى ان  
 الحاشية عند ان تعين الراتب ليس تعبدية بل لا معللا بالانستطهار بل على ما يلحق بين الطهين رتب وهو علم تام  
 ولجوز التعديل بالعلم انما هو قولنا وبه نأيت اى بان الفصل الجمع بين الطهين رتب وهو علم تام فارت علم تعين  
 في الفصل على ما هو منصوص عليه الى ان يثبت ان الفصل به في الدلائل ليس الا بالانزلة العفوية اتفاقا فاستنبط من النسخ  
 معنى غير قولنا الاستعمال اى في حاشية او مذهب قولنا به من رتب اى وان امكن فيه غبا وقولنا او نأيت اى وان كان في حاشية  
 يلتصق بالعضو قوله وفي تحقيق قولنا في حاشية العاصب قال القليل الماء المستعمل في كل خلافة المرفوع  
 بالان فقال ان قلنا التغيير بالارباب تعبدية اى كيف وهو لا يوجب وان قلنا معللا بالانستطهار اى بالانزلة العفوية بين نوع الطهين  
 كقولنا في الفصل لا يجوز عند من علم بالانزلة العفوية بين نوع الطهين ومنه التميز بالانستطهار ذلك عا اذا كانت هذه الفدة  
 من البع والفر الى ما اذا كانت زائدة على البع وكذا ابن الصدي وغيره والظاهر ان الله يفرق بين البع وبين ما اذا  
 استعمل الراتب المرفوع بالماء حاشية قطعنا انتم وقولنا على الفدة الثانية كقولنا في نظر فله والوجه ما عناه عن الفرة  
 وقولنا اى كيف هو لا يوجب ليعلم ان قولنا وهو لا يوجب عا على المرفوع دون المرفوع عليه ولا يلزم من التفريق على معنى  
 المرفوع ولا المرفوع عليه ان تدبر في البع على الضعيف وعكسه ويريد ذلك ما قد منه من ان التعبد قولنا قد بام وقولنا وانما اه

كان في ان يبين ان الذي عليه

في قوله ان الفصل بالارباب احتاج الى سماع الغير قولنا في الدلائل هذا هو القيد فانه عليه بلون الباطن لا شيء ولا يظن في علمته ولم يعكس للاول وايقظ فترت عليه وحده قولنا بغير رتبة اى ذكر الملازمة رتبة على من الغير من غير ما اكثر بعد كلب فانه يظهر من قولنا التغيير لا بالفضل سبعا وجه الرتبة ان هذا الماء لم يغير بالملازمة بل بالتغير فلا اعتراض وقولنا على ان القليل لا يملك علاقة على الرتبة المذكورة يعنى بمرتبته عليه اي بان تقييد الماء بالكثير لانه لا يملك فيه الاقل اي بكونه لا يكون غير ملازمة له رتبة لانه الذي يخبر بالملازمة ويظهر بالكثرة وانما قال بباي الرتبة لان المصنف قد ذكر حكم الماء القليل في اوائل المطامير فانه في حكم المستثنى كما ان سائر الملازمة في حكم كونها تارة بعد وقولنا اما في جوابنا على ان تقييد الماء بالكثير بائنا خارجا بالملازمة وعنه بالاء القليل بائنا مستثنى لكن بغير الاستكال بالاناء فانه يفسر بالملازمة مع انه يظهر تبعا بان التحقيق انه لا يظهر الا بالفضل سبعا فانه على المصنف في قولنا اي طعنا الراتب اى فكان الراتب ثمانية قولنا علم فبينما اى رتبة اى ببناء اى بناء الاكسيمي وقولنا ما ياتى في كمال اليد في شرح قولنا المصنف في فصل مطلقا في فصله وتبطل بالثبوت الفاضلة لا الهما في الفيفة قولنا ان الفصل منه الجمع اه انما الى ان الحاشية عند ان تعين الراتب ليس تعبدية بل لا معللا بالانستطهار بل على ما يلحق بين الطهين رتب وهو علم تام ولجوز التعديل بالعلم انما هو قولنا وبه نأيت اى بان الفصل الجمع بين الطهين رتب وهو علم تام فارت علم تعين في الفصل على ما هو منصوص عليه الى ان يثبت ان الفصل به في الدلائل ليس الا بالانزلة العفوية اتفاقا فاستنبط من النسخ معنى غير قولنا الاستعمال اى في حاشية او مذهب قولنا به من رتب اى وان امكن فيه غبا وقولنا او نأيت اى وان كان في حاشية يلتصق بالعضو قوله وفي تحقيق قولنا في حاشية العاصب قال القليل الماء المستعمل في كل خلافة المرفوع بالان فقال ان قلنا التغيير بالارباب تعبدية اى كيف وهو لا يوجب وان قلنا معللا بالانستطهار اى بالانزلة العفوية بين نوع الطهين كقولنا في الفصل لا يجوز عند من علم بالانزلة العفوية بين نوع الطهين ومنه التميز بالانستطهار ذلك عا اذا كانت هذه الفدة من البع والفر الى ما اذا كانت زائدة على البع وكذا ابن الصدي وغيره والظاهر ان الله يفرق بين البع وبين ما اذا استعمل الراتب المرفوع بالماء حاشية قطعنا انتم وقولنا على الفدة الثانية كقولنا في نظر فله والوجه ما عناه عن الفرة وقولنا اى كيف هو لا يوجب ليعلم ان قولنا وهو لا يوجب عا على المرفوع دون المرفوع عليه ولا يلزم من التفريق على معنى المرفوع ولا المرفوع عليه ان تدبر في البع على الضعيف وعكسه ويريد ذلك ما قد منه من ان التعبد قولنا قد بام وقولنا وانما اه

في حاشية المرفوع بالارباب





مع الحاج اشرفنا انتم عندنا كملت وترجع الى بلادكم  
عن الحاج فخر الدين قطنا فم انقطع الدوره فخطبنا  
هو ايدي بقوله فخر الدين فم انقطع الدوره فخطبنا  
الشيخ عبد الله (الله اعلم)

دیده سفاکده آن است که در بند  
وارنه بند هم بجوفاکده بند

محمد بن محمد بن علي بن المظفر  
مولد في سنة اربع مائة واربعة عشر

یظہر

146



وانما لم يرجع اليه النظر الى المعصاة ونحوها على ما يشمل الظن وانك والحق ورجح لا يرد الاعراض فيها لان المتبادر من  
ليس الا التخييل بمعنى الوهم قوله ولو بناه النقص فان قلت المتبادر من غير النقص ليس الا ظن الفقد وقد قلنا بالوجه  
الطلب عند ظن الفقد قلت ظن الفقد بعد الاجراء قوي منه ابتداء فلنا وجب الطلب عند هذا دون ذلك قوله  
ان ما يتعلق بالفعل انما في ذلك ما يتعلق بالترك ولذا ترك في فعل ما ورد به في الصلوة لانه الفعل ولو شك في  
منه عنه لم يتصل صلاته لان الاصل في كل منهما عدم الفعل وانك في بينهما بالاصل في ما رآى قبيل التنبيل للدلالة على ان المعصية  
هي الكبر فيجوز اللام كما سياتي في باب الاستسقاء يقال هو كثير وهو ليه وهو له واحده قوله واختصاصا وهو ان يتصل بصاحبه  
ولا يصح بكلامه كلب في قوله اي ما ينظر اليه في المستوى اي ما يجب النظر اليه في المستوى وهو تدبر النظر المعتدل كما  
سياتي فلا يرد انه يلزم ان يترك واحد من نظره فيختلف الواجب باختلاف الظاهر في قوله غلو في سهم في حق  
اي غاية رهيبه اذا رآه معتدلا كما في شرح العباب قوله في حق الغوث كما في القاموس اللام من غوث اذا نال  
واغوثاه واما اللام من اغاثة فالغياث فالمعنى هنا الحق صوت واحد من الرفقة اذا ناداه بل اغوثاه ويلزم ان  
يلحق الرفقة صوتهم اذا ناداه بل اغوثاه وهذا اللانام هو المراد فلا اعتراض قوله في ذلك غايبا لان ما ينقسم اليه  
النظر للحق الغوث غايبا قوله بما جمعت به مع ما هو ظاهره يعلم اني ابغى عما لا يعلم وجوب اصل الرد وبما  
جمع به بين المتن وكلام الجمع حيث حمل المتن على تردد متعين وكلام الجمع على تردد غير متعين ويعلم وجوب  
التردد الى احد الغوث بما هو ظاهره ان المراد النظر المعتدل فان قدره هو حد الغوث قبل على انك نظره الخاص  
لا تقبل وتغيره اقول قد عرفت ان تقريرنا بقول انك اني ما ينظر اليه في المستوى ما يندفع به هذا الاعتراض وقد  
اشارنا الى اللوح بقوله ان المراد النظر المعتدل حيث لم يقل نظره المعتدل قوله وبسليمه حاصلا هذا الجواب  
منع بطلان الانام كما ان حاصلا الاول يمنع الملازمة قوله فيلزم ان الطلب قطعاً لا يكون الطلب الثاني اخف  
كما في شرح العباب قوله اذا نوت من المالا اي وقد قلنا انه يجب بذل المال له ثمنا واجرة قوله لا في الجملة  
واين كانت عندنا في الجماعة بل الغلة في الجملة خوف الانقطاع المضرا للمعاش فقط قوله والجمعة لا بد لها  
وليت اظهر للملازمة بل كل اصل في نفسه كما ياتي في باب صلوة الجمعة قوله خلافا لما ورد في ناله في شرح  
الامرئاد وفيه الملازمة الاولى اي استحباب التامير بما اذا تيقنته في غير منزلة الذي هو فيه اول الوقت

قال والا وجب المناقض جهالات المفارقة محل الطلب فلا وجه لمن اطلق استحباب المناقض من اصحابنا ولا يظن  
 بان الجهره باطلب في الحالة المرافقة وهو فيها قد الماء حاشا وسرعا لا وجه ما اطلق قوله تفضل الصلوة با  
 الوضوء آه اي حين رها الماء آخر الوقت لان تعاطيا حاشا اول الوقت لا يلقى عن نفسه كما سيذكره الله فلا  
 ينافر هذا ما سئل عنه من ان الصلوة بين متا وبيان لانه مفروض بينا اذا لم يرها الماء آخر الوقت وهذه  
 موهومة في صورة الظن اليقيني لكن تحقق فضيلة التعليل دون تحقق فضيلة الصلوة بالوضوء الغر النظر الى  
 تلك العلة قوله ما ذكرته من ان الثانية لما كانت عين الاولى كانت جارية لتقصها قوله وقولهم الصلوة باليقين لا  
 اي لا تنافي عارضا بالماء اذا وجد لانه الوقت ولا بعده لانها متا وبيان قال في شرح العباب فان قلت  
 ينافر قولهم متا وبما قوله ابن عبد السلام في قواعد حاصلة ان البلية مع بقاء ليا والجره في باب المصالح  
 ليس مسمى الكفاية كعتقها ولا اطعامها كصومها كما انه ليس اليقين كالوضوء اولوت وبالمال شرط في الانتقال  
 ببلية نقله المبلية قلت لا منافاة لان كلامهم في الصلوة المفعلة بالوضوء والصلوة المفعلة باليقين وكلاهما نفس اليقين  
 ونفس الوضوء قوله لانه لم يثبت آه الضمير راجع الى الاعادة المفعلة من التقار والتذكير لا نهاليت ملغطة  
 وهو معنى الفكر اي لان هذه الاعادة لم تزد في الحديث مع انه آت ببلية الوضوء وهو اليقين في ذلك اعادته الجماع  
 في حديث الاميرت فانها رويته في الحديث كما سأل في كتاب صلوة الجماعة ولا بد لجماعه قوله او محل صلوة اي محل  
 الابع الاثاما واحدا وقد تناوبه جميع فقد مكاف آخر راجع القام فيقول ان كان من شأن ذلك الجماعه قال في  
 شرح العباب وتدل على عدم القضاء في مسألة البنية كل يغلب فيه وجود الماء اي لان وجود البنية على موجب  
 غلبه وجود الماء فيه وقد يارب البنية مكنه منها في الوقت صيرتها كالعدم انتم قوله كما يعلم عما ياتي اي في شرح  
 قول المصنف ويقتضي المقيم المقيم قوله ولم يلد صالح قوله المذكور منقذ لاستعماله قوله في تقديم اعضاء وضوءه آه قال ابن تيم  
 في حاشية شرح المنهج لعل المراد بيان ذي الوثبة ان المراد تقديم اعضاء الوضوء والا فكيف يكون غسل الرأس وتبرك  
 بقية البدن بل لا بد لان الغرض انه لا يكفر بغيره انتم واقوله لعل المراد انه يقدم اعضاء الوضوء ويسألف  
 لهذا ما ذكر في شرح العباب وهو ان الماء تقديم اعضاء الوضوء ثم الرأس ثم الساق الايمن ثم الساق الايسر  
 كن يعمل جميع بدنه فان من يعمل جميع بدنه يقدم الوضوء لانه يقدم جميع اعضاء الوضوء حتى الرأس بالغل

كما عرفت باليقين فاعاد الرأس في الغسل والرأس في الغسل فاعاد الرأس في الغسل فاعاد الرأس في الغسل

الكتاب في الرد على الفاعر

فَقَدْ وَدَّ عَلَيْهِ كَيْفَ دُرِّ قَفْصٍ أَجَابَ وَنَفْخَ  
وَأَمَّه وَالْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي بِنُورِهِ نَفْخُ الْقَفْصِ  
وَقَفْصُ الْأَمَّةِ مَعَالِي الْيَوْمِ وَأَضْفَرُ ثَلَاثَةِ قُبُلٍ  
فِي الرِّقَابَةِ بِلَيْسَ الْأَمَلِ فَفَلْهُوَ الْفَادُ  
وَالْزَيْعُ الْأَجَابُ مَا مَنَّا مِنْ أَلْوَتِ  
إِلْعَانَةِ ثَلَاثَةِ دَلَّابِ وَتَقَرُّوْا بِعَيْنِي  
بِأَجَلِهِ مَعَالِي  
مَا كَانَا



المذكورة في الترخيص للمنفذ الوكيل

فقدما من حيث ذكر فقد ذكرنا في هذا الموضع المذكور  
في اول السبب الثاني في سبب الاداء المذكور  
في هذا الموضع المذكور في اول السبب المذكور  
في هذا الموضع المذكور في اول السبب المذكور  
في هذا الموضع المذكور في اول السبب المذكور



بالخطبة فلما استعمل الماء فانه لا يغفر حتى الله نعم بالخطبة لان الماء بلك وكثر ربه انهم بان قولهم  
 فلما نزل الراء على عيسى مثل الماء غفر فانه هناك انهم قد غفروا حتى الله نعم بالخطبة فانه بالماء نلتس حبيب عليه بلك  
 ذلك الراء لئلا يغفر حتى الله نعم كما اوجبتنا استعمال الماء في الصلوات المذكورة من اجل ذلك قولهم اي مر بقطعة  
 من بلك لان العمل في قوله لئلا يغفر بظاهره غير صحيح قولهم وانما ابن العماد اذ قال في شرح العباب واعتمد عدم جواز  
 اليم بعضهم ووجهه بان شأن الاجابات كلها انه اذا شك في مصدر سقطها لا تسقط بل لا بد من تحققة يقينا او  
 ظنا بعلامة شرعية ودكول ذلك المتعلق في جميعها نظر في الفرق بينها وبين باطنا اذ هو من خصته وتفسيره فلا  
 يناسبه التشديد بالانذار على ما ينبغي من انه انما هو من غير خالفه الرأى بانى والبعوث فاننى بانه نعم واعتمده  
 الاستنوك والوزن رتبة وغيرهم قال الاستنوك لان الجواب القطر بالماء مع الجمل فالعلة التي هرطقة للهلاك  
 بعيد عن محاسن السريعة فسمي الله نعم ونفى به ليعلم عند قيام المنة التي هو المرفق والحق وبولده قوله الجوع  
 من النفس ان المضطر اذا عاف من طعام احضر اليه انه مسموم جاز له كل المنة انه مراده بالبعوض في قوله و  
 اعتمد عدم الجواز بعضهم هو ابن العماد وكما في شرح الارشاد قوله فانه في شرح العباب ومع ان عمر بن العاص  
 رضي الله عنه احبهم ففى من البراءة هكذا ان غفل يتيم على باصحابه البصير نذكر واذ لك للنبي صلى الله عليه وسلم يا عمر  
 صليت باصحابك وانت جنب فاجزته بالذبح من الاعمال وقلت انى سمعت الله نعم يقول ولا تقتلوا انفسكم  
 ان الله كان بكم رحيم فاصحابك النبي صلى الله عليه وسلم لم يقتل شيئا انما قوله قوله ان ابن ابي في شرح قوله المصطفى ويكرهه الشافعية  
 قال معك هذا وما قبله حيث لم يكن يقول على او بعفته نفسه فخره له فبصحه والاحرام فالمراد سبق بالمعنى لا بالمتن  
 وليستفاد منه ان المراد بالشيء المحرمة النظم فلا ينافر ما سبق في صورة التوهم من جواز اليم به لا وجوبه قوله ما افاده  
 المتن انه وجه الانارة انه اطلق نفس الترتيب فيهم منه انه لا ترتيب سوا احوال ام لا وسواء كانت علة في اعضاء  
 ام لا فليظن بان اركان اليمين او النكته بالنصب عطف على ضمير فان علة الظاهر في  
 قوله وبت جعل اليمين كحقوق لانه اذا اظهرها معا بيمين واحد اقل بنية تقديم اليمين قوله اوله في قوله قال  
 الما وري الجبهة ما كان على كسر المصروف ما كان على جرح ومنه عصا بة العضد وفيها انما والمضطر  
 هنا ما عدا اعضاء العضد بغيره عطفها عليه وانما قال بفتح اوله لانه بضمه مصدك وهو ليس بمراد هنا قوله اوله

في قوله المصطفى ويكرهه الشافعية  
 في قوله المصطفى ويكرهه الشافعية



[illegible][illegible]

أَلَمْ يَكُنْ لَهُ الْإِنْسَانُ أَنْ يَقُولَ رَبِّهِمْ هَاتُوا  
 الْآيَاتِ ۖ فَوَيْلٌ لِلَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ يَوْمِهِمْ  
 الَّذِي يَأْتِيهِمْ فِيهِمْ يَوْمَئِذٍ أَصْحَابُ  
 السَّعِيرِ ۚ

أَلَمْ يَكُنْ لَهُ الْإِنْسَانُ أَنْ يَقُولَ رَبِّهِمْ هَاتُوا  
 الْآيَاتِ ۖ فَوَيْلٌ لِلَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ يَوْمِهِمْ  
 الَّذِي يَأْتِيهِمْ فِيهِمْ يَوْمَئِذٍ أَصْحَابُ  
 السَّعِيرِ ۚ

في قوله لا يوجد الصفة فالأطراف هنا مقابل الانكسار للمعنى جزمه في جميع مواضع الصفة فان قصد اليه كذا لا يرد  
 قوله وهو الطريق أي السبب الحق له لم يرد لا يمكن تقديره هنا أي فقد بر الترتيب في التيم لان تقييد الترتيب في الرتبة إنما  
 كان في صورة الانكسار ولا انكسار في التيم فان قلت ان الرتبة انما يمكن له على وجهه وبديهة الرتبة فقد يكون  
 تقدير الترتيب ام لا قلت لا لانه في التيم اقرب التيم بالفضل في صورة التعميد والفضل هو ستر اقل جزء من العضو  
 للرتبة لان الفضل هنا بالعضو لا بالية فان في حين من اول جزء فقد تقدم التيم على العضو وقد سبق باب الوجود لانه  
 تقدمت التيم على العضو في الفصل الا انه وان لم ينو الا بعد تمام العضو فقد كانت اقرب التيم بالفضل فينبطل التيم في قوله  
 لوجه الفضل في عمله لتقييد المطلق بعدم تقييد التيم قبل الوصول الى انما يتبين انه لانه لو جدد هذا قبل الوصول لوجه الفضل  
 قوله من رتبة الية الى الية بان ملكت على فليس الية بعد رتبة بالكلية ترابيض فاخذ وجهه الذي لا يرد  
 رتبة تقييد الية في رتبة الية ان هذه التيم لا تكسر الاستقامة الغرض مما ملكت المقصود هنا بيان التيم في  
 التيم في الجملة وانما ينبغي بالتيم في رتبة المصنف فان لم يكن في هذا اقل له وانما التيم والاستقامة او في التيم  
 في الحديث الاصغر والاكثر فان يتبين ان التيم والاستقامة وانما رتبة الصلوة بينهما ان استقامة الصلوة بينهما التيم  
 فالمراد بالاستقامة هنا هو التيم لان استقامة الصلوة بمعنى طلب اقامة الصلوة وهذا الفعل الذي هو التيم يستلزم  
 عليه انه طلب اقامة الصلوة وان ابيت اطلالة الاستقامة على التيم فقد مضى ان اي وطرف الاستقامة وانما ملكت  
 المراد بالاستقامة التيم اما على اطلالة الاستقامة عليه واما على تقدير المضاف اليه على ما تطلبه عبارة شرح الارشاد وير  
 هذه وليتم للاصغر بان انه الاكبر وعكسه لان مقتضاها واحد ولانه يتوحد تيم كل منهما الاستقامة انتهى في شرح  
 العباب لو تم الحديث وهو ظنه اضعف هو اكره وعكسه هو تيم اتفاقا على ان في رتبة مقتضاها واحد ولان الحديث  
 والجنب من رتبة التيم استقامة الصلوة وفي شرح الرهف وان غلط في تيم من الحديث الاصغر الى الاكبر او عكسها  
 به الاستقامة للصلوة لان مقتضاها واحد ولان الجنب من الحديث من رتبة التيم استقامة الصلوة قوله  
 عن مقصود ضرب بعد جزم لان لا مفسد للطهران والآلاف الصنائع قوله لا لاختلاف الامر بينهما اي في رتبة التيم الجملة لانه  
 لا يمكن هنا انية الاستقامة قوله باقوله هذا لا ينافي ما مر من لية لوجده التيم قبل وصول الترتيب مع ما مر انها لم تقتض  
 باوله لانه لا يطل الفضل الباق من الفضل فان ما قرنت به او كانه الوضوء قوله ذكرنا فيهم الذالك اي استحضار الكمال

العاب







انه قولها بانها من انه موثوق على ابن عمر رضي الله عنهما لكن مثل هذا لا يقال من قبل الرأي مقبول <sup>هنا</sup>  
 الثانية الواجبة التي وقعت بعد الضربة الاولى التي سمع بها الوهم واليد بين فانها وجبت كما قلنا من انه لا بد من  
 من بين قولها والذي يتجده ما صله اختيار الشيخ الثالث وهو سمع بعض احد يما معينا وهو من جزء سمع بالضربة الاولى  
 لان هذا هو الذي لم يسمع بالضربة الاولى بل ما قبله قوله كالوضوء اي قبا ساعليه قوله لعدم انفصاله اي لعدم  
 عده منفصلا لما قبله قوله والما قبله من قبيل عطف العلة على المعلول فلا بعد هذا منفصلا كما لا يبعد منفصلا في رفع  
 اليدين ثم رده فلا الماء في الصورتين قولها في الماء اي كما ان ردة المفاوز الغالب لا يؤثر في استعمال الماء في قول  
 وللا ريقه خلقه قال ابن فاسم في حاشية شرح المنهج ثلث لليدين والحق قتيده بالوجه وانتم من على ما ظهر انه  
 ينبغي تفهيم الضمان في بالنسبة الى سمع اليدين لان تشبيه الملقية بغيرها قوله ووصول العباد جواب عما يقام اذا  
 فترجى والاصل وحصل الضمان بين اصابعه كان ذلك الضمان مانعا ووصول عبادا في ردة ما بين الاصابع  
 في الضربة الثانية فلا جزم في حاشية انا نمنع ذلك فانه لو انصرف على التقريب في الاول فراه لعدم وجوب ترتيب فضل  
 الراب الذي مقوى الاول لا مضيقه قوله لو غشي عبادا اي من غير تلك قوله كما علم عام حيث قال هناك ومن ثم  
 لوافده من العضو او قوله لم يسمع اي لو كان متعاما لا في العلم ان من فرض يتيقن ان اي ان يتيقن لكن ان فرض  
 اشارة الى ان هذا اليقين نادر كما في صينات وكذا ان غلب ظنه لما مر ان غلبة ظن التقييم كاف في جعل <sup>الفقد</sup>  
 اي لجعل الفقد شاملا للفقد البشري ما في يمينه وجعل الوجدان شاملا للوجدان الشرعي ما في يمينه المرفق  
 قوله في خلاف او معنى ثلاث ماء اما لو قال عندى ماء او رعينه ثلاث او عندى ماء للعطف فيبطل به تجه  
 قوله وانما يبطل او اي كل واحد من الصلوة واليتم وقوله برة او برة فيه توزيع ونشر على ترتيب اللف كما ان  
 قوله لغلبة الضمة اي الجزم بها وعدم حصوله باطل كذا قوله فلا اعراض عليه يعني اعراض بعضهم على المقسم بان  
 ينبغي ان يقول بطل لان الكلام في بطلان اليتم لا في بطلان الصلوة واصل جواب الثالث ان بطلان الصلوة انما  
 هو بسبب بطلان اليتم فكانه ذكر بطلان اليتم قوله وان تلف الماء غايه لمعنوم الضر من بطلان اليتم بانشاء  
 الصلوة قوله ففصلها على صيغة المافيه ذكره مع اعناء قوله وبيع الثانية عنه ليعطف على الضمير المنصوب قوله  
 لا يجوز سهو لانه لا يبع عطفه على الثانية قوله لم يتيقن من الانقضاء لان التيقن قوله فلا اليتم فانه ليس



بسببنا على امر ضعيف وقد انقضى قوله بإزالة بالضم يفعول للآلة وقوله كافتتاح جرات دله فاندفع أنه قال في  
 العباب وقوله الاثنى سا ذكر في فية الاقامة غير صحيح لما ياتي ان المقيم يعمل بغلب فيه وجوب الماء له في القضاء وان  
 لم يبق الاثنتان او عمل بغلب فيه على ذلك ان لهما فلا تأثير لثبتهما في دفع تبصير فيه الاقامة فيما سبق فية  
 القصر عليها انتهى فلو صوابا ووجه ان ناعمة حق هو ان اذا نوى القصر ثم نوى الاقامة ولو عمل بسقط قضاء الصلوة فيه  
 باليتم كانت الزيادة كافتتاح صلوة اخرى فالبطالان لذلك لكونها يجب قضاءها ولو تفصلها اي بين السقط  
 باليتم وان لا تسقط وقوله فان وضع الجيرة اه بيان للتفصيل وقوله على طهر اي في غير اعضا اليتم كما ياتي آخر  
 الباب فيه قوله لا اي لا يسقط وقوله يقتضي خبر لا فانه ان كان المقيم اه هذا يستفاد من قوله لا تسقط كل  
 معناه لا يسقط وقضاءها كما قدره الله اما الوجوب او لندبر قوله وانتهى استفاد من قوله اسقطها لان معناه  
 لم يبق له حاجة الى القضاء اما لانه يعمل الغالب فيه فقد الماء واستواء الامر له واما لانه لا يشترط قضاءها  
 وانما زاد على ما قلناه عند الاحرام كات نوى عند الاحرام ركعتين ثم قبل رؤية الماء نوى زيادة ركعتين  
 قوله ومنه الركعة اي من العدد الركعة الواحدة قوله على اصطلاح الحاشية في الماء وتشديد البيت فان  
 العدد عند نصف مجموع حاشيته فلا يشمل الواحدة لانه ليس له الا حاشية واحدة على ان بعضهم اه  
 فانه فسر العدد بما يقع في جواب كم فيشمل الواحد وفسره بالتفصيل الاول وجعل الحاشية كاملة للركعة في  
 يصير للواحد حاشيتان احدهما واحد ونصف مثله والاخرى نصف اذ يعتبر في الحاشية التمامية ان يكون  
 من ذي الحاشية بقدر نقصانه من التمامية ويرد على هذا البعض انه على التقديرين يشمل الكسر ايضا انه  
 ليس بعدد قطعا الا ان يلتزم عدد رتبة في لاف صحي بعضها اه لانه لا يجزئ المولدة فيه لانه لا يبطل الا  
 برؤية قال ابن عباس ظاهر كلامهم انه يلزم اعلامها بوجود الماء ووجه ان طهارتها باقية ووطءه جائز  
 ومقتضى ما هنا انه لو اقتضى بغيره تسقط صلواته باليتم وقد امكن اعني المأموع الماء قبل احرامه بدون الامام  
 مح اقتداؤه ولم يكن اعلامه بوجوده لانها اشترطت فلا مانع غلطوانية قال في شرح الارشاد في هذا  
 الاصل له لو اجنب متوضي فقيم للجنابة ففقد الله صلى الله عليه وسلم من الغرض لانه يهبط بالوضوء وتيمم انما هو  
 للجنابة وهو صحيح وان جرم به عن واحد لان الجنابة مانعة انتهى لهما ويشكر اه لان المعادة تسبب صلوة

الضحي

محقق من جواز الجمع بالاولى  
 وعلى الثانيه فقط لا يجمع بالاولى بابت نزل بعد  
 النعم وتبليغها الاول موجب الاعادة كانت  
 تلك من اوقات قبل تعلقها بعدم وجود الماء  
 ومكانه الخفض من انما انظر الى جعل الماء

البصير وجوبه في الفرض والقيام وغيرهما كما سيظهر اليه في ذلك المعادة فانها اذا بان فساد الاول  
 في كاسي في باب الجماعة قال ابن تاسم قد يقال هو صالح للوقوع عن الفرض اليه وذلك فيما اذا عاود  
 بغيره كاسيا الفعل الاول ثم بان فساد كاسي في عمله فليقل الان باب بانته بنبيات في هذه الصورة انها  
 في معادة الفرض قوله ثم قد رت عطف على لا يصح لا يصح قولها بان لوقه اي نوت الفرض فتتبع هذه الفرض  
 في الوطى للثلاث بانها نوت الوطى فانها لا تتبع الفرض بها في كل مقام اي من اوقات الخطية او الجمعة في  
 ذلك الموضع من الابع بين فرضين واذا لا يصح بيقم فرض بلغ بعده وقبل الدخول في الفرض فمضاه في ارب  
 فاما ما يوافقه قاله شرح الروض وان ضل في فرضه بيقم ثم اعادها جماعة به او صلاها على وجه قبل اعادتها  
 لما عاودها فانها لا تصح وانما جاز جمعها في النعم الاول مع قولها انما وان رعت نقلا فالايات  
 في ان تلك كيف لم يجمعها بيقم مع ان كلا منهما فرض قلت هذا كالمصلحة من جنس لم يجمعها بيقم وان كان  
 ومما لا يوافق في الايات واحدة الفرض في كون قياسه قد عرفت مما نقلنا عن شرح الروض قياسه حيث قال هذا  
 في قوله الاول لان الاول في كسونه فرض بانها تكرها فكانت اولى من صلوة البصير بعينها في كل  
 في قوله الثاني لانهم كره ابن تاسم من ان الصلواتين هنا وتطيقه واحدة تكفر بيقم واحد فلا يفسد في الصلوة  
 في قوله ثلثة فقله في قوله الفرض قولن وجوابه تفصيل للفرضية بدون ملاحظة الفرض في قوله وانما ذلك لا يفسد  
 في قوله ثلثة فقله في قوله يكفيه بيقم واحد في قوله في قوله يكفيه لا يقيم لانه اذا وجد فعل وما فيه راحة الفصل  
 في قوله الفصل فقط فلا يمام في عبارة انه انما يكفيه بيقم او ان في قوله وليس على ان ايام ذلك انما  
 في قوله في العبارة ناطع للنظر عن الخيات ويخرج عنهم النظر لذلك وان الصلوات لا يتفقون  
 في قوله انما هو في فرض واستباحته مع غيره تبعا له انه في قوله ابن القاصت بنشد هذا الصلوات المأملة  
 في قوله ان قول المصنف ولا اذنية تفصيل ليس بقصد الانهم قوله كما يصح انه تقدم الصلوة  
 في قوله الثاني انما في الاول ولا يجب الربط فاذا تقدم الصلوة جاز كما يجوز تقديم كل من الثلثة

محقق من جواز الجمع بالاولى  
 انما في قوله في قوله يكفيه لا يقيم لانه اذا وجد فعل وما فيه راحة الفصل  
 لا يجب الربط فاذا تقدم الصلوة جاز كما يجوز تقديم كل من الثلثة

محقق من جواز الجمع بالاولى  
 انما في قوله في قوله يكفيه لا يقيم لانه اذا وجد فعل وما فيه راحة الفصل  
 لا يجب الربط فاذا تقدم الصلوة جاز كما يجوز تقديم كل من الثلثة





لا يجب تقسيمه على التيمم في كل ما من وجوب الاعادة اي في التيمم الذي قيل قوله المضموم ويندب التيمم في كل ما من استباحته اي في  
 قول المضموم فان لم يفرضا وفلا يباح لهما ما استباحا اى ما استباح الفاتحة استباح غيرها بقا وان لم يفرضا  
 قوله وقضية اى وقضية تعليل بطلان التيمم بزوال التبعية بالفساد بالجمع بطلان التيمم بطلان الجمع بطلان الفصل لانه  
 هنا ايضا دللت التبعية بالفساد بالجمع قوله ولا يلتزم بها اى من حيث هو متبوع فان النظر هنا ما بعده لا متبوعه  
 قوله الى ما عزم عليه وهو وقت اجتماع معظمهم قوله فلا بد من ما ذكره من التفصيل حيث قال فان علم ان الاما تيمم بعد الخرج اليها  
 اى لم قبل الاجتماع فانه في هذه الصلوة ايضا ينبغي ان يؤخر الى الاجتماع لانه يمكن هنا ايضا حدوث تيمم بطلان التيمم  
 قوله ايضا فيه قال سائر الخراج بالجملة الموقفة الساقطة المطلقه تيمم كل وقت اى ارضا الا وقت الكراهة فلا يصح  
 تيمم لها فيه قال الزركشي ومعه فيما اذا تيمم لما في وقت الكراهة لم يصح له تيمم فيه ليعلى مطلقا اى في غيره فلا ينبغي منه ولو تيمم  
 في غير وقت الكراهة لم يصح فيه اى في غير وقت الكراهة ما يتعلق بفعل الصلوة وهو ما بعد صلوة  
 الصبح الا ان قطع الشمس وما بعد صلوة العصر الى ان تغرب قوله وهو اى هذه الوقت المتعلق بفعل الصلوة فلا يربط  
 لا ينقص لانه ان صلح الصبح او الوقت بطول وقت الكراهة وان صلا وقت الإسفار يقهر وان صلى العصر او الوقت  
 لم يرد وقت الكراهة ولا ينقص قوله كما مر اى في شرح قول المضموم والاصح جواز مع زواله عن قضية كلام الفقهاء الى الخلف  
 فقضى ثلاثة اشياء العباب في نقل النتائج السليمة والدله واعتمده انه حيث وجد لاحد من اصحاب كلام  
 الامام في ما اذا كان في قضية اعتد ما في تصنيفه لانه موقوف على ما هو الامر الكلي للتيمم على الخرج وقد قلنا  
 الامام في الاموال في التيمم فلا نسلمنا منها على انه في وقت وسقطا اى القفال وغيره قوله او حجب عليه اى على التيمم  
 الا في شرح الرغف ومن على بطلان فوات من علمنا شيئا مما مر من تيممات التيمم او حجب عليها بغيره القضاء و  
 بعد ما انما بالسبب فينا اذا حجب على فوات لم يثبت على علمها وذلك بان يمتنع لم يثبت لو زاد احداها وقيل لغيره  
 بطلان على الارض وان كان القضاء لا نهائيا التقديرين وقضية كلام الاصل ترجيح الاصل هو ما نص عليه ان  
 الامم وغيره في مجموعهم وفي حقيقة باب طهارة اليدين لان الاما يدل السجود وليس طهارة النجاسة  
 الا لان اعتبار النجاسة الكسب استيفاء السجود بدليل انه يقصر سقوط القضاء مع الاما فلا يفسد النجاسة  
 الا انما اوسل كانت نائبة بغيره ام لا واصل ان كان القفال مدنا ام منبأ قوله كغيره اى كغير القفال من بطلان القضاء

في شرح العباب في نقل النتائج السليمة

قولهم فعلها في الوقت فيكون انما هو فيكون قضاء قولهم وقت التيمم قبل المنيق البتة اعني وجوبه الماء والاداء  
 فيه متعلق به قولهم اي التيمم قولهم ولا نه لما كثره ففعله اي واللبس التيمم لما كثره ففعله فعله كانه ليس برخصة محضة فلا يقتض  
 سقوط القضاء ولو لم يكن هذا التيمم لكان من شأنه اسقاط القضاء لان من شأن الرخصة التسهيل وجوب  
 القضاء بناحية من رتبة التيمم من رتبة القضاء الرخصة المحضة بسبب التيمم قولهم هو رخصة اي التيمم  
 رخصة من حيث بقاء سبب الحكم الاصل الذي هو وجوب الوضوء فلهذا سبب الذي هو التيمم بان رتبة من حيث  
 وجوبه فانه تكليف والتكليف الزام ما فيه كلفة اي رخصة وهو سائر التيسير الذي هو الزام في الرخصة قولهم وانما لا ينافي  
 اي الوجوب لا ينافي تغيير الرخصة المحضة الى سهولة الذي هو الزام فيما لان الوجوب ينافي ما وافق لغرض النفس اليه  
 اخف عليها من الحكم الاصل مثلا وجوب التيمم اخف على النفس من وجوب الوضوء واول الحقيقة اخف عليها من حرمتها وانما كان  
 غالبا اسارة الى ان كان اصل الحديث يكون الموت عنده اهل من اصل الحقيقة فلهذا فانه ما لم يكن قضاء قال  
 سائر المحرم ولو عصى بالاداء في محل لا يغلب منه وجوب الماء وتيمم لو ففعله لم يلزمه الفضله لانه ليس بخلاف الرخصة بطريق  
 الاتصال حتى يفرق المال بين العاك وعينه فلهذا الماخرات انصرف عمل الرخصة بطريق الاعماله فانفردت المال بينه  
 بين العاك بغيره فيقتضي غيره فلا يقتضي فانه في اشكال السبكة استثناء العاك بغيره لانه تقدم انه لا يمتنع بان  
 ولا بالضر وان المدار على غلبة ففعله او اندوه وحرمة العاك في نفسه كان سائر في سبب التيمم في طريقه او سائر في  
 او سرف فيه فانه لا يقتضي لان سبب الرخصة غير ما به للعقصة انه قولهم في عديله السابق اي في سرف قوله المص لا يمتنع في  
 الحديث قولهم وتأخير البيان اي تأخير البيان عن وقت الخطاب في وقت الحاجة جائز وواقع واما تأخيرها عن وقت  
 الحاجة فمأخوذ وغير واقع لانه من قبيل التكليف بما لا يطاق وهو جائز غير واقع كما تقدم في حكمه في ادائه باليواز هذا  
 القول قولهم قبل لاحاجة لهذا الاستثناء قال وفيه اشكال آخر وهو انه لا يبيع التيمم هذا لان سرفه تقدم طهارته  
 جميع البلدان عن نجس لا يعرف عنه انه قد تقدم من ان لم يات به من هذه القوة فرفقة فانه اذا افتد الماء حاد  
 ومع يجوز التيمم مع وجود النجس العين المعص عنه فلا اشكال من هذه الحقيقة قولهم وهو التفصيل المذكور في مفهوم الكثير في  
 المخالف وهو ليس والتفصيل هو ما ذكره في قوله اي في قوله اي كما اذا لم يكن سائر قولهم والالزام القضاء وقضا  
 قال الهم وهو المعتمد ولين في الحكم ان الحكم لا يكون يقتضي عدم الفرق قولهم وما اوجه صفة انه لان مفهوم الرخصة يقتضي

يجوز للمتن الاعراض بغيره

كما قرئ

كقولنا قوله بالتعبير بالبرهان الضعيف المدلول لا ينفصل الدلالة فانه في كل واحد كما ذكره بعض المحققين قوله فيكون  
 في وجهيهما معلوم ان وجهيهما المسح انا هو فيما اذا اخذت شيئا من الوجهين فيجب ان لم ينفصل عنه على وجه  
 سواء وضع على ظهره على صلاته قوله وتقصيلاهم اي وجوب القضاء وعدمه لا وجوب الزنا وعدمه ايضا قوله  
 في السبب الفقه انه ناهي ذكره باب سرحة الخرافات المتعمقة لفقهاء الامم لا يخرج اذا جعله ليطلم طهره برؤية وان لم يزل  
 انما على طهارته العقلان المفروض ان حين وصفها على غير جنب **باب الحجب**  
 قوله على الامم وقيل من الفصل بالحيض فانه ليس بغير وجه ومن فاد ولا تفيد الاحكام بذلك لوجه الملائكة  
 الا في التسمية لا غير قوله الذي يمكن ان ينفصل لا في سببه فان السبب مؤثقة في الناس وغيرهم كما ان القاموس  
 في قوله على تقدير الاستكمال يعني لما قد استكمل ما صار المعنى المرفوع الا ان السبب من الحيض الذي يمكن ان يكون على ما تراه  
 الملائكة ذلك المرفوع بكونه ايضا هو استكمال السبب من اي امرها فها هذا المرفوع السبب التي هو السبب كلها زمانا لرواية الله  
 في اصدار المرفوع الا ان الذي هو امر السبب زمانا لها ولا يرد في ذلك بل هو الواجب قوله فيكون السبب ظاهرا اي انما هو في ذلك  
 لا ينفصل الاستكمال لا فيكون السبب كل ما ظننا واما اذا انظر الاستكمال فيكون السبب بمعنى استكمال السبب من الجملة الا ان ذلك  
 في المرفوع الا ان ذلك المرفوع الا ان الذي هو امر السبب كما ذكرناه قوله وازاد ان عطف على مرفوع اي زاد وجها هو ليس و  
 في امره من غير سبب قوله اي قدرهما متصلا لا يرد في قوله متصلا من ان يقول وان لم يتلفق اه لا في انما  
 في الاتصال متصلا للقول وليس كذلك بل في اليوم والليلية على ما ذكرنا عبارة الربط وهو هذه وليس المراد ان لا يلبس  
 في الاتصال من قوله الى الدم من غير قفل نقاء كما يتصور من نفي الاتصال بل من رأت وما منقطعا ينفصل كل من عن يوم والليلية  
 في المرفوع بل في ما والليلية على الاتصال كان كناية عن حصول ان الحيض انتهت فانظر الى قوله بل في ما والليلية على الاتصال  
 في المرفوع ان الاتصال لليوم والليلية والليلية قوله وان لم يتلفق اه اي وان لم ينفصل ذلك الفصل الاس من ربعه  
 في المرفوع ان لا يتلفق ان يتلفق من حصة كانت الامر ايضا كذلك واما اذا تلفق من اكثر من مكان كلمة طهر انما في  
 في المرفوع ان لا يتلفق من حصة كانت الامر ايضا كذلك واما اذا تلفق من اكثر من مكان كلمة طهر انما في  
 في المرفوع ان لا يتلفق من حصة كانت الامر ايضا كذلك واما اذا تلفق من اكثر من مكان كلمة طهر انما في  
 في المرفوع ان لا يتلفق من حصة كانت الامر ايضا كذلك واما اذا تلفق من اكثر من مكان كلمة طهر انما في

انما في كل واحد كما ذكره بعض المحققين قوله فيكون  
 في وجهيهما معلوم ان وجهيهما المسح انا هو فيما اذا اخذت شيئا من الوجهين فيجب ان لم ينفصل عنه على وجه

في المرفوع بل في ما والليلية على الاتصال كان كناية عن حصول ان الحيض انتهت فانظر الى قوله بل في ما والليلية على الاتصال  
 في المرفوع ان الاتصال لليوم والليلية والليلية قوله وان لم يتلفق اه اي وان لم ينفصل ذلك الفصل الاس من ربعه

فان  
 كبر كنهه  
 فانه



[illegible]

من بلدين فانه واحد من العتيقين انه منى عن قول النساء الاول عام في الرجال والنساء خاص باجل الهبة والذات فان من  
بالنساء عام في الحريات والمزادات وحاصل كلامه هو انه لا يمكن تفصيل مفهوم الحديث الاول منطلق الثاني لما بينهما من  
العموم والخصوص من جهة والجمع والافتقار من جهة اخرى انما قد رأت ذكر بعض افراد العام حكم العام لا يخصه فمقتضى  
المقارن والبرهان هذا لا يرد ما ذكره ابن قاسم من انما جنات له في هذا المقام كما لا يخفى على من نظر فيه واحكام المطامع  
على ما مر من ان القاعدة الاسولية قوله كما جرت العادة اي كما انما جرت بالانقضاء بان قلنا سقوط الصلوة كما انما جرت العادة  
ووجه ذكر الانقضاء مع ان انقضاء ان يقال سقوط الصلوة ليس لعدم الاداء والانقضاء ان الانقضاء ما سبق مقتضى  
وان لم يبق مقتضى ولكن تسميته قضاء بالنظر الى معنى فعله فانما الوقت توهم ذلك ولهذا قال ان من شأن القضاء  
سبق مقتضى له يعني يليق بالانقضاء ان يكون مقتضىه قد سبق وان لم يكن هناك كقضاء هذا الموعود اقام مقام  
المحقق بغيره بالسقوط كان يقع سقوط القضاء فانما كان مقتضى الصلوة سابق ويعبر بعدم القضاء من انما بان يقال  
عدم القضاء وهو كذا فلما الاداء فانه لا يمكن له مقتضى لا حقيقة ولا وهما لم يجر فيه استعمال السقوط بل انما يلقى فيه عدم  
الاداء من اختصار عبارة الرافعة لذكر القضاء واستعمال السقوط في القضاء والاداء قال سقوط الصلوة حتى يسقط الاداء  
سقوط قضاء بناء على زعمه وهذا في استعمال السقوط فيهما فقلت نكتة التعبير بالانقضاء ومن هذا التقدير ظهر انما  
ادخال لفظ ان في كلامه وان الفير في قوله وعدم راجع الى القضاء لا الى السقوط وان قل واستعمال من في مقتضى على  
الاختصاص وان غير التسمية في قوله ايضا راجع الى القضاء والاداء في قوله لا يفتي اللام واما بكونها من صفة متبينة لالتسمية بالانقضاء  
بل تسمية بالمتماثلة في بيان حكمها الاجمالي والتفصيل بقرينة عطف قوله وقوله فتفعل المتماثلة في بيان حكمها  
التفصيل على قوله قوله فلا تمنع الصوم والصلوة بيان حكمها الاجمالي فيكون من قبيل قوله نعم سبيل تفصيل الحكم في البر وقوله  
فلما فرغ اه اي لاجل انه تسمية لبيان حكمها الاجمالي والتفصيل في قوله على هذا التسمية هذا القولين ليكون احد القولين بيان  
حكمها الاجمالي والاخر بيان حكمها التفصيلي وقوله بيان اعلة لهية المتالرية بهذا التفريع يعني ان التسمية وهو انما الرتبة  
للبيان والبيان اعلة للقول المذكور ليكون التسمية اعلة للقول المذكور بالاسطة وقوله فتفعل اه اي رتبة الى وجه  
ذكر المقصود في تفعل بالانقضاء دون العوارض مع ان الحكم عطف بالواو يعني ان بين القولين كمال الاتصال لان احدهما  
بيان الحكم الاجمالي والاخر بيان الحكم التفصيلي فلا يفرق عطف احدهما على الاخر بل كل منهما على حدة مع التسمية المذكور  
بالواو

وقوله واسأله عطف على احد البينين واسأله الى ان الغرض من هذا السبب يعود الى السبب لاني المسبب فاما المسبب فاما  
 مسبة لكنه جعل مسبة لبيان الاهتمام به وحاصل كلامي انه شبهت الاستفاضة بالسبب لبيان حكمها الاجمالي والتفصيلي  
 ثم ثبت للسبب وانما قال اكثر احكامها لان بعض الاحكام لا يجرى في سبب كالمسبب وكل معلومة لا يجرى في سبب الدم السائل  
 من غير السيلين قوله على كيفية التبع المشبهة بان تشذوقه كاللغة بوسطها وتبنيها اخرى متقدمة الطرين في جعل اصلا  
 تداوما والاخر ورأها وتشدقها بتلك الخفة قوله من منتهى اي يأخذ عليها الزمان كما في اهتمامه والمراد هنا من شأنها  
 ان يطول زمانها لئلا كما في التبيين اسم كتاب المقصود قوله وتبينهم بها اي بالبطانة اي بما بعد ما قبل كما مر في شرح  
 قول المقصود باب الضمة في ما ياتي من ان الاستفاضة علة من منتهى وانظمة وولم يلقى السبب قبل الاذان فقط ذكره لان الاذان  
 غير مشروع للمستغنية في ان سببها بان كانت في ذواتها بان سببها فان رجعت ذلك فقط اي بدون اعتبار وقت  
 قوله المستغنية صفة للاستفاضة ما رتبه على الحدث وانما لم يبرز الضمير مع ارفاقه وجبته مثل هذا المعنى في ان لم يلبس كما هنا  
 لان اللام في المستغنية موصول واسم الفاعل هناك قوة الفعل والفعل اذا وقع في هذا المعنى لا يجب الابرز وان التبع كما هو  
 مقرر في موضع اخر انه عند الكونيين لا يجب الصفة ايضا وانما هذه العبارة كثيرة التبع من ان كما قال في الركعة الرابع  
 والمراد بالعبارة المسببة اليهم اخلاطهم فغير المستغنية راجع الى القاف ولم يبرز ما ذكرناه وكما قال في كتاب الطهارة كاشيت  
 بهم اي كالذين شبهت ذواتهم بالارحام بهم قوله وقع اي ساق واعتاد قوله باعتبار حالها من بطون وغيره  
 واصلها من كونهما ركعتين او اكثر لئلا فان وضوئها بان وقع ان كانت قد صلت قبل العهد اعدت صلواتها لانها كانت  
 باطله بسبب مرتدوها في التبع عند الشروع فيها فصلا في احكام الاستفاضة قولها كما هو في السياق لانه المذكور  
 قبل قوله فان بلغها قوله هذا القابل هو ان يقال ان الماء ووقف القليلين لسمي لما هو ناقص في طهر قد يبلغ القليلين  
 قوله وان كان التكملة اي لا بالنظر الى السياق بل بالنظر الى الواقع فان الماء ووقف القليلين لا يمكن ان يبلغها حقيقة  
 خلافا لما سبق من ان مرتج السياق رجوعه الى الماء ووقف القليلين قوله قبل قوله عسراي مما ذكرنا في ما قبل  
 في الاسود فقط اما اذا كانت مبتدئة فظاهر واما اذا كانت معقولة ثلاث التكملة المقابلة بالتميز لا بالعادة كما يجسر  
 قوله فالتكملة الاخرة ومفسر لانه لا يمكن جعل الاثني عشر هنا ايضا لان من شرطه ان لا يزيد النقص مع العلم على  
 خمسة عشر كما يجسر فيكون ظاهرا وهو لا يمكن اقل من خمسة عشر وما ينبغي جعل التكملة بالاضافة ايضا لانه لا يمكن تكملة للاثني

قال الزمخشري



مجلس فضلاء از کف آه طه در مسجد الکبر

اسمى بوليد الفقيه بعد الفقيه ثم افاض الطاهر ثم افاض الطاهر ثم افاض

ماہنامہ ماہ شام خبریہ من  
یستر طامہ حیفہ کہ جہان خبریہ من





[illegible][illegible][illegible][illegible]





نہ

سید الشہیدان رضی اللہ عنہما

112

[illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله رب العالمين



شبكة القاطبة الأولى

عدد الصيام	١٤	١٣	١٢	١١	١٠	٩	٨	٧	٦	٥	٤	٣	٢	١
٥ ابره عوارس واحد المار لغيره	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	١١	١٢	١٣	١٤
٥ المجموع على النظم الطبع	١	٣	٤	١٥	٢٥	٢١	٢٨	٣٤	٤٥	٥٥	٤٤	٧٨	٩١	١٠٥
٥	١	٤	١٠	٢٠	٣٥	٥٦	٨٤	١٢٠	١٦٥	٢٢٠	٢٨٤	٣٦٢	٤٥٥	٥٦٠

شبكة القاطبة الثانية

عدد الصيام	٧	٦	٥	٤	٣	٢	١
١٢٠	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧
١٠٥	١	٣	٤	١٥	٢١	٢٨	٣٤
٩١	١	٤	١٠	٢٠	٣٥	٥٦	٨٤
٧٨	١	٥	١٥	٣٥	٧٠	١٢٤	٢١٠
٦٢	١	٦	٢١	٥٤	١٢٤	٢٥٢	٤٢٢
٤٥	١	٧	٢٨	١٢٤	٢١٠	٣٦٢	٥٦٠
٣٦	١	٨	٣٤	١٢٠	٢٣٠	٣٦٢	٥٦٠
٢٨	١	٩	٤٥	١٥٥	٢٨٧	٣٠٣	٣٠٣
٢١	١	١٠	٥٥	٢٣٠	٧١٥	١١٧١	١٧١٦
١٥	١	١١	٤٤	٢٨٤	١٠١١	١٧١٦	١٧١٦
٩	١	١٢	٧٨				
١	١	١٣	٩١				

مجموع كل من المجموعتين التي فوق هذا  
الاولى والى مجموع مجموعتين تحت  
الاولى الثانية والى مجموعتين هذا

مجموع القاطبة الثانية ١٢٠

الاولى ٥٤٠

والكل ١٦٨٠

هذا هو مجموع كل من المجموعتين التي فوق هذا  
الاولى والى مجموع مجموعتين تحت  
الاولى الثانية والى مجموعتين هذا  
مجموع القاطبة الثانية ١٢٠  
الاولى ٥٤٠  
والكل ١٦٨٠

مجموع القاطبة الثانية ١٢٠  
الاولى ٥٤٠  
والكل ١٦٨٠

ان كان الدم في الرحم او في الرحم او في الرحم

ان كان الدم في الرحم او في الرحم او في الرحم

ان كان الدم في الرحم او في الرحم او في الرحم

ان كان الدم في الرحم او في الرحم او في الرحم

فمنه به جملها بايتداء الدم كان قاله كان حيضه في الرحم او في الرحم او في الرحم  
 للحيض والطمه والانتقاء وكذا لو كانت كان حيضه في الرحم او في الرحم او في الرحم  
 دورى كذا ولا اعرف قلده قال الشبان قال القوي وقد توقف في كون الاخر لاولين لانه لا احتمال لانتقاء  
 فيه قبل فيه للحيض من ابتداء عينه ونه كذا قاله دورى في توقف في كون الاخر لاولين لانه لا احتمال لانتقاء  
 ليس حيضا ولا نفاسا قال ابن ناسم قلده ما لم يقبل الحيض من تقدم على الطلق والا كان كثر من الخارج في الطلق  
 والخارج مع الولد حيضا حتى لو استمر الخارج مع الطلق وخروج الولد الا ان الفصل لما خرج بعد تمام الوودة كان جميعه حيضا  
 لزم الفصل النفاس بالحيض بدون فاصل طهر بينهما فانه يجوز فاصله ما لو جازوا في النفاس السنين فانه يمكن استمانه  
 ولا يعمل بانه السنين حيضا مفصلا بالنفاس واعتبار الفصل بينهما اذا تقدم النفاس دون ما اذا تأخر صوابه  
 قوله كونه نسبا بالملوك كونه زويا يمكن كونه منه او واطي شبهة خلاف ما لو لم يكن كونه مندان يمكن صعبا لم يبلغ سنين  
 او كان مولودا دون سنة اسره العقد فاخذ لا تنقض العدة به كما يجزى كذا في المصنف وقوله فاصله سنة اربع سنين  
 من الحيض الى طهره في العدة والدم وابدائها بعضهم بقصد الاصل بالحق في العدة انها غير صحيحة لهما هو اقل الحيض وكل  
 الابدال ليس في حله لان الالف واللام للعدة الخارج اي الدم الذي هو اقل الحيض في سبيلكم الحيض عليه السجدة والجر وهذا  
 القول لا يرقى الى السجدة وعند مقابلة ويسر قوله اللقطة وقوله التليق ان تلك الايام طهر في الصوم والصلوة وافضل ولو لها  
 دون العدة وانطلاق قول فينا صفة ففقدت الصلوة والمنفعة قوله لانه دم حيض او قال سارع المجر فاصله اربع  
 ابو سبيل الصلوة كمنه لطيف في كون اكثر النفاس سنيين يوما وحوات الخ يمكن في السجدة اربع سنين لا يتغير ثم  
 يمكن من مثلها علة في يمكن من مثلها منقصة ثم يقع فيها الرجوع كما جاء في الحديث الصحيح والولد ينفذ في يد الحيض من حين  
 فلا يجمع الدم من حين تقع الرجوع كمنه غذا والولد وانما يجمع في المدة التي قبله وهو اربعة اسره اكثر الحيض في عمره يوم  
 فيمكن اكثر النفاس سنيين يوما انتهى قوله فيصير لها قبله بالولادة عليه لعدم تعلل العدة والاعتبار به وقوله ان الزوال  
 عليه لعدم تعلل البلوغ وقوله ونفاس المبتدئة في عماره سرح العباب لكن نفاسها ومنه يعلم ان هذا الكلام كونه  
 الاستدلال في قوله ومثلها فيما ذكره مبتدئة في ما لم يزل في القوي ولا ضابط لانه قوله لا تقر في النفاسية حيث قال  
 ولو لم يثبت مادته نفاسها احتاطت ابا قول وان نسبت من تمام كلام الجلال البلقيسي

كتاب الحيض





بحسب القطب الى الارض ثم قوم خط من مسقط الكواكب الى القطب الذي يليه من اللوح لتمام الخط على الخطين على زاويتين تامتين  
 اي لا يكون الخط مائلا الى احد الضلعين ثم ينصب عمود على اللوح نصبا مستويا لا موضع على استقامة الخط لا يزال الخط يحمل  
 لان ينطبق على الخط بحيث لو لم يكن لا يغير على الاستقامة المستقيمة المحر يكون مواز للضلع الشرقي والغربي غير مائل الى احد  
 فاذ ابطال ميله الى جانب الغرب فالتسوية منتشرة لا تتغير فاذ انزول من الخط الذي على اللوح الى جانب الشرق فقلت التسوية  
 وهذا يدرك بالبرهان فبقية وقت هو ترتيب اقل الزوايا في علم الكهنة وبقية على رأس الخط عمودا وعند اخره عمودا  
 فاذ اعدل الخط من تلك الجهة الاخرى مثل العمود دخل وقت العصر وهذا القدر لا بأس به فبقية علم الزوايا انتم تعلمون ذلك  
 عليه السلام فاذ لا يظهر للشمس قطيع ينقص منها على بعض الاحرام كما في الآية وهو قوله تعالى جعلنا الشمس عليه دليلا لا يرى  
 عن جبل عند اهل المدينة مبانة عن قوم من دهره نصف النهار بين مكة والنبار وسميت الزاوية والمراد صفا بعد مكة  
 عن خط الاستواء وهو عبارة عن خط من المشرق الى المغرب على وجه الارض مما يذلل النهار الذي هو منطقة الفلك العظيم  
 والذرية هنا عبارة عن جزء من ثلثاته وستين جزءا من منطقة البروج والاربع اياما وان ايقاعا ما بينه وبين الجبل الاحرام  
 ولم يبين وقت الموتة لاستيفاء من قوله ثم انما يفهم منه ان ما لم يسم كلمة وقت حرته قوله وسواء في زوال المانع في سطح قوله  
 بل ان السكون في عرض الشراك هو ما ليس في النفل ولو كان اوضح لان المبتدئين مع ما سئل في انتهاء عصر واحد وهذا  
 المانع لا يربح هنا في ان يتكلف ويقال معنى معامة العصر للغروب اتصال اخر عصرها على ان اخر وقت كل صلة مثل  
 ما يليها في العصر الحديث به وهو قوله يوم الاغراب يغفل ناعن الصلوة التي على صلة العصر بل الله تعالى يوم ترم نار وفعلها  
 لكثرة انتقال الناس وقتها واجتماع ملائكة الليل والنهار قوله لا بينهما في القاموس انهم الارواح المستقيمة قوله وان فجر الساعات  
 في الصغار والمراد بالساعات هنا هو الساعات في قوله بزوال الساعات فان المراد من الساعات التي يوجد بها الساعة  
 العباب قوله في على اليد لا بكلية في لا وقت الحزب عند الحديث افقره عند القديم فكان مظنة لان لا يتصور عنده  
 وقت كراهته بل اعدا وقت الفصيلة يكون وقت حرته قوله في تصور آه حاصل ان وقت الفصيلة على الكبد اول الوقت  
 المعبر فيه بالثابت بالفضل وما فضل هذه وقت كراهته الا ان يابى كلمة وما بعده وقت حرته قوله لا ان جربيل او دليل الجبل  
 على انقضاء وقت الغروب منفعه القدر المذكور يعني ان جربيل صلا الحزب على اليد في وقت واحد في كل ليلة الصلوة  
 فانه صليها في اليومين في وقت كراهته لان وقت الغروب استدار كمال الاول في صليها ايضا في وقتين قوله

فيخرج علامته على سطح البيت كمن يابى  
 وفيه عدد اربعة فذلك اول الزوال ويضع علامته ارض  
 على ارض القياس من طرف الارض الى البيت كمن يابى  
 العلامة من مثل العمود المستقيم فاذ انزل من الخط الذي  
 واذ وضع القياس من استقامة الخط في وقت  
 كمن انعم واصل الخط الى العدة الكنتية وقلت  
 العصر هذا في اقل من اربع ايام اذ اتم القدر  
 على العود اياما فتنس الى عبد الله اتم القدر  
 على العود لا انفس منها به كمن وظف السواكن  
 الكون لا انفس منها به كمن وظف السواكن  
 على وجه الارض فاذ انزل من الارض نصف النهار واعد  
 درجات هذه القوس البنية والاشياء منها  
 الا ان البنية والاشياء البنية والاشياء منها  
 فاذ انزل من الارض فاذ انزل من الارض  
 في الفلك كمن وظف السواكن  
 فتنس الى كمن اتم القدر

فتنس  
 انش بان افرد فتنس انزهر بمان  
 بايد زعم انو فتنس كاد من بيت ايج كرا

في السنين

واستنبطت جواب عن حال السامع استدل بالبدل بصلو جبريل تعالى فيه لوجه هذا الاستدلال على ان وقت المغرب  
 لا يقع فيها اصلها لم اعتبر هذه الامور وعبر عن هذا الاعتبار بالاستقناء لانه في قوة الاستقناء كانه قال وقت المغرب  
 وقع فيها الاطوار والامور وقهر الجوارات لبعض هذه الامور لا يمكن قبل الوقت كالنعم والادوات والآثار والركعات  
 والركعات وباقيها لا يلزم تقديم عليه فافتقدت الضرورة ان يعبر في الوقت قوله من فعل كل ان ان يلزم منه اختلاف  
 وقت المغرب باختلاف الأشخاص ولا بأس بذلك عند البدل وان كان غير معهود قوله وبه يتدفع أو يفهم يلزم المبادر  
 في الصوابين قول الامام ناهيها عن تعديها الى ما بعد وقتها بخلاف الفرق بينها وبين غيرها لوقفها على وقوعه  
 جميعا بوقتها فلا يعبر عنها قوله في الاملاء وهو من كتب الحديث فانه قال فيه اذ كان في البيت في مذهبه وفي رواية اذ كان في البيت  
 في مذهبه واضربوا له عرس المانطق قوله وقد صحت فيه احاديث منها حديث وقت المغرب في البيت في وقتها حديث  
 ليس في النوم فربط انما الفرق على من فصل الصلوة صحح في وقت الاخرى فان ظاهره يقتضي امتداد وقت كل صلوة الى  
 دخول وقت الاخرى اى غير الصلوة لما يجزى ان عند البدل لا يفتل وقت العشاء الا بغير وقت الصلوة الا كما تقدم فيكون  
 ما بين انقضاء وقت المغرب ودخول وقت العشاء خارجا عن الاوقات كما بين طلوع الشمس الى الزوال في كل من وقتها  
 في سراج قولهم في تعقيب الصفح الاخر في القديم للاحاديد الصحيح الصريح فيه منها الحديثان اللذان نقضنا انفا قوله وما  
 اؤخر في قولهم في تعقيب الصفح الاخر في القديم قوله سدر وقت المغرب فيصوبان الاول على انه يدلى بعض  
 القيل والذاع انما فعله بان جعلنا قوله حديث صحيح وهو لو ان استق على انتم لاحت صلو العشاء الى نصف الليل  
 محكم الا كما عرّفوا شيخين قوله وهو اوجه من قول الرواية اء لانه ينافى قول الرواية في الحديث المذكور انفا قوله وجب  
 نقضها وجا وكذا نقض المغرب قوله وان استدل وجه الاستدلال ان الآية الاولى تدل على انه لا اية للنهار الا الشمس فلا  
 يكون ما بين الغروب وطلوع الشمس من النهار لانه لا شمس فيه والآية الثانية تدل على انه لا اية لليل والنهار فثبت ما  
 لم يكن من اصلها كان من الاخر فلما لم يكن هذا الوقت من النهار كان من الليل قوله سقاف لانا لانهم ان معنى الآية  
 لا تدل على بل المصنف هو ان الآية الى هـ الليل وجعلنا الآية التي هي النهار فتكون من اضافة العام الى الخاص كشجرة الا  
 دليل ما سبق عليها من قوله نعم وجعلنا القليل والنهار ايتين حيث لم يقل وجعلنا الليل والنهار ايتين سلمنا  
 ذلك لكن لانهم الدلالة على انه لا اية للنهار الا الشمس اذ لا دليل على العصر قوله على الحديث هو في اصطلاح المفسرين

انما انقضى من كل شيء ما كان له من وقتها

في قوله تعالى  
 انما انقضى من كل شيء ما كان له من وقتها

الذي انقلب في الدنيا في  
منه وادخل في النار  
الذي انقلب في الدنيا في  
منه وادخل في النار

سبح المبادي والمطالب لنفسه ونفعه واحدة ولا راد لها من الميزان واليمين قوله المشهد الصبح كقولك الا ذلك كرهته لعل  
انه لم يشهد لغيره كرهته الا ذلك شاهد نقيض من الآيات والاعاديث والآبدي في القليلة الدائمة لهذا القليلة ما  
اخلا الما نيت لم يتا الامن كرهته الارض ولا ذلك قوله العون واليمين من كلام الله من الحديث يعني المبادي بالعباد  
في الحديث هو الصبح الكاذب الذي كالعون قوله شاهد لما كرهته آخر ثمانية لم يذكر الياسين ولا مخالفة الاول في الميزان واليمين  
الى الاشارة الى التلا للفرق بين العلامة والمطلب عليه قوله مزة خبره ان ابا جعفر اى ولت ابا جعفر مزة ذلك المعنى  
بالعون جمع سعد وهو الاسم الرابع من منازل القمر سعد بلع وسعد الاخيرة وسعد الزمان وسعد العيون قوله فذا انما  
لا يلف في الحق لانه من الاعتقادات لاجبة قوله او الميزان هو باسط على غير ذات السبب اى الذى ينفذ ايضا عما في النفس  
للكونه قوله معاناة الاسباب اى بمقاسات اسباب الميزان والمقيسة يعني بكل الفاضل ونزل الكسل بالقلية للبدن  
في طلب اسباب المعيشة قوله لان مجموع امادها عشرة اى لان امادها واحد واحد وان قلت هو اربعة وعبر عما عدا  
ان الله وترتيب الوتر عددي او هو وديلا على كون الوتر فيه مكررة ولم ينسب المكررة الارض اى هذا الكلام اليابس  
ونسبته كرهته نظرها اى ان ارتفاع اعظم الجبال المكررة الارض كنسبة كرهته قلها سبع عرض سبعة اكرهته نظرها من اجل ذلك ان قوله  
اصلا ونسبته ارتفاع اعظم الجبال انظر كرهته الارض كنسبة سبع عرض سبعة اكرهته نظرها من اجل ذلك ان قوله  
فربيع الجعينة قوله الا وهو طائفة اقاله شرح العباب وايضا من تعرف الشمس اول الحمل او الميزان والكلام في البلا  
الى لا عرض لها فانه اوج تفقوا اذ اطلعت الشمس على بقعة كانت غائبة بالنسبة الى البقعة التي بيننا وبين تلك البقعة  
نصف الدور اى مائة وثمانين درجة متوسطة بالنسبة الى البقعة التي بيننا وبين بقعة السوء من جهة السوء تسعون  
درجة واذا فرضنا حصص مابين اول الظهر وبين اول العصر خمسين درجة مثلا وجعلنا ذلك النصف قوس النار وهو  
تسعون ففصل مائة واربعون كان ذلك الوقت وقت عصر بالنسبة الى البقعة التي بعد صاعن بقعة السوء من  
جهة السوء ايضا مائتان واربعون واذا فرضنا حصص السقف عشرين درجة مثلا وزدنا حاصلا قوس النهار  
وصح مائة وثمانون ففصل مائتان كان ذلك الوقت في بقعة بعد صاعن بقعة السوء من جهة السوء ايضا  
وان فرضنا حصص الجبل مائة وعشرين درجة مثلا كان ذلك الوقت وقت الصبح اى يلد يكون بعده عن بلد  
تلكه وعشرين درجة في جهة الغرب وهذه الاحكام جارية ايضا في ذات العروق من البلاد وكون الشمس في اول

وسعد الزمان كرهته الارض  
وسعد الاخيرة كرهته الارض  
وسعد العيون كرهته الارض  
وسعد الزمان كرهته الارض

لان نظرت ان هذه البقعة من جهة الغرب  
التي في الشرق ان تقطع من قوس النار  
مائة وثلاثون فالوقت وقت ما اقبلت  
بقعة السوء من جهة الغرب مائة وثلاثون الى الجبل

ثم



المل والمبارك وتصوره بعض البلاد انعدام بعض الاوقات باجتماع كذا وكذا كلمة في قوله تعالى فانه ما فيه طول جدا انتهى قوله وقد عظم  
 باضافة الوقت الى الصبر اخره قوله الا وهو قوله ادعوا وصحبوا في عطف على قوله للنفس الصبيحة قال في شرح الروض وفيه  
 تسمية المغرب عا والعا عمة للنهر عن الاول في جز الخبار لا تغلب الاعراب على اسم صلواتكم المغرب ونقول الاعراب العا  
 وعن الثلاثة خبر لم لا تغلب الاعراب على اسم صلواتكم الا انها العا وهم يعنون بالابل فيجاء اوله وضمة وفي رواية للابل قال  
 في شرح سلم معنا واتم بسما العمة لكونهم يعنون بالابل لا بالي يؤمنون الا في اشتراط انظلام واللاتمة انما لها كناية لعل  
 فان قلت قد سميت في الحديث عمة كقولهم ليعلمن يا ابي عبد الله العمة فكما استعمله البيان الجواز وان النهر للتشبيه او انه  
 فاطمة بن لا يعرف العا انتهى تمام الحديث الثالث لانها لا توجد الا في زمن بلع اى تعديا لقوله وابعده عطف على الضمير  
 المنصوب في كبره اى يكره ما بعد التوهم في المتن وهو الذي يستبعد جازي قوله ان غلبه فيجاء العمة اى وقت ان غلبه مثل انك  
 ضفوف النجى على الجواز وجرد احدى العلبين في قوله والا حرم اى وان لم يوجد احد منهما حرم النعم قبل الصلوة قوله في بيانها  
 من باب الصلوات فان كلامنا مضافا لوقتها فخطفوا والى ذلك بعد ما قال في شرح العباد والمزاد الحديث للبايع في غير هذا  
 الوقت اما المكروه منه فهو هذا استدراكه وكذا الحزم قال ابن العماد كسرة البطال وعنته والاضمار الكاذبة فانه لا دليل سماعا  
 لعدم محبة الجماعة الاكتفاء انتهى وعدم محبة الاكابر في التعديل اذا ارادوا فقط كذا بما كاهى الواقع في سيرة البطال وعنته  
 انتهى كلام شرح العباد وقال سارح الحزم في باب الاعتكاف اما نقص الانبياء وحكاياتهم الممنوعة وفتح الام وفتحها  
 النسبة للوالدى فيجوز قرائنها والاستماع لها وان لم يكن في الحديث اغتر وقال ابن تيمية في باب البق والتمرد فقد من المصنف في  
 فتاويه في البيع والاعتكاف والادى الجية في غيب الناس في اعتماد معرفته وهو ما ذكر في مصنعه وبع مناه في طه وسعته  
 لم يأت في قوله من كلامه هذا انهم على انواع الاعقب الخيرة من الخراف بالاذن تغلب سلا منهم منها وقل الغرض عليهم  
 ويؤيده قوله بعض اعتناء الحديث الصحيح حد تراعى في اسرائيل ولا يجرم وفي رواية فانه كانت فيه انا جيب هذا ال  
 على سماع تلك الاعاجيب للفرقة لا لغيره ومنه يؤخذ كل سماع الاعاجيب والغرائب من كل ما لا يتفق كونه بقصد  
 القرب بل وما يتفق كونه فصد به فرب الامثال والمواعظ وتعليم السجاسة على السنة اوسيين او حيدرات انتهى  
 كلام الشافعي قوله او قلناه اى او مضى على به والضمير راجع الى الفعل قوله او ايناس من فيه قال في الفتح المدين قبل لم يقل  
 قبل تفصيل اكرام المار والنفيس في بعض الناس والمبتدأ والخبر في قوله لا يكره من بل ياتون ردة عالم عن



نام فقہ و صنف من یکنو سے والا اعتقاد و بیرون مذہبیت کا فن و لائیک

الوقت في الغد فلا تأت  
وراء من داره الغلب  
ذلك قصد وقرين  
الوقت في الغد



182



وَاللّٰهُمَّ صَلِّ وَسَلِّمْ عَلَىٰ رُسُلِكَ وَنُصِّرْ دِينَكَ وَوَفِّقْ عَامِلِيهِ  
وَصَلِّ وَسَلِّمْ عَلَىٰ رُسُلِكَ وَنُصِّرْ دِينَكَ وَوَفِّقْ عَامِلِيهِ

ولم يرد عليه بالكلية بل قيل في كل واحد من ركعتي الظهر ومن ركعتي العشاء كذا على ما سئله فقل عن ع  
قد اختلفت بان ركعتي العشاء كان تركها التعميم الجوهري لم ينسب في الاخير لغرض اصلا في ترك سنة الظهر فانه لا ينسب في ركعتي  
وهو استعمال الركعتين في كل ركعة وبذلك هو عليه في كل ركعة وما ذكره مع انه عطف على ما لا كان ينبغي ان يضاف اليه  
هو انه على تقدير تسليمه ينافي ما لا وما جاء لا لانها مطلقا لا تنعدم للادارة على بعض الاعمال التي كان يعملها فان اراد دفع  
على تقدير التعميم عقب ذكره ان لا يكون كغيره لانها اما مباحة او مندوبة او مكرهة منها لا ينافي الترك قول وما ذكره  
المكملين عطف على ما لا وقوله في المضافات متعلق بالمكملين وذكره على سبيل التفسير في غير صاحبة الوقت كقول  
العصر اذا اراد تأخيرها الا صغر وانها تنقضي وكذا سنة الصبح والعصر اذا اراد تأخيرها عنها وكذا بناء على ما مضى وقيل  
بالطعن في قول اكثر المصنفين ان في المصنفين بالظاهر الكثرة لا يقع العمل في الوقت المكروه من حيث هو مكره وقيل  
بتعيين محل هذه الآية في سورة العنكبوت وذكره في ما تقدم من معانده الشراء ما لا في الزكاة من كفر من قيل له نقص  
اطفأرك فقال لا انفعه رغبة عن السنة فاذا انقضت الرغبة عنها الكفر فكيف لا تقصيه العادة وقد لا يلزم بل العادة  
هنا على غير حقيقة بان يكون قد تم على يقع العمل في الوقت المكروه لا بقصد العادة بل بالنظر في فعله في عدم سعة الزهر  
اولئك ما يقتضي ان له معنى سببه تركه واثبت ان سببه تركه في اولئك الطوائف صلوة بالصلوات التي يحرم  
قال الطوائف بالبيت صلوة والطوائف بالبيت جازية في كل وقت تلك الصلوة قوله وبه ينقص الخلاف قال في شرح الامة  
وذكر طائفة من الجرائد لا يصفونه سنة الطوائف لانهم عام لوقوعه في غير الغرض وذكر بعض افراد العام على فرض تسليم ان صلوة  
بعد طائفة من طوائف الطوائف لا يصفونه سنة الطوائف قال في شرح الامة بتبنيه من بعضهم ان الزهر لانهم  
الذات وهو الوقت وبما ذكره ما لا في المكان من الانقضاء مع انه لانهم ايضا والفرق بينهما الا فيقبل الفصل لا ينع  
ذلك فلو لم يرد ان كانت الصلوة بدليل انتقاصها بذلك من بين سائر العبادات لانها افضلها فخصيت من  
الموافقة الاثرية فان قلت ما ذكرته في المكان بنا فيه قوله ان الزهر الرابع لانهم كالتراجع لذات قلت ينبغي ان يرد  
الانهم لذلك الزهر فخصوه في المكان ليس كذلك فتأمل انهم وراوه بالفرد الا هو ما ذكره في الاصل الكراهية حيث  
قال في شرح الصلوة في المواضع المذكورة جميعا ان الزهر فيها للغير لا من خارج نحو ما رتب الكراهية الزمانية بان تغلق الصلوة  
بالاوقات اشد من تغلقها بالاماكن فان الشارع عين لها او تارة لم يعين لها اماكن فكان في الوقت اعظم



انتهى والمراد بالمرادفة اللاحقة هي موافقة عبادة الشمس وقال الرافعي وناروق كراهة الزمان كراهة المكاف حيث انفصلت فيه عما  
 بان الفعل الزمان يذهب جزئاً فكان الزمن من غير الازدياد هذه الجزئية المنع عنه وهي وصف للزمن اذ لا يتصور وجوده <sup>فعل</sup>  
 الا بالذهاب جزئاً من الزمان واما المكاف فلا يذهب جزئاً منه ولا يتأثر بالفعل فالزمن فيه لا مخرج حتى يجاوز للزمن <sup>فحق</sup>  
 ذلك فانه نفس واحد تمام بعضهم ويفرق ايضا بالزمن وعدمه وحقيق هذا ان الافعال الاختيارية للعباد تقتضي زماناً  
 ومكاناً وكل منهما لازم لوجود الفعل لكن الزمان كما يلزم الوجود يلزم الماهية دون المكاف ولهذا ينقسم الفعل لمقتضى <sup>القيام</sup>  
 الزمان الى الماضي والمستقبل والحال فكان استدراكاً بماط بالفعال من المكاف فافترقا انتهى <sup>فصل</sup> فيمن تلتزم العقلة  
 قوله اداء وقضاء امالات او غير ذلك وعلى التقديرين جان عطف قوله وتوابعهما عليهما مع انه معرفة لانه يقتضي في الـ  
 تابعا لا يقتضي فيه غير تابع قوله يطالب بالاستلام قال في شرح العباب ويلزم منه كونه مطالباً بها بغيره من الصلوة وغيرها  
 فيصح ان يقال فما طلب بها خطاب مطالب باعتماد اللزوم المذكور وغيره ما طلب بها كذا لانه ما دام على كونه لا يطالب  
 ابتداء الا بالاستلام قوله اي الجمع عليها قال في شرح العباب ويؤخذ من تعويض الالف فصرح الله تعالى عنه رجوعاً الى  
 كنب للمسمى على الكلمة في كلفه بالرفع انما هو الجمع عليه من القطع بالكم في ذلك نظر لا عقاده بذلك ما وقع فيه خلافاً يكون  
 مكافاة بالنسبة للعقاب عليه الامن قلنا القائل به والكافر لا يتصور منه ذلك فانبط الحكم باعتقاده كما انما طبع ان فصرح في ذلك  
 انتهى قال في التحقيق ما ذكره من ان المختلف فيه لا يعاتب عليه بذلك المتفق عليه ووفق طاهر بين الحكم على الـ انتهى من  
 الحكم عليه بعدم العقاب عليه لكن يلزم من الاول الثاني والعكس الا ترى ان اهل الهرة لا يجوز ان يصدق لهم عقوبة على مجيء  
 السرا مع ذلك لا عقاب عليهم على ما فيه من ذلك فلم انه لا يلزم من قولنا بعدم عقابه على المختلف فيه لتوقف العقاب  
 على تعقيد القائل بالمرتبة جواز له لتوقفه على تقليد القائل بالجواز فقامت انتهى قوله في الاخرة متعلق بالعقاب قوله ونقص  
 ولم نذكر من المسائل قبله ما سلك في سطر قالوا الذين لا يؤتوا الرأفة نفق آخر وقبده وويل للمسكين قوله لمد الله السرا  
 وهو لا قضاء الجازم قوله وهو هذا كذا ثبوتاً وانتفاء اي الوجوب هنا بمعنى السرا ثبوتاً من حيث المطلوب  
 وانتفاء من حيث المفهوم لكن بالنسبة للمطالبة في الدنيا كما استر اليه اولاً وحاصله ان المراد هنا الانتفاء الجازم <sup>المثبت</sup>  
 للام مع اطلب في الدنيا هذا اختيار سبق رابع يعني محل عدم الوجوب على عدم الازم بالترك مع الطلب في الدنيا  
 على عدم هذا الجمع فلا يرد المحذور والمنع عليه والسكران لا انتفاء كلا الجزأين فيهم ولا التبع لانتفاء الجزء الاول فيه

في  
الكتاب  
الجزء  
الثاني

ولا الكافر لان فيه تفصيلا وهو انه ان كان ذميا فقد انتفى الجزء الثاني وان كان غيره فان شئت قلت قد  
ايضا لا في مطالب بالاسلام ابتداء وان شئت قلت قد ثبت في حق كذا الزماني لكنه لم يرد لان مطلق الكافر فيه  
فعلى هذا التعريف لا يرد بالابن تاسم صان الابواب كالا في حق علي بن نظير فيه قوله منبسط المصنف يعني جبري كذا الكثرة  
قلت دال المبدأ بالعلم قوله وكذا في الاصح نادى الخ في المستثنى المحصل الواقع بعد المستثنى منه كلام غير موجب للبدل و  
يجوز الفصل على الاستثناء كما هو مقرر في عدة قوله وعنه اي وعن الجنون او المعر عليه او السكوت المفهوم من قوله من  
جنوبه او ووجه الضمير لكان اولي وفطر فيه الامام هذا النظر خاص بصوت عدم التعدي ومعاملة ان كل واحد من  
الفرق الجنون مقتضى لانه فلما انت مقارنه المعصية لا تمنع ترتيب اثره عليه فلتكون مقارنه الردة للجنون بها  
غير مانعة من ترتيب اثره عليه ومما صرح به الجواب ابداء الفارق بين الردة والمعصية بان الردة تعليظا ومنها قال ابن تيمية  
فرض ان المؤمن لم يبلغ الدعوة لم يلقه وطوبى وقضاء ما فاته قبل بلوغها وبني خلق اعراضهم افرس انه غير مكلف وان  
لو ردت له صلاته لم يلج قضاء ما فات قبل الردة انما قال النبي صلى الله عليه وسلم بعد نقل هذا الكلام فان قلت ما الفرق بينها اذا  
اكمل الفقرة غير مكلفين قلت الامر المذكور المانع فيه ذاتي فمما كان الجنون انما في قوله فان قلت اه ما حصل القول  
الفارق بين السكوت المتعدي به والردة المقارنة للجنون فان السكوت موجب للقضاء ولم يمنع صحت الاقرار بالتعليظ في الردة  
مع الجنون او حجب القضاء فنظر لتعليظها في الجواب القضاء ولم ينظر لتعليظها في صحة الاقرار لمنع الجنون المقارن لها  
صحة الاقرار مع ان الردة اتمت فكانت اتمت بالنظر لتعليظها وما حصل الجواب انما سلمنا انها اتمت لكنها مبنية على مقصود  
التمتع فقط فلم ينظر لتعليظها الا فيها واما السكوت فمبنية على الحقيقة فنظر لتعليظها فيها قوله للحلازم انه اسود قال  
التمتع في سرح السائل تنبيهه قال ائمتنا تكفر من قال ان النبي صلى الله عليه وسلم اسود او غير قوله لبي او لو لم يرد لان وصفه  
بغير صفته فخره وتكذيبه ولو لم يرد من ان كل منعه على بطلان ما به بالتواتر كان يغيبا كغيره للعللة المذكورة وقول بعضهم  
لا بد في الكفر من ان يصفه بصفته ثم ينفقه كاسود هذا فان السواد لو لم يفسد في نظر لان العلم كما علمت ليست  
هذه المقصود بل ما ذكره بالوجه انه لا فرق اعتقدي بينهم من كلامه في سرح السائل ان اعتقاد كل واحد منهما هو واقع العقول  
كغيره يفهم من هذا الشرع انه لا يلزم اعتقاد الواقع بفساده بل اللانتم عدم الاعتقاد الخالف فتأمل تعرف انه لا منافاة  
بين الكفايين قوله الا المبرح الى السعد الا الذي كاهنهم من القاسوس قوله كالحمد قال سرح العباب قال الشيخ عز الدين

عن ابن تيمية رحمه الله ان من رد الدين لم يترك  
الدين

اكرامه يدل في نفسه جرمه جرمه ان  
بنى الهند وشيخهم سرقة دينه ايا

والمعنى

ولولا حصوله انضرب المبرج امتنع مع كونه مفردة لا فوسيلة لصلها فاذ لم يمتنع من اصله وقال البلقيني  
 الخوان ان يضرب جرمنا بغيره وان لم يمتنع كذا الصمد والوجه الذي والفرق بين الدور وغيرهما في المتناهي انتهى بريدان  
 المؤد ان لم يمتنع من ضرب الجرم لا يركب فكذا الضرب الغير المبرج والفرق بينهما لان الحدود متحدة لا تقطع بالبقية ولا  
 بغيره بخلاف هذا الضرب فان فوجبه انما هو للاصلاح فلما لم يفده ترك قوله بتقديم التراب وبكسر الباء كما في شرح العباد  
 قوله ان لم يمتنع شرا قال في شرح العباد فلان ما اذا احتج ذلك اي شرا او اماراته لا فيمنه من الضرب عليه قوله لا عقل  
 لان الحكم عندنا هو الشرع لا العقل قوله ترقى اي توفد وجوبها فان قلت فالموقوف على معرفة النبي صلى الله عليه وسلم  
 اين لنم وجوب معرفة صلى الله عليه وسلم قلت كل واجب لا بد من معرفة وجوبه حتى نعلمه على فعله فاذ ثبت انهما واجبات ثبت وجوب  
 معرفة وجوبهما شرعا من توفد على معرفة صلى الله عليه وسلم والموقوف عليه الواجب واجب قوله لا يقال هذا ايضا اي معرفة النبي صلى الله عليه وسلم  
 على معرفة الله تعالى فلهم الدور وهو مال قوله لا انا نقول فاصل الجواب ان معرفة صلى الله عليه وسلم تنوقف على معرفة الله تعالى بوجوبه ومعرفة  
 الله تعالى على الوجوب الكامل موقوف على معرفة صلى الله عليه وسلم غير الموقوف عليه فلا دور قوله وان قلنا انه يريد ان معرفة الله  
 تعالى بالكنية غير واقعة اما لتقديرها وانحصارها فلم يجيب الا المعرفة بالوجه لكن مراتب المعرفة بالوجه غير متناهية فان النبي صلى الله عليه وسلم  
 يرتفع من قبل ومن بعد في مراتب المعرفة ولا يبلغ نهايتها لانه لا نهاية لها حتى يبلغها واستحد ذلك قوله تعالى وقل رب  
 زدني علما فان المراد بالعلم المطلوب زيارته ليس الا معرفة الله تعالى فالموقوف عليه معرفة النبي صلى الله عليه وسلم هو اول مراتب المعرفة  
 الكافية في معرفة صلى الله عليه وسلم والموقوف على معرفة صلى الله عليه وسلم هو ما بعد ذلك الى ما لا يتناهى وانما من هذا ان اولية معرفة صلى الله عليه وسلم للواجبات  
 اضافية بالبقية لا ماعدا اول مراتب معرفة الله تعالى فان قلت قد قرهت ان كان واجب لا بد من معرفة وجوبه فاول مراتب  
 المعرفة اركانها واجبا لا بد من معرفة وجوبه ويكون الاسرها لتوقف معرفة وجوبه على معرفة صلى الله عليه وسلم  
 فلهم الدور قلت اول مراتب معرفة الله تعالى لا تنوقف على تصور الوجوب فضلا عن التصديقات مبدئية مستثناة من الواجبات  
 قال البيضاوي في مناجي الاصول لا يجوز تكليف العاقل من احوال تكليف الخلق فان الفضل امتثالا يعتمد العلم ولا يكفر  
 بحد الفضل لعل صلى الله عليه وسلم انما الاعمال بالنيات ونقص الوجوب المعرفة واجيب بان من مثني انتهى قال العبد في شرحه عليه في  
 كلامه قيل هذه القاعدة متقدمة لوجوب معرفة الله تعالى لان التكليف بمعرفة الله تعالى واقع مع انه تكليف للعاقل  
 ان العاقل بالذات تعالى غير مكلف بمعرفة والا يلزم في تحصيل الاصل واجيب عن هذا النقص بان وجوب معرفة الله تعالى



منه

من هذه القاعدة الكلية وحاشا لا يرد تحليف الغافل فكان المذنب لا يرد تحليف الغافل الا في اول الاجابات وهو معرفة الله  
 فتأمل فانه مرثا فيما قلناه قوله وشر اول الكتاب اي شرح قول المصنف فان الاستغفار بالعلم من الفضل المأمور قوله الله عز وجل  
 قال في شرح العباب وهو ان يقرأ في اسم الله تعالى بعد صلاة الجمعة والاعتصاف عليه طائفته بعد صلاة الجمعة كما مر اي في شرح قوله  
 المصنف الا ان يقرأ في مدة الصلاة مدة الحذف المضاف وهو نفعل به للفتن والعرف بالعلم مع منعه في العمل في الا  
 من حيث في رده ام في شرح العباب بعد ذكر مثل هذا الكلام وايضا من ان المدة ليست وصفا صائلا فكيف لا  
 يرد في كل بطلان غيره عليه لبقائه بعد فلكه الكثرة امر حتى يانبط حكمه لجهوده صانعا فانزال نزال انما انتهى قول المصنف  
 هذه الاسباب او اسباب عدم الوجوب وعبرة الملاح بالحوادث او موافق الوجوب قوله في انظر القام انظر ان المراد بالانظر  
 على القصر حتى لو غرم على ترك القصر اعتبر امر به ركعات وقيل ان برار من شأنه القصر بان لا يشرط القصر قوله ومن شرطها  
 من لو طهر من غيب وحدث واستر واجتهد في القبلة ترك فيه اي في وجوب قضاء الصلوة قوله ومن مؤلفات لولم يصح في  
 ادراك اخر وقت الصلوة والغيب في ادراك اخر وقت الصلوة وكان قياس الوجوب بغير تكبيرة لان المعبر في اقتداء  
 المأخر بالمتم لحظة ولو دون تكبيرة كاسيلا في صلوة المأخرين ويتصور الاقتداء بالتكبير في اول صلوة  
 فانه لا ينفقد الاقتداء ببلات انما تكبيرة التحريم كاسيلا في صلوة الجماعة ومبارة شرح العباب قياسا على اقتداء المأخر بالمتم  
 لجامع الاخير وادناه ما يتحقق به الاقتداء بكبيرة الاحرام انتهى ولعل مراده ادناه في اول الصلوة والا فترأى انه يتصور بدون  
 تكبيرة كما ذكرنا في قوله فيمن ادرك الصلوة فانه يفهم منه انه ان لم يدرك ركعة ايدرك الصلوة من بان اي في شرح قوله المصنف  
 والاعتصاف قوله ان اللدب قتل اي قتل ان المراد بغيره من لم يدرك ركعة ايدرك الصلوة من ادناه فلا ينافي ادراكها  
 قضاء قوله لا تارة الوفتين او قال ابن تيمية انما من فتق في التمسك بالركعة تكبيرة اخر وقت القصر وجبت مع الظهر  
 لانها في معهما وهذا كل لان الحج مرفقة فلا يقاس عليه الجواب هذا من باب النسخ في الأصول بقياس العكس  
 انتهى يريد ان هذا ليس من باب القياس الفقهي في الرخصة بل من باب قياس العكس الذي هو من الاستدلال  
 وهو ايات عكس ما في المسئلة لتعكسها في العلة كما في قوله تعالى لبعض اصحابه رمي الله عنهم البعيت انهم لم يوضعوا  
 في حرام كان عليه في ذلك اذ وضعوا في الحلال كان له اجر في جواب قوله اي اياه اعدا ناسه بوقته ولم يبا اجماع الاعراب  
 قوله في تعديده وجوه البر في بعض احوال صدقة الحديث رواه مسلم استنبط من ثبت الحكم اي الوتر في الوطء الحرام

بدون التكبيرة بان ينوي في اقتداء  
 صلوة بعكس الاقتداء بغيره مثل  
 فان من يفتي الاقتداء

استفاد

[illegible][illegible]

استعملوا في ذلك بالبر بالانطق بغير ان  
 حيث ورد ذلك في الحديث في قوله تعالى يا ايها  
 الذين آمنوا صلوا عليه وسلموا تسليما  
 وفي قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا  
 صلوا عليه وسلموا تسليما  
 وفي قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا  
 صلوا عليه وسلموا تسليما  
 وفي قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا  
 صلوا عليه وسلموا تسليما

وهذا هو المطلوب  
 في ما ذكره من تكميل ما قبله

في قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا  
 صلوا عليه وسلموا تسليما  
 في قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا  
 صلوا عليه وسلموا تسليما

فلما أصبحت انبئت النبي صلى الله عليه وسلم فاجازت فقال انما رايته في المنام  
 صفا فاستمعت به بلال ففعلت الفعية عليه صلوات مني ذلك عمر بن الخطاب وحق في بيته فخرج فجره الله ويقول الذي  
 بعثك بالحق يا رسول الله فذكر انك رايته مثل ما راي فقال لهم فقلوا له انك رايته في المنام فافانته عليه الى علي بن ابي طالب  
 وروى حديث عند الزاهد قال الرهطى روى البزاز ان النبي صلى الله عليه وسلم اذ كان عليه السلام واسمعه مثل هذه القصة  
 سمعته ثم قد تميزت بل نأى اصل السماء وفيهم آدم و نوح علي بنينا وعليهم الصلوة والسلام فاكل كل اهل اهل  
 والارض اثم قتلهم وكان حكمه ترتبه عليها يريد بيان حكمه ترتبه على المراتب لانها لا اذات ان لا يسمع بالمال  
 بل بالامر الفاعل لها او السابق عليها وايضا ليس في كلامه ما يدل على الترتيب الا بالما يدل على الترتيب قوله يا ايها الذين  
 غايته واصله وعبارته شرح العباب ان الله قوله اصله قال في شرح العباب والارصاد اصغر زنت بقول اصله عن الاراد  
 الذي ليس بغير الصلوة يريد ان الاذان الذي ليس بغير الصلوة وهو اذان صوته لا حقيقة ونودى عنصرو من النور  
 للاذان فلا بد من تقيده بغيره وهو لا يفي بغيره بعيد الاعلام لانه ما يرتب عليه الاعلام لكنه ليس اصلا بل بعبقيرة ما شرع له  
 قوله ان كلامنا مستند به في توجيه افراد الخبر مع تعدد المبتدأ يعني ان المراد كل واحد لا كلاهما قوله فليظن ما يأتى في الجملة يريد  
 ان هذا الظاهر في وجه التعدد في الكثرة وان كان الضابط هنا غير الضابط هناك قوله ما يأتى في شرح قول الله  
 ويشرط ترتيب قوله ثم قد بين ان الله الى ان الجهر في انما يشرع ان للكتابة امتناع فالتسوية الى غير المكتوبة من الصلوة  
 قوله كانه اذان المولى وتسبب الاقامة ايضا قوله اذا تعفولت الغفلات اي تلتفتت سمع الجن واليحيى في صوته  
 لان الاذان يدعى سرهم فان الشيطان اذا سمع اذنه يقول وهو الاقامة عطف على اذان في قوله قد بين الاذان  
 بدون التقييد بالتفصيل المستفاد من تدويره اعراضا عن منه التذكير الى الزموا الصلوة قوله حذف جره مثل حضرت لانه  
 للتلايمم الابتداء بالكتابة ولما خصصه مع كون الخبر معرفة قوله لم يخصصه ما قبله وهو الصلوة فكانه قبل الصلوة جامعة منها  
 حضرت قوله وان بلغه اذان غيره قال سراج المراد هذا اذا لم يكن مدعى بذلك الاذان اما اذا كان مدعى به بان  
 سمع من مكان واره الصلوة فيه فلا ينبغي له الاذان اذ لا معنى له وعلى هذا الجمل ما في شرح سلم من انه اذا سمع  
 الجماعة لا يشرع له الاذان ونهاه الاذنه عن قوله وان كرهت بان كانت بمسجد غير مطهر لم امام ما ثبت بغير اذنه  
 فله او بعد قوله لانه وسيلة وليس سائل كما المقاصد قوله ولما حج انه صلى الله عليه وسلم قال قال سراج المراد

في قوله



کرمی کو خدا زاد نام لکھو نہ تو کمال القیام علیہ السلام

كتاب في بيان عقائد  
 المذاهب المتفق عليها  
 في الدين والاعتقاد  
 في العقائد والاعتقادات  
 في العقائد والاعتقادات  
 في العقائد والاعتقادات

المذاهب المتفق عليها المذكورة في الصحيحين قولهم ان يقع في الدنيا والقاء قولهم واعتذر عنه اي عن ترك استثناء لفظ الكيس  
 قولهم قال اي المعتذر وقوله على كل كلمتين بصورت اي الالكلام الاخرى فانها لا بها وحدها بصوت كما في شرح العباب والرواية  
 قولهم فيهم مفرقا على العليين يعني لما كان كل من الاول والثاني دخل في العليين في تسمية كثير منها به قوله بالملقة قال عيسى  
 واصلا ان جيبى الرجل ستره خالي في ثوب ليرى فيه الدماء فتوبوا قوله بعد الجعلين يكون اليا في قوله اي في الصحيح  
 وغيرهما قوله فان جعله اي قال صلى على غير العمل قوله فقال ابن مجيل لا يفهم من شرح العباب والارهاق والمعتذر قوله  
 جعل سابقا اي راسيا ما قوله وبها علم انه فان شيئا من هاتين العليتين لا يجرى في الاشارة فيكون علة الالتفات وهو  
 الاعلام جري فيها قوله وايضا اي في الحكم والكون قوله غير العيسوي قال في شرح الرهف العيسوية فرقة من اليهود تنسب  
 الى ابي عيسى بن يعقوب الاصلها كانت في خلافة المنصور يعتقد ان محمد لم يسبق الله الى العرب فاختاره وخالف اليهود في  
 اشياء غير ذلك منها انه حرم الذبايح قوله لوقوع الناس فيه اي غيبته قوله يلغنه بالبناء للفعل والضمير المستتر راجع الى حسن  
 الصورت والبارئ راجع الى الاذون قوله ومن ذرية مؤذنية هم قال في شرح العباب والمؤذنون على عهدهم  
 كثير من بلال وابن ام مكتوم وكان بالمدينة والموحد وكان بمكة وسعيد القرظي وكان بقباء والموصل  
 قال في شرح الرهف ويكره تعطيط اي تمديده والتعيط اي التطهير به انتهى وقال في شرح المطلة ويكره فيها التطهير في البيت  
 وتقيم الكلام والتأويق والتعطيط بل قال ابن عبد السلام جرت التلويح اي ان غير المتعيط او اودع محذورا كدخول الكعبة  
 وفيها ومن ثم قال الزركشي في الحديث من اعتلط وقع مؤذنين كدخول الكعبة استعمل استعمالا ومداها كبر فيمنع جمع  
 كجانبية قوله وهو طبل له وجه واحد ومن الوقف على الله والابتداء بالله لا في قوله الى الكفر كاله في قوله ومن مد الله  
 الله والصلوة والفلاح لان الزيادة في حروف المد واللين على مقادير يتكلم بها العرب لحسن وخطا ومن قلب الالف  
 هاء او مدخرة كبر ولحقها وهو خطأ وطن فاحش وعدم المنطق بها والصلوة لا في يصير هاء الى الساكن انتهى  
 كما اعتمد اي المصنف في كتاب التبيين قوله وهو اي المؤذنون قوله ولما جاء في شرح العباب في رواية صحيحة ابن صبان  
 والعقيلي الاثمة ثمناء والمؤذنون ثمناء فاستد الله الله الاثمة وعقر للمؤذنين ستم أو ثمناء وضم لني الاسر وبالواو  
 اولد هاء بان يع القوم به او لجهنم في العرافة من الميوق او سقوط فرض الكفارة لهم اقوال والامانة اعلى من الضمان  
 ان الامين متعلق بعمله والضمان ملزم به انتهى قوله لاحتماله قال في شرح العباب واما انه منهم والمطاهر بعده

ويلجأ حديثك إلى سعيد الذي روى أنه سمعهم فائدة يوم الخندق الظهر والعصر والمغرب والعشاء وقد عاينهم فأنام الظهر  
 فضليها ثم أنام العصر فضليها ثم أنام المغرب فضليها ثم أنام العشاء فضليها روى الكافي عن محمد بن إسحاق عن محمد بن إسحاق عن محمد بن إسحاق  
 قاله النووي في شرح المهذب جاز لهم تأخير الصلاة لأنهم لم يبالوا بالصلوات ولم يكن نزلت صلاة الغداة انتهى قوله ولا ينافيه  
 القديم السابق أي لا ينافي هذا القديم القديم السابق قال في الجديد نذبه للمنفرد فأنه يعلم منه أن القديم عدم نذبه للمنفرد  
 في المؤداة فكيف يندب عنده في الفائقة للمنفرد على لا ينافي عنه من القديم السابق يعني قال بعضهم يندب له فيها  
 عنده بل قبل أن ذلك جديد لا ينافي يعني بل قبل أن القائل بعدم نذبه للمنفرد في المؤداة هو الجديد لا القديم قال في  
 شرح العباب في نقصان بالمكسوب ولي فائدة على القديم المصنف وابن ميثم وأما كذا في شرحه كلامهم خلافا لمن يزعم  
 أن شرطه أن يصليها جماعة لأن القديم يشترط للأذان في المؤداة الجماعة على أن تكون القديم شرط ذلك جريها أو على خلاف  
 فيه نظرا أو بما يرد من نقل الرافعي وغيره من القديم أنه حق للمكسوبة وعن الجديد قولهم حق للجماعة حق لوقت فهذا نص في  
 منهم بأن القديم لا يشترط الجماعة في المؤداة فضلا عن الفائقة انتهى فتأمل فيه كذا في شرح هذا المقام قوله وفي الاملاء حق للجماعة  
 بهذا يتضح كلام القائل السابق أن ذكر جديد لا ينافي الاملاء من كتب الجديد قول القائل في المؤداة في قوله  
 العباب فإن قلت كانه اقتباس على المصنف أنه حق للمنفرد فكأن الأذان للفقهاء والجموعتين قلت عامر  
 ذلك أنه لما والى بينهما كان ما بعد الأولى تابعا لما قبله فبأن كان انتهى قوله والفتاوى قال ابن تيمية فظاهره  
 صحة إقامته للفتنة والوجه المنع لاحتمال أنه انتهى وهو جهل وهذا هو قياس ما مرجه في شرح العباب من أن المرتبة لا  
 تقم للفتنة انتهى وقال في ما تيسر شرح المنهج ولو اجتمع فتاوى فاذت ولحد الحديث ليعرفه هل جزم بيمينه لا لعدم اتفاق أن قيام  
 احتجبا انتهى فتأمل فيقول بين كلاميه فأن هذا هو القصر والآخر في المرتبة قوله عدم التقيد قال ابن تيمية وتفسيره أيضا  
 عدم التقيد بالمرتبة الآن يقال المختص بالرجال هو الأذان مع الرفع فلا يتحقق التسبيح إلا مع وكلامهم صحيح لعدم  
 أذان المرتبة إذا لم ترفع صوتها وإن تعددت الأذان لكن ينبغي الجهة عند قصد وقصد التقيد من حيث أنه أذان  
 انتهى قوله وكان ذكر الله تعالى في شرح العباب ولا شك عليه من حيث الأذان بل لها الجواز الجميد كانه البولي  
 وهو لأنه ذو وجهين كونه ذكر أو كونه أذانا ولا يلائم بينهما فليعلم من انقضاء الأذان انقضاء الذكر ثم قال في  
 حرم الأذان فهو ثابت عليه أيضا للاختلاف الجهة أولا محل نظر والأقرب القول بالصلوة في المصنفين انتهى قوله في المصنف عليه

على كونه أذانا لا كونه ذكرًا قال ابن تيمية في الفتاوى



ولا تترك بعض الكتب  
المذكورة في المتن  
التي هي في المتن  
والتي هي في المتن  
والتي هي في المتن  
والتي هي في المتن  
والتي هي في المتن  
والتي هي في المتن

المذكور في المتن المذكور في المتن المذكور في المتن المذكور في المتن المذكور في المتن  
قوله ان يرفع يده في الدعاء والفاء قوله واعتذر عنه اي عن ترك استثناء لفظ الكبير  
قوله قال او المعتذر قوله يلزم كل كلمتين بصورت اي الالكلام الاخرة ناسبا اليها وحدها بصوت كما في شرح العباب والرواية  
قوله فيمنع مفرقا على العليين يعني لما كان كل من الاول والثاني دخل في العليين في تسمية كل منهما بقوله بالملقة قال عيسى  
واصل ان يجي الرجل سفر ضايقه بثوب ليري فيستره ماء ثوبا قوله بعد في العليين بكون اليا في مظهر اي في البصيرة  
ويرىها قوله فان يصعله اي قال صلى على في العمل قوله فقال ابن محجل لا يفهم من شرح العباب والارهاق في المتن المذكور قوله  
جعل سبابته اي راسها قوله وبها على ان كان شيئا من هاتين العليين لا يجرى في الاثارة فيكون علة الالتفات وهو  
الاعلام في قوله وان كره اي ليس المحرم وان كره قوله غير العيصوت قال في شرح الروض الصافية في قوله من اليهود تنسب  
الي ابيهم من يعقوب الاصبهان كان في خلافة المصنوع يعتقد ان محمد لم يسبق الله الى العرب فاختار خلفه اليهود في  
اشياء غير ذلك منها انه حرم الذبايح قوله هو قوله الناس فيه اي غيبته قوله يلقنه بالبناء للمفعول والضمير المستتر راجع الى حسن  
الصوت والبارئ راجع الى اذ ان قوله ومن ذرية مؤمنه فيهم قال في شرح العباب والمؤذنون على هذه هم  
كثيرون منهم بلال وابن ام مكتوم وكان بالمدينة والبعث ود وكان بمكة وسعيد القرظي وكان بقباء والتميط  
قال في شرح الروض ويكره تعطيط اي تمديده والتعيط اي الطهيب به انتهى وقال في شرح المطلة ويكره فيها الطهيب والتميط  
وفيهم الكلام والتميط بل قال ابن عبد السلام في قوله التلويح اي ان غير المعنى او اوج محذورا كذا في المتن المذكور  
وفيها ومن ثم قال في المتن المذكور في المتن المذكور في المتن المذكور في المتن المذكور في المتن المذكور في المتن المذكور  
التي هي في المتن المذكور في المتن المذكور في المتن المذكور في المتن المذكور في المتن المذكور في المتن المذكور في المتن المذكور  
الله والصلاة والفلاح لان الزيادة في حرف المدة واللين على مقدار ما تكلمت به العرب لحن وخطا ومن قلب الالف  
حاء او مدغمة اليه ولفظها وهو خطا ولفظ فاحش وعدم النطق بها والصلاة لانها يصير حاء الى التاء انتهى  
كما اعتمد اي المصنف في كتاب التبيين قوله وفي اي المؤذنون قوله ولما هو انه في شرح العباب في رواية صحيح ابن حبان  
والعقيلي الا انه ثمناء والمؤذنون ثمناء فاعلم الله الا انه وعقر للمؤذنين ستماء وثماناء مع لفظ الاسرار بالرواية  
له الله حاء بان يعقم به او لغيره في الترانة من المبيوت او سقوط فرض الكفارة لهم اقوال والامانة اعلم من اقصان  
اذ الامين يتلقون بعلمه واصنام من ملنهم به انتهى قوله لا يحتمل قال في شرح العباب واما انه فيهم والخطا بعلمه و

الكتاب الكبير في بيان ما في كلام الله تعالى  
 في كتابه العظيم في بيان ما في كلام الله تعالى  
 في كتابه العظيم في بيان ما في كلام الله تعالى

على الامانة ولم يزلوا في شغفهم بهما حتى لا يفرق بينهما في مقامهم ولهذا من غير ان يرضى الله عنهم لو كانت اطلاق الاذان  
 مع الخلف لا تفت ولا نظر الا انه كان يتفرع في بعض الاوقات لانه لو اذن مرة لم يلعب عليه لان علمه كان ديمية وملاو منه  
 تقتضي وجوب الاجابة خلافا لمن ناسخ فيه ولان تقاطيعهم لا اذن ان لم تكن كما ينبغي السبيل ولا لانه لو اذن لم يجب  
 حضور الجماعة اي بالاعتبار الذي قد ضاع على ان الاصل في الامر هو وجوب اذنيه فالمراد بما قبله افعال هذه الامور المنفصلة عن  
 العباد فلم وقد تفصل سنة الكفاية قال الربوي في سنة تفصل سنة الفهم في ما قبل منها ما هنا ومنها انظار المعصوم  
 ابرار ومنها ابتداء السلام وروى ومنها الوضوء قبل الوقت وبعده ونظم اليك السيويني فقال شعر الفرض افضل من قطع عابدين  
 حتى ولو قد جاء منه بالكنية الا العظم قبل وقته والبداء في وقت السلام كما ابراه في معتز لم ومن ثم اي ومن الخلاف المفسر في  
 على الصحيح في اذنه التفريع نظرا لان عدم الانصراف عن الاذان ليس مبنيا على عدم وجوب النية لانه لو كانت واجبة لم  
 تنفرد عنه ايضا لان المفروض انها وقعت بقصد الاذان فقد وجبت النية في وجوبها اي بالمنقول من الجمع ومنه  
 العلم قوله ويشترط ان لا يطول الفصل اي عرنا بين ما هو قوله والاول الى قوله الا لاجبة فانه يفهم من قوله والله ان الكلام المندوب  
 والذي لاجبة ويعني لا يكون من وفهم من القولين ان ماعدتها وهو سكوت والكلام الذي لا يكون مندوبا ولا لاجبة  
 لم يشر ومن ثم يروى ان لاجبة في كلام الجميع ام من لاجبة الدينوية والاخرية وفي قوله ان لاجبة لاجبة الدينوية قوله ان لاجبة  
 هذه الصلوة اي من اطلالهم انظار الامام تسع مائة لم ولا يضبط الطول هنا اي بين الاقامة وغير المقدم ولا كالذي في  
 الذهاب في ان ذكره اي في الاستسقاء في لاجبة الماشي مفرقا عما قبله لعل لا يبعد الا ولقد اذن المرتين يعني ان من الاذنين  
 ليس من قولنا على وجه الموزنين فانه المتن من ايام التوقف للافضل للاصل الفدب في لم فان تعدد اي الراتب في لم  
 ما بين بعض القضاة اي يسمع بان يتميز عنه كما خرج ومنه عن الردف الاخرى قوله في غير ما يلا اي في الركن الرابع في شرح قول المصنف  
 ان كانت سرية قوله في التقييد في الخبر وهو الجواب اذا سمعتم الله او تقولوا مثل ما يقول المؤمن فان الفاء وان كانت  
 جزائية لا يخلو عن ولا لها على التعقيب في خبره الذي قرره اه قال في شرح الباب واستدل الاسنوي بخبر اذا سمعتم  
 المؤمن فتقولوا مثل ما يقول عليه بنوع في الرد عليه كما هو واضح عند من تأمل فتقول المرتبة على السماع العباد  
 بسم الله كل كلمة في الاجابة عليه ويسمى المصنف اجابته وحمل من الامرين مغاير لما قاله الاسنوي انتهى قوله لا لم يعلل او يربطه  
 لما قال في جواب الحوازين حتى على الصلوة اوصى على الصلاة او قال الصلوة فرض من الغنم او قال صلوات بطلت صلواته لان

فما كان من ذلك من ان الله تعالى لا يوجب عليه فعله الا ان يترك ما هو واجب عليه من تركه

من هذه اللفاظ ليس بذلك مع ان فيها الخطا بل لفظ باء اللفاظ واللفظ لا حول ولا قوة الا بالله عز وجل المصلحة فانها اذا  
 تلبطل بان لم يترك ما هو واجب عليه من تركه وانما اذا انزلنا معا فنكسر ابا بواحد كما في قوله لا يوجب عليه فعله والاول اكل او اجابة الاذان الاول  
 قوله الاذ والجمع والجمعة قال في سره العباب الا ان في الجمع والجمع فيظهر كسواهما التقديم الاول بينهما ووفق السادة المقتدي  
 في الاول وسر وعينه في هذه هي الثانية التي في قوله فليكن ما يابا به ان من التي قوله اي التي مستقيم لفظ القامع من مجازا  
 قوله فليكن لا يوجب عليه فعله قال في الثاني في قوله في سره العباب العباد النفسية بتبيل عذاب الغير وهما ليدروا وهو ان لا يترك  
 ترك ما فيه الحكم فلي ارسف او جهل فيجب عليه تعالى ما يوجب له لا واجب عليه تعالى اصلا اللهم الا ان يترك ما هو واجب عليه من تركه  
 في المضامين انتهى قوله وهما ليدروا اي في مقام بيان عدم الوجوب على الله تعالى ليدروا وهو ان لا يترك ما  
 فيه الحكم فلي ان علم ان فيه الحكم اول ارسف ان علم ان فيه الحكم ولم يترك بين ما فيه الحكم وعينه او جهل ان لم يعلم ان فيه الحكم  
 وهذه السلسلة مستمدة على الله تعالى فترك ما فيه الحكم تسخير ففعله واجب فكيف ينكر الوجوب على الاطلاق اذ ان يترك ما هو واجب عليه من تركه  
 وجوب المضامين من الاصل واللفظ وقدر المطيع واسأل ذلك ما تقول به المقابلة فان قلت فعل ما فيه الحكم ان كان  
 واجبا وهو الاصل فكيف ينفي وجوب المضامين قلت مراد المقابلة من الاصل هو الاصل بالنسبة الى الشخص كما مر به بالا  
 والاول والمراد ما فيه الحكم هو الاصل بالنسبة الى مجموع العالم من حيث هو مجموع هذا وهما ليدروا ان ترك ما فيه الحكم  
 فلي على التقدير الاول اذ معنى الحكم هو المصلحة وقد مر مراراً بان تعالى لو عذب العباد كلام من غير جرم لم يكن منه كل تكليف اذ  
 لم يحصل اليهم النفع ونفاس الغائب على ان هذا ناسد كيف وهو لا يزال عما بفعل ومع ياتون وكان قوماً من  
 انهم على جواب ان ترك الاصل ليدروا ان تركه ولم يعرف ان هذا جوابا لانه صحت رعاية الحكم ليست بواجبة عليه تعالى  
 كما مر به الاول وان لم يفعل الله تعالى لا يخلو عن الحكم والمصالح بالنسبة الى مجموع العالم كما اشار اليه حجة الاسلام بقوله ليس في الامكان  
 ابتداء ما كان وهذا ايضا لا على ان رعاية الحكم ليست بواجبة والآلات ان افعل الله تعالى لهما واجبة عليه تعالى فعلا من ذلك  
 على كبر اعلى انهم مراراً بان معنى الوجوب عليه نعم وسيد ان كان ترك المحي تفه على ان لا يترك فترى وجوب الفعل  
 على احتمال الترك فكذلك لا يقال الا بدسرك الباري حرام على الله تعالى وان كان مستحيلا لا يقال وفل ما فيه الحكم والوجوب عليه نعم  
 وان كان تركه نفعا مستحيلا عليه تعالى بل هو وجوب والحكمة فيها القدره على الواجب والحرام ولا تتركه على المستحيل  
 لا على تركه كما مر به بالا والاول قوله ونفدت مطلق فان النفدت المطلق يجوز ثلاثة للنفدت نفعا فيكون تفكيك اوله

الاول



لنا ان يكون الحق مالا نصفا مطلقا على الكل بغير لمة ولا حجة ولا برهان فيكون الحق بالماضي محض وانيه كما يقال شركك بمعنى شركك فيه ومفرقا  
 بمعنى مفرقا له واما من قبيل الاسناد الجازم فيكون ما يقال في الله عنه وهو الجسم قوله ورسيد الدعاء آية قال في شرح العباب  
 وآية الدعاء بالعافية في الدنيا والاخرة لقوله صلى الله عليه وسلم الدعاء لا يرد بين الاذان والاقامة قال في تارة يقول يارب  
 الله قال سلوا الله العافية في الدنيا والاخرة حسنة الرندي ويحتمل لايه الدعاء بين الاذان والاقامة فادعوا له كما مر اي في  
 اوائل كتاب الصلوة في شرح قوله المصنف ويصدق تحييد الحق الامر في القديم **فصل** في بيان استقبال القبلة  
 السابقة صفة لكل من السماء والارض كما صرح به في شرح المحرر في الدنيا والآخرة اي في شرح قوله المصنف فان عجز عن الوقوف على  
 لجنته الامين فان عجز عن تحييد الحق كما يعلم بما لا اى قريبا حيث يقول فلما استقبل طرنا آية قوله لكن يعقنا استدراك  
 لدفع قوم المساواة بين من لا مائل ميده وبيننا ومن بيننا مائل ومخط فائدة الاستدراك هو قوله او طنا آية كما ياله  
 اي في شرح قوله المصنف والاخذاء ولم يحمل على اهل المدينة ومن ساقهم من كل من يكتسب ثوابه نصفها فان  
 قبلهم هو ما بين المشرق والمغرب اي وسط ما بينهما وهو الكعبة وذلك لانه لا يمكن اتياء الحديث على قلبه جميع اهل  
 الارض فظهر ان فيهم قبله غير ما بيننا فاستدل الحديث على اهل المدينة بطلانهم واوله بتسليم الحديث عليهم قوله تعالى على  
 الارض فيه آية يعني لا بد من صحة صلواتهم من احد الامرين ما علم تعيين الخط في بلدون الاخراف او الاخراف وذلك لان القبلة  
 المسببة العرفية كما تقدم فان لم يتعين الخط مع حصولها فلا يحتاج الى الاخراف وان تعين مع حصولها فيحتاج اليهم  
 فلزم احد الامرين لتحصيل المسببة العرفية فان حصلت في الصف الطويل مع عدم تعيين الخط فلا يحتاج الى الاخراف  
 وان لم تحصل مع عدمه فيحتاج اليه فهذا الكلام ليس منا فينا لما ذكر من ان شرط المسببة العرفية كاطنة ابن قاسم بل هو من  
 عليه كما علم من تعميدها ونقل كذا من شرح العباب ما هو كاشف لهذا الغم قال فيه ولو خرج بعض الصف القريب عن  
 عازاتها لم تنفع صلوة المأرجحين أو البعيدة صحت صلوة المأرجح عما عدا القطع بان حقيقة المأرجح لا تقتلف بالقرب والبعد  
 فتعين ان المصلحة فيه حكم الاطلاق والتسمية لا حقيقة المسببة في الطول عليه اسم الاستقبال عند البعد صحت بقوله ابن الصبان  
 صلوة ولين كان لو قرب خرج عن سمت اذ بعد في العرف عازا بالها واعترض بقوله ابن الصبان والمتولى ان من  
 ما عجزات السجد لو خرج عن سمت لم تنفع صلوة المأرجحين بلا خلاف ويرد بان هذا لا يناقض كلام الامام لان  
 كلامه فيما اذا كان بعض الصف الذي باضرايات السجد في رأي العين ولكنه لو قرب خرج عن سمت وعلم

في شرح حديث قالوا يا رسول الله  
 انما جئتكم بالعبادة استأمنوا بها  
 مع ذلك السجد بغير طهر من الصف الطويل ان كان  
 فانه لا ينافي في قول من الامام

لا ينافي في قول من الامام

باب ما قيل القاضى الفهرن المالكون في الدنيا الزموا  
الاستغفار كل طاعة خيبة اليك وكونها عليها  
سكت العينين فانت بعد جازان  
لا تفتق

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله الذي جعل القرآن  
موسى عليه السلام  
والنبي محمد صلى الله عليه وسلم  
والنبي محمد صلى الله عليه وسلم  
والنبي محمد صلى الله عليه وسلم

ولا يصلح التقرب وهذا أصابه عينا وهو عاصلة في البعد كما قرب انتهى قوله أو خرج بعض ما به آه بان لا يصلح التقرب  
 من بعد عرض المصلحة قوله هذا متفق للامسكال لان الامسكال لم يسهل وهذا اوضح فصار الاشكال أقوى قوله ما قرب من التقرب  
 فان الشك في المسألة لا يصلح لها الا بالوقف لانها بدو فيتمسح الا باله قوله كما في أي كذا انه يترك دخل من باب وعلى مرة  
 ولا يصلح اخرى كما مر في شرح العباب قراءة او المصيبة انه هذا الجواب عن قوله ومن ثم آه اي ومن  
 اجل ثبوت الجواز بينهما اما في النقل بنا لنقص واما في الغرض فبنا لنقص لم يتركوا خلاصه مانع جواز الصلوة الغرض في النقل  
 بنا والمانع في الغرض والنقل هو جري واصبح وجمع من انطأ به في الغرض والوقوف فقط مالك واحمد في اللزوم  
 كما في شرح العباب قوله في البيت اي بيت المصلحة قال في شرح العباب بعد نقل القاعدة المذكورة هنا عن الجمع  
 وحران الفضيحة آه ومن ثم رويها ايضا ان بطلان النقل اي الذي لا شرع فيه جماعة في البيت افضل منها في المسجد لان نقلها  
 في البيت فيمنعها تنقل بها ناسب لتمام الخشوع والاعتدال والابتعاد عن الزنا والافعال وبها هما ومنه يوضح  
 في البيت افضل منه في الكعبة انتهى قوله الا اذا راجع جماعة فامر بها اي لم يتركها في قوله لان الفضيحة آه قال في شرح العباب  
 فان قلت فضيلة المكان فيها وصف كمال يرجع الى الصلوة في اوت الجماعة قلت لا مساواة لان الجماعة من  
 اجتماع الاتي برب وعبد البر كمن بعضها على بعض ما يعود على ذات الصلوة بنوع الخشوع فيها وبعد الشيطان عنها تسكن  
 على وفق الامر من سائر وجوهها بخلاف فضيلة المكان فان غايتهما زيادة ثواب من حيث ليقاق الصلوة فيها وليس فيها  
 مورد كمال على ذات الصلوة بنوع ما ذكرناه في الجماعة انتهى قوله لانه صلى فيه لا لاله اي بناؤها لاله والواجب هو الكافة  
 والاهل قوله كنهه وجد الحق اي بناها عليه ناسا عليه ناسا لا يجوز له الاجتهاد والجامع وجود العلم قوله وكما عطف على قوله  
 لقوله من سائر الاجزاء عن علم ايضا لكن العطف عليه مثال للاجزاء المقتضية المعطوف للاجزاء الحكم قال في شرح  
 العباب ناقله عن الرخصة تدل على الخشوع في لفظ وتدل على دلالة كالحجاب المقدم فنفيت ان الخشوع اما لفظ واما  
 لغرض ومن هذا يعلم انه لا حاجة الا بوليها بان يقال سعاد وكاخبار بحراب على ان المراد هنا ليس اجزاء احد للخصا  
 بالراب المذكور بل وجد ان المصلحة فيه لم يتم فيلزم التقدير لالدلالة ان لم تأول الدلالة في عبارة شرح العباب  
 باسم الفاعل وان اولت به كما هو الظاهر من قوله كالحراب فلا حاجة لذلك ايضا قوله بانها ترون بها من المصليان  
 قال ابن تاسم ناقله عن فنادى السيوطي المراد بالقرآن ثلثمائة سنة بلا شك ولا مائة سنة ولا نصفها

ط  
 الاصل في الخشوع خاتمة الجملات من ان الصلوة  
 كما قال الشيخ في شرح التماس ان عبد الله بن

معدلات خشيعة كثير ومملكة بحر زراف  
 اخرى تملك من كانت درم وبنيتوه



وأما إلى ما مات من المسلمين فعلى هذا الوجه أن يقال إن لم ينم عنه لمعنى من هذا المعنى الذي عليه ما فيه اليقين  
 وليست فيه اليقين واليقين قد عرفت في هذا المذهب بقوله بل لا بد من أن يكون فيه ما لا يكون له ما دونها باليقين  
 لا يقر بأنه على الظاهر فالتميز بين هذا وأما سطره كونه لما بين ذلك مرجعه إلى العرف وقد يكفى في مثل ذلك  
 سبعة وثلاثين إلى أن لا يجب كونه من هذا النوع بل لا بد من أن يكون له ما لا يكون له ما دونها باليقين  
 وأما إذا ذكر المراد من هذا القول أن من أهل العلم باليقين فلا بد من أن يكون فيه ما لا يكون له ما دونها باليقين  
 على أن لا يجب فعلى سطره المذكور أي وعرف من هذا القول والتميز بين هذا وأما سطره كونه لما بين ذلك مرجعه إلى العرف وقد يكفى في مثل ذلك  
 المراد من هذا القول أن من أهل العلم باليقين فلا بد من أن يكون فيه ما لا يكون له ما دونها باليقين  
 انتهى قوله ما أتى به من هذا المعنى بل لا بد من أن يكون فيه ما لا يكون له ما دونها باليقين  
 في قوله ينفذ ويصرف الباطن ما كان به في هذا الأمر بل لا بد من أن يكون فيه ما لا يكون له ما دونها باليقين  
 باطن الظاهر يعلم أن المراد به كونه بمعنى اليقين لا يمكن الظاهر معلوم أنه لا بد من أن يكون فيه ما لا يكون له ما دونها باليقين  
 قوله وسطره ما أتى به من هذا المعنى بل لا بد من أن يكون فيه ما لا يكون له ما دونها باليقين  
 عن علم وليس من هذا المعنى بل لا بد من أن يكون فيه ما لا يكون له ما دونها باليقين  
 على قول هذا الجواب لا بد من أن يكون فيه ما لا يكون له ما دونها باليقين  
 وهذا من معنى ما أتى به من هذا المعنى بل لا بد من أن يكون فيه ما لا يكون له ما دونها باليقين  
 من الذي إلى الكتاب المذكور من هذا المعنى بل لا بد من أن يكون فيه ما لا يكون له ما دونها باليقين  
 هذه الكتب فاعلم أن أهل الحديث لا يسلطون على ما سطره من هذا المعنى بل لا بد من أن يكون فيه ما لا يكون له ما دونها باليقين  
 على أنه لا بد من أن يكون فيه ما لا يكون له ما دونها باليقين  
 إلى أن مات من هذا المعنى بل لا بد من أن يكون فيه ما لا يكون له ما دونها باليقين  
 عني كونه معلوم الباطن ما كان به في هذا الأمر بل لا بد من أن يكون فيه ما لا يكون له ما دونها باليقين  
 ليس براد هذا وجه الدفع أن المراد من هذا المعنى بل لا بد من أن يكون فيه ما لا يكون له ما دونها باليقين  
 شرح هذين قال لا بد من أن يكون فيه ما لا يكون له ما دونها باليقين

۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰  
 ۲۰۱  
 ۲۰۲  
 ۲۰۳  
 ۲۰۴  
 ۲۰۵  
 ۲۰۶  
 ۲۰۷  
 ۲۰۸  
 ۲۰۹  
 ۲۱۰  
 ۲۱۱  
 ۲۱۲  
 ۲۱۳  
 ۲۱۴  
 ۲۱۵  
 ۲۱۶  
 ۲۱۷  
 ۲۱۸  
 ۲۱۹  
 ۲۲۰  
 ۲۲۱  
 ۲۲۲  
 ۲۲۳  
 ۲۲۴  
 ۲۲۵  
 ۲۲۶  
 ۲۲۷  
 ۲۲۸  
 ۲۲۹  
 ۲۳۰  
 ۲۳۱  
 ۲۳۲  
 ۲۳۳  
 ۲۳۴  
 ۲۳۵  
 ۲۳۶  
 ۲۳۷  
 ۲۳۸  
 ۲۳۹  
 ۲۴۰  
 ۲۴۱  
 ۲۴۲  
 ۲۴۳  
 ۲۴۴  
 ۲۴۵  
 ۲۴۶  
 ۲۴۷  
 ۲۴۸  
 ۲۴۹  
 ۲۵۰  
 ۲۵۱  
 ۲۵۲  
 ۲۵۳  
 ۲۵۴  
 ۲۵۵  
 ۲۵۶  
 ۲۵۷  
 ۲۵۸  
 ۲۵۹  
 ۲۶۰  
 ۲۶۱  
 ۲۶۲  
 ۲۶۳  
 ۲۶۴  
 ۲۶۵  
 ۲۶۶  
 ۲۶۷  
 ۲۶۸  
 ۲۶۹  
 ۲۷۰  
 ۲۷۱  
 ۲۷۲  
 ۲۷۳  
 ۲۷۴  
 ۲۷۵  
 ۲۷۶  
 ۲۷۷  
 ۲۷۸  
 ۲۷۹  
 ۲۸۰  
 ۲۸۱  
 ۲۸۲  
 ۲۸۳  
 ۲۸۴  
 ۲۸۵  
 ۲۸۶  
 ۲۸۷  
 ۲۸۸  
 ۲۸۹  
 ۲۹۰  
 ۲۹۱  
 ۲۹۲  
 ۲۹۳  
 ۲۹۴  
 ۲۹۵  
 ۲۹۶  
 ۲۹۷  
 ۲۹۸  
 ۲۹۹  
 ۳۰۰  
 ۳۰۱  
 ۳۰۲  
 ۳۰۳  
 ۳۰۴  
 ۳۰۵  
 ۳۰۶  
 ۳۰۷  
 ۳۰۸  
 ۳۰۹  
 ۳۱۰  
 ۳۱۱  
 ۳۱۲  
 ۳۱۳  
 ۳۱۴  
 ۳۱۵  
 ۳۱۶  
 ۳۱۷  
 ۳۱۸  
 ۳۱۹  
 ۳۲۰  
 ۳۲۱  
 ۳۲۲  
 ۳۲۳  
 ۳۲۴  
 ۳۲۵  
 ۳۲۶  
 ۳۲۷  
 ۳۲۸  
 ۳۲۹  
 ۳۳۰  
 ۳۳۱  
 ۳۳۲  
 ۳۳۳  
 ۳۳۴  
 ۳۳۵  
 ۳۳۶  
 ۳۳۷  
 ۳۳۸  
 ۳۳۹  
 ۳۴۰  
 ۳۴۱  
 ۳۴۲  
 ۳۴۳  
 ۳۴۴  
 ۳۴۵  
 ۳۴۶  
 ۳۴۷  
 ۳۴۸  
 ۳۴۹  
 ۳۵۰  
 ۳۵۱  
 ۳۵۲  
 ۳۵۳  
 ۳۵۴  
 ۳۵۵  
 ۳۵۶  
 ۳۵۷  
 ۳۵۸  
 ۳۵۹  
 ۳۶۰  
 ۳۶۱  
 ۳۶۲  
 ۳۶۳  
 ۳۶۴  
 ۳۶۵  
 ۳۶۶  
 ۳۶۷  
 ۳۶۸  
 ۳۶۹  
 ۳۷۰  
 ۳۷۱  
 ۳۷۲  
 ۳۷۳  
 ۳۷۴  
 ۳۷۵  
 ۳۷۶  
 ۳۷۷  
 ۳۷۸  
 ۳۷۹  
 ۳۸۰  
 ۳۸۱  
 ۳۸۲  
 ۳۸۳  
 ۳۸۴  
 ۳۸۵  
 ۳۸۶  
 ۳۸۷  
 ۳۸۸  
 ۳۸۹  
 ۳۹۰  
 ۳۹۱  
 ۳۹۲  
 ۳۹۳  
 ۳۹۴  
 ۳۹۵  
 ۳۹۶  
 ۳۹۷  
 ۳۹۸  
 ۳۹۹  
 ۴۰۰  
 ۴۰۱  
 ۴۰۲  
 ۴۰۳  
 ۴۰۴  
 ۴۰۵  
 ۴۰۶  
 ۴۰۷  
 ۴۰۸  
 ۴۰۹  
 ۴۱۰  
 ۴۱۱  
 ۴۱۲  
 ۴۱۳  
 ۴۱۴  
 ۴۱۵  
 ۴۱۶  
 ۴۱۷  
 ۴۱۸  
 ۴۱۹  
 ۴۲۰  
 ۴۲۱  
 ۴۲۲  
 ۴۲۳  
 ۴۲۴  
 ۴۲۵  
 ۴۲۶  
 ۴۲۷  
 ۴۲۸  
 ۴۲۹  
 ۴۳۰  
 ۴۳۱  
 ۴۳۲  
 ۴۳۳  
 ۴۳۴  
 ۴۳۵  
 ۴۳۶  
 ۴۳۷  
 ۴۳۸  
 ۴۳۹  
 ۴۴۰  
 ۴۴۱  
 ۴۴۲  
 ۴۴۳  
 ۴۴۴  
 ۴۴۵  
 ۴۴۶  
 ۴۴۷  
 ۴۴۸  
 ۴۴۹  
 ۴۵۰  
 ۴۵۱  
 ۴۵۲  
 ۴۵۳  
 ۴۵۴  
 ۴۵۵  
 ۴۵۶  
 ۴۵۷  
 ۴۵۸  
 ۴۵۹  
 ۴۶۰  
 ۴۶۱  
 ۴۶۲  
 ۴۶۳  
 ۴۶۴  
 ۴۶۵  
 ۴۶۶  
 ۴۶۷  
 ۴۶۸  
 ۴۶۹  
 ۴۷۰  
 ۴۷۱

[illegible]

وكان الكلام انه يجوز ان لا ينفذ  
مع كونه في الذوق بعد ان  
في المايب وتندرج في ذوق  
الافخر في علم الحميم







بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله الذي هدانا لهذا  
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله الذي جعل في كل شيء  
دلالة على قدرته وجلاله  
وآياته وبرهانه  
والصلاة والسلام على سيدنا محمد  
الذي بعثه الله في هذه الأمة  
مباركة بآيات وآلاء عظيمة  
فصل في بيان ما يجب من تعظيم  
الرسالة والالتزام بأحكامها  
على المؤمن والمؤمنات

[illegible][illegible]







سبحك يا ذا الجلال والإكرام  
سبحك يا ذا الجلال والإكرام  
سبحك يا ذا الجلال والإكرام

يرتد العدو أي ينسحقهم قوله وكثيرهم الكاسين كايهمهم بكثرتهم أو يستحقون قوله إذا انقضت الصلاة لا يدخل لها بل الذي دخل  
هو الصلاة وعلمهم قوله ولا بد من شرط لتوقف مقارنته لها إعادة على تقديمه عليها فمن قبل بالأيتم إلى صلب الأدب  
قوله كما يعلم ما يلا أي قربها من قوله أو تعلق بصل الصلاة التي لم يبرأ منها على شيء من قدمه لم يجر صلواته فانه يعلم منه  
أنه لو صار اعتمادا على أحدهما صحت صلواته قوله دون الركوع والتسبيح من القيام سقطا يعني كان فبيد أدانهم غير من  
الركوع والتسبيح من القيام والقعود لا يبرأ منه عند القيام بمنعه عنهما سقطا ولو تعدلوا عليها ما كان ففر هذه الصدور  
ليجب عليه القيام والأيام وحسب دفع قوله وخرج بقوله أنه أي خرج مع ملاحظة ما هو مقتضى هذا كمن من الأهل من يركع  
عليها لو تعد بعد القيام فيصلي تأملا يعني يتم صلواته تأملا بان يقدم للنسيء والفاقة ثم يقعد للركوع ثم يقوم للاستقلال  
ثم يقعد للسجدة والجلوس بين السجدين والتمتع وهكذا إلى أن يتم صلواته وأما تكلف هذه التكاليف لانه لو بقر  
عليها هم لم يكن لقوله وخرج أنه فصل لأن من يقدار عليها لو تعد لا يخرج بقوله منه بل يدخل بسببه ولولاه لم يتأ  
خرج منه بان يكون معنى قوله دون الركوع والتسبيح أنه لا يقبل عليها إلا من القيام ولا من القعود ولذا قضى ما في  
سنة العباب والارباب وسنقله ان الله تعالى ولنا فضل كلامه عننا فانه حكم أو لا بان العابر المذكور يقوم  
ويؤمر الآن يقول إنه يقعد ويتم وأظن ان النسخة التي هي هكذا دون الركوع والتسبيح سقطا وخرج بقوله فان  
لا يمكن القول بان النسخة التي هي هكذا دون الركوع والتسبيح سقطا وخرج بقوله فان  
من ندد على القيام دون الركوع والتسبيح من القيام ولو صلى تأملا القعود صليا قائما أو ملاما  
وخرج وعبارة سنة العباب هذه ومن قدر في جميع صلواته على القيام فقط أي دون الركوع والتسبيح بان كان  
بظهره علمه ان صليا قائما يمكنه ولو صلى قاعدا لا يمكنه تأملا ووجوب القراءة سرعا في القيام الاكسما ونقطة في النقل  
ودونها لا يقتضي انها لا يمكنه خلافا لمن زعم ان صلي الركوع والتسبيح صلبه طائفة ثم ان يخرج عن الانفا بصليته حتى  
مقابلة ورأسه ولو باعتماد أو ميل ثم ان يخرج عن الانفا اصلا أو من بهما برأسه من قيام ولا يلزمه القعود للأيام  
بالتسبيح كما بان ثم يظهر ان المكانة لان المصور لا يسقط بالعوض الغني وعبارة سنة الارباب هذه ولو خرج عن الركوع  
والتسبيح ان تأم وجب ان يقوم ويؤمر بهما بصليته ثم يبرأ ثم يظهر ان المكانة لان المصور لا يسقط بالعوض  
انتهى قلته لا بأس بذلك لانه كثيرا ما يلف ما في هذا السطح لتلك السجود فان قلت قوله ان الله وعلمه بان

هذا الموضع من النسخة لا يوافق ما في النسخة الا في قوله فان  
من ندد على القيام دون الركوع والتسبيح من القيام ولو صلى تأملا القعود صليا قائما أو ملاما  
وخرج وعبارة سنة العباب هذه ومن قدر في جميع صلواته على القيام فقط أي دون الركوع والتسبيح بان كان  
بظهره علمه ان صليا قائما يمكنه ولو صلى قاعدا لا يمكنه تأملا ووجوب القراءة سرعا في القيام الاكسما ونقطة في النقل  
ودونها لا يقتضي انها لا يمكنه خلافا لمن زعم ان صلي الركوع والتسبيح صلبه طائفة ثم ان يخرج عن الانفا بصليته حتى  
مقابلة ورأسه ولو باعتماد أو ميل ثم ان يخرج عن الانفا اصلا أو من بهما برأسه من قيام ولا يلزمه القعود للأيام  
بالتسبيح كما بان ثم يظهر ان المكانة لان المصور لا يسقط بالعوض الغني وعبارة سنة الارباب هذه ولو خرج عن الركوع  
والتسبيح ان تأم وجب ان يقوم ويؤمر بهما بصليته ثم يبرأ ثم يظهر ان المكانة لان المصور لا يسقط بالعوض  
انتهى قلته لا بأس بذلك لانه كثيرا ما يلف ما في هذا السطح لتلك السجود فان قلت قوله ان الله وعلمه بان





الفتنة بالفتح الطاعة والكفر  
والعيا والعيان في الصلوة والاسكوت  
الكلام واقفت دعا على عدة واحال القيام  
صلوته وادام في واحال الغزو ونواضع لثقتها  
فانزل

في سريته الارصاد واذا اضل مصطفي وجبات بانه كرمه وسبحه تاين لا ايمان بهما العلم ورواه ويكفر الاضطرار بدين محمد  
ونع الاخذ الوجود العقول للكرامة والسرور لا ليل ذلك لانه ينصور برك الطمانينة في ذلك الحقود انما  
وكذا حكم الاستلزام انما يرى في الايمان بالرأس قوله ولا نقط عنه الصلوة قال سار الحزب ما نقل عن بعض الا  
باهيتين من ان العبد اذا بلغ غاية المحبة في الله وصفا قلبه واختار الايمان على الكفر من غير نفاق يقطع عنه الا  
والذي ولا يبدل النار بار كتاب الكبار في هذه السعد التقنان في بانه كفر وعلما فان اكل الناس في المحبة والايمان  
الانبياء فنه ما جيب الله محكم من ان الكاليف في حقهم انما انتهى قوله على القصور اي القيام قوله يفهم استوارها  
لان النصف من قبيل العدد والعدد من قبيل الصفة والصفة يعبر عنها بالخالف كما تقر في موضع قوله في الاول  
اي الجزء الاول من هذه المسألة وهو انه يجوز للمنفصل قراءة الفاتحة في صورة بشرط ان يرتد للكرامة الفناء بعد فراغ قرائته  
فهذه المسألة لها جزآن الاول هو جواب قرائته الفاتحة في الهوى والثاني وجوب زيادة الفناء للكرامة وهذا البعض  
لمس الجزء الاول دون الثاني ولكن ينبغي التقييد بالجزء الثاني كما قيد به الشيخ وليس المراد بالاول وجوب زيادة  
الفناء والثاني عدمه كما يتو ادى في ادى الرأى لانه لا يبيع اخذه من قوله ان الايمان بالتميم آية بل الذي يؤخذ  
انما هو جهة جواز قرائته الفاتحة في الهوى دون اشتراط زيادة الفناء كما هو ظر وايضا في قوله كان ينبغي تقييده  
بما ذكرته فان الذي يمكن تقييده هو الجزء المذكور دون الاشتراط بل هو العبد نفسه فكيف يقيد بنفسه كما في  
قوله بسجدة يفتح اليم اي كان سجده قوله جواز لم يرد آية صورته ان يسجد لقائه الامام قبل قرائته الفاتحة لو تذكر بعد  
قرائته آية السجدة انه ترك الفاتحة او شك فيها فلهذا الصور يجوز ان يعر الفاتحة في الهوى الربيع القرائة  
قوله لما لا اي في سريته قول المصنف ويتعين الفاتحة لكل ركعة قوله او في الاعتدال عطف على قوله في غير القيام اي او الا  
من ادرك الامام في الاعتدال فانه لا يسجد له دعاء الانتحاج بل يقول سمع الله من عبده الخ موافقة للامام كما  
في سريته العبابه قوله امره محكم قال في سريته العباب وقد لقن محكم لا صلوة الا وانا هت المسلمين لفاطمة  
الزهراء رضي الله تعالى عنها في نه الاضحية وبنائه ان ناله جنيها سلا بالتذكير على ارادة السجود مما فطمة على  
الوارد ما لكن انتهى قوله لئلا يلزم تأنيده اي اذا كان المصلحة امرأة قوله تاكيد لا لق بالقيام فان قلت  
اللائق بالتاكيد هو مقام انكسار الطالب والمطالب بهذا الكلام هو الله تعالى وهو علام الغيوب كلها فلا يملك

وَأَزْوَاجُ الْأَشْيَاءِ لِيُحْيِيَهُمْ تَارَةً أُخْرَى لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ

وَاللَّهُ يَخْتَارُ مَا يُؤْتِيهِ اللَّهُ فَيُخَوِّضُ فِيهِ رُوحَهُ الْقُدُسَ يَكُنْ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ يُخَوِّضُ فِيهِ رُوحَهُ الْقُدُسَ يَكُنْ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ

وَقَدْ أَفْلَحَ الْأَعْمَى بِمَا جَاءَهُ مِنْ رُوحِهِ الْقُدُسِ وَكَانَ اللَّهُ سَمِيعًا عَلِيمًا

التاكيد لا تقاربها المقام قلت مقام التاكيد ليس مخفراً في الانكار بل منه زيادة سر غيبه المستلزم في الحكم الموقوفة هناك كما ذكره صاحب الكتاب في تفسيره قوله تعالى واذ لقوا الذين آمنوا الخ فان المنافقين لما خاطبوا المؤمنين باليمين لم يذكروا مع ان المؤمنين كانوا منكبين لعدم رغبتهم في الايمان فلم تطاوعهم انفسهم في تأكيد الايمان واذا خاطبوا سبياً طعنهم بكنيتهم معهم الا انه بان والجملة الاسمية والعليل باعنائها في مستهزات المستعمل على التاكيد من وجوه مع ان الخطابين و سبياً طعنهم لم يكنوا منكبين لكنهم معهم لزيادة رغبتهم في كونهم معهم وسطاوعة نفوسهم لهم في توكيدهم قوله تعالى ان هذه الاية وعرضا قال ان في سر السائل في علم انه في تلك الايات الله كتب مقدار بول اللق قبل ان يخلق السموات والارض فحين انفسه وكان عمره على الماء ومن حمله ما كتب في الذكر وبهوام الكتاب ان عمدا خاتم النبيين ووجه ايضا ان عبد الله في ام الكتاب وخاتم النبيين وان آدم لم يخل في طينة اي طهر في نقي الروح فيه ووجه ايضا يا رسول الله متى كنت نبيا فقال ادم بين الروح والجسد ويروي كسيت من الكتابة وجر كسيت نبيا وادم بين الماء والطين قال بعض الحفاظ لم تقف عليه بهذا اللفظ وحسن المقصود بها رسول الله صلى الله عليه وسلم وصيت لك النبوة قال ادم بين الروح والجسد ومعنى وجوب النبوة وكتابتها نبوتها وظهورها في الخارج في كسب الله لا غلبت كسيت عليك انقسام والمراد طهر بها للملائكة ورواه في عالم الارواح اعلا ما بعظم سره ويميزه على عقبة الانبياء انفق ثم قال بعد نقل كلام من انقضى في رذهب السبكي الامهوا من وابين وصوته جاء ان الارواح خلقت قبل الاجسادنا لا كما كانت نبيا اذ ردهم السريعة او حقيقة من صفاته ولا يعلمها الا الله نعم ومن صباه بالاطلاق عليها ثم انه يقول في كل حقيقة ما في اي وقت في حقيقة من قد يكون من حين خلق ادم انما حاله تعلق ذلك الى صفات خلقها منه بئس له وانما عليه من ذلك الوقت فصار نبيا وكتب اسمه على العرش ليعلم ملائكته وغيرهم كرامته عند تعالاه حقيقة موجوده من ذلك الوقت وابتدأ حبه الشريف المتصف بها في ابتداء النبوة والحي وساند او صانف حقيقة او كماله معلى لا تأخر فيه وانما التأخر نكوة وتنقله في الاصل والارحام الناطقة الى انه ظهر في ومن فسر ذلك بعلم الله تعالى باذنه بغير نبيا لم يصل الا هذا المعنى لان علمه تعالى محيط بجميع الاشياء فالهوىف بالنبوة في ذلك الوقت ينبغي ان يفهم منه انه امرها بت له فيه والا لم ينقص بانه نبي اذ الانبياء كلامهم كالكلمات النبوية الا علمه تعالى انه في ان نبيا في اول المسلمين من هذه الامة ويعرف على اول الانبياء في ان في ربه

سنة ١٢٠٠  
الربيع الثاني

قوله وبين التسمية للكلين فانه سنة كفاية قول ان التسمية هي للقراءة في غير الفاعلة قوله كما ناله الجعري قال في شرح العبادات  
وسط برزخين من تعين له وقد تعين بالتمية فيه البرزخ السماوي وروى عليه الجعري والمعنى الذي ذكره كذا لاجلها بانه  
في انشائها لا وجه ما ناله الجعري انتهى وكذا ان يفهم منه مرادها وسطها كانهما كمن يطعم الاذن ومن ثم حرمت اولها كما هو  
في كذا في نفس مرادها وسطها لغاية الامر انها ليست بسنة في قول ان يتبين من كانهت قوله ائمة حفاظ بالتعريف لا بالان  
قوله على الخلاف السليم في الاصل قال ابن قاسم قال في جميع الجوامع يتبين العام وقيل ان يفهم عنه القبول اي تفيد عن الشيء  
يفيد الصلة وقيل بل يفيد دليل العباد ونظر الاثر في كنف القبول وقيل اولي بالعباد انتهى وقوله كنف القبول قال في شرح  
في انه يفيد العباد والصحة قولان بناء للاول على ان الاجزاء الكفائية في سقوط الطلب ومحل الراجح والتمسك على ان  
العبادات فان لا يسلط بان يتنازع الفعل ما ينافي كنهه فانه لا يسلط بان يتنازع الفعل ما ينافي كنهه فانه لا يسلط بان يتنازع  
الثاني حديث الدارقطني وغيره لا يفرق بين الواجب والواجب في الامور التي لا يفرق بين الواجب والواجب في الامور التي لا يفرق  
بعد فعل هذا الخبر قال في الاثر لا يقال الله الواجب معناه ان بانظر اجزاء العبادة لا تنفصله لا يكون الا واجباً  
اي لا بد منه لصحتها واجبة كانهت او منقذ وبه وهذا غير محقق في الخلاف في الاصول في الموصوف بالاجزاء اثنان او فصلاً  
المطلوب لو الواجب والامر الاول على الثاني الاستدلال بالحدس في يظهر قول اصحابنا المذكورين اولاً وان كان هذا  
مرجحهم اولاً الحديث على اصل الخلاف انما هو لا يوصف بالاجزاء الواجب لعل على ما قلناه واصله في الزمان انتهى وقال  
ابن ابي شيبه في حاشية شرح جميع الجوامع بعد فعل هذا الحديث فان قيل قد وقع في كلامك ان يفيد ان رواية الدارقطني  
هذا اول ما وجب انفاقة من رواية يحيى بن ابي اسحق في الاثر في الكتاب قالوا لا يجوز الا يقال الله الواجب في كل  
فصل في الرجوع في اصولهم تلخيص المراكمة اول ما اصل الخلاف اي انما هو لا يوصف بالاجزاء الواجب فانه يقع في  
الزمان والحقيق ان قول ان يفيد هذا الاجزاء لا يقال الله الواجب معناه ان بانظر اجزاء العبادة لا تنفصله لا يكون  
الا واجباً بمعنى انه لا بد منه لصحتها واجبة كانهت او منقذ وبه وذلك غير صحيح في الخلاف في الموصوف بالاجزاء اثنان  
ونفياً هل هو المطلوب او الواجب فلا يرد للاعراف انتهى وقد بينت لك مما قلناه عن ابن قاسم فانما قلنا  
جميع الجوامع وشره انه وقع الخلاف في نفس الاجزاء هل يفيد العباد او الصلة وما قلناه عن شرح الاثر وروى ابن  
سريع انه يقع الخلاف في الاجزاء اثنان ونفياً هل يتعين في مطلق المطلوب واجبات او منقذ وبالله الاستقلال لا اله الا الله

قوله وبين التسمية للكلين فانه سنة كفاية قول ان التسمية هي للقراءة في غير الفاعلة قوله كما ناله الجعري قال في شرح العبادات  
وسط برزخين من تعين له وقد تعين بالتمية فيه البرزخ السماوي وروى عليه الجعري والمعنى الذي ذكره كذا لاجلها بانه  
في انشائها لا وجه ما ناله الجعري انتهى وكذا ان يفهم منه مرادها وسطها كانهما كمن يطعم الاذن ومن ثم حرمت اولها كما هو  
في كذا في نفس مرادها وسطها لغاية الامر انها ليست بسنة في قول ان يتبين من كانهت قوله ائمة حفاظ بالتعريف لا بالان  
قوله على الخلاف السليم في الاصل قال ابن قاسم قال في جميع الجوامع يتبين العام وقيل ان يفهم عنه القبول اي تفيد عن الشيء  
يفيد الصلة وقيل بل يفيد دليل العباد ونظر الاثر في كنف القبول وقيل اولي بالعباد انتهى وقوله كنف القبول قال في شرح  
في انه يفيد العباد والصحة قولان بناء للاول على ان الاجزاء الكفائية في سقوط الطلب ومحل الراجح والتمسك على ان  
العبادات فان لا يسلط بان يتنازع الفعل ما ينافي كنهه فانه لا يسلط بان يتنازع الفعل ما ينافي كنهه فانه لا يسلط بان يتنازع  
الثاني حديث الدارقطني وغيره لا يفرق بين الواجب والواجب في الامور التي لا يفرق بين الواجب والواجب في الامور التي لا يفرق  
بعد فعل هذا الخبر قال في الاثر لا يقال الله الواجب معناه ان بانظر اجزاء العبادة لا تنفصله لا يكون الا واجباً  
اي لا بد منه لصحتها واجبة كانهت او منقذ وبه وهذا غير محقق في الخلاف في الاصول في الموصوف بالاجزاء اثنان او فصلاً  
المطلوب لو الواجب والامر الاول على الثاني الاستدلال بالحدس في يظهر قول اصحابنا المذكورين اولاً وان كان هذا  
مرجحهم اولاً الحديث على اصل الخلاف انما هو لا يوصف بالاجزاء الواجب لعل على ما قلناه واصله في الزمان انتهى وقال  
ابن ابي شيبه في حاشية شرح جميع الجوامع بعد فعل هذا الحديث فان قيل قد وقع في كلامك ان يفيد ان رواية الدارقطني  
هذا اول ما وجب انفاقة من رواية يحيى بن ابي اسحق في الاثر في الكتاب قالوا لا يجوز الا يقال الله الواجب في كل  
فصل في الرجوع في اصولهم تلخيص المراكمة اول ما اصل الخلاف اي انما هو لا يوصف بالاجزاء الواجب فانه يقع في  
الزمان والحقيق ان قول ان يفيد هذا الاجزاء لا يقال الله الواجب معناه ان بانظر اجزاء العبادة لا تنفصله لا يكون  
الا واجباً بمعنى انه لا بد منه لصحتها واجبة كانهت او منقذ وبه وذلك غير صحيح في الخلاف في الموصوف بالاجزاء اثنان  
ونفياً هل هو المطلوب او الواجب فلا يرد للاعراف انتهى وقد بينت لك مما قلناه عن ابن قاسم فانما قلنا  
جميع الجوامع وشره انه وقع الخلاف في نفس الاجزاء هل يفيد العباد او الصلة وما قلناه عن شرح الاثر وروى ابن  
سريع انه يقع الخلاف في الاجزاء اثنان ونفياً هل يتعين في مطلق المطلوب واجبات او منقذ وبالله الاستقلال لا اله الا الله



الحمد لله الذي جعلنا من عباده  
المؤمنين الذين يحبون الله  
والرسول صلى الله عليه وسلم

بل هذا البعض يتبع رافضى الملائن  
 حيث ترك العبادة عن حيث ترك البعض  
 ففى الحديث استدلوا بالامتناع فى العلم  
 من الواجب والمندوب واذا عند التفتيش  
 ان يقولوا ان الواجب على القلب  
 لئلا يتركوا عليه الواجب

وَكَانَ قَوْلُهُمْ عَلَى الْخِلَافَةِ مَا يَنْفَعُ فِيهِ الْعِبَادَةُ لِنَفْسِهِمْ بَعْضُهَا بِبَعْضٍ الْمَذَلَّةُ الْأَوَّلُ بِأَنَّ الْمَذَلَّةَ النَّاسُ أَفْعَلُ صَدَقَ ذَلِكَ اللَّهُ وَرَأَى  
 لِمَ يَنْفَعُ الْعِبَادَةَ وَمِنْ أَمْرِ الْعِبَادَةِ يَكُونُ عِبْرًا بِالْعِبَادَةِ الْأَوَّلَةِ وَالْعِبَادَةُ بِمَا يَكُونُ سُبْحًا يَسْتَعْمَلُونَ وَجْهَهُ وَثَابِتُهُ إِلَى  
 الْوُجُوبِ فِي قَوْلِهِمْ نَفَرُوا لِمَا يَنْفَعُ الْوُجُوبَ بِمَعْنَى كَوْنِ الشَّيْءِ لَا يَدْرُسُهُ لَابُدَّ لَهُ لَابُدَّ لِمَا يَكُونُ يَأْمُرُكَ وَعَلَى مَا كَرِهْتَ أَنَّ الرَّدَّ بِالْخِلَافَةِ  
 السَّيِّئَةِ يَكُونُ الْمَذَلَّةُ الْأَوَّلُ وَبِغَيْرِهَا يَكُونُ الْمَذَلَّةُ الْآخِرَةُ وَبِغَيْرِهَا يَكُونُ الْمَذَلَّةُ الْآخِرَةُ وَبِغَيْرِهَا يَكُونُ الْمَذَلَّةُ الْآخِرَةُ  
 بِالْبَعْضِ صَوِّطُ الْمَذَلَّةِ الْعِبَادَةُ سَوَاءً أَلَمْ يَكُنْ سَامًا وَلَا لَا تَكُنْ أَنْ الْعَاقِبَةُ أَدْرَكَتْ فِي الصَّلَاةِ كَانَتْ رَاحِلَةً  
 فِيهَا تَذَكُّرٌ وَأَنْ كَوْنُ الْعَاقِبَةِ بَعْضُهَا مِنَ الصَّلَاةِ صَوِّطُ الْمَذَلَّةِ تَفْهُيمٌ قَوْلُهُ لِمَا يَكُونُ تَفْهُيمٌ قَوْلُهُ لِمَا يَكُونُ تَفْهُيمٌ قَوْلُهُ لِمَا يَكُونُ  
 مَا يَنْفَعُ الْعِبَادَةَ بِمَا يَكُونُ الْعِبَادَةُ بِمَا يَكُونُ الْعِبَادَةُ بِمَا يَكُونُ الْعِبَادَةُ بِمَا يَكُونُ الْعِبَادَةُ بِمَا يَكُونُ الْعِبَادَةُ بِمَا يَكُونُ  
 الْمَذَلَّةُ بِأَنَّ الرَّاجِعَ عَلَى الْمَذَلَّةِ بِمَعْنَى عَقَابِ الْمَذَلَّةِ الْوَاجِبَةِ قَوْلُهُمْ لَا تَكُنْ إِلَّا بِالْعِبَادَةِ الْوَاجِبَةِ نَادِيًا يَكُونُ  
 مَا لَا يَدْرُسُهُ فِي الْعِبَادَةِ وَاجِبَةً كَانَتْ أَوْ مَسْدُودَةً بِمَا يَكُونُ الْمَذَلَّةُ بِمَا يَكُونُ الْمَذَلَّةُ بِمَا يَكُونُ الْمَذَلَّةُ بِمَا يَكُونُ  
 قَوْلُهُ نَادِيًا يَكُونُ الْعِبَادَةُ الْوَاجِبَةُ نَادِيًا يَكُونُ الْعِبَادَةُ الْوَاجِبَةُ نَادِيًا يَكُونُ الْعِبَادَةُ الْوَاجِبَةُ نَادِيًا يَكُونُ  
 نَادِيًا يَكُونُ الْعِبَادَةُ الْوَاجِبَةُ نَادِيًا يَكُونُ الْعِبَادَةُ الْوَاجِبَةُ نَادِيًا يَكُونُ الْعِبَادَةُ الْوَاجِبَةُ نَادِيًا يَكُونُ  
 عِبَادَةُ ابْنِ هَالَتِ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْكَ خَلَفَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي صَلَاةٍ الْفَجْرِ نَقَلَتْ عَلَيْهِ الْقُرْآنُ فَلَمَّا فَرَغَ قَالَ لِعَلِّكُمْ نَفَرُوا  
 خَلَفَ الْآخِرَ الدَّيْءُ قَوْلُهُ وَقَدْ يَتَقَوَّرُ ذَلِكَ إِلَى قَبْلِ الْأَمَامِ الْقُرْآنُ قَوْلُهُ لِمَا يَكُونُ لِمَا يَكُونُ لِمَا يَكُونُ  
 الْيَقِينُ كَأَنَّهُ ائْتِمَادَاتُ نَادِيًا يَكُونُ الْعِبَادَةُ الْوَاجِبَةُ نَادِيًا يَكُونُ الْعِبَادَةُ الْوَاجِبَةُ نَادِيًا يَكُونُ  
 الْفَقِيرُ قَوْلُهُ حَتَّى عَنْ نَفْطِئَةٍ وَكَلَامَةٍ لَمْ يَكُنْ لَمْ يَكُنْ لَمْ يَكُنْ لَمْ يَكُنْ لَمْ يَكُنْ لَمْ يَكُنْ  
 تَرَاوَعَتِ الْبَيْعُ لَانِ الْفَرَاءِ الْبَيْعُ حَتَّى يَكُونُ يَنْفَعُ الْبَيْعَ لَانِ الْفَرَاءِ الْبَيْعُ حَتَّى يَكُونُ يَنْفَعُ الْبَيْعَ لَانِ الْفَرَاءِ  
 مِنْ كُلِّ سَوْرَةٍ يَضَاهِي أَعْدَابَهُ لَمْ يَكُنْ مِنْ قَوْلِهِمْ مَكَانَ الْزَلَّةِ عَلَى أَنْفَاسِهِ نَفَرُوا بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ لَمَّا أَعْطَيْنَا الْكُفْرَ  
 لَا يَكُونُ الْفَرَاءُ أَنْ نَأْتَيْتُ بِالْعَوَانِ لَانِ هَذَا يَكُونُ قَوْلُهُ نَادِيًا يَكُونُ الْعِبَادَةُ الْوَاجِبَةُ نَادِيًا يَكُونُ  
 أَوَّلُ السُّورَةِ سَوْرَةُ بَرَاءَةٌ وَفِي الْأَعْدَادِ وَتَرَامِ السُّورَةِ وَتَرَامِ السُّورَةِ وَتَرَامِ السُّورَةِ وَتَرَامِ السُّورَةِ  
 لَوْ كَانَتْ قُرْآنًا كَفَرًا بِمَا يَكُونُ قَوْلُهُ نَادِيًا يَكُونُ الْعِبَادَةُ الْوَاجِبَةُ نَادِيًا يَكُونُ  
 ظَاهِرٌ فِي عِلْمٍ حَرَمَتْ سَوْرَتَهَا وَتَرَامِ السُّورَةِ وَتَرَامِ السُّورَةِ وَتَرَامِ السُّورَةِ وَتَرَامِ السُّورَةِ

تأسس على المنهجية العلمية

نقطۃ التوقف والنقطۃ العبرۃ والرحمۃ المفقودۃ بالفتوحۃ کفر  
و کتاب فاقوس اهل الکتاب لکن لا تامل الال عند هؤلاء  
فاقوس ای ازال عند البیضاء والال بام حده

فہرست



[illegible]



۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰  
 ۲۰۱  
 ۲۰۲  
 ۲۰۳  
 ۲۰۴  
 ۲۰۵  
 ۲۰۶  
 ۲۰۷  
 ۲۰۸  
 ۲۰۹  
 ۲۱۰  
 ۲۱۱  
 ۲۱۲  
 ۲۱۳  
 ۲۱۴  
 ۲۱۵  
 ۲۱۶  
 ۲۱۷  
 ۲۱۸  
 ۲۱۹  
 ۲۲۰  
 ۲۲۱  
 ۲۲۲  
 ۲۲۳  
 ۲۲۴  
 ۲۲۵  
 ۲۲۶  
 ۲۲۷  
 ۲۲۸  
 ۲۲۹  
 ۲۳۰  
 ۲۳۱  
 ۲۳۲  
 ۲۳۳  
 ۲۳۴  
 ۲۳۵  
 ۲۳۶  
 ۲۳۷  
 ۲۳۸  
 ۲۳۹  
 ۲۴۰  
 ۲۴۱  
 ۲۴۲  
 ۲۴۳  
 ۲۴۴  
 ۲۴۵  
 ۲۴۶  
 ۲۴۷  
 ۲۴۸  
 ۲۴۹  
 ۲۵۰  
 ۲۵۱  
 ۲۵۲  
 ۲۵۳  
 ۲۵۴  
 ۲۵۵  
 ۲۵۶  
 ۲۵۷  
 ۲۵۸  
 ۲۵۹  
 ۲۶۰  
 ۲۶۱  
 ۲۶۲  
 ۲۶۳  
 ۲۶۴  
 ۲۶۵  
 ۲۶۶  
 ۲۶۷  
 ۲۶۸  
 ۲۶۹  
 ۲۷۰  
 ۲۷۱  
 ۲۷۲  
 ۲۷۳  
 ۲۷۴  
 ۲۷۵  
 ۲۷۶  
 ۲۷۷  
 ۲۷۸  
 ۲۷۹  
 ۲۸۰  
 ۲۸۱  
 ۲۸۲  
 ۲۸۳  
 ۲۸۴  
 ۲۸۵  
 ۲۸۶  
 ۲۸۷  
 ۲۸۸  
 ۲۸۹  
 ۲۹۰  
 ۲۹۱  
 ۲۹۲  
 ۲۹۳  
 ۲۹۴  
 ۲۹۵  
 ۲۹۶  
 ۲۹۷  
 ۲۹۸  
 ۲۹۹  
 ۳۰۰  
 ۳۰۱  
 ۳۰۲  
 ۳۰۳  
 ۳۰۴  
 ۳۰۵  
 ۳۰۶  
 ۳۰۷  
 ۳۰۸  
 ۳۰۹  
 ۳۱۰  
 ۳۱۱  
 ۳۱۲  
 ۳۱۳  
 ۳۱۴  
 ۳۱۵  
 ۳۱۶  
 ۳۱۷  
 ۳۱۸  
 ۳۱۹  
 ۳۲۰  
 ۳۲۱  
 ۳۲۲  
 ۳۲۳  
 ۳۲۴  
 ۳۲۵  
 ۳۲۶  
 ۳۲۷  
 ۳۲۸  
 ۳۲۹  
 ۳۳۰  
 ۳۳۱  
 ۳۳۲  
 ۳۳۳  
 ۳۳۴  
 ۳۳۵  
 ۳۳۶  
 ۳۳۷  
 ۳۳۸  
 ۳۳۹  
 ۳۴۰  
 ۳۴۱  
 ۳۴۲  
 ۳۴۳  
 ۳۴۴  
 ۳۴۵  
 ۳۴۶  
 ۳۴۷  
 ۳۴۸  
 ۳۴۹  
 ۳۵۰  
 ۳۵۱  
 ۳۵۲  
 ۳۵۳  
 ۳۵۴  
 ۳۵۵  
 ۳۵۶  
 ۳۵۷  
 ۳۵۸  
 ۳۵۹  
 ۳۶۰  
 ۳۶۱  
 ۳۶۲  
 ۳۶۳  
 ۳۶۴  
 ۳۶۵  
 ۳۶۶  
 ۳۶۷  
 ۳۶۸  
 ۳۶۹  
 ۳۷۰  
 ۳۷۱  
 ۳۷۲  
 ۳۷۳  
 ۳۷۴  
 ۳۷۵  
 ۳۷۶  
 ۳۷۷  
 ۳۷۸  
 ۳۷۹  
 ۳۸۰  
 ۳۸۱  
 ۳۸۲  
 ۳۸۳  
 ۳۸۴  
 ۳۸۵  
 ۳۸۶  
 ۳۸۷  
 ۳۸۸  
 ۳۸۹  
 ۳۹۰  
 ۳۹۱  
 ۳۹۲  
 ۳۹۳  
 ۳۹۴  
 ۳۹۵  
 ۳۹۶  
 ۳۹۷  
 ۳۹۸  
 ۳۹۹  
 ۴۰۰  
 ۴۰۱  
 ۴۰۲  
 ۴۰۳  
 ۴۰۴  
 ۴۰۵  
 ۴۰۶  
 ۴۰۷  
 ۴۰۸  
 ۴۰۹  
 ۴۱۰  
 ۴۱۱  
 ۴۱۲  
 ۴۱۳  
 ۴۱۴  
 ۴۱۵  
 ۴۱۶  
 ۴۱۷  
 ۴۱۸  
 ۴۱۹  
 ۴۲۰  
 ۴۲۱  
 ۴۲۲  
 ۴۲۳  
 ۴۲۴  
 ۴۲۵  
 ۴۲۶  
 ۴۲۷  
 ۴۲۸  
 ۴۲۹  
 ۴۳۰  
 ۴۳۱  
 ۴۳۲  
 ۴۳۳  
 ۴۳۴  
 ۴۳۵  
 ۴۳۶  
 ۴۳۷  
 ۴۳۸  
 ۴۳۹  
 ۴۴۰  
 ۴۴۱  
 ۴۴۲  
 ۴۴۳  
 ۴۴۴  
 ۴۴۵  
 ۴۴۶  
 ۴۴۷  
 ۴۴۸  
 ۴۴۹  
 ۴۵۰  
 ۴۵۱  
 ۴۵۲  
 ۴۵۳  
 ۴۵۴  
 ۴۵۵  
 ۴۵۶  
 ۴۵۷  
 ۴۵۸  
 ۴۵۹  
 ۴۶۰  
 ۴۶۱  
 ۴۶۲  
 ۴۶۳  
 ۴۶۴  
 ۴۶۵  
 ۴۶۶  
 ۴۶۷  
 ۴۶۸  
 ۴۶۹  
 ۴۷۰  
 ۴۷۱

قوله والووف القطعة اي مثل الم وطسم وصوت وت وتسميتها حروفا واسمية للئال باهم المدلول فانها اسماء سميتها حروف  
واما باعتبار النفع اللغوي اي مطلق اللفظ فله على ما ترى قريبا بقوله ولا يجر بعض الآتيه بخلاف قوله لهما بالادغام  
اي بادغامهم المزمع فيهم ملك قوله لان غاية ان فيجعل المدغم اه اي لان غاية الادغام ان يجعل المدغم والماضي فيه حراما مبدأ  
لن من قبيل حذف المعطوف لكن ينبغي ان يعلم ان هذا مع قطع النظر عما سمي من ان الحرف المشدود ليس حرفين وإنما  
نظير لانه في سنة وعشرين حرفا بغيره ان ملك بالادغام قوله في الأصل وهو السهم الكبير للوجه قوله انه متفق عليه اي يبد

[illegible][illegible]

نوروز نامه الهادي كرامت كوه بهر ان نور  
دستور از نور ايشان ريت كسر نور از نور

اى ثبوت المألفه متفق عليه قدم الفير على الميرجى لثبوت رتبة قوله وعلى اى ويعلمون عكرمان يتلفظوا بما لا يسمون قوله  
 وقعت المنة مبرى بقوله تعالى ولقد استأنسك سبعاً من النّاس قوله كما مر اى شرح قول المصنف في آيات قوله نظراً  
 اى شرح قول المصنف فان جمل الفاتحة لم يقصد التشهد الاخر اى عند الجهر منه وكذا قوله بقدر السورة اى قول المصنف عقب  
قال العبري نافع عن الحسن بن علي بن فضال عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير  
عقب بياؤه ثلثة قليلة وقال نافع عن شيخه بن فضال عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير  
 قوله وهرم فعل بمعنى استجب قال الشيخ لا يقال استجب متعدّد وانه يدلّ ان يقال استجب دعائنا لا يصحّ آيين  
 دعائنا وغير متعدّد لا يفتر بالمتعدّي لاننا نقول قال في التيسيل وحكما اى اسما الافعال بما لا ينفك عن التعدّي و  
 الهمز حكم الافعال انتهى قالوا وخرج بقولنا آيين فانه بمعنى استجب وهو متعدّد وانه فتأمل انتهى قوله وبه يعلم  
 اى بان السنة ان يكون تأمينه مع تأمين امامه لا قبله ولا بعده يعلم ان المراد بآمين في الحديث ايراد ان يؤمن  
 لانه لو بقى على ظاهره لاناد ان السنة ان يكون تأمينه بعد تأمين الامام لا معه قوله ولان التأمين عطف على به قوله  
 ومن ثمّ آية اه قال في شرح العباب تنبيه لا يؤخذ من قولهم ان تأمينه لقراءة امامه انه لا بد من سماعه لها والا  
 لم يكن له التأمين وان علم بفراغها وعلم بدعائه بسماع تأمين المأمومين ووجه ان التأمين لما لم يسمع لا معنى له  
 وكذا لم يعد له نظير ولا يكفر تصوّر المأموم في وصفه او آخر الفاتحة التي علم ان الامام قرأها وقصده ان تأمينه لذلك  
 المذكور فتأمل انتهى قوله وليس لنا اه قال في شرح العباب ويرد عليه بل في الاقوال ان من علم ان امامه لا يقرأ السورة  
 والاسورة قصيرة ولا يمكن من اتمام الفاتحة فعليه ان يقرأها معه انتهى ويجاب بان هذه حاله عند فلا تتردّد انتهى قوله  
 وفيه نظر لانه يمكن تخصيصه بغير هذه الصيغة قوله وان تركه اى التأمين في الاصل في شرح العباب متناوئها ولو تركها  
 آيين امامه عمدا وسهوا آمن ندباً جهر السمع امامه فيؤمن ويترك تركه كبقية الحسن بن علي بن فضال في الركن وتخصيه العلة انه لا  
 يندب عند علم الامام او بعده عن جيبه لا يسمع قرائته انتهى و مراده عدم ندب الجهر واما التأمين فلا معنى لتركه فترك  
 قوله لم يسمع قال ابن قاسم ينفخ سماعاً مفسراً قوله بعض طويلة اى بعض سورة طويلة قوله في نظر صلوة ظهر اه سيجئ في باب الحج  
 انه اذا صلّى يوم النحر نزل الى مكة وطاف طوافاً في الركن وسعى الى منى ليبيت يدرك اول وقت  
 الظهر معنى حتى يصلها بها لا يتابع فزرها افضل منها بالمسجد الحرام وان فاته مضاعفة على الاصح الا في فضيلة الاتباع ما يوجب

الحضانة

قوله ثم البعض في الرابع الفصل قال في شرح العباب والتميز الفصل من البعض وان طال الاثر ارجح فالبعض المعبر به فيها  
 وهو الترجمة المعروفة ليست فيتم القرآن جميعه في الشهر الاول من سنة فغيره لقول هذا الله احكاما انني به ابن عبد السلام وابن  
 رجبها وعلوه بان السنة القيام بينهما جميع القرآن انتهى فعمل بهذا ان قل بفضل قرآنه بعض طلبة في الرابع اراقتل القيام بجميع  
 القرآن في رمضان فان لم يفضل ذلك لغيره وقد صرح بهذا ابن تاسم في حاشية شرح المنهج قال ووافقه على ذلك من  
 فمراواك البعض البعض المعبر به الرابع كما في شرح العباب وبلا على ذلك قول ابن رجب وعلوه بان السنة اه كما هو ظاهر قوله  
 ولو روي البعض فيها اي البعض المقيت وهي آية البقرة قالوا اسما بالله الى آخر الآية في الحركة الاولى وآية آل عمران قل يا اهل  
 كتاب الى كلمة لا آخر الآية في الحركة الثانية قوله لثبوت من فعله مع اي لثبوت ترك القرآن في الثانية والرابعة وقوله وبالله  
 هي القراءة فيها ايضا ولو بدت قوله اه قال في شرح الارشاد من سورة في الاولين وقيل لثبوت في غيرها ايضا للاتباع البقرة  
 ترجمهم الاول تقديم له ليل الفاضل في ليل الثاني المنسبت عكس الرابع في الاصول لما قام عند من اتفاق الجمهور فانه من  
 طرق الترجيح وقد اتفقا على الرواية الاولى واما الثانية فرواها لم فقط فقد قدمت الاولى على الثانية لانها اقوى انتهى قوله  
 اي بالثانية والرابعة اه في معنى المرام في هذا المقام يقتضي بطاين الكلام بان يقال لثبوت في غيرها قوله بهما الى الثالثة والرابعة  
 من صلوة نفسه او الامام وكذلك في قوله فيهما اه في معنى عكس لا عقلي فاحتمل من رتب الرابعة في الرابعة كمن ثبوتها في غيرها  
 وصرح ان يكون في غيرها اجماعا الى الله والرابعة من صلوة نفسه كون في غيرها اجماعا الى الله والرابعة من صلوة نفسه او  
 من صلوة الامام او الاولين من صلوة نفسه وان يكون في غيرها اجماعا الى الاولين من صلوة نفسه مع كون في غيرها اجماعا  
 الى الله والرابعة من صلوة نفسه او من صلوة الامام وان يكون في غيرها اجماعا الى الله والرابعة من صلوة نفسه او من صلوة  
 الامام او اجماعا الى الاولين من صلوة نفسه وما فيهما باطله وصرح ان يكون في غيرها اجماعا الى الله والرابعة من صلوة الله  
 مع الاتصالات الاربعة لم يصرح فيهما وان يكون فيهما اجماعا الى الله والرابعة من صلوة نفسه مع كون في غيرها اجماعا الى  
 وليين من صلوة الامام وان يكون فيهما اجماعا الى الاولين من صلوة الامام مع رتبة الاتصالات الثلاثة المذكورة في غيرها  
 وان يكون فيهما اجماعا الى الاولين من صلوة نفسه مع كون فيهما اجماعا الى الاولين من صلوة نفسه او من صلوة  
 الامام والله المحقق في ترجمته من الاتصالات العجيبة وهو الاول والثاني والثالث والرابع والسادس والسابع والثامن وتركه ثلثه منها  
 احالة الى فم الما طلب وهو الثالث والرابع والاربع فحق الله حيث نادر كما هي اي لم يملك القرآن وهو خلف الامام

فيكون في غيرها اجماعا الى الاولين من صلوة نفسه او من صلوة الامام او اجماعا الى الاولين من صلوة نفسه او من صلوة الامام

فيكون في غيرها اجماعا الى الاولين من صلوة نفسه او من صلوة الامام او اجماعا الى الاولين من صلوة نفسه او من صلوة الامام





بعض القراءه بهذا ايضا قوله وبه يقولون انه قال في شرح الارشاد من سورة في الاولين وقيل ان في غيرهما ايضا للاتباع اليقون  
من جميع الاول تقديم للابلية الفاضلة ولعل القائل المقتضى على الرابع في الاصول لما نام عندهم من اتفاق السجود فانه من  
طريق الترجيح وقد اتفقنا على الرواية الاولى واما الثانية فمما سلم فقط فقد قدمت الاول على الثانية لانها اقوى انتهى قوله  
اي بالثانية والرابعة انه قد بين في هذا المقام يقتضي بطلان الكلام بان يقال ليعمل بهما في غير قوله بهما الى الثالثة والرابعة  
من صلوة نفسه او الامام وكذلك في قوله بهما فانه ستة عشر احتمالا عقلية مأمولة من ضرب الرابعة في الرابعة لكن ثمانية منها محتملة  
وهو ان يكون فيهما راجعا الى الثالثة والرابعة من صلوة نفسه مع كون فيهما راجعا الى الثالثة والرابعة من صلوة نفسه او  
من صلوة الامام او الاولين من صلوة نفسه وان يكون فيهما راجعا الى الاولين من صلوة نفسه مع كون فيهما راجعا  
الى الثالثة والرابعة من صلوة نفسه او من صلوة الامام وان يكون فيهما راجعا الى الثالثة والرابعة من صلوة نفسه او من صلوة  
الامام او راجعا الى الاولين من صلوة نفسه وثمانية منها باطلة وهو ان يكون فيهما راجعا الى الثالثة والرابعة من صلوة نفسه  
مع الاتصالات الاربعه لرجوع فيهما وان يكون فيهما راجعا الى الثالثة والرابعة من صلوة نفسه مع كون فيهما راجعا الى  
اولين من صلوة الامام وان يكون فيهما راجعا الى الاولين من صلوة الامام مع رابع الاتصالات الثلاثة المذكورة في غير  
وان يكون فيهما راجعا الى الاولين من صلوة نفسه مع كون فيهما راجعا الى الاولين من صلوة نفسه او من صلوة  
الامام والله المحقق في كونه من الاتصالات العجيبة وهو الاول والخامس والسادس والعاشر وتركه ثلثة منها  
احالة الى فم الما طلب وهو الثالث والثالث والرابع فحق الله ما بين نداء كما اى ان يمكن القراءة وهو خلف الامام

مجلسه روز پنجشنبه ۱۳۰۲  
مجلسه روز پنجشنبه ۱۳۰۲  
مجلسه روز پنجشنبه ۱۳۰۲

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله رب العالمين  
والصلاة والسلام على  
سيدنا محمد وآله الطيبين

بجانبه ان الاتقان والنقص لهما  
 وهو كون خبرهما كمالا والاولى من الثاني  
 الامام مع كون خبرهما كمالا والاولى من الثاني  
 ادرك بعد كماله الرتبة الاولى تأمل في عبد الله

ضمیمہ ہر نام کو در سر انتظار نامیت توبہ  
را ادر سے خلد ص نابا ہست خوف ضمیمہ غم خوار

وقوله في المالة الاولى في حاله رجوعها الى المالة الثالثة والرابعة من صلوة نفسه وقوله في المالة الثانية في حاله رجوعها الى الاوليين  
باعتبار كونها من صلوة الامام بقراءة قوله حين تاركها فانها اذا اعتبرت من صلوة نفسه لم يقرأ حين تاركها بل يقرأ وهو خلف  
الامام وقوله وهو خلف الامام جملة خالصة من فاعل قرا عدل لقوله حين تاركها وقوله في المالة الثانية فيها في حاله رجوعه  
بها الى الاوليين معتبرة باحتياله الى امتحالي كونها من صلوة الامام واحتمالي كونها من صلوة نفسه لكن ينبغي ان يعلم انه  
اذا اعتبرت الاوليان من صلوة الامام ليعمل رجوعه فيها الى المالة والرابعة من صلوة الامام او الثاني والمالة الثانية بالنسبة  
الى الامام واما اذا اعتبرت من صلوة نفسه فلا يمكن رجوعه فيها الى الاوليين بالنسبة للامام كما قررنا فقوله فيها يقرأ بالنسبة  
الى مجموع قوله او بالنسبة للامام او الاولى والثانية بالنسبة للامام ثم يوترع عليها وانما قلنا ببطلان رجوعه فيها الى الاوليين  
والرابعة من صلوة الامام مظهر بناء على انه يلزم منه ادراك الاوليين في السبق بالمالة والرابعة وهو محال ولن يغير مفهوما  
المخالفة فترفع الاصطلاحات الصحيحة عما قلنا ونقص الباطلة عن ذلك والامر مفتوح اليك هكذا ينبغي ان يقر صدق  
المقام قوله بالا اعتبار السابق اي بان ادراكها منها معه لكنه من قرائته الثانية فيناه في بعض الظواهر كرها الاول

مفرد اللاحق قول المصنف الفصل الثاني في شرح الأبرار واداء الفصل الجرات وفيه اقوال عدة مجمعة بينين  
مع بيان الراجح والبراهين على ذلك بوزن بعظم شأن الفصل نقلت شعر مفصل جرات وقيل يقالها فين ذلك  
منه وجائز في نفايت شعر مفص وبع عاشره وبارا واعطيت الفصل نائفة قال ابن طين وطواله الى م ومنها  
الفرج واسطه ومنها الى آخر الفرائد قصار وفيه نظمه المقول كما قال ابن الرفعة وغيره ان طولها كخلاف والمرسلات  
اواسطه كاللغة وقصاره كونه الاخلاص انتهى وذكر في النظم من اعطيت مكان التوريب البع بطوال واعطيت  
مكان الاصيل المايين واعطيت مكان الزوب الحناء واعطيت فانه الكفاب وضواغ البقرة من تحت العرس لم يعطها  
بنى قبل واعطاه الفصل نائفة والجمع الطوال من البقرة الى الانفال والمراد بالمايين الورد زوات الحائض آية فاكسر  
وبالماء ما دون المايين وسر المفضل بل كثر الفصل فيه بين الورد وقيل المنسوخ فيه قوله ما لا يدى الى الجرح النسيج الدال على ذلك  
قوله فجزت بالتطويل مفرغ على فمها وذكر طول وقته البيان عدم المانع من هذا الجرح كان الجرح بالتحقيق مفرغ على  
طول نعل الغراب وذكر قصره البيان عدم المانع من هذا الجرح ولان الناطق فيه كثر فان قلت هذا بيان  
منه بمرح قول المصنف والاختصار ان قوله ان كان ملكه كوت البهيم ركنتين انه لان مفرغ على ان لا

[illegible]

عالمات و دانشمندان  
از این کتاب بسیار  
بهره می‌برند و این  
کتاب را به عنوان  
کتابخانه علم و ادب  
معتبر می‌دانند



في الصبح امدوا ان توفى الفاشطة في الظهر والعصر وما هذا بل على ان الفاشطة في الصبح اكثر منه في الظهر والعصر في الظهر اكثر منه في  
 الظهر من الصبح وحمل هذا الاستدانة ظاهرة في ما ذكرنا من بيان حكمه عدد الركعات وعدد الركعات منقوطة بالبدن ولا  
 شك ان البدن كاسل في الصبح والاشط طله امدوا لفقده بالقدم ولان طوافه في الظهر والعصر بمجاناة اسباب المعينة  
 وما هذا في بيان تطويل الركعة واقصارها واما منوطان بنطاط القلب وعدمه ولا شك ان القلب نشا طاماً  
 في وقت الصبح لقرب عده بالقدم الذي هو كل الزوايا الصالحة في وقت كوة القلب التي ينظر فيها الاعمال الملوكات بل الى اللوح  
 المحفوظ كما ذكره الامام القرطبي في احياء العلوم ووقت فراغه عن الاستغفار بالاسباب فيكون في طه في الصبح اكثر من  
 بانه الارقات في الظهر اكثر من في الصبح لقرب اليه قوله فيجب التطويل اذ ينبغي ان يقصر الصبح مع طول وقته نقص  
 لان المناسب بطول الوقت طول الفعل في هذا النقص بتطويل السجدة وكذلك طول فعل المغرب مع قصر الوقت  
 نقص لان المناسب لقصر الوقت قصر الفعل في هذا النقص ايضا بالتقصيف يعني باقصار السجدة واما الثلثة الباقية  
 فلا نقص فيها لان فعلها مناسب لوقتها لعلها فلا يناسب الا الوسط لانه لا يناسبها التطويل بطول الفعل ولا التقصيف  
 بطول الوقت ومن هذا التفرع يظهر ان البقية في الثلثة الباقية بالجرم في كل كلمة مع الجرمين الاولين كما في قوله تعالى  
 مرفقا لانه لا نقص فيها كما عرفت حتى جرم قوله بطوله من الجرات اه قال في شرح الارشاد واول الفصل الجرات وفيه اقول  
 عشرة جمعات بينت مع بيان الرابع ونهاية حديث بوزن بعظم شأن الفصل فقلت سحر بفصل الجرات وقيل فيقال  
 فيس تلك في وجابته فقاوت ضحى صفت وبعث عاشر وجاء واعطيت الفصل نافلة قال ابن ميان وطول  
 الام ومنها الفخر واساطه ومنها اخر القرآن قصاره وفيه نظر والمفصول كما قال ابن الرقعة وغيره ان طول الركعات والمركبات  
 واساطه كالجمعة وقصاها كسورة الاخلاص انتهى كلام شرح الارشاد ومنه يظهر ان قوله هذا على ما استشهدنا به الامامة  
 من النظر وان المعتمد هو المفصول عن ابن الرقعة وغيره قوله نقلة عنها اي عن الفتاوى للذم في فتوى قوله اريد  
 قال في شرح الارشاد والوسط هو ان يركع اولها يس من غير ان تبلغ الركعة الى سماع من يليه وفيه عشرة كانت  
 هذا المخطى قول بعضهم بل ان الجرم ثمانية وستر افرى كما ورد من فعله في صلاة الليل واخذه الزركشي وقال لا يستقيم  
 تفسيره بغير ذلك اي بنا على ما ناله من عدم تعقل الواسطة بينهما وقد علمت تعقلها انتهى وزك في شرح العباب بالمراد  
 هذا المعنى ومن هذا يعرف ان لفظة يد على اشارة الى الواسطة لا الاعداد تعقلها قوله عندنا اي عندنا في هذه فان الغالبه جميع آيات بالاتفاق

في كل كلمة وصفت ارتفاعا



الصلوة على طين العقلية ولم يؤثر بقاؤه ان يؤثر في العزلة وحدها على طين العقلية وفي سبيل السبله اذا لم يتم  
 بالفعل وقدر على طين العقلية ولم يؤثر بقاؤه ان لا يؤثر بقاؤه ان لم يؤثر بقاؤه ان لم يؤثر بقاؤه ان لم يؤثر بقاؤه  
 انصاب ينطبق في ذلك الحد البصر لم يكن ماعني هو عية عن ركوعه ان كان هوية بالقاء خالص لم كان الودقة متعلق  
 بالقر لا بالغير قوله ان لا يلزم من البصر من قيام اه يعني اذا كان بصيا ناعما لا يلزم ان يكون البصر هوية بالقيام لا في جز  
 ان يكون البصر بافتاس وفساد هوية البصر وولي بالقاء خالص اجنبيا عن الركوع وانما قيد بالقيام لان الظن ان  
 البصر وعن فساد هوية الركوع فلو اتفق للبصر ناعدا مثل ما ذكرنا للقيام فيجب له هوية البصر عن الركوع لا في جز  
 له ان يرتفع كما قوله لان هوية الركوع اه يعني ان يكون الركوع لو كان البصر في بعض من هوية لان كل هوية  
 صلي للركوع في صالح البصر بخلاف العكس كما صورة الانفاس قوله واسارة للفرق اه اي بقوله بخلاف صلاة الركوع  
 قوله لا يصح الواحدة بان لا يكون راسه ورقبته اصف من ظهره ولا اعني قوله الى الحق حال من الفخذين اي حال كونها  
 متوحدتين الى الحق وفي القاموس المقدس قوله ولا ينبغي ركبتيه بغير فكون في ركبتيه في ركبتيه في ركبتيه في ركبتيه  
 في الركبتين والفخذين كالصريح في الواحدة وفي القاموس في الشيء الكسفي راد بعبه على بعض والمراد هنا الافراج المذكور  
 فان يندرج بعض الركبة على بعض بوجه منتهى الساق الابد الفخذين تحت الركبة وفي الحديث كان صوما واصحابه وسلم  
 بعقله في صلوة الصبح وهو نازر جليلة قبل ان يتكلم لا اله الا الله وحده لا شريك له الملك وله الحمد يحيي ويميت  
 وهو على كل شيء قدير عشر مرات قال علي القاري اي عطف ركبتيه كما في الشهد قبل ان يندرج في صديقه اخر  
 قبل ان يفتي ركبتيه وهذا اسل الاول لفظا وصنفا ومعنى لانه اراد قبل ان يعرف ركبتيه عن حاله التي هي عليها  
 الشهد فان قلت هذا الافراج هو الانكسار الذي ذكرناه انه لو كان صوما بالافناء لبطلت الصلوة به قلنا  
 المراد هناك هو انه لو كان وصلا الركبتين لا الركبتين بسبب سوب الانكسار لبطلت واما هنا فالمراد هو انه  
 قلنا الذي قلناه الجيب لمكان الافناء فالصالح صلت راحته الركبتين ومع ذلك انهما هذا هو الذي يعقبات  
 به الاكل ولا تبطل به الصلوة لو لم ينبتا اه متعلق بهيمة قوله ولعله قد مر من الشبهة باب الوضوء ان الواو اما ان  
 او عطفه **السادس** **الاعتدال** قوله كما كان قبل ركوعه ولم يرتفع راسه من الركوع  
 ناهي عن ذلك كغيره ان كان متخفيا لم يكن التراب المائل الركوع لان هذا القدر كان يكفيه **فصل** الركوع

انكسار الركبتين والافناء ركبتيه  
 انكسار الركبتين والافناء ركبتيه  
 انكسار الركبتين والافناء ركبتيه  
 انكسار الركبتين والافناء ركبتيه

شأنه ان تفسر نظرت عزم اخبار  
 انصاف بينه منسأه افرح در برهم



قول المصنف رحمه الله لمن علمه لم يمت اللام لتقوية العمل فانما لا تدخل على ما يعمل الفعل الخارج عنه فلا يقال مهربت له بل لمزيد من حيث وصار له هذا بما ان يفهم معنى استمع فانه يتقوى باللام في قول القائل واستمعوا له وان يقال لم يمت الفعل اي علمه او يقال ما استمع وسمع كما يقال شكرته وشكرت له وعلمته وعلت به والظن ان هذه الكلمة اخبارية بمعنى لفظا بقرينة من عهد الله سمعنا ان الله يبعث عبدا يكتب اليه بالذوق قوله وتاعده الناسي اي تفاعله التي تقتضي الناسي وهو كل ما لا يدرك بالحواس فينبغي ان ياتي به المصنف لعل يقول لهم صلوا كما امرتوا في اصول او قاعدة هو الناسي بان تترك الاعانة بيان في ذلك القاعدة على المعنى المعروف في قوله عبارة مخرج الارشاد واما اقتصر بهم على ربنا لك الحمد لانه كان يسمع الله لمن علمه فينبغي ان الناسي ليعمل الناسي نفسه عليه للاتباع ودون قاعدة الناسي قوله يفتخرون جليلين فان معنا ربنا اوجب ذلك الحمد فالتدريج هو اذ عطف عليه جملة اخرى قول المصنف لا مانع لما اعطيت او قال سارح المورنا تلامع ابن تاسم في شرح المنهاج وما ذكره المصنف من ترك تنوين اسم لا اعني مانع ومعطى ومزاد مع انه مطلق اي عامل فيما بعده من انق الرتبة الصريحة لكنه شكل على من ذهب اليه من الوجوه تنوينه وتلا باب يمنع عمله فيما بعده بان يقدر عامله اي لا مانع يمنع لما اعطيت واللام للتقوية او يخرج على لغة البغدادية بان تاتيهم من كون فنون المطول ولعله قد جرى المؤنذ بناء على الفتح وروى على هذه الفقه الخشعي حيث قال في قوله لا تشرب عليكم وروى في الاعانم اليوم من الله ان عليكم متعلق بلا تنزيه ومن امر الله متعلق بلا عام وابن كيسان في قوله المطول السنين وتركه قال وتركه احسن انتهى اقول قوله يكون اللام للتقوية فالله هو المشهور بان لام التقوية لا تدخل على ما يعمل الفعل الخارج عنه فينبغي ان يقدر لا مانع لما اعطيت بمنع بتقديم معمول الفعل عليه ومن هذا القبيل ايضا العبارة المشهورة لا مانع من كذا في قوله تعالى لا مانع مما عسر اليكم العسير في الدرب والاجتهاد في العمل اذا التفتع اما قوله بالبرحة انتهى قول المصنف القنوت صلوة الدعاء الخ او يشد ويرعا الدعاء الآية وذكر ابن العربي ان القنوت ورد بعضه معان وتكلمها المافظين الذين العروة فقال تسعروا لفظ القنوت اعتدوا معانته في قوله من ايا عسر مما مرصنة دعاء وحق والعبادة طاعة فاما قوله بالعبودية في كسوت صلواته والقيام وطولته كذا في دوام الطاعة والبركة النية قوله ونوا على رفعه على القنوت وانما كان المانع لان الله لا يرفع الا ليعلم من الذي قوله بنا كسرت ربنا وتعاليت انكم ان المصنف كالا امام بانه هذا اللفظ بصيغة الجمع لان الفاظ القنوت لا يكتب في كتب الفقه بصيغة الانفراد الا هذا

القنوت بالغيب والخطبة والركعتين والدعاء والقيام  
والصلوة والاستسقاء والكلام واقتضى ما على عباده  
والحال القيام في صلته واداء جميع الحال الغيرة  
تواضع الانبياء فامروا به ثم ركعت وعالاه

فقد لا ان الحشر ايضا ما به به صفة اجمع ككتب وحيه بعضها بصيغة الافراد ثم لا يعبر عن عاريت سئل البوطي هل هو  
بعضها او كلها او بعضها فاجاب بقوله هو بكسر الهاء مع فتح الدال بلا خلاف بين العلماء من اهل الحديث واللغة والتفسير  
قالوا نعم في ذلك ما قالوا قالوا قلت في آخره نظما الى ان قال رحمه الله تعالى شعر عن الصاعقة يا في مناهجهم في ثقليت  
عاب يفرق جاء شهورا فالفعل ومنه الدال مع عظم كذا كرممت علينا جاء بكسر الهمزة وما كسر علينا كآل اي صعبت  
ناحية معناه ان كنت في راحة وهذه الكلمة الافعال لازمة واظم معناه فعل ليس مفعول به عززت هذا بمعنى  
قد غلبت كذا اعنيته نكلا جاء ماؤه راحة وقول اراك كنت في ذكر القنوت ولا يعبر يارب من عاريت كسر الهمزة  
ثم لا وانكاهه مردد المنكر هو القاصي الباطني كما في العزيز قال لان العداوة لا تناف لا الله تعالى ولا ربه برهانية  
البهق وقوله فان الله عدد للكافرين فان بينهما اضافة العداوة الى الله تعالى ولا للشر عن تخصيصه بالشرح العباب وكما  
اراد الامام فخص نفسه بالله عما لا يؤمن به من غير ان يفسد مدعى وزعم فان فعل فقد خالفهم حسنة التذكير وقول ان  
فخرجي انه موقوف على ما يتبعه وقيل التخصيص هو ان يخرجهم بقلبه او لفظه انتهى وليس كذلك بل او نقصا على نفسه فخصه  
انتمي قوله وصيت ابا نوراة من الدعاء المأثور بلفظ الافراد كذا شرح الحارثي الدعاء العرف بعد التمام نعمي اللام  
اعني اة ودعاء المومنين بالسجدة والدعاء بعد الشهادتين قول الصالح والشيخ حسن الصلوة اة قال في شرح العباب  
ويعني لكل من الامام والمهاجرين اذ لم يسمي قنوت الامام والمنفرد بعد القنوت ان يقول وصل على النبي وآله وسلم  
لما كان في حقه ما لم يكن ذلك السابق قال بعد تباركت ربنا وتعاليت وصلى الله على النبي ومن زاد فيه بعد ذلك فقد  
انتهى هذا في ان لم يرد لفظ عند لكن لو ذكر فلا كراهة فيه فضلا عن بطلان الصلوة به قال في شرح العباب قال الرديني  
وعنه ولما زاد بعد الصلوة على الال رب اغفر وارحم وانت خير الراحمين كان حسنا وكنيت عليه جماعة وفيه نظر نظر ان  
قوله ابن القاصي يزيد ربنا لا تؤاخذنا الى آخر سورة غريب كراهة القراءة في غير القيام انتهى والظاهر ان تنظيره فيه  
الام يقصد به الدعاء كما يدل عليه تعليله بكراهة القراءة في غير القيام نظرا بقصد الدعاء بقوله صلى الله عليه وسلم وكراهة فيه سيما  
اذا غلب لفظ القرآن وقال ربنا اغفر وارحم اة ويؤيده ان نقل عن الرديني وعنه في شرح الاسرار ما نقل عنهم في شرح  
العباب ثم قال وانتم المومنين وغيره ولم ينقل فيه قوله وظهرهما ان دعاء اة قال الرديني فخصته انه يعمل لهما  
لا السماء عند قوله ونفا من ما فخصت قال شيخنا في شرحه ولا يعبر من بان فيه حركة وهو غير مطلوب في الصلوة اذ كل

على امامه ايان  
يارب العالمين  
اه

فيما لم يرد ولا يرد ذلك على الإطلاق ما انتهى به الوجدان اذ كلامه مخصوص بعين تلك الحالة التي قلب اليها وسواء بين وعالمه بل  
 في سائر ما ذكره كان ذلك واقعاً ولا كما انتهى به الوجدان ويكره خارج الصلة في اليد المفتحة وله ما لم ينما يظهر والوجه ان غاية الرفع  
 الا المكلف الا ان استند الامر لا يرفع بصرف الوجدان قال في قوله الاول رفع اليها اي في غير الصلوة ورتبة ابن العاد <sup>سبح</sup>  
 انتهى وقال ابن تاسم في باب الاستسقاء وقع السؤال عما لم يجمع في دعاءه بين طلب رفع البلاد وطلب حصول <sup>كفيه</sup> حل ليعمل ظهر  
 الاسماء فظهر الاول او بطن كفيه فظهر الثاني فاجيب بالاول لان رفعه المفسد مقدم على طلب المصلحة فانه لا يتصور  
 المسألة اذ لا يتصور الجمع بينهما في لفظ واحد بل لا بد من تعدد وترتيب الالتمار في عني كذا واعطى كذا وجه فكل منهما مذكور واول  
 بل يتصور المسألة كما كان يسمى ان انا بجمع بينهما دعاءه فيقول اللهم ارزقني ذلك السارة الامر في البلاد وحصول النعمة المطلوبة  
 عيانه قد يدعى ان العبرة بالعامل وهو واحد في الالتمار ارزقني او اعطني <sup>كفيه</sup> كذا وحصول كذا ليسأل الله تعالى ما لم يفهم من صراحة  
 هذا من التفلين ان القائل في جعل ظهر كفيه الى السماء عند قوله وتنفى شراً قضيت ثم ليعمل بظهرها اليه عند قوله استغفر  
 والوجه اليك الى آخر القنوت مع انه سيصرح الله في باب الاستسقاء بانهم ليعلمون ظهور كفيهم الى السماء في ادعيته ومن  
 ادعيتهم اللهم سقنا عيشاً وصعد دعاءه بالصلوة الذي يظهر هوانه ان كان المقصود من الدعاء رفعه في كذا ادعيته <sup>استسقاء</sup>  
 فان المقصود من الدعاء في القطر وكذا قنوت النازلة فان المقصود منه رفعاً فيجعل ظهر الكفين الى السماء وان كان المقصود  
 من الدعاء حصول شيء فيجعل بطن الكفين الى السماء <sup>الوجه</sup> ان كان المقصود من الدعاء نفس المدعوي في ذلك الدعاء  
 فيجعل ظهور الكفين الى السماء ان كان المدعوي به رفعاً ويطورهما ان كان حصوله في اما خارجها اي الى خارج الصلوة <sup>سبح</sup>  
 والوجه ان الامام لم يجره به قال في سراج العباب قال الماوردي وليكن جهه به دون جهه القراءة واستحسنه الزركشي قال الاذرعني  
 لوجود تنزيل إطلاق المصم وغيره عليه وفيتم ان يقال ان الجهر به بالقراءة فيختلف بقوله الجمع وبكثرة وهو ظاهري ولا يوجب  
 فيه فان الجهر بها وان اختلف لكن ينبغي ان يكون بالقنوت ودفعها مكملاً يميز بينهما في خوف جهه بالقراءة فعلاً كما  
 عند هاتم كروان القنوت <sup>سبح</sup> والوجه انهم لا يراه على الجهر بها والذي يظهر ندب الزهارة في وجوب مقتضيتها انتهى كلام  
 سراج العباب قوله كانت عين الاول غالباً واما قال غالباً لا بد قديراً بالمعقبة المعادة عزماً اريد بها اولاً كما في التلخيص في فن  
 البيان التسمية فان المراد بالاول التسمية المصطلح وبالثاني جنس التسمية بل قال التفسير ان الصلوة من التسمية المصطلح  
 الى المعاني اي وان كان الاستخدام جائزاً واما اعاده التكرار فالتكرار ان يراود بالثانية غير الاولى كما في قوله تعالى فان العصر



يرا ان مع العرب انهم المراد بالحق الثاني من الاول وبالحق الثاني من الاول والواجب في الحديث ان يغلب عليه من كماله  
 ان الصلوة من حقان للصلوة فانه المراد بالحق الاول هو ما عند الاقطار وبالحق الثاني ما عند اللغات قوله منكم اي منكم  
 اخبره النبي او غيرهما في سائر اى باقر فربما هو بالحق الاول لهذا الحق هو الصحيح في القاموس والاولى الجاه لا يجمع كما توهم  
 جماعات او ناس يتبعون الحق الاول لا لاختلاف من يصح بل هو شروع للنازلة بمبدأ ايضا وعلمه سره في اقرصاد وليس القنوت  
 بكل مكتوبة من الحق للنازلة وعلمه العزيم فاما ما عند الصحيح من الغرائف فقال معظم الاصحاب ان نزلت بالمسلمين نازلة من ويا  
 او فقط فيقنوت فيها ايضا والى ذلك عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما قنوت رسول الله صلى الله عليه وسلم متتابع في الاولات  
 يدعى على اعيان من يدينهم ولم يخلوا نال من خلقه بالحق اي الحظر المحض بالهدى ودون الحضر بالعمارة لانهم يريدون في الله تعالى فلم يكن  
 نازلة وحاصل قوله ان ذلك انه لا يلزم من عدم ورود غير الدعاء وعدم كونه نازلة الا بغير ان يقع ويا الدينية لم يريد فيه ايضا  
 القنوت بل الدعاء فقط مع جعلهم له من النازلة قوله وكلمة عالم سأل للنازلة الى مائة التي في معنى العترة ولذا عارضا  
 قوله على قاتل اصحابه القراء في المصباح قال صح عام الاحوال سالت ابن من مالك عن القنوت في الصلوة كان قبل الركعة  
 او بعده قال قبله انما قنوت رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد الركعة شهر ان كان بعد انما يقال لهم القراء سبعون رجلا كانوا من  
 اهل الصفه يتعلمون القرآن ويقبضون العلم فيا ابو عامر الذي يقال له ملاعب الاسنة قبل اسلامه الا البقي منهم فقال  
 لو بعثت الى بلد ما لم يلد عوم الاسلام لا سبوا لبيعهم النبي منهم ثم في الرابعة من الهجرة ليدعواهم الاسلام ويقرب  
 عليهم القرآن فلما نزلوا ابش معونه فقدم عامرين الطفيل في احياء من بني سليم وهم وعلى وذو كوان وعصيدة وقابلهم  
 فقتلهم وهم معنى قوله فاصبوا ويا منهم كعب بن زيد او مضارب فانه خلص وبرزق بغاض حتى استشهد يوم القدر  
 وقوله يدعوا عليهم اي على قائلهم وقوله ان رضي الله نعم عند قنوت شهر ان تركه الا كرم على انه لا يقنوت في الصلوة بهذا الحديث  
 والذي بعده وقيل يقنوت في الصلوة عليه مالك والشافعي وقال ان نزلت بالمسلمين نازلة قنوت في جميع الصلوات واول  
 قوله ان تركه على ترك اللعن والدعاء وعلى اولئك القضاة المذكورة في الحديث اقرن في الصلوات الاربع لانه تركه في الصلوة  
 عن ابن ابي قال نزل الرسول صلى الله عليه وسلم يقنوت في صلوة البقي حتى تارق الدنيا السابع سجود  
 قوله لا تقرأ عن مضيق العفلة وهو ما قبل الصلوة الا ذروة الذكر التي هي الصلوة والفاء في مقام تفسيرية ولم  
 في ثم راجع لما كان الرأى بان اول القيام والركوع ولو قال تركه نظر الا تعقيب الركوع لآخر القيام فكان محميا ايضا

من غير ان يبين من نفعه في القنوت  
 ابو قبيلة في القنوت في الصلاة  
 من غير ان يبين من نفعه في القنوت  
 من غير ان يبين من نفعه في القنوت  
 من غير ان يبين من نفعه في القنوت  
 من غير ان يبين من نفعه في القنوت  
 من غير ان يبين من نفعه في القنوت  
 من غير ان يبين من نفعه في القنوت  
 من غير ان يبين من نفعه في القنوت  
 من غير ان يبين من نفعه في القنوت  
 من غير ان يبين من نفعه في القنوت

من غير ان يبين من نفعه في القنوت  
 من غير ان يبين من نفعه في القنوت

والآن في سجد لفصل الاعتدالين بين الركوعين والسيود ولم يذكر الاعتدال إلى سائر الأجزاء لفصل بين ما هو مقصود بالاعتدال  
 اعني السجود بين مقدّمته اعني الركوع فكانه لا يرتفع به قوله شكر الله هذا في بيان اصل سره وعنده الاضحية انكر لا دخل الصلوة  
 فلو سجد السجدة الثانية بهذه النية علما عا لما بطلت صلوة قوله لما طلبه اي بدعائه في السجود قوله وجعل الله قال في سره العيوب لا فائدة  
 في الحقيقة لا تفاتهم على أي في سجد التقدّم والتأخر عما صبا منها ركعتين فمن اطلق عليهما هذا ركعتا واحدا المراد ان صبت السجود ركعت  
 الاركان ومن ثم اطلقوا على هذا عند الاركان انتهى قوله عن جانبها اي عن جانب الجبهة قد يقال فيه دور لانه ذكر الجنبين في  
 تعريف الجبهة وذكرها في تعريفها وقد طاب بان تعريف الجبهة بالجانبين لمن يعرفها دونها وتعريف الجنبين بالجبهة انما  
 هو لمن يعرفها دونها قوله في تعريف الجبهة في هذا الحديث دلالة على وجوب كشف الجبهة ووجوب كون المصنّف غير  
 متحرك في ركعة ووجوب الطمانينة ونيل نقل رأسه سجدة واثبات وجوب نيل النعل مخصوص بالجبهة قوله حرّ الرضا وای الارض  
 الشبهة الحرافة كما في القاموس قوله فام ينزل بفهم الياء من الاشارة والضمير راجع اليه كما في جوابه للمؤلف قوله على قوله او  
 على قوله كطرف عما منه اي الطويل بحيث لا يتحرك في ركعة قوله ولذا فرغ الله يعني ملكان الواجب ببساطة بعض الجبهة  
 للمصنّف والمتصل الغير المتحرك بعد مصلي لكونه في حكم المنفصل فلو كان المتحرك فانه لا يعد مصليا تفرغ عن ذلك الواجب ان  
 السجود على المتصل الغير المتحرك جائز وعلى المتحرك غير جائز قوله بالفعل لا بالقوة يعني لو هي قاعد فلم يتحرك ولو كان يصلي تأ  
 لمحرك نحو لان البعرة بالركبة بالفعل ولا حركة بالفعل في هذه الحالة قوله او مندبل في القاموس بالكسر والفتح وكبر ما يتبع به قوله  
 لا في كفته اي لا في غير على المندبل الذي على فوكفت قوله كسر اي في غير على عود كما في قوله وليس يصلي له حاصل الا  
 عراض انه ان اراد بقوله مع انه سجد السجدة الاولى فلا يلزم انه سجد السجدة الاولى على ما يتحرك في ركعة فان الوردية لم تقم في ركعة  
 الا بعد حصول سمر السجود وان اراد بالسجدة الاولى فالوردية فيه متحركة في ركعة لكن السجود عليها غير صحيح فلا يصح الاستسقاء على  
 شيء من التقديرين قوله اي اطراف بطون اصابعها الاضاحية بيانية اي الاطراف التي هي بطون اصابعها فانه سجد بان  
 الواجب السجود على بطون اصابع الرجلين ولا يكتفي على اطراف الاصابع وكانت النكته في هذا التعبير انه ورد في الحديث و  
 اطراف القدمين فاما ان يراد بالبيان المراد باطراف القدمين فكانه قال المراد باطراف القدمين في الحديث اصابعها  
 اي بطونهما فان لفظ الاطراف في الحقيقة مضاف الى القدمين لكن لما كان المراد باطرافهما بطون اصابعهما فاضا  
 اول لفظ الاطراف الى بطون الاصابع اضافة العام الى الخاص ثم اضاف الاصابع الى ضمير القدمين قوله على مصلاه متعلق

بغير

فانكفت وانكفت  
فانكفت وانكفت  
فانكفت وانكفت

بغير وجوبه لانه عبارة عن الوضع قوله للمجره اشرت ان اسجد على سبعة اعظم على الجبهة واليدين والركبتين والاطراف  
وكانت التياب او التياب بل يكفر من اه قال في شرح العباب وان قل قوله سبط كفيه ضبط البطن هنا بما يتفق  
الوضوء قوله سبط ما بين اه اضافة الموصل الى ان قبيل اضافة الجزء الاكلى الى الموصل الذي هو جزء ما بين الاسفل والا  
قوله ما يابا في الناس وهو قوله وامنعا يدية قريبا من ركبته وما بعده هو قوله ويضع يدها يسهرا على طرف ركبته وانما كان صرا  
ينادي كذا ان لان البدن لا يقع في الجوارح بل في السجدة قريبا من الموصل المذكور بل قريبا من اول المخذول وكذلك  
اليسرى لا تقع في السجدة بل على طرف الموصل بل على اول المخذول قوله لما نزلهم اه اي فكان الفقهاء اعتمدوا في تحديد الركبة باول  
المخذول العرف لا اللغة فان اللغة هي من الموصل المذكور قوله بعد تقييد الاحكام اه اي بعد تقييد الاحكام المتعلقة  
بالركبة كهذه الحالة واحالها على الركبة التي هي من الموصل المذكور فذلك الموصل يابا بين الاسفل والا  
قوله الآن يقل اه استثناء من مقدار اي خالف الفقهاء اللغة الا ان يقال اراد الفقهاء بالموصل الذي وقع في عبارة  
القاسوس اول المخذول بان حمل اضافة الموصل الى اعيان البيان في لا يخالق بينهما قوله الشري هو علم يعرف به كمية المضاف  
والاعصاب في بدن الانسان وهو دليل اه اي علم الشري يدل على ان القاسوس اعتمد في هذه الركبة بالموصل على علم الشري  
ان لم يخل عبارة على ما حمل عليه الفقهاء وقوله فقد الاعتماد عليها قال في شرح العباب ولو سقط من الموصى على جبهته وقصد  
برفعها الاعتماد عليها فقط اعار السجود الصارف والا بقصد الاعتماد وحده بان قصد السجود وحده او اطلق  
او قصده مع الاعتماد فلا يعيده قوله والا بطلت اي وان قام بطلت صلوة لانه زاد في صلوة وهو من جنس افعال  
الصلوة وسيله انه مبطل للصلوة قوله والا بطلت اي وان قام بطلت صلوة لانه زاد في صلوة وهو من جنس افعال  
الصلوة قوله فخر قال ابن تاسم ويفسر عدم الاستقبال بطل الاستقامة للضرورة مع قصر الزمى قوله لما بما فيه من التفصيل  
لان النظر قول الحق بما رك الله وراية محبة فيبارك الله بالفاء كما في شرح العباب قوله اي في الصلوة اي لجلب الظن  
قوله واما الحق المفسر اه فانما افعال العباد كلها مخلوقة لا تعالى من غير تأثير للعبد فيها مسنده اليه تعالى ابتداء بلا توقف او  
سقط كثر ما ينسب على سبب الصورة فالاحراق مثلا اذ اترت على النار لجلب الظن فهو الحقيقة مسند اليه تعالى ابتداء  
بلا تأثير للنار فيه ولا سبب فيها ولا سبب فيها غاية الامرات الله تعالى اجري عادته على ان يوجد عند مساسها فان قلت  
فلم يباب العبد على الطاعات ويطلب على المحامات قلت كان الله اجري عادته على خلق الاحراق عند سبب النار



والإلهاء عند شرب الماء وهكذا لا يزال مما يفعل ذلك امرى عادية على الأنابة على الطاعات من غير دخل لها في العمل على التقيد  
على المعاني من غير دخل لها فيه بهذا الباب يتفق على هذا السؤال لا بآيات الاعتقاد للعبد لأن آياته لم يجد أنه مراد  
بضمها الفوق بل من حركة البطش وحركة الارتفاع وليس الابدنوت الاعتقاد في الأولى دون الثانية لأن الأولى لا تأثر في  
فعل العبد بل لو فرضنا ان له تأثير فيه لم يحصل التقيد منه بآياته لأن أفعال العباد وان انتهت إلى الاعتقاد لكن الاعتقاد  
ينتهي إلى الفزوة وبفعل السهل وفرضنا انه لا اعتقاد في الاعتقاد بل لو ذهب إلى هذا ذهب المعتزلة من أن العبد معلق للعلم  
لم يحصل التقيد بذلك لأنهم وإن أثبتوا لما للعبد كذا من التكرار ان القدرة والارادة والداعية التي بها حصل ذلك الملق  
من غير خلق الله تعالى فلا تأثير للعبد فيها أصلا لكن على بصيرة في هذا المقام ولا يثبت قوله على منعه ما في نهما أي رفعها عن  
تكرار التعم سلا وهو حذو من كيد كاسته بكثرة الامور الناحن الجلو من بين سجدتك قولنا للبحر الصبيغية اك  
الواردة حق الجلو من بين السجدتين لغية قوله صمهم من السجدة الأولى قوله ليس يست أم قبل ان يوضع اليد بين  
لا بيات لغوب من الركبتين قول الحكم قال لا ريب اغفر له ما قال في شرح الاستاذ وذكر الجلو من بين السجدتين هو اللام  
اورب اغفر لي وارحمي واجبرني وارفعني وارزقني واحفظ عافتي ويكره اغفر لي ثلثا ويريد من صاحب ثلثا تقيا  
من الشرك برأيا لا كما هو لا شقيا قول الحكم السور من جلت فغفرت لي في شرح العباد ولو تركها الامام أي جلت  
الاستراة جلسها المأموم أي جوازها كما هو جاز حيث قالوا انارة لوز وانه لا تصرف لثلاث لاجلها وان تركها امامه لا يبريه  
فان ترك الشهد الاول ومن ثم قال الاذمة وانظر ان لها السجدة بل بالغ فقال وينفران يكره او لا يوز وينفان  
الجزم بالفتح اذا كان بطي النية والامام سريعا وسريعا القراءة ليست يفقد بعض اعاقته لو تهاخر لها انتهى وفيه نظر بل  
الاوجه عدم المنع نظم وانما يارة التعلق لها بالحيث في التعلق وتحتاج او تعوز او لا تمام الشهد الاول انتهى قوله وان  
خالف السور كما اراد ان ترك الشهد الاول فانه بين ان يجلس للاستراة في محل الشهد الاول ثم يقدم التاسع  
الشهد قوله والاروى عشر بنبا الجواب على الفتح وكذا الثاني عشر التاسع عشر كما تقرر في الفتح قوله من باب اطلاق الجزا  
على الكل أي اطلاق اسم التلقظ بالجزا على الكل فان الشهد مصدر الشهد أي تلفظ بالشهادتين واما حق هذا الجزا  
لانه اسرف الشهد قوله والصلوة على النبي صلى الله عليه وآله قال السجدة هل شرط المولات بيننا فيه نظر وهي بعد عدم الاط  
لان الصلوة مكن مستقل ولا يجب سواها الاركان حيث لا يذور من ترك المولات كلف بل مكن فخير ابن قاسم

وقد علمت انكم بطلان الباب في الدار والدار في  
كان في بعض كتب

وكيف

۲۴.

في أول الكتاب بعد التفتيش يبلغ بياناً لا ريب فيه ثم أنه يسبق في كتاب الجنائز في شرح قول المصنف رفع من تعريض  
 لم يرسن الله بعد التفتيش يبلغ أيضاً قبل ذلك تعريضاً للرفع فالحق أن أمثال هذه المواضع مما ذكره مسودة الله  
 ثم لما نقلت إلى البياض تركت سهواً أو عمداً وقد رأيت مسودة الله فيها زيادات لا توجد في شيء من نسخ السراج وهذا  
 يؤيد ما ذكرناه في نية الصلوة قوله كما إذا في سجود السجدة في شرح قول المصنف لم يؤمر على السجود قوله ولكنه ترك الصلاة  
 صغارت أول الكتاب في شرح قول المصنف الجواد قال في شرح العباب قالوا في تقديره والمباركات والصلوات و  
 الطيبات كما في بقية الأحاديث ومدف واد العطف جابن انتهى ولا يتعين ذلك بل المعنى صحيح مع عدم تقدير كما  
 هو في قول الرافعي أن حرف العطف مقدّم قبل الطيبات فقط فبه نظر وكما بل تقديره قبل الصلوات أو لا وأظهر  
 ثم رأيت المتوفى شرح بما ذكره من أنه لا يتعين فقال إن الالفاظ الثلاثة نعت للتحيات وابن الرفعة رده بات  
 التحيات كيف ما نزلت لا ينبغي أن تنعت بالصلوات كيف ما نزلت وفيه نظر وما المانع إذا نزلت الصلوات بالعبارة  
 من أنها نعت أو بل على من بعض على خلاص الشرح والخفية وجهها ما ذهبوا إليه من ترجيح شرحنا ابن سعد بن داود  
 العطف تقتضي المعاقبة فتكون كل جملة ثناء مستفاد فلا في ما إذا سقطت فان ما عدا اللفظ الأول يكون صفته فينبغي  
 الجمع جملة واحدة فالنساء الأول يبلغ انتهى وبه يعلم أن النورى إنما تدر الواو جواباً عن اجتماعهم لا لتعين تقديره على  
 انتهى كلام شرح العباب قوله خطب به أم قال في شرح العباب وخطب به كأنه إشارة إلى أنه تعالى يكلفه به المصنفين  
 من أمة حتى يكون كما حاضرهم ليسد لهم بافضل أعمالهم وليكون تذكرة حصوه مع سببها لهذا الخلق والخصر ثم رأيت  
 أنظر إلى قوله في الأحياء وقيل قولك السلام عليك أيها النبي أحضر شخصه الكريم في قلبك وليصدق الملك في أنه يبلغه  
 ويرد عليك ما هو لقرئ منه انتهى انتهى كلام شرح العباب قوله وأعرض وجه الاعتراض أنه قد يحذف في البسملة أحاديث  
 كما في شرح على أن يجوز الضعف لا يحد على عدم ندرها فان الحديث الضعيف إذا لم يستمر فضعفه يعمل به في الفضائل وفيها  
 قوله وفيه ما فيه وجه ما فيه على ما استفاد من شرح العباب هو أن موجب موالاته ناس وجوبها على وجوب موالاته  
 مع أنه لا جامع بينهما فأنه لو صح هذا القياس لو جوب الترتيب هنا أيضاً فبما على وجوبه في الأحكام مع أنه لا يجب الترتيب  
 هنا أيضاً فأن لم يثبت الموالاته أيضاً قوله ومرة بأنه لم يرد إسقاطها أي إسقاط شيء منها كما يستفاد من شرح العباب فأنه  
 صرح فيه بأن حذف غير المباركات لم يرد في شيء من الشرحات لكن يرد عليه أنه روى الإمام النورى في الأثر كاد عن الموطأ



ورسنت البديع بالاسناد والصحح ثم بدأ حذف من الطيبات فالاذان بل على اسقاطها معاقلة وعلمه اي على الرافض علم وجوب  
ذكر الصلوة والطيبات بانها تابعة للجماعات والتابع للجماعات لا يثبت له في قوله ويرى انما رأيت في بعض  
المواضع انه لو اشيع اللام من صل فحصل ما يؤيد بسبب اشباع الكثرة لم يلزم ولم يبطل لعدم تغيره للمعنى انتهى اي قوله كونه غير متغير للمعنى  
ظاهر البطون فانه بزيادة الياء يصير امر المؤمنين واي فرق بين زيادة الياء وكسر كاف اياك مع انه حكم الله بانه غير متغير للمعنى  
للصلوة قوله فالمراد ان المقصود من هذا الكلام دفع اعراض اورد على المقسم بانه لم يثبت في صحيح مسلم وان محمد بن رسول الله بل وان  
محمد بن عبده ورسوله وحاصل الدفع ان مراد المقسم بقوله وثبت انه ثبت اسقاط لفظ اشهد لانه ثبت لفظ وان محمد بن رسول الله  
صحيح قوله ايضا اي كانه المحرر قوله وظاهره انما كان ظاهر المتن اجرائه لانه جواز وان محمد بن رسول الله مع انه  
لم يرد لان فيه ما قام مقام المذوف وهو الاضافة الى المظهر فكذلك افعلا بعد ما قام مقام المذوف وهو شهد قوله ووقع في الرافض اي في  
كتاب الرافضين فهو اما مجاز في المذوف او في الطرف ومنسوب الى الرافض كما يقال في النسخة الى ان نصرت الله والمراد بكتاب الرافضين  
هو الغرض كما صرح به في المحرر قوله ووردت من هذا الجاهل ان ما قاله في فضل الاذان من انه نقل عنه في شهد الصلوة  
انه كان يأتي باحد هاتين وبالاخرى ليس بمعتد لك لانه حال هناك على ما هنا وهناك قد رده كما ترى قوله علم ما قرره انه  
وذلك لان المقسم قال وقيل جذف وبركاته والصالحين ويقول وان محمد بن رسول الله قد رجع واو العطف في الصالحين  
لفظ قبل جذف ولم يقدر بعد واو العطف في ويقول لفظ قبل وقدر جوازنا بعد يقول فيعلم من هذا التقدير ان الرافض  
قائل لجواز وان محمد بن رسول الله في المحرر لان المنهج مختصر منه ثم قال لا وان محمد بن رسول الله خلا لما في اصل الروضة فيعلم من هذا  
ان الرافض قائل لجواز في اصل الروضة ايضا قوله فلما استدرك عليه المقسم اه حيث قال قلت اللاحق وان محمد بن رسول الله  
يعني لا يجوز وان محمد بن رسول الله بل يجوز وان محمد بن رسول الله قوله ووقع لك في اي وقع لك في الخي فان المراد بان  
بالترتيب حيث وقع في هذا الكتاب بخلاف ما اذا قيل سارح فان المراد به سارحين معان خلافاً لتقرير سارح فان الخي  
قد رجع قبل يقول في المتن لفظ قبل كما قد رجع قبل الصالحين لفظ قبل جذف فيفهم من ان الرافض في المحرر قائل بعدم  
جواز وان محمد بن رسول الله فان قلت كيف فهم بعض من عبارته المحرر جواز وان محمد بن رسول الله وبعض عدم جوازه  
قلت عبارة المحرر هكذا واخرجه في وجه كلمنا وبركاته والصالحين وجعلت صيغة التثنية وان محمد بن رسول الله  
فهم بعض من قوله وجعلت ان هذا الجعل مرضى عنده حيث لم يقل وجعلت في وجه وبعض انه



## الحاشية المفترقة للفاضل ملاحي الزوري الأمد على تحفة الشيخ ابن حجر

الآن لست عسى من أركان الصلوة قوله كان لا مطلقاً أي بالنسبة لجميع الأركان فإن النية والكبير والقيام متفان  
والقراءة مقارنة بالقيام والتشهد والصلوة والسلام مقارنة بالوقوف فلا ترتيب فلهذا الأركان وقوله فعدده ركناً  
وجهه فربما على ما قبله هو أن الترتيب لما لم يكن في جميع الأركان أسببه الظاهر فينته في قولها وعدم الصارفة في كثير من الأ  
ركان فلا يعتبر الأسرط بخلاف ما لو كان معتبراً في جميع الأركان فانهج كان مقصوداً لانه سيداً بترتيب الوضوء  
فيعد ركناً بلا تغليب فان قلت ليس الفرق بين الركن والشرط إلا بالادخل والخروج قلت نعم لكن بالادخل في ما هيته  
الشي والخروج عنها لا بالادخل في الشيء والخروج عنه مثلاً لفاضة ركن من الصلوة لأنها جزء من ما هيته بخلاف الترتيب  
بين كلماتها والولاء فيها ومما يشهد بدلتها وجودها تأنها وإن كانت داخلية في الصلوة لكنها ليست داخلية في ما هيته  
الحاصل أن الركن هو الجزء المستقل الذي اعتبره الشارع من الماهية وما عداها خارج عن الماهية فيصدق عليه أنه شرط  
وقوله فيه تغليب بان غلب الركن على الترتيب الذي هو شرط فسر ترك الصارفة كما ثم أطلق الأركان على جميع ذلك  
وقوله بمعنى الفرق بين جميع أي بلا تغليب لأن الفرق كالأوجب مطلقاً لا بالبد منه سواء كان داخل أو خارجاً وقوله ومن ثم  
أي ومن أجل أن عدده ركناً بمعنى الجزء فيه تغليب وقوله لما مر حيث قال في الركن الثالث وآخر القيام عن سابقه مع  
تقدمه عليها لأنها أركان حتى في النفل ولا بد قبلها شرط وركبته إنما هو معهما وبعدهما وقوله على أن في بعض ذلك نظر  
أز وجوب تقديم القيام على القراءة والجلوس على التشهد عن قول لوتارن أول سمر القيام أو الوقوف أو القراءة أو  
التشهد ابن كاهن ظاهر وكذا وجوب تقديم اختصار النية على الكبير وجهه ضعيف كما ذكره في شرح العبا  
**باب صلوة النفل محل الخلاف في الأكتاف أو أي من لم يمكنه الجمع بين الاستكثار من الصوم والصلوة**  
واراد الاستكثار من أحدهما والاقتصار على الآخر أي على الأفضل منه بان اراد الاستكثار من الصلوة والاقتصار  
على الصوم أو الأفضل من النوع الصوم أو بالعكس فهو محل الخلاف واليه تفصيل الصلوة وقوله والآي وإن لم يكن الخلاف  
في الأكتاف والاقتصار أي النفل معنى خلافهم هو هذا بل نقول معنى قولهم الصلوة أفضل من الصوم أن ركعتين  
الأفضل من صوم أيام أو صوم يوم فلا يصح ذلك لأن الصوم يوم أفضل من ركعتين قطعا ومن هذا التقدير ظهر  
أن الأكد بمعنى الأفضل لا بمعنى الاعتدال الأسبق كما فهم وإن كان له وجه ويدل على ما ذكرنا عبارة الشيخ في شرح

كما يجوز الجمع بينهما



مؤلفه في القضاة والفتاوى  
الملك في القضاة والفتاوى  
الملك في القضاة والفتاوى

الحمد لله الذي هدانا لهذا  
 ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

درمندا

لا الذي أدله قولكم من قبله قل الله أعلم بما في صدور  
الغيبين ولا الذي أدله قولكم من قبله قل الله أعلم بما  
في السموات والأرض وما بينهما وما حولهما وما  
يشهدون له يوم القيامة والله أعلم بما كنا  
نقول لكم من قبله

بر لوح صفیر خط عنبر نیکو  
پهلوی کبیر حسن آفتاب مستقیم

وقوله استلزام علة للاستكمال وقوله ذلك الشارة الى كون نية الاقتداء مع الغفلة بغير الزاوي الاقتداء ولم يلزم بالكون  
 حاشا لكانه انتهى من لا يعرف وجوده هناك وهذا مع قطع النظر عن كون نية الاقتداء ما ذكرنا ولا فلا يمكن نية  
 الاقتداء مع الغفلة اصلا وحاصل كلام الامام حران نية الاقتداء استلزام ظهور الغفلة وخطو الغفلة وخطو الغفلة  
 بالتمسك نأزوا الاقتداء بغيره وبأن علم لم ينقل صلوة لوجود الغفلة بالتمسك ووجه ان نية الاقتداء بانفسه لا يظهر عدم  
 صحة الاستلزام الثاني وان كان الاستلزام الاول صحيحا وهذا التقرير الثاني مع ما عرفت من ان تمام علم الغفلة حيث قال ان نية  
 ذلك لان عدم الاستلزام نزلت من الاستدلال بالبيان البعد الذي ادعاه الامام وبنينا على ما عرفت كما هو في شرحه لا يفتقر  
 لان امره معي مما عرفت ان مبنى الاندفاع منع الاستلزام الاول ولا مجال لذلك المنع وقد عرفت ان مبنى منع الاستلزام  
 الثاني وقوله اجاب انه حيث صور ذلك بما اذا وقف الامام وسط الصف والشكل على الماسم فله ان يصلي خلفه  
 كما عرفت ولا يلزم تعيينه فان عين شخص منهم وتأبعه نظر ان شك هل هو امام او امام لم يطل وقالا ولا وجه له هو  
 انه ليس مطابقا لمقصود وجهه في اقتداء بغيره من غير ربط بالامر فانه في كل من صورتي البطون اما جازا لم به  
 بسبب جواز كونه ماسما او كونه ماسما حقيقة ولان كان الربط بالامر محصيا **باب صلوة المأخوذ**  
 وقوله من بين من اربعة ايام او اثنان في اربعة ايام ناكرا لانه انما ينقطع السفر وينتهي الرجوع بالوصول الى المقصد او كونه  
 الاثارة ذلك القدر اما اذا لم ينزل ذلك القدر لم ينوينا او نوى ان نزل ذلك فلا ينقطع الرجوع قال في شرحه انما  
 نية عن على اربعة ايام صحيحة في مقصده والقطع سفره بمحصوله اليه ولان لم يدخل العرف لان نوى رجوعه بان نوى  
 اقامته دون اربعة ايام وان زاد على ثلثة فلا ينقطع الرجوع بمحصوله اليه انتهى وهو مما ينادى كونه **باب**  
**صلوة الجمعة** قوله او من الجن عطف على صلواتها لا يقال هذا بنا في مسائل في باب الكلام من عدم سقوطها ما قلنا  
 من كون اقامة الجمعة بفعلهم لانا نقول انما ينافر لو كان انقضاء الجمعة لهم مستلزما لسقوطها عنا وليس كذلك لانا  
 اربعون من الجن او منا ومنهم الجمعة في البلدة لم تنقطع عنا او عن البائتين متبادل وعن المصليين معهم بفعلهم و  
 ان مكنا بانقضاء حال احتمال مخالفة تكليفهم لمكاننا فان قلت ما منع عدم سقوط عنا او عن البائتين مع  
 ان الجمعة مرفقة عين فلا تنقطع عن بعض بفعل بعض منا او منهم قلت معنى ذلك انه لا يجوز لهم ان يصلي  
 الا ببلدة اخرى فيصليها فيها **فصل** في ادائها والاحمال المستوفية قوله ولم يلزم بالتمام اي لم يلزم اكتمالها بالتمام

احيانا ان نقل النسخ عن ابن العربي من نسخة  
 التي في الاخرى ما في تلك النسخة اذ الامام  
 عطف على قوله في اربعة ايام  
 كما في نسخة التي في نسخة  
 وحاصل صفة كتابه فيهم من قول القدر  
 وذلك آية مع شمس طين في كبرياءه تعالى  
 ان عبد الله

بوجه ان يثبت لهم كراهة كراهة مقصود  
 فان لم يكن اربع ايام يردون في وقت دار

بالغير  
 علم اذا كان  
 بالغير اذا كان  
 بالغير اذا كان



من شجرة القلعة قلت القلعة  
من شجرة القلعة قلت القلعة

[illegible]

بفرمان فلكلاند كه نامبر  
 آقاچه مرده با صدمه اعلاي ملكه  
 من ملكه تعالي اكرامه فرموده  
 شريفين العلماء والفقهاء  
 ان فتيحه استقامت و تقرب  
 المستحقون و انما بعد اعلا  
 المشهور و اعلا و اعلا

وكن من الجاهل من منهم الامام  
الفضل قدس سره

في النقص من قيمة الدين لا يفي  
 بالشرط كون الدين في  
 النقص من قيمة الدين لا يفي  
 بالشرط كون الدين في

في شرح العباب هو انهم ركبوا الله يعبرون في الالة المحسوسة ان تادى فحس بنت حامض وان المحسوس في الالة المحسوسة  
 في الالة وان الوتر عفو فلا يتعلق به الزكوة فينا على هذه المقدمات الثلث قول الالة في الالة متعلقة  
 بالحق فقط فيلزم نقصها من النصاب وكذا في الالة فلا فرق بين الخروا الى العشرة ووجوب الالة الواحدة  
 فان قلت اشراط كون الالة ملحوظة فثبت فاما ليس بمعتد عندك كما ذكره في شرح العباب فلا  
 مداه لا يتوقف على اشراط ذلك ان لا بد من ان تنقص الالة من قيمة الالة الى قدر كان كمن ذكره في ما شاة  
 مع صاحب العباب فانه يشترط ذلك ويقول بوجوب تلك شياء في الالة فيلزم على الالة ان النصاب اذا انقص  
 فذلك المستحقين نادر كل من البعير اذ لا يكون التكملة وقصا لان الوتر ماز على النصاب التكملة  
 عزز الالة فينقص المول الالة لتحقيق النصاب بها بالنسبة اليه وهكذا في الالة انتهى القول هو مداه بان  
 قد جعل البعير اذ في حكم العدم فكيف يكلف به الا يرى انه كان له ان يتركه منها الزرع بعد المول وقبل  
 المتكلم بلهذه الالة كاملة لا تحتل مع الالة بل هذا اوله بفتح الله عتد ان لان وضع الزكوة على الزكوة كما  
 لانه يضمن اخذ مال الغير قهر او لهذا فراهم يمنعون اخره في نصفي فين سلا اذا كان الراسب من الجنس  
 كان الالة فيكون الواجب في لكونه واحدا فان قلت ليس اذا ماقت منك واحدة منها فيلزم النصاب  
 بالبعير اذ في تلك ما في فيه ليس كالموت لان سركه المستحقين غير حقيقة لهذا خاف تاديه الزكوة من غير  
 الشرك وان لم يرض المستحقين فانه المالك بالزكوة لا المستحقين والاصل ان المستحقين لما تركه في الالة بل  
 الجنب نقصت من النصاب ولما كانت الزكوة غير حقيقة جعنا البعير اذ في كالعدم كل ذلك في بقاها لملك  
 فيلزم الالة واحدة كتاب التصيب **م** قوله تنبيه اثبت مخالف الالة يعني اذا اثبت حاكم  
 مخالف لال الالة نفعه الهلاك بسبب عبادة بلده مختلف مطلعنا من مطلع بلدنا لزمنا الصوم فان اصلنا  
 المطالع معبر عندنا ما لم يكن بخلافه حاكم مخالف لنا كخلف سلا واما اذا حكم المخالف فلم يعتبر لزمنا الصوم ان كان  
 اول رمضان والفطر ان كان آخره ولزمنا القضاء فورا ان كنا انظرنا على مطلعنا فصل في الديانة  
 قوله لان ذلك يستلزم الالة فليقل عدم اجراء التجرعه والامتناع بعدم المطر يعني اذا خطر اجراء  
 المطر يستلزم الفصل الذي هو النية وليس المطر غير الفصل حتى لا يقع التعديل بغيره بما ذكره كلام الله في الالة

الجملة

في شرح قوله الفصل  
 الذي هو النية

الأصل من إتيان بنائيه مع السراج المروض كتاب التلخيص فصل

ویرید بان هذا اى بره هذا القول بان عدم اخذ الايمان لو قبض بغير عقد على مرد السبع به لانه من احكام الايمان  
ولا يقال للمفسر فيها كتحريم الاسود وقد ورد السبع به فالمراد ما ظاهرا الا يقاس الى الاقضية فانه ثابت لجديك رواه  
في اسمى المطالب عن النبي صلى الله عليه وآله قال عنه قال فينا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم جالس اذ مضى بك <sup>بمضيت</sup> بذكر ثناباه فقال عمر رضي الله تعالى  
عليه وسلم يا الله يا انت وامر ما الذي اقمك قال رجلان من ائمتي جنيبا بين يدي رب العالمين فقال احدهما لا خير  
يا رب مطلق من هذا فقال الله عز وجل ررت على اخيك مطلقا فقال يا رب لم يبق من هذا شيء فقال الله تعالى  
للمطالب كيف تصنع باخيك لم يبق من هذا شيء فقال يا رب فليعمل من اوزارهم ثم فاضت عينا رسول الله  
بالكاه فقال ان ذلك ليس عظيم لئلا الناس ان لم يعمل عنهم من اوزارهم قال فيقول الله عز وجل للمظلم ارفع بصرك  
فانظر الى الجنان فيقول يا رب مدائن من فضة وتصرون من ذهب مكنة باللولو لاى نبي هذا ولاى صديق  
هذه ولاى شهيد هذا قال الله تعالى لمن اعطى النعم قال يا رب ومن يملك ذلك قال انت تملكه قال بما زامل  
بعضك عن اخيك قال يا رب قد عرفت عند قال فيقول الله عز وجل قد بيد اخيك نادخل الجنة ثم قال  
صلى الله عليه وسلم اتفقوا الله واصلى اذ انت بينكم فان الله تعالى يقسم بين المؤمنين يوم القيمة وهذا الحديث  
بطوله رواه الخليلي في معطاهم الاخلاق وقال صحيح الاسناد انتهى كلام ائمتي المطالب وهو مراد في ان الايمان  
لا يؤخذ والامانة لا تؤخذ بعد اخذ حسنة لجيت لم يبق شيء لان غير المؤمن لا يدخل الجنة بهذا الحديث  
واسأل الله على عدم اخذ الايمان لا بقوله تعالى فمن يعمل مثقال ذرة خيرا يره وامثال من العمومات يقال الا  
جزئ لا بد ان يراه فان اخذ لم يره لانه يمكن ان يقال هذا العام خاص بغير من عليه الخطاب كيف ودلالة على اياته  
الحنات كدلالة على الايمان مع ان باء الحنات لو اخذ اجماعا كتاب الاجابة فولد  
على ان الزوج اذ علاوة على خروج منفقة البضع بالاذية يعني ان الزوج لم يملك المنفعة وانما ملك الانتفاع  
بالمنفعة والفهرت بينهما فان ملك المنفعة يقتضي حواص تصرفه فيها كالمستاجر يتصرف في منافع التي المستاجر  
بان يجرها مثلا وانما ملك الانتفاع فلا ينفع بها الا هو فلا يجوز له التفرق فيها قبله على الجارية علم الى الجار  
الكافر العبد المسلم لم يخرج المسلم عن تصرف الكافر قوله لم يقيده بما بعده وهو القيد في نفسه ساقط ويجوز

١٠٠  
 ١٠١  
 ١٠٢  
 ١٠٣  
 ١٠٤  
 ١٠٥  
 ١٠٦  
 ١٠٧  
 ١٠٨  
 ١٠٩  
 ١١٠  
 ١١١  
 ١١٢  
 ١١٣  
 ١١٤  
 ١١٥  
 ١١٦  
 ١١٧  
 ١١٨  
 ١١٩  
 ١٢٠  
 ١٢١  
 ١٢٢  
 ١٢٣  
 ١٢٤  
 ١٢٥  
 ١٢٦  
 ١٢٧  
 ١٢٨  
 ١٢٩  
 ١٣٠  
 ١٣١  
 ١٣٢  
 ١٣٣  
 ١٣٤  
 ١٣٥  
 ١٣٦  
 ١٣٧  
 ١٣٨  
 ١٣٩  
 ١٤٠  
 ١٤١  
 ١٤٢  
 ١٤٣  
 ١٤٤  
 ١٤٥  
 ١٤٦  
 ١٤٧  
 ١٤٨  
 ١٤٩  
 ١٥٠  
 ١٥١  
 ١٥٢  
 ١٥٣  
 ١٥٤  
 ١٥٥  
 ١٥٦  
 ١٥٧  
 ١٥٨  
 ١٥٩  
 ١٦٠  
 ١٦١  
 ١٦٢  
 ١٦٣  
 ١٦٤  
 ١٦٥  
 ١٦٦  
 ١٦٧  
 ١٦٨  
 ١٦٩  
 ١٧٠  
 ١٧١  
 ١٧٢  
 ١٧٣  
 ١٧٤  
 ١٧٥  
 ١٧٦  
 ١٧٧  
 ١٧٨  
 ١٧٩  
 ١٨٠  
 ١٨١  
 ١٨٢  
 ١٨٣  
 ١٨٤  
 ١٨٥  
 ١٨٦  
 ١٨٧  
 ١٨٨  
 ١٨٩  
 ١٩٠  
 ١٩١  
 ١٩٢  
 ١٩٣  
 ١٩٤  
 ١٩٥  
 ١٩٦  
 ١٩٧  
 ١٩٨  
 ١٩٩  
 ٢٠٠  
 ٢٠١  
 ٢٠٢  
 ٢٠٣  
 ٢٠٤  
 ٢٠٥  
 ٢٠٦  
 ٢٠٧  
 ٢٠٨  
 ٢٠٩  
 ٢١٠  
 ٢١١  
 ٢١٢  
 ٢١٣  
 ٢١٤  
 ٢١٥  
 ٢١٦  
 ٢١٧  
 ٢١٨  
 ٢١٩  
 ٢٢٠  
 ٢٢١  
 ٢٢٢  
 ٢٢٣  
 ٢٢٤  
 ٢٢٥  
 ٢٢٦  
 ٢٢٧  
 ٢٢٨  
 ٢٢٩  
 ٢٣٠  
 ٢٣١  
 ٢٣٢  
 ٢٣٣  
 ٢٣٤  
 ٢٣٥  
 ٢٣٦  
 ٢٣٧  
 ٢٣٨  
 ٢٣٩  
 ٢٤٠  
 ٢٤١  
 ٢٤٢  
 ٢٤٣  
 ٢٤٤  
 ٢٤٥  
 ٢٤٦  
 ٢٤٧  
 ٢٤٨  
 ٢٤٩  
 ٢٥٠  
 ٢٥١  
 ٢٥٢  
 ٢٥٣  
 ٢٥٤  
 ٢٥٥  
 ٢٥٦  
 ٢٥٧  
 ٢٥٨  
 ٢٥٩  
 ٢٦٠  
 ٢٦١  
 ٢٦٢  
 ٢٦٣  
 ٢٦٤  
 ٢٦٥  
 ٢٦٦  
 ٢٦٧  
 ٢٦٨  
 ٢٦٩  
 ٢٧٠  
 ٢٧١  
 ٢٧٢  
 ٢٧٣  
 ٢٧٤  
 ٢٧٥  
 ٢٧٦  
 ٢٧٧  
 ٢٧٨  
 ٢٧٩  
 ٢٨٠  
 ٢٨١  
 ٢٨٢  
 ٢٨٣  
 ٢٨٤  
 ٢٨٥  
 ٢٨٦  
 ٢٨٧  
 ٢٨٨  
 ٢٨٩  
 ٢٩٠  
 ٢٩١  
 ٢٩٢  
 ٢٩٣  
 ٢٩٤  
 ٢٩٥  
 ٢٩٦  
 ٢٩٧  
 ٢٩٨  
 ٢٩٩  
 ٣٠٠  
 ٣٠١  
 ٣٠٢  
 ٣٠٣  
 ٣٠٤  
 ٣٠٥  
 ٣٠٦  
 ٣٠٧  
 ٣٠٨  
 ٣٠٩  
 ٣١٠  
 ٣١١  
 ٣١٢  
 ٣١٣  
 ٣١٤  
 ٣١٥  
 ٣١٦  
 ٣١٧  
 ٣١٨  
 ٣١٩  
 ٣٢٠  
 ٣٢١  
 ٣٢٢  
 ٣٢٣  
 ٣٢٤  
 ٣٢٥  
 ٣٢٦  
 ٣٢٧  
 ٣٢٨  
 ٣٢٩  
 ٣٣٠  
 ٣٣١  
 ٣٣٢  
 ٣٣٣  
 ٣٣٤  
 ٣٣٥  
 ٣٣٦  
 ٣٣٧  
 ٣٣٨  
 ٣٣٩  
 ٣٤٠  
 ٣٤١  
 ٣٤٢  
 ٣٤٣  
 ٣٤٤  
 ٣٤٥  
 ٣٤٦  
 ٣٤٧  
 ٣٤٨  
 ٣٤٩  
 ٣٥٠  
 ٣٥١  
 ٣٥٢  
 ٣٥٣  
 ٣٥٤  
 ٣٥٥  
 ٣٥٦  
 ٣٥٧  
 ٣٥٨  
 ٣٥٩  
 ٣٦٠  
 ٣٦١  
 ٣٦٢  
 ٣٦٣  
 ٣٦٤  
 ٣٦٥  
 ٣٦٦  
 ٣٦٧  
 ٣٦٨  
 ٣٦٩  
 ٣٧٠  
 ٣٧١  
 ٣٧٢  
 ٣٧٣  
 ٣٧٤  
 ٣٧٥  
 ٣٧٦  
 ٣٧٧  
 ٣٧٨  
 ٣٧٩  
 ٣٨٠  
 ٣٨١  
 ٣٨٢  
 ٣٨٣  
 ٣٨٤  
 ٣٨٥  
 ٣٨٦  
 ٣٨٧  
 ٣٨٨  
 ٣٨٩  
 ٣٩٠  
 ٣٩١  
 ٣٩٢  
 ٣٩٣  
 ٣٩٤  
 ٣٩٥  
 ٣٩٦  
 ٣٩٧  
 ٣٩٨  
 ٣٩٩  
 ٤٠٠  
 ٤٠١  
 ٤٠٢  
 ٤٠٣  
 ٤٠٤  
 ٤٠٥  
 ٤٠٦  
 ٤٠٧  
 ٤٠٨  
 ٤٠٩  
 ٤١٠  
 ٤١١  
 ٤١٢  
 ٤١٣  
 ٤١٤  
 ٤١٥  
 ٤١٦  
 ٤١٧  
 ٤١٨  
 ٤١٩  
 ٤٢٠  
 ٤٢١  
 ٤٢٢  
 ٤٢٣  
 ٤٢٤  
 ٤٢٥  
 ٤٢٦  
 ٤٢٧  
 ٤٢٨  
 ٤٢٩  
 ٤٣٠  
 ٤٣١  
 ٤٣٢  
 ٤٣٣  
 ٤٣٤  
 ٤٣٥  
 ٤٣٦  
 ٤٣٧  
 ٤٣٨  
 ٤٣٩  
 ٤٤٠  
 ٤٤١  
 ٤٤٢  
 ٤٤٣  
 ٤٤٤  
 ٤٤٥  
 ٤٤٦  
 ٤٤٧  
 ٤٤٨  
 ٤٤٩  
 ٤٥٠  
 ٤٥١  
 ٤٥٢  
 ٤٥٣  
 ٤٥٤  
 ٤٥٥  
 ٤٥٦  
 ٤٥٧  
 ٤٥٨  
 ٤٥٩  
 ٤٦٠  
 ٤٦١  
 ٤٦٢  
 ٤٦٣  
 ٤٦٤  
 ٤٦٥  
 ٤٦٦  
 ٤٦٧  
 ٤٦٨  
 ٤٦٩  
 ٤٧٠  
 ٤٧١

من کتاب الاجابة

منه فاما القصص فلهذا كتابه وحده



ما يتركوا لكم دارقة الرسل آه  
 شتر روغن كنجك معرب آن شربت  
 شتر زوال الكهم او بفين الزنجار الفخام  
 ااجد مضع يمدو الكا ثنية السبع كفن كرا  
 ما هو قشيب من مفعو مائة حاشية من  
 المنقرات ذباب الديف ذراع وارجان  
 ستراد كنجك

الحاصل

[illegible]

كتاب باب في التفسير الثاني عشر من كتاب الصلوات  
ما ينبغي فعلها في صلاة الجمعة قبل قرائتها كذا هو

في قوله القصد والارادة الوصول اليه  
 في قوله من حيث كونه معربا ان يترجم اليه  
 في قوله القصد او يقين الاتباع الشايع  
 في قوله القصد او يقين الاتباع الشايع  
 في قوله القصد او يقين الاتباع الشايع

ومقتده بقوله آخر وليس المراد من الوجود بل دون الاقصى حتى يتأخر ما يقتضيه المنطق من ان  
 الامم مضمون احضن مضمون من نقص الاضطرار **باب الرب** قوله لان اصلها الرب لان رهن الورد والبقيع والمواعدا  
 هو الرب الذي يعطيان فيه بارة البيوع <sup>تفصيل</sup> الذي منها قوله من ثمرات الناقة اي النساخ الاول في قوله الاتباع الشايع مأخوذ  
 من ثمرات الناقة قوله والناك كذا اي سمحة ما لا يبعد عن لانهم سموه بعبادتها قوله لا يقتضيه اي لا يقتضيه  
 الواقع وان ظنة المورد مقتضا كما يقال جائز ان ان وقد جاء هذا فانه لا يقتضي تفصيل لان ان يبرهن في  
 في فقرته في الصفقة قوله وذلك لا يقتضي في المفهوم اي تعدد العقد لا يقتضي في المفهوم الخالف بقوله يعبر ان هذا  
 القول يفهم منه بطريق الاتفاق انه اذا كان باذن في العقد منها وهو كذا كذا كان اذا تعدد العقد ولا يلزم ان يفهم منه  
 انه كلما كان باذنه في العقد منها لم يمتد عدده الصفقة وتعددها فانه لا يلزم قبول مفهوم الاتفاق لجميع ماعدا المقتضيات  
 وهو ان كل ما كان باذنه في العقد منها لم يمتد عدده الصفقة بان لم يقتض التمس بطلانها وان تعددت  
 بان يقتضيه فيها في غيرهما فثبت التصور بان لانه لم يمتد في سائرهما انه في ملكه وبطل في الآخر **باب المباد**  
**فصل في خيار النقص** قوله لا يقطع انه مكن اي المقدار الذي نزل من العيب يقتضيه كانه لم يكن مكن اي لا  
 وقت القبض ولا وقت العقد وان كان زواله وقت القبض مثلا في سائر النقص وقت العقد عما نزل اي في ثمنه  
 ناقص العيب وقت القبض نعم ان اي مع تقديم كذا كذا فكيف يعتبر الاكثر نازل فنزل **كتاب الرهن**  
**فصل في نقل الدين بالركبة** قوله ودين احد الدين يقطع منه او يعني يرى ذمة الميبت من القدر الذي يلزمه  
 من ذلك الدين لو كان لاجنبي وذلك القدر هو نسبة الدين من الدين ان كان سواها للركبة او اقل منها وما يلزمه الدين  
 اذ انه ان كان كره وتقدر نظيره من الميراث ويقتدر انه اجتمع منه ثم اعيد الدين وهذا التقدير هو الذي صا  
 سببا لانه ذمة الميبت منه يرجع على بقية الدين بالاجب اذ لو لم يكن على قدر حصصهم مثلا لو كان لواحد من ثلثة اخوة  
 خمسة عشر مائة على الميبت والركبة ثلثون فلو كان هذا الدين لاجنبي لزمه اذ خمسة لانه نسبة اربعة من الدين كانت  
 اربعة بالثلثية وثلاث خمسة عشر فبما ذمة الميبت من خمسة وثلاثين لانه خمسة من الميراث ويقتدر انها اربعة  
 منه ثم اعيدت عليه من الدين ويرجع الدين على اخوته بعشرة على كل خمسة ثم تقسم الباقى بينهم الثلاثة على خمسة فنعلم  
 من هذا التقدير ان المراد بالقطر برأوة ذمة الميبت من ذلك القدر وليس المراد ان ذلك القدر يقطع من ذمة ولا يلزم

لما





في قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ يَخْتَارُ﴾

عنه  
ثابت الأرض النصف الاول ان  
اعتبرت من آخرها الى المبدأ  
والبطا ما تمكنا بفصل فقيده وذا سابع  
قول القصة والايوز اجابة وان لمنفقة  
القطر جهته العدل والخسة والنصيب والصعد  
من اربع والمفردة كما سبقت بانها مائة  
هكذا ولولا وانى المقاطعة ان لنا  
انرا الفسوف كى سنة اهلها سو الاثاف  
من يقبل بلك زرا غرة وجيدة الكود  
والفسوف ان نصف السنة ديموسنة  
اشهر اخرى سو الاثاف صيرة تاذن  
من اول او اخر نصفها الثاني على كى  
كم لا يستقر انها السنة مع اصل القطر  
له اليقظة لشمس عالمه الامانة  
في الصلوة الاكبر والا ذكر في الثانية

ان يبيع على ما اراد ان يابعد ما بعد الشيء ما بعده وضارته وفيه ولا يثبت راجعة العقد وضميرها راجعة الى اللزوم  
المقتضى العقد بالبيعين كما تبيد الدابة والسمعة ليعيدان العقد ولا يفسد فيه اجابة الدابة بل المقصود فيه اجابة  
العين فقط ولهذا عرفت المقصود بالمعقودات وتكررها ثم وضعها بالبيعين لم يصرّف او ينفصل العلف الصلت على انفس  
كوت العلف مفتوح اللام والفعل على تقدير كونه ساكنة فنقول في هذه الامور وبما كانها لفت ونسّر على ترتيب اللف قوله  
وبيعا اى يقول الزكوى هذا يعلم ان الزكوى معتدّ لعدم ملك المنفعة لانه لو اعمد ملكها لصح الجار المقطع مطلقا  
قوله كالمدة بالبصرة اى زيادة ماء البصرة فانها مجزئة مؤثّرة بها قوله ولا يجر عليه مستاجر اياه اى ولا يجر على الفاعل المستاجر  
الذى استنعى من الفاعل لقوله اياه فعل دافع ومفعول مسجع فقولنا لا اى المتعاقبات وفي بعض النسخ ولو  
قال اى المورع بقطي اى تعاقدنا او في ذلك وقوله فان اراد ذكر النسخ بالافراد وفي بعضها بالنسبة وقوله النصف  
اى نصف السنة اى ستة اشهر وان كانت معتبرة من اول او آخر نصفها الاول من قبيل مصلح ع بين ذراعين وحبته  
الاشهر والنصف عطف على النصف اى نصف السنة وهى ستة اشهر اى سواء كانت معتبرة من اول او آخر نصفها  
الثاني مع كاهن لا يستغنى عنها السنة مع اتصال اللفظ لانه ان اعتبرته ستة اشهر من اول النصف الاول فلا تتم  
الاجابات لتغرق النصف الاول وكذلك اذا اعتبرتها من آخر النصف الاول لا تتم الاجابات النصف الاول  
وكذلك السنة الاخرى ان اعتبرتها من اول النصف الثاني لا تتم الاجابات النصف الثاني وكذلك اذا  
اعتبرتها من آخر النصف الثاني لا تتم الاجابات النصف الثاني فلا فرق في استغنى النسخ بين اقلها من  
اول السنة او آخر السنة فكانها مالا تعاقدنا سنة كاملة فلما صح وان اختلفا اى القطعان في اقلها من اول السنة  
او آخرها ثلثة اشهر وثلثة اشهر بانه ينفصل الغرض بثلثة اشهر من اول السنة وثلثة اشهر من آخر السنة فربّ حمل  
بكرج بثلثة اشهر الصيف فخرين وفيه اشهر الشتاء ما يكرج بخرين فربما بطل العقد للجل بى بالمعقود ان  
يصدق لنا وما اى القطعين بثلثة اشهر وثلثة اشهر مثلاً من السنة وذلك معمول وقد عرفت انها مأخوذة  
من اول السنة في الغنما مأخوذة من آخر السنة فما حصل كلام ابن جرّان ان اراد بالقطعين النصفين فهو متى  
اراد غنما الثلثين والرّبعين لم يبعد فان قلت فلما قال فان اراد النصفين صح والانطلاق لم عبر به  
العبارة القرينة من التعقيد قلت ان بهذه العبارة الى ما بين الف النصفان غيرها فان وجه العبارة

الحضرة

في النصفين <sup>منه</sup> ان اراد احد العاقلين باحد القطبين الستة الكسرة المعبرة من اول النصف الاول والعائد الاخر  
 الاسد المعبرة من آخر النصف الاول كان الاول كالماني والثاني كالاول لانه لا يتم تلك الستة الا باستقرار  
 النصف الاول وكذلك حال القطب الثاني وهو علم العمدة في غيرها هو ان اراد احد العاقلين باحد القطبين ثلثة  
 اسد من اول النصف الاول و اراد الآخر بذلك ثلثة اسد من آخر النصف الاول ليس الاول كالماني ولا الثاني  
 كالاول فانه في ثلث العرفين باخذها معبرة من اول النصف الاول واخذها معبرة من آخر النصف الاول فلا  
 يتعين هذا القطب بل يصير مجهولا وكذلك حال القطب الثاني هكذا ينبغي ان يفهم هذا المقام لكل من وافقنا  
 ونو على الصواب ومن خالفنا فليس على الخطا كما نؤمن بان تركوا واطلقوا اي لم يثبتوا علم بالثبوت والعقد وان كان  
 في الواقع لا يعمل الا منها را فوله شرط الاولى اي شرط الصورة الاولى وسعران يوجدانه رجلا ليركب بعض الطريق  
 ويحيى بعضها او يركبها المالك تناوبا ان يتقدم ركوب المستاجر على الشيء وعلى ركوب المالك فان تقدم من  
 الشيء او من ركوب المالك على من ركوب المستاجر بطل بنا لركوب اخر عن الشيء وبامتناعه الى المستاجر اخر من  
 ركوب المالك فحصل في بقية شروط المنفعة قوله او من عطف على يعمل اي تارة تقدم بعمل او بمن تان  
 قلت قد ذكرنا ان المنفعة تارة تقدم بمن فلا حاجة الى هذا الكلام لا لتيسير بل لا فائدة قلت المقصود  
 ان المنفعة قد تكون لبيت لا يمكن تقديرها الا بالزمن وهذا القسم في كل ما لا ينضبط بالعمل وقد تكون لبيت  
 يمكن تقديرها بالعمل ويمكن تقديرها بالزمن كالخياطه فانها يمكن تقديرها بالعمل بان يقول استاجر منك خياطه  
 في الثوب ويمكن تقديرها بالزمن بان يقول استاجر منك الخياطه شهر او قد تكون لبيت لا يمكن تقديرها الا  
 بالعمل كالبيع والقبض والحوادث الى انتم الاول بقوله تارة تقدم بمن فقط والى الثاني بقوله وتارة يعمل او بمن  
 والى الثالث بقوله وتارة تقدم بعمل فقط **كتاب** اصحاب الحوادث قوله وان الا  
 قطاع انا هو من وظيفة الامام دون غيره ليس المراد بكون القطاع وظيفة الامام دون غيره ان القطاع لا يصح  
 من نائب الامام كيف قد جرت اوله ان تكون المراد من الامام هو السلطان المذكور سابقا في قوله قال له السلطان  
 او نائبه فان هذا التخيير صريح في انه يجوز للسلطان ونائبه الاقطاع بل المراد بكونه وظيفة ان الاقطاع من  
 من شأنه وانما هو الذي في وجوبه وهذا كما يقال الكفاية وظيفه الرجال ليس المراد انها لا يمكن من الناس بل المراد

في قوله تعالى ولا يظلم احد غيره  
 في قوله تعالى ولا يظلم احد غيره

في قوله تعالى ولا يظلم احد غيره  
 في قوله تعالى ولا يظلم احد غيره



الحكماء في الطب  
الاعراض بالكلية والاشياء بالجزء  
الاعراض بالكلية والاشياء بالجزء  
الاعراض بالكلية والاشياء بالجزء  
الاعراض بالكلية والاشياء بالجزء

الاعراض بالكلية والاشياء بالجزء  
الاعراض بالكلية والاشياء بالجزء  
الاعراض بالكلية والاشياء بالجزء  
الاعراض بالكلية والاشياء بالجزء

انهم في الذين يتعاطون دون غيرهم وقد مر في شرح الارشاد الصغير يكون نائب الامام مثله جواز الاقطاع لكن  
ينبغي ان يعلم ان النائب الذي يجوز منه الاقطاع هو الذي مر في قوله بان يقطع من ساء ما او كان الا  
قطاع عادة من قبله من السابقين ومن هو ان لا يتنازع الاقطاع بملك الرقيب من حاكم العباد دون  
حكم راضو وحاكم العشرة كان الاقطاع عادة حكم العبادية دون نورهم ولم يصح حوالهم بذلك مخرج هذا الصيد  
في شرح الارشاد الصغير **باب** الفرائض في الميراث على غير ما جازى عن سؤال ابن  
تفسير الفرائض بالميراث يعني لما كان المراد منه الميراث معكم ولم يجر عنه بالفرائض مع انهاء الخيفة ليست الا  
الاصحاب ذوي الفرائض نا حجاب بانه علق الفريضة على غير ما دس من فريضة ايهم جمعت على فرائض بعض الميراث  
فان تلتس لمثل ان يكون المفسر في سائل قسم الميراث بان يكون الفرائض اسما للعلم لا للميراث وقوله سائل  
قسمه مضافا مقدرا ان بل هو انكم تلتس سلتا ذلك لكن لا بد من التعقيب واما للفقير قوله بالمرء امة يعني لم  
لم يقيد بقوله ذلك لم يوافق انه مقابل الصبي فخرم العصيان كما كانت العادة في الجاهلية ذلك في او انما هو  
كللب معهما وجلد ميتة الى غير ذلك من كل الايقن بصاحبه وليس باء في خلاف الفرائض اي الميراث لانه من هنا امته  
عاش معجزة لبي قواء بلايين اي بلايين بقا ملكه في لاد العشرة اي عصمة الزوج على الزوجة لم يجرى مجرى  
اي على من على الميت سؤدة قوله وما في غير ما كذا وير وتعليق عنق بصفر وجلد في مرض الموت وكبرياء في جزائه و  
ما في قوله في مائة اي في اول باب الوصية قوله لغير انهم اي كذا في قوله فلا ينفقني او تفريق على قوله كما هي الغالب  
يعني لما كان التعبير بالبلاء جازيا يعزى الغالب لم يعقبه في الخالف حتى يلزم منه انه لا تنفذ وما ايجاز لم يكن هنا  
بات بان يستغرف فان مفهوم الخالف انما يعبر عنه معتبرا لانه لم يظهر للفقير فائدة سوى ذلك الاعتبار كما تقر  
في الاصل وكونه جازيا يعزى الغالب فائدة كما تقر هناك اي فلا يعبر قوله ومرار الرضا او اي بان ذكر هناك  
انه لو غاب الدائم يلحق ويند الى الغائبين فانه نائب الغائبين فلا يجوز لوارث الوارث ولادوي اقران ولا  
الذين للغائب ثم النصف في الباقى وان سئت تفصيل المائدة فراجع آخر الرضون **باب** في ميراث الوارث  
لوقال من كان الفريضة راجعا الى التركة ما لم يعرف في ميراث الفريضة كان في الابل ثم جعلها لارها من عيانتها  
التركه كلها من هونها رها من عيانتها في ميراثهم مع سائل قوله الا في ميراث الفريضة في قوله وستره ذلك حيوان الرضوخ في اصل  
اللفظ

في شرح الارشاد الصغير  
الاعراض بالكلية والاشياء بالجزء  
الاعراض بالكلية والاشياء بالجزء  
الاعراض بالكلية والاشياء بالجزء

في شرح الارشاد الصغير  
الاعراض بالكلية والاشياء بالجزء  
الاعراض بالكلية والاشياء بالجزء  
الاعراض بالكلية والاشياء بالجزء

في شرح الارشاد الصغير  
الاعراض بالكلية والاشياء بالجزء  
الاعراض بالكلية والاشياء بالجزء  
الاعراض بالكلية والاشياء بالجزء

في شرح الارشاد

مقابل الغاية يكون اسما لمجموع الزوجين ويكون اطلاقه على كل واحد منهما من قبيل اطلاق اسم الكل على الجزء واسم الكل هو  
 الزوج لان الزوجية ونظيره قولهم احد زوجي الخ فان المقياس الزوج لان زوجان لكنه اطلق اسم الزوج على كل منهما بعلاقته  
 الكلية والجزئية فقبل لهما زوجان قول من لا يختلف نصيبه اي بكونه المييت والنسبة كالابوين فان لكل واحد منهما  
 السدس مع الاولاد سواء كان المييت ذكرا وانثى وقوله ومن يختلف اي بكونه المييت والنسبة كالزوجة فان  
 الزوج وارث على تقدير الاقضية عوارث على تقدير المذكورة والزوجية بالعكس وقوله بان الزوجية تنازع الزوج  
 فيمن وذلك لان الزوجية تقول بهذا المييت زوجي فالتمس في الزوج يقول هو زوجي فالتمس مع من آخرى وقوله فيقسم  
 اي فيقسم هذا التمس المتنازع فيه بين الزوج والزوجة بالنصفية وقوله واولادها اي اولاد الزوجية ينافر عموم  
 الزوج في التمس الاخر لان اولاد الزوجية يقولون المييت زوج اتنا ما بقى بعد ثمنها فنقولها فيقسم اي فيقسم  
 التمس الاخر بين الزوج واولاد الزوجية بالنصفية لكنه بعد التقسيم ينافر اولاد الزوج اولاد الزوجية في نصف التمس  
 كما بناه عمومهم فيما يقع بعد الثلث والربع ولهذا امرنا عليه قوله فيعطى اي فيعطى الزوج ثمنها ما انصف من مع  
 الزوجية ونصف من مع اولادها وصح اي الزوجية نصف من لانها ما نازعت الا التمس وقوله وفيهم الباء  
 اي الباء بعد فروع الابوين والزوجين يتكون اصل المسألة من ثمانية واربعين وتخرج من مائتين ومائة و  
 ثمانين ان كان لكل من الزوجين ابن وبنت وقوله وربع كراي اي اقول دون ربع كراي نصف في شري  
 الارشاد الكبير بالالف ذلك حيث قال فيه من لا يختلف نصيبه كالابوين حكمه وانع ومن يختلف كالزوجة  
 فيدفع التمس للزوج لان الزوجية لا تنازع فيه واما هو فهو ينافر عما في التمس الثاني ولا مزج فيقسم بينهما فيصير له من  
 ونصف من ولها نصف من والباء بين الاولاد بين الجهتين للذكر مثل حظ الانثيين انتهى والقول على  
 على ما هنا لان الزوجية وان لم تنازع الزوج في التمس لكن اولادها تنازع عنه فيه كما ذكره هنا قوله واما جازا اي يعنى  
 ان الحكم في جواز دفع الزكوة للجائز حصص التمس وليس لاد الاستدلال على الجواز باليقين حتى يقرب من عليه بان  
 التمس موقوف على ان لا يكون لاد الاستدلال على الجواز باليقين وهو ظن وقوله وايضا مستحق الزكوة اي يعنى ان  
 مستحق الزكوة متى وجد من كل صنف منهم ثلثه قابل لملكها ولم يتركهم من حدث فبطا يكون اي يطالبونهم  
 المالك لان الابوين مرادها الاخير وجهه المصالح ليست كذلك اي كما سفيين تنوع في الثمن معيته فكانت الزكوة

فيزوج واحد الزوجين

فيزوج من الاولاد من ثمانية واربعين  
 ثلثة وعشرين او ثمانية واربعين  
 فالسائر من ثلثة عشر اصدرا كما ينبغي ان  
 فرض عدد من اولادها ثلثة عشر  
 اربعة اصدرا

فيزوج باقية اصل الغرض





في قوله في الصورة التي مثل الصورة السابقة بان يموت ابنها او بنتها  
 في قوله في الصورة التي مثل الصورة السابقة بان يموت ابنها او بنتها  
 في قوله في الصورة التي مثل الصورة السابقة بان يموت ابنها او بنتها

في قوله في الصورة التي مثل الصورة السابقة بان يموت ابنها او بنتها  
 في قوله في الصورة التي مثل الصورة السابقة بان يموت ابنها او بنتها  
 في قوله في الصورة التي مثل الصورة السابقة بان يموت ابنها او بنتها

في قوله في الصورة التي مثل الصورة السابقة بان يموت ابنها او بنتها  
 في قوله في الصورة التي مثل الصورة السابقة بان يموت ابنها او بنتها  
 في قوله في الصورة التي مثل الصورة السابقة بان يموت ابنها او بنتها

الى المفعول والمفعول وان لم يترك الاثنان من الاخوة والاخوات لكن بشرط ان يكون عدم امرهما لكونهما محميين  
 بالسفوف كما في صاينين المذكرين هذا لا بالوصف بان يكون احدهما مثلاً او كافراً او رقيقاً فانها محميتان لا بغيره ان الام  
 من تلك الامس فصل في الجنب قوله في الصورة التي مثل الصورة السابقة بان يموت ابنها او بنتها  
 (ثاني) وكرهك ولد امرؤ فجا بنبت بنبت عمة او خالة فتلك العمة او الخالة التي هي ام ام الميت لا تقط الجدة التي هي  
 ام ام الميت او ام الميت لانها مساوية لها من جهة الاب وان كانت اقرب منها من جهة الام ففصل في  
 التي هي ام ام الميت اما يجوز بان يراد من ام ام الميت ام ام الميت او النسبة الصحيحة اليها لفظ لفظ ام اخرى  
 بنادي على ما قلنا في قوله في مساوية لها من جهة الاب فان ام ام الميت لا تقط ام ام الميت وهو نعم والصفا  
 في الواقع ليس كذلك فان القرابة من جهة الام تجب البعد عن جهة الام من جهة الاب والصفا في قوله فيما مر بعد  
 موت ابيه وامه بنيت ما قلنا في قوله في ذلك فانه موضع فصل في كيفية ايرت الاصول في قوله على انما دخل  
 في عبارته اه علاوة على ما سبق اولاً لانهم ان يغير فيه ما راجع الى البنات وبنات الابن بل الى الاب والبنات او  
 بنات البنات كما تقدم ولو سلمنا ذلك بقول يجوز ان تدخل كلمة او في عبارة مع حتمه شمول عبارة وهو قوله بنات  
 او بنات ابن البنات وبنات الابن معاً بان تكون كلمة او مفعول لفظ بنات مع ما تاليه انهم من قوله فرضها بتبنيها  
 بل ذلك الاعتبار فيغير انما دخل راجع الى كلمة او والمراد بعبارة قوله بنات او بنات ابن وقوله في جملة حاله وضميرها له  
 وانما تاليه هكذا لم يقل على انه يجوز انما في الاشارة الى ان مثل هذا كثير ما يقع في عبارته لكن ذكر لفظ البنات وبنات  
 لان الكلام بينهما والا كان من حق ان يقول ويصح شمول عبارة له لفظ بنات فانهم فصل في مواضع الاربث قوله  
 كالمتفة في الفراء لان المتفة التي هي على جوان القصر غير منضبط اذ هي مختلفة باختلاف صعودها الطرق وسهولتها  
 وبغيرها كاختلاف حال افرانها كانت مختلفة على ذلك الحكم الذي هو الجوان بعد السفر من جبلين الذي هو ام من  
 المتفة وشمل عليها ما لبها وكذلك قصد الاستعمال في هذا امر غير منضبط فعلقه بامر ام منضبط وهو مطلق في الفعل  
 اليسر او من او لم يضمن وشيئاً او قصد الاستعمال اولاً في اللسان عطف على قوله والادراك في من المراتج اللسان قوله  
 لم يبق في من كما في الاذنت لاني في المقيس عليها البنات التي هي اخذت لانه بالاقربى عند الاجتماع وقوله انفا  
 يهتق في من وتفسيره كما في البنات التي هي اخذت لاني المقيس عليها البنات وما قبل ما من ذلك الزمان ان











فك الدابة كفرا وجعل من مؤخرها اذنها  
بعورنا اولى



الشيخ عبد الله بن محمد  
الشيخ محمد بن عبد الله  
الشيخ عبد الله بن محمد  
الشيخ عبد الله بن محمد

الصفحة الاولى



[illegible]





من خطاب المرض كلفه حفظ الهم لا من خطاب التكليف والجاهل ليس بكلفه وقد مر به هذا ابن جري في باب  
 الغصب عند قول المتن والايدي المرتبة على يد الغاصب ايدي ضمان فان قلت كان واجبا عليه ان يثبت  
 بما في يد الظالم لان حاله يدل على ما يبيده وحرام قلت ذلك ليس بما يجب على الاصح فان معاملة من اكل مال غيره  
 واكل ما يبيده مكره وما له ابن جري قبل باب الكساح فان قلت على الباطل في الآخرة لم لا قلت يوفى من  
 ضمانه حتى اذا لم يبق له حسنة يثقل عليه من ضمانات المالك فان قلت فما الفرق بين هذا الجاهل والكل الهم  
 قلت الجاهل ليس عليه ان لا يعذب عليه من جرته الاثم فلا فلاح له على الجاهل اذ عملت عليه ضمانات  
 المالك فلا يعذب بها وانما فلاحه الثقل فخصيف العذاب على المالك فلا فلاح له اذا عاقب عليه  
 الضمانات يعذب بها وذكره ابن جري في باب الشهادات عند قول المتن وانه طلاقه او مروا صا او اعراف  
 انها مال الغير فان ليس من معرفة صاحبها عادة فثبت المال كما مر به ابن جري في باب الغصب عند  
 قول المتن فان تعدد المذهب انه كالتلف فلا يأم تسحق بيعت المال باطلا فان قلت وان لم يأم  
 حيث انها مال ما كلفه يأم من حيث انها مشككة بينه وبين غيره من سائر متعدي بيعت المال كما اذا كان  
 غصب ظالم ام لا من جماعته وظلها يأم ومن سائر متعدي بيعت المال كما اذا كان  
 باقهم قلت بيعت المال ليس كذلك بل يجوز لكل من ظفربه اخذ ما يتحقق من جريه ابن جري في باب الغصب  
 وانما ازاله يباس من معرفة صاحبها عادة فنقول لما ذكرها الغاصب وجعلها طعاما حلالا كالتلف فيملكها  
 الغاصب كما مر به ابن جري في باب الغصب عند قول المتن وعلى هذا لو قلنا ان يجر عليه فلا يجوز له  
 الغصب في الطعام حتى يروى البديل كما مر به ابن جري عند قول المتن ولو حدث نقص فاكل هذا  
 الطعام الا يأم من حيث من ازاله مال الغير لانه قد عرف ان حق الغير قد انتقل الى ذمة الغاصب وصار  
 الطعام مال الغاصب كلفه يأم من حيث انه اعان الغاصب على معصيته حرم القرص في الطعام قبل  
 ان يتصل بغيره من ضمانات المالك

الغصب والايدي المرتبة على يد الغاصب ايدي ضمان فان قلت كان واجبا عليه ان يثبت بما في يد الظالم لان حاله يدل على ما يبيده وحرام قلت ذلك ليس بما يجب على الاصح فان معاملة من اكل مال غيره واكل ما يبيده مكره وما له ابن جري قبل باب الكساح فان قلت على الباطل في الآخرة لم لا قلت يوفى من ضمانه حتى اذا لم يبق له حسنة يثقل عليه من ضمانات المالك فان قلت فما الفرق بين هذا الجاهل والكل الهم قلت الجاهل ليس عليه ان لا يعذب عليه من جرته الاثم فلا فلاح له على الجاهل اذ عملت عليه ضمانات المالك فلا يعذب بها وانما فلاحه الثقل فخصيف العذاب على المالك فلا فلاح له اذا عاقب عليه الضمانات يعذب بها وذكره ابن جري في باب الشهادات عند قول المتن وانه طلاقه او مروا صا او اعراف انها مال الغير فان ليس من معرفة صاحبها عادة فثبت المال كما مر به ابن جري في باب الغصب عند قول المتن فان تعدد المذهب انه كالتلف فلا يأم تسحق بيعت المال باطلا فان قلت وان لم يأم حيث انها مال ما كلفه يأم من حيث انها مشككة بينه وبين غيره من سائر متعدي بيعت المال كما اذا كان غصب ظالم ام لا من جماعته وظلها يأم ومن سائر متعدي بيعت المال كما اذا كان باقهم قلت بيعت المال ليس كذلك بل يجوز لكل من ظفربه اخذ ما يتحقق من جريه ابن جري في باب الغصب وانما ازاله يباس من معرفة صاحبها عادة فنقول لما ذكرها الغاصب وجعلها طعاما حلالا كالتلف فيملكها الغاصب كما مر به ابن جري في باب الغصب عند قول المتن وعلى هذا لو قلنا ان يجر عليه فلا يجوز له الغصب في الطعام حتى يروى البديل كما مر به ابن جري عند قول المتن ولو حدث نقص فاكل هذا الطعام الا يأم من حيث من ازاله مال الغير لانه قد عرف ان حق الغير قد انتقل الى ذمة الغاصب وصار الطعام مال الغاصب كلفه يأم من حيث انه اعان الغاصب على معصيته حرم القرص في الطعام قبل ان يتصل بغيره من ضمانات المالك

الغصب والايدي المرتبة على يد الغاصب ايدي ضمان فان قلت كان واجبا عليه ان يثبت بما في يد الظالم لان حاله يدل على ما يبيده وحرام قلت ذلك ليس بما يجب على الاصح فان معاملة من اكل مال غيره واكل ما يبيده مكره وما له ابن جري قبل باب الكساح فان قلت على الباطل في الآخرة لم لا قلت يوفى من ضمانه حتى اذا لم يبق له حسنة يثقل عليه من ضمانات المالك فان قلت فما الفرق بين هذا الجاهل والكل الهم قلت الجاهل ليس عليه ان لا يعذب عليه من جرته الاثم فلا فلاح له على الجاهل اذ عملت عليه ضمانات المالك فلا يعذب بها وانما فلاحه الثقل فخصيف العذاب على المالك فلا فلاح له اذا عاقب عليه الضمانات يعذب بها وذكره ابن جري في باب الشهادات عند قول المتن وانه طلاقه او مروا صا او اعراف انها مال الغير فان ليس من معرفة صاحبها عادة فثبت المال كما مر به ابن جري في باب الغصب عند قول المتن فان تعدد المذهب انه كالتلف فلا يأم تسحق بيعت المال باطلا فان قلت وان لم يأم حيث انها مال ما كلفه يأم من حيث انها مشككة بينه وبين غيره من سائر متعدي بيعت المال كما اذا كان غصب ظالم ام لا من جماعته وظلها يأم ومن سائر متعدي بيعت المال كما اذا كان باقهم قلت بيعت المال ليس كذلك بل يجوز لكل من ظفربه اخذ ما يتحقق من جريه ابن جري في باب الغصب وانما ازاله يباس من معرفة صاحبها عادة فنقول لما ذكرها الغاصب وجعلها طعاما حلالا كالتلف فيملكها الغاصب كما مر به ابن جري في باب الغصب عند قول المتن وعلى هذا لو قلنا ان يجر عليه فلا يجوز له الغصب في الطعام حتى يروى البديل كما مر به ابن جري عند قول المتن ولو حدث نقص فاكل هذا الطعام الا يأم من حيث من ازاله مال الغير لانه قد عرف ان حق الغير قد انتقل الى ذمة الغاصب وصار الطعام مال الغاصب كلفه يأم من حيث انه اعان الغاصب على معصيته حرم القرص في الطعام قبل ان يتصل بغيره من ضمانات المالك

عبد الرحمن بن عبد الله بن عبد الوهاب

تبل او او البديل وما راينا احدا عدا هذا من الكبار حتى يقطع عند الله ثم الغاصب بنفسه مرد السيادة لان  
الغصب مطاعا كبره ذكره ابن حجر في اوائل الغصب هذا وما خافوا لهم حيث يستعظم لغناه ان الاثبات  
بالصغيرة لا يرد به السيادة ما لم يصير عليه الا ببلدة يستعظم اهلها الاثبات بها مثلكا اللعب بالشر الصغيرة لكنه  
في بعض البلاد يستعظم فيه فرد السيادة به مرة واحدة وهذا ايضا على المصوح واما التراجع فنون الاثبات بالصغيرة  
لا يرد به السيادة اذا غلبت طاعته على صفائه سواء استعظمها اهل تلك البلدة ام لا قال ابن حجر في شرح  
الاستبصار الكبير والعلل هو الذي ما لا بكبره ولا غلبت صفائه على طاعته بان غلبت طاعته صفائه واما  
اذا غلبت معاصيه طاعته فنوننا في ذلك اذا استويا وقد افاد هذا الكلام ان الامر على نوعين الصفائف  
لا يورث الا اذا غلبت مع الصفائف وانه لا فرق في ذلك بين امر كتاب الشر وفنون الصفائف الانسية  
واما في الحادى تبعنا القوالى كما مر من ان ذلك قد يستعظم في بلدة فرد السيادة بحجة منه وقد لا يستعظم فيعتبر  
فيه الامراد ضعيف انتهى تأمل فيه ليدى مرها فيما ذكرناه تمت كمل الشرح المرفقة بحاشية النسخة للفاضل ملا طي الزور

استقرار النوع واجل انزاله ليصل اليه الامارات على  
المتفق والمراعاة فيتم العمل على العمل  
عبدالمجيد

بانا مل کھیر عذیم البردر

في شهر رمضان المبارك

المدين

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله الذي هدانا لهذا الذي كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله  
والصلاة والسلام على من لا نبي بعده  
والله اعلم بالصواب







كتاب النكاح وسئل ان الفضة انفق بنكوت المزدجات من غير تطبيق بناء على علمهم بفساد النكاح الاول

بناء على ان القاضي يقضي بغيره فاجاب بان قيل عن سبب علمه فان ذكر سببا يقبله الشرع فذلك والا فلا مع انه قال في النفقة عن ابن عبد السلام ولا يلزم في الفضة والعلم ان يكون القاضي يعلمه ظاهر التقوى والورع وسئل انهم يقضون بشهادة الفقة فاجاب بان ليس من الحق في شيء وسئل ان اذا انفق المهر في فطره فيوزع النكاح بالاسل فالاسل بالمرء بالقطر فاجاب بان المراد بالقطر هو القدر الذي يقع منه المهر على الاصل الذي يوجد فيه العدة وسئل ان العدة كادت ان ترفع وبها النكاح مقصود فاجاب بان العدة شرط في نكاح الساترة في شهر النكاح وما ذكر من بقاء النسل نعم لكن يعارضها مفسدة قبول شهادة الفاسق على انه لا يخرج من نكاح فتمنع العدة وسئل ان اذا وقع نكاح مختلف فيه لم يطق النكاح زوجة ثلثا من لان يدرى عدم التقليد ليرفع النكاح ام لا فاجاب بان ليس له ذلك وهو

كتاب الطلاق وسئل ان الاكراد يطلقون قبل يقع الطلاق بناء على انهم لا يعرفون حقيقة معنى اللفظ

بانه يقع طلاقهم لانه يشترط العلم بمعنى اللفظ محله لا تفصيلا واما الاضافة الى الحمل في شرط فان لم يفهموا الا حقيقة ولا يفهمون سئل لو قال احد الزوجين الى اجماع ثلثه هذه طلاقا فكيف يقع طلاقه ام لا فاجبت بانه لا يقع طلاقه وان نوى الطلاق فان الفية انما تقع للطلاق في الكفاية لانه اللفظ والمخفى فيه من قبيل اللفظ قال صاحب الوصية في شرح المحرر قال ابو سعيد الهروي ان من اعتقد ان لفظ الاجماع طلاق فاجازها وماها على فيه الطلاق لم يقع لان الاجاز مثلا لا يصح للطلاق لولا ان كان بطلانها لا معنى لها والاراد بها الصلح قال وكذا لو نعت المرأة الطلاق من زوجها فاجازها بهي الاجاز وقال هذه طلاقا تكلم لم يقع ايضا نعم لو قال طلاقك هكذا وقع بعدد الاجاز لانه لم يردها الطلاق وانما اراد بها تعيين العدة انتهى وهذا صريح فينا ذكرناه فان قلت كتاب الوصية ليس بمعتبر فقلت ان نشأ النفقة وشرح الاثرين لا يجرى وكذا كتاب الرمي على المنهاج فما رايك شيئا في الفقه هذا بل فيها ما يؤيده قال في النفقة اذا قال لزوجته طالق بدون انت لم يقع وان نوى لانه لا يقر بنية هذا اللفظ على تقدير ان انت والطلاق لا يكفي فيه محض الفية وكذا لو طلقها مبرحيا ثم قال جعلت لواقعة ثلثا فلا يقع به للثالث وان نوى على المعتمد لانه يتعذر جعل واحدة ثلثا انتهى ملخصا فانظر في قوله لانه يتعذر ثم يبين الى ما ذكرناه فانه كما يتعذر جعل واحدة ثلثا كذلك يتعذر جعل الاجزاء العشرة طلاقا وكذا في شرح الاثرين

كتاب النكاح وسئل ان الفضة انفق بنكوت المزدجات من غير تطبيق بناء على علمهم بفساد النكاح الاول  
بناء على ان القاضي يقضي بغيره فاجاب بان قيل عن سبب علمه فان ذكر سببا يقبله الشرع فذلك والا فلا مع انه قال في النفقة عن ابن عبد السلام ولا يلزم في الفضة والعلم ان يكون القاضي يعلمه ظاهر التقوى والورع وسئل انهم يقضون بشهادة الفقة فاجاب بان ليس من الحق في شيء وسئل ان اذا انفق المهر في فطره فيوزع النكاح بالاسل فالاسل بالمرء بالقطر فاجاب بان المراد بالقطر هو القدر الذي يقع منه المهر على الاصل الذي يوجد فيه العدة وسئل ان العدة كادت ان ترفع وبها النكاح مقصود فاجاب بان العدة شرط في نكاح الساترة في شهر النكاح وما ذكر من بقاء النسل نعم لكن يعارضها مفسدة قبول شهادة الفاسق على انه لا يخرج من نكاح فتمنع العدة وسئل ان اذا وقع نكاح مختلف فيه لم يطق النكاح زوجة ثلثا من لان يدرى عدم التقليد ليرفع النكاح ام لا فاجاب بان ليس له ذلك وهو  
كتاب الطلاق وسئل ان الاكراد يطلقون قبل يقع الطلاق بناء على انهم لا يعرفون حقيقة معنى اللفظ  
بانه يقع طلاقهم لانه يشترط العلم بمعنى اللفظ محله لا تفصيلا واما الاضافة الى الحمل في شرط فان لم يفهموا الا حقيقة ولا يفهمون سئل لو قال احد الزوجين الى اجماع ثلثه هذه طلاقا فكيف يقع طلاقه ام لا فاجبت بانه لا يقع طلاقه وان نوى الطلاق فان الفية انما تقع للطلاق في الكفاية لانه اللفظ والمخفى فيه من قبيل اللفظ قال صاحب الوصية في شرح المحرر قال ابو سعيد الهروي ان من اعتقد ان لفظ الاجماع طلاق فاجازها وماها على فيه الطلاق لم يقع لان الاجاز مثلا لا يصح للطلاق لولا ان كان بطلانها لا معنى لها والاراد بها الصلح قال وكذا لو نعت المرأة الطلاق من زوجها فاجازها بهي الاجاز وقال هذه طلاقا تكلم لم يقع ايضا نعم لو قال طلاقك هكذا وقع بعدد الاجاز لانه لم يردها الطلاق وانما اراد بها تعيين العدة انتهى وهذا صريح فينا ذكرناه فان قلت كتاب الوصية ليس بمعتبر فقلت ان نشأ النفقة وشرح الاثرين لا يجرى وكذا كتاب الرمي على المنهاج فما رايك شيئا في الفقه هذا بل فيها ما يؤيده قال في النفقة اذا قال لزوجته طالق بدون انت لم يقع وان نوى لانه لا يقر بنية هذا اللفظ على تقدير ان انت والطلاق لا يكفي فيه محض الفية وكذا لو طلقها مبرحيا ثم قال جعلت لواقعة ثلثا فلا يقع به للثالث وان نوى على المعتمد لانه يتعذر جعل واحدة ثلثا انتهى ملخصا فانظر في قوله لانه يتعذر ثم يبين الى ما ذكرناه فانه كما يتعذر جعل واحدة ثلثا كذلك يتعذر جعل الاجزاء العشرة طلاقا وكذا في شرح الاثرين







[illegible]



فصل  
مدن و انبیا

كل من كان له مال  
 من شرطه من عاين في القفص فضل في تطبيق  
 الطلاق بالامتناع وصدقه في شهر واحد في تطبيق  
 فكل من كان له مال من شرطه من عاين في القفص فضل في تطبيق  
 الطلاق بالامتناع وصدقه في شهر واحد في تطبيق  
 فكل من كان له مال من شرطه من عاين في القفص فضل في تطبيق  
 الطلاق بالامتناع وصدقه في شهر واحد في تطبيق

امروز کسب ندم هر درسیه اخلاک  
مانند آسمان در بهت دامن زخم

احد ستم بلا فانه بك من تلامذة الفاضل المزوري فكل واحد من هؤلاء الفاضل المزوري من عمادته الى بغداد وكنت  
 نالي اي يلا او قريه وسلا وكان فيه المسجد من امر بتنفيذها ليعاد في الواقع من الميزان الطرف المقابل لطريق  
 الامام في جنبي المنبر هذا الذي عليه محمد الله الكتوب المذكور للفاضل المزوري في العالم الكبير مع  
 من الكتب المعبره هو هذا امسا اذا جمعها سجد او ساجد تانذات الوهابا يفتح الاقتداء فلفا ما كان  
 في بناء لا ينفذ كان ستم ما به وان امكن الاستطراق من فربه من اعلاه فيما يظهر لان الدار على الاستطراق العاد  
 وكسبي الذي ليس له من من واني كان له من من خارج ففهم انه يضر السباك فلو وقف من وراءه ليدار السباك  
 وقول الاسف لا يضر قال الخضر وهو المنقول من الراجحة انه يضر اي احد من رتبة كالمروفة والجمع وبعيننا  
 ابنته المسجد في تمام جمع به كان <sup>منه</sup> وعمره غفلة عن ذلك شرح الارشاد الكليل  
 وبعينه الاستطراق ان يكت الاستطراق عاريا وان يكت من جهة الامام وبعينه التي الوجد وان لا يكت هناك  
 ان وراءه انعطاف بان يكون ليكت لو ذهب الى الامام من مصلاه لا يكتف اكي القبله ليست يفر ظهرا والها والها  
 لتحقق الانعطاف من غير جهة الامام شرح الارشاد الكبير بان يجر وبما فخر علم ان فخر ان فخر من اللطم عنه  
 على انه لا يجوز علوة من لدار المسجد من قرا المسجد يحمل على يظهر ما من انه فخر لا يمكنه الوصول للمسجد الا بانعطاف  
 او ان وراءه في جهة الامام شرح العباب لابن جبر فانه العبارات كلها صريحة في ان كراهه على ان مباركة التحفة لا تنقص  
 من تلك حيث فترها وجوب باب من ثمر ان وراءه على السراط تنافذ الابواب كما قال في شرح الارشاد الكبير او خلا  
 من ستمه فانه لا ينفذ التحفة بهذا عند قول المحقق وانما جمعها سجد هو لانه شرط هناك تنافذ الابواب  
 وهو يعني عن ذلك ان السراط مستلزم وشرطه كما يظهر من التقرير المذكور في المزوري شرح  
 فان كانا بسجد الاقتداء وان حالت ابنته ناذة لانه اعلقت ابوابها اولاد كنه ستمى لصلوة فاجتمعون فيه  
 مجتمعون فانه الجماعة مؤدوت لغارها فان لم تكن فاقدة اليه لم يعد الجامع لها مسجد الا اذا انفرد السباك شرح المنهج  
 قوله فيفسر السباك اي الذي لدار المسجد ولا يصل اليه الا بالزوار وانعطاف بان يخفف عن جهة القبلة لدار المسجد  
 اليه فلكه مالى كان ليكت لو ذهب اليه من محله من عزان يلدت هيلة اخرى لا يزدور ولا يعطف فانه يصح كما  
 هو ظاهر حاشية شرح المنهج هذا يدى فانظر يا اخي كيف قال ان حاشية كنه ما هي وحده فيفسر السباك وقال  
 للمعنى

ستم بلا فانه بك من تلامذة الفاضل المزوري

شرح حال جامع الدار

الخ

وقال الخ في الذي جدار المسجد ولا يصل اليه اي الامام الذي هبته مكان من المسجد الواحد كجامع لهما الى موقف الامام  
 من ذلك المسجد البان ودار وانقطاع لحيي المزدري <sup>منه</sup> اما اجمعها مسجد او ما جددت افتات اليها وان غلقت بالم  
 بسم الله او فتدا وان زادت المسافة على ما ذكره واختلفت الابنية لانها معينة للصلوة فاجتمع من بها فتمتعن لا فائدة <sup>بكلية</sup>  
 بل من بنيانهم لا ينفذ بابو العيان سمر او كان سميلا لا مرة في <sup>لهم</sup> او حال بين جانيه او بين الجدار المذكور <sup>منها</sup>  
 وطريق قديم بان سيقا وجوده او وجوه فلا يقطع الفتحة اذ لا اجتماع كالكو وقف من وراء شباك ولا يصل اليه الا  
 بازوار وانقطاع بان يخرج من جهة القبلة لو اراد الوصول اليه فلهذا كان كيف لو ذهب اليه من عملة من غير ان  
 جداره هبة اخرى <sup>منها</sup> لا ينفذ فانه يفتح كما هي ظهرك <sup>منها</sup> فيقال في نظائرك كما يات سرح الارها الصغير لا ينفذ  
 فانظر يا اعني الا انه مثل حاسية سرح <sup>منها</sup> لا يشغل التأويل في المزدري فان كانا في مسجد <sup>منها</sup> لا فتدا وان  
 بعدت المسافة وصالت الابنية النافذة بسطح الشباك المرو من كل <sup>منها</sup> منها الا لانه لا بناه الا واحد سرح المقلد  
 فوالا فتاح اي اذا امكن المرو والمراد به المرادى لو اراده من غير ازار ولا انقطاع في غير جهة الامام بان يكون  
 جيب لا ينفذ بالقبلة لو اراد الوصول اليه مدققت حاسية بعد الرحمن الفتحة السوية <sup>منها</sup> فبذلك ما ازالان ونباء  
 لا ينفذ كان سمر بابو <sup>منها</sup> لا ينفذ منه وان كان له مرة من خارج فلا يقطع الفتحة كالكو وقف من وراء  
 شباك جدار المسجد سرح المقدم <sup>منها</sup> وقول الاسنوي لا ينفذ سرح المقلد قوله من وراء شباك جدار المسجد اي في  
 ابدال نفسه كما يستفتح لك النقل عنه بق ان قوله جدار المسجد ليعمل ان الشباك لا منفذ له اصلا اذ لا منفذ لا يمكن  
 الاستقلال عنه الا الامام من غير ان يرد عن القبلة او يمكن بدونه والرد عليه <sup>منها</sup> الثالث مكانه اذ هو من مسائل الدباب  
 فتعين ان يكون الرد عليه <sup>منها</sup> الاولين على ان يفتح عنها في كلامه <sup>منها</sup> لا ينفذ وقد افصح عن الرد عليه <sup>منها</sup> لا ينفذ في الفتحة  
 سببا نقله يقول بعض الطلبة ان عبارة السرح لا تفيد اسطر عدم استدبار القبلة للذهاب الى الامام في المسجد غلط  
 صرف وعند بعض مدققت حاسية عبد الرحمن السويك <sup>منها</sup> وقول الاسنوي لا ينفذ سرح المقلد قوله سرح اي  
 صحت قال ان الشباك المانع من المرو <sup>منها</sup> لا ينفذ في غير شباك المسجد والا كما لا ريب في جدار المسجد <sup>منها</sup> فكله والحدية والفتحة  
 صحت صلوة الواقف فيها لان جدار المسجد منه والجلول فيه لا ينفذ <sup>منها</sup> فالتفتة وروم جمع وان انتصر  
 اخرجت بان سرح الابنية في المسجد فتاقد الواجبا على ما في نغاية جدار المسجد ان يكون كبناء فيه فالصواب ان لا يبدل

في قوله تعالى فان كانا في مسجد  
 لا فتدا وان



کتابخانه حضرت امام رضا علیه السلام  
تبریز

کتابخانه حضرت امام رضا علیه السلام  
تبریز

من و در باب او خضعت لیه لیتطهر منه الیه من غیرین نیز در کما من غیر السجد و یظهر ان الدار علی الاستطراق القادری  
استانی و منه یعلم ضعف کلام الباقی القابع هکذا من ذلک حین لم یشرط عدم الاثر و اراء السجد و لشرط غنیم  
و علم ایضا عدم صحة قدان من کجانی رجعت الجامع التمری من جهة داخله لما ذکرنا نعم تعه صلواته الصف الذي عند باب  
الجامع الکائن عن بیان الرحمة ان لا نراه و لیس فی الاستدلال القبوله مدون اما سید المذکر لیس لایه من غیر الله لای

کتابت کتبه جمیع ما وصل الی عبداللہ ابن

احمد المعروف ثم الدعیو کرمی من مکتوبات

العلاء الفاضل لیس المذکر العادری

بابا ناسل الفقی الی عفو الملك العلاء

محمد بن السریانی ادهن

الموت و حاله



چند امر است که از فاضل مزور در مکتوبات پیوسته که ب ندرت در مکتوبات و در وایت بسیار است

در کائنات که در سکه است از ولایت سمرقانی که در کتبه است که یکی از کتبه که بود در سید مزور که در عادت  
شخص که در کتبه است در رمضان بعضی نمود که امر و زعمب مصیبتی من دو کار کتبت که بعد از مزور که حجت عرفی که در کتبه  
بازن خورشید جامع عودم چاره ام چیت مزور که باید کفارت ادا نما پس مزور که ستر چیزی که کتبت که پس گفت  
باید که که تلباس که شدم مزور این بکار نمود و کفارت باید پس بعرض رسانند و الله بازن ملاقات نمود و عرض این بود که  
از تو فتور گیرم که روزه بقیلین بقاء نگردد فاضل مزور مزور که از روی احتیاط این کتبه و کتبه روزه فاضل بقیلین  
همان شخص گفت لا والله فتور گرفتم و بعد از آن بقیلین را میگویم در روزه و کتبه از سید عید الله در روزه شنیدم که یکی از کتبه  
علم از این حکایت کرد که در رمضان در خدمت فاضل مزور بود و می شنید که فاضل مزور که تلباس که بر کتبه و بدست ادم مزور  
بیرون رود و نگاه کند که کتبه چه وقت است چون بیرون رفتن روز بود ادم عرض کرد که روز است مزور پس تلباس را  
ضایع ان زم پس تلباس که کشید و با این همه از بعضی طلبه شنیدم که فاضل مزور در مکتوب نوشته که روز بقیلین  
فاضل مزور و این حقیر آن مکتوب را ندیده و کتبه باز از کتبه است شنیدم که در خدمت فاضل مزور در بعد از کتبه

المرافی

عبد الرحمن اندر وصیقه الله اندی عرض فاضل مروری نمودند که یکی از طایفه حمیدیه زن محض را بست طلاق را نکرده  
 مابیند اینکه محض و خضر را با بد هسد پس بزرگتر ایشان شده و فرمودند بعد چهاره سازی که زن خود را به گیلد باز آورد  
 فرمودند علیه پذیر نیست بیرون رفتیم که جناب مروری دست نماز بگیرد و خمر آب مریم بدستش بعد از آن که رویا نشست  
 آب بر کف دستش ریختیم که بعد از آن دستها بشوید درین وقت و این حقیق که عبد الله هتم از ملا فاند بک پی رسیدیم  
 آن فاضل تری را که بر کف دست مرماند بعد از شستن مستحکم شد انت گفت از و پذیر رسیدیم و بعد از آن این بود  
 پس ملا فاند بک گفت که آن بزرگتر فرمود که یادم آمد کاغذ و قلمدان را ببار آوردم نوشت که این طلاق بدان نیت  
 بود که دختر را با بد هسد حال که نداده اند طهر قس و قوع پذیر نیست و عبد الرحمن اندر و صیقه الله اندر هر دو فرمایند را  
 پذیر نیستند و فتور دادند که زن را باز مرد و این حقیق این حکایت را به عرض فاضل مروری رسانیدم محض را آورد و در او اثر  
 باب طلاق پس از قول ما و الاعتاق کما فی این مسئله را بمن ن داد ولی نال می طلقها و فطلا قمر معلق  
 عن اعطائنا کما تم طلقها و وقع نعم ان قصد فی هذه الصورة ذلک التعلیق عند الايقاع قبل ظاهر فرمود که از این  
 استخراج نموده و ذکر ملا فاند بک فرمود که برابر فاضل مروری در بغداد خواند خود را از فاضل عبد الرحمن اندر و صیقه  
 الله اندر و اسماعیل پاشا مرآت و از طعام اسماعیل پاشا مرآت و عرض نمود طعام اسماعیل پاشا شدید دارد بلکه  
 نزدیکی است که مرا میس معلوم باشد بر از طعام هر دو اندر خود در برابر طعام اسماعیل پاشا بخوریم چه تفاوت بلکه  
 طعام پاشا خور نیست نزد من که بیت المال است ما مستقیم و یکدک آن هر دو اندر از جیبها بستند و حرام باشد از این جهت  
 دیگر در ساجده از سید ابراهیم کلجی که آن نیز از ملا فاند فاضل مروری بود شنیدیم که فاضل مروری فرمودند که جها جهان  
 باغ عرض انکورد را بعد هدی فقر بزرگ نمیرسانند و انکورد میوه خوب و مستحکم است پس خود را تقلید امام احمد نمایم که زوجه  
 بر زنده مالک است نه متعلق بمان مال است پس انکورد را بتقلید مرعومیم دیگر نیز از سید ابراهیم شنیدیم که در خدمت فاضل  
 مروری بود که برابر پادشاه رواند و زنتور و اد که ابرار که از یزید بار موهل گرفته مملوک و عبد و جارب و عمو بند پس  
 علمای رواند و زجرتش فرستادند که این طایفه یزید مرتدند مملوک نگردند و فرمودند بنویسید که من بغلط افکام سخن این  
 درست است سید ابراهیم فرمود عرض نمودم که بنویسید که در غلط بنویسند که قول قول این است فرمود چه فرق است  
 معنی این باز همین است که در غلط پس هر یک بنویس که در غلط که غلط بود آنچه پنداشتم و این حقیق که عبد الله است

مررت ببيت نبي سيد فضل اولي ما اتقنا كلامه الى دم من انه فقط يخلع على الكيس امدني

۱۰۰



١٠٠  
 ١٠١  
 ١٠٢  
 ١٠٣  
 ١٠٤  
 ١٠٥  
 ١٠٦  
 ١٠٧  
 ١٠٨  
 ١٠٩  
 ١١٠  
 ١١١  
 ١١٢  
 ١١٣  
 ١١٤  
 ١١٥  
 ١١٦  
 ١١٧  
 ١١٨  
 ١١٩  
 ١٢٠  
 ١٢١  
 ١٢٢  
 ١٢٣  
 ١٢٤  
 ١٢٥  
 ١٢٦  
 ١٢٧  
 ١٢٨  
 ١٢٩  
 ١٣٠  
 ١٣١  
 ١٣٢  
 ١٣٣  
 ١٣٤  
 ١٣٥  
 ١٣٦  
 ١٣٧  
 ١٣٨  
 ١٣٩  
 ١٤٠  
 ١٤١  
 ١٤٢  
 ١٤٣  
 ١٤٤  
 ١٤٥  
 ١٤٦  
 ١٤٧  
 ١٤٨  
 ١٤٩  
 ١٥٠  
 ١٥١  
 ١٥٢  
 ١٥٣  
 ١٥٤  
 ١٥٥  
 ١٥٦  
 ١٥٧  
 ١٥٨  
 ١٥٩  
 ١٦٠  
 ١٦١  
 ١٦٢  
 ١٦٣  
 ١٦٤  
 ١٦٥  
 ١٦٦  
 ١٦٧  
 ١٦٨  
 ١٦٩  
 ١٧٠  
 ١٧١  
 ١٧٢  
 ١٧٣  
 ١٧٤  
 ١٧٥  
 ١٧٦  
 ١٧٧  
 ١٧٨  
 ١٧٩  
 ١٨٠  
 ١٨١  
 ١٨٢  
 ١٨٣  
 ١٨٤  
 ١٨٥  
 ١٨٦  
 ١٨٧  
 ١٨٨  
 ١٨٩  
 ١٩٠  
 ١٩١  
 ١٩٢  
 ١٩٣  
 ١٩٤  
 ١٩٥  
 ١٩٦  
 ١٩٧  
 ١٩٨  
 ١٩٩  
 ٢٠٠  
 ٢٠١  
 ٢٠٢  
 ٢٠٣  
 ٢٠٤  
 ٢٠٥  
 ٢٠٦  
 ٢٠٧  
 ٢٠٨  
 ٢٠٩  
 ٢١٠  
 ٢١١  
 ٢١٢  
 ٢١٣  
 ٢١٤  
 ٢١٥  
 ٢١٦  
 ٢١٧  
 ٢١٨  
 ٢١٩  
 ٢٢٠  
 ٢٢١  
 ٢٢٢  
 ٢٢٣  
 ٢٢٤  
 ٢٢٥  
 ٢٢٦  
 ٢٢٧  
 ٢٢٨  
 ٢٢٩  
 ٢٣٠  
 ٢٣١  
 ٢٣٢  
 ٢٣٣  
 ٢٣٤  
 ٢٣٥  
 ٢٣٦  
 ٢٣٧  
 ٢٣٨  
 ٢٣٩  
 ٢٤٠  
 ٢٤١  
 ٢٤٢  
 ٢٤٣  
 ٢٤٤  
 ٢٤٥  
 ٢٤٦  
 ٢٤٧  
 ٢٤٨  
 ٢٤٩  
 ٢٥٠  
 ٢٥١  
 ٢٥٢  
 ٢٥٣  
 ٢٥٤  
 ٢٥٥  
 ٢٥٦  
 ٢٥٧  
 ٢٥٨  
 ٢٥٩  
 ٢٦٠  
 ٢٦١  
 ٢٦٢  
 ٢٦٣  
 ٢٦٤  
 ٢٦٥  
 ٢٦٦  
 ٢٦٧  
 ٢٦٨  
 ٢٦٩  
 ٢٧٠  
 ٢٧١  
 ٢٧٢  
 ٢٧٣  
 ٢٧٤  
 ٢٧٥  
 ٢٧٦  
 ٢٧٧  
 ٢٧٨  
 ٢٧٩  
 ٢٨٠  
 ٢٨١  
 ٢٨٢  
 ٢٨٣  
 ٢٨٤  
 ٢٨٥  
 ٢٨٦  
 ٢٨٧  
 ٢٨٨  
 ٢٨٩  
 ٢٩٠  
 ٢٩١  
 ٢٩٢  
 ٢٩٣  
 ٢٩٤  
 ٢٩٥  
 ٢٩٦  
 ٢٩٧  
 ٢٩٨  
 ٢٩٩  
 ٣٠٠  
 ٣٠١  
 ٣٠٢  
 ٣٠٣  
 ٣٠٤  
 ٣٠٥  
 ٣٠٦  
 ٣٠٧  
 ٣٠٨  
 ٣٠٩  
 ٣١٠  
 ٣١١  
 ٣١٢  
 ٣١٣  
 ٣١٤  
 ٣١٥  
 ٣١٦  
 ٣١٧  
 ٣١٨  
 ٣١٩  
 ٣٢٠  
 ٣٢١  
 ٣٢٢  
 ٣٢٣  
 ٣٢٤  
 ٣٢٥  
 ٣٢٦  
 ٣٢٧  
 ٣٢٨  
 ٣٢٩  
 ٣٣٠  
 ٣٣١  
 ٣٣٢  
 ٣٣٣  
 ٣٣٤  
 ٣٣٥  
 ٣٣٦  
 ٣٣٧  
 ٣٣٨  
 ٣٣٩  
 ٣٤٠  
 ٣٤١  
 ٣٤٢  
 ٣٤٣  
 ٣٤٤  
 ٣٤٥  
 ٣٤٦  
 ٣٤٧  
 ٣٤٨  
 ٣٤٩  
 ٣٥٠  
 ٣٥١  
 ٣٥٢  
 ٣٥٣  
 ٣٥٤  
 ٣٥٥  
 ٣٥٦  
 ٣٥٧  
 ٣٥٨  
 ٣٥٩  
 ٣٦٠  
 ٣٦١  
 ٣٦٢  
 ٣٦٣  
 ٣٦٤  
 ٣٦٥  
 ٣٦٦  
 ٣٦٧  
 ٣٦٨  
 ٣٦٩  
 ٣٧٠  
 ٣٧١  
 ٣٧٢  
 ٣٧٣  
 ٣٧٤  
 ٣٧٥  
 ٣٧٦  
 ٣٧٧  
 ٣٧٨  
 ٣٧٩  
 ٣٨٠  
 ٣٨١  
 ٣٨٢  
 ٣٨٣  
 ٣٨٤  
 ٣٨٥  
 ٣٨٦  
 ٣٨٧  
 ٣٨٨  
 ٣٨٩  
 ٣٩٠  
 ٣٩١  
 ٣٩٢  
 ٣٩٣  
 ٣٩٤  
 ٣٩٥  
 ٣٩٦  
 ٣٩٧  
 ٣٩٨  
 ٣٩٩  
 ٤٠٠  
 ٤٠١  
 ٤٠٢  
 ٤٠٣  
 ٤٠٤  
 ٤٠٥  
 ٤٠٦  
 ٤٠٧  
 ٤٠٨  
 ٤٠٩  
 ٤١٠  
 ٤١١  
 ٤١٢  
 ٤١٣  
 ٤١٤  
 ٤١٥  
 ٤١٦  
 ٤١٧  
 ٤١٨  
 ٤١٩  
 ٤٢٠  
 ٤٢١  
 ٤٢٢  
 ٤٢٣  
 ٤٢٤  
 ٤٢٥  
 ٤٢٦  
 ٤٢٧  
 ٤٢٨  
 ٤٢٩  
 ٤٣٠  
 ٤٣١  
 ٤٣٢  
 ٤٣٣  
 ٤٣٤  
 ٤٣٥  
 ٤٣٦  
 ٤٣٧  
 ٤٣٨  
 ٤٣٩  
 ٤٤٠  
 ٤٤١  
 ٤٤٢  
 ٤٤٣  
 ٤٤٤  
 ٤٤٥  
 ٤٤٦  
 ٤٤٧  
 ٤٤٨  
 ٤٤٩  
 ٤٥٠  
 ٤٥١  
 ٤٥٢  
 ٤٥٣  
 ٤٥٤  
 ٤٥٥  
 ٤٥٦  
 ٤٥٧  
 ٤٥٨  
 ٤٥٩  
 ٤٦٠  
 ٤٦١  
 ٤٦٢  
 ٤٦٣  
 ٤٦٤  
 ٤٦٥  
 ٤٦٦  
 ٤٦٧  
 ٤٦٨  
 ٤٦٩  
 ٤٧٠  
 ٤٧١

[illegible]

باب چهارم

باب اول در بیان طبع و خلق و صفات و احوال و عیال و اولاد و غیره

باب دوم در بیان طبع و خلق و صفات و احوال و عیال و اولاد و غیره

باب سوم در بیان طبع و خلق و صفات و احوال و عیال و اولاد و غیره

باب چهارم در بیان طبع و خلق و صفات و احوال و عیال و اولاد و غیره

باب پنجم در بیان طبع و خلق و صفات و احوال و عیال و اولاد و غیره

باب ششم در بیان طبع و خلق و صفات و احوال و عیال و اولاد و غیره

باب هفتم در بیان طبع و خلق و صفات و احوال و عیال و اولاد و غیره

حسن را پیش کشد و بر سر بنفش کش عام را بست و بکرمیت خفته ایما اهتمام پس محمد طبع از سر سیاهی بهها

نام صاحب طبع اول طبع در تاریخ نام

در تاریخ نام صاحب طبع اول طبع در تاریخ نام

در تاریخ نام صاحب طبع اول طبع در تاریخ نام

در تاریخ نام صاحب طبع اول طبع در تاریخ نام

در تاریخ نام صاحب طبع اول طبع در تاریخ نام

در تاریخ نام صاحب طبع اول طبع در تاریخ نام

کتابت نه فقه البرکت اه

الموت و حاله با سلسله الدین ارم نبوا شفع

لنا آیین باری العالمین





[illegible]

سر اہمتم با این جو رواند کے خلہ غنیمت کجا ارم بی سسکرا نرہ سہ سال

طواف کعبه مایه نوح بارین  
 اروپا به سبیل نیش سبیل سبیل  
 اروپا به سبیل نیش سبیل سبیل

هر یکبار که در آن کوه میگردی





